
King Saud University
1957

٤١٥

م ٠ ش المنصف من الكلام على مغنى بن هشام، تأليف الشمني، احمد بن محمد ـ ٨٧٢هـ. خط القرن الحادي عشر الهجري تقديرا.

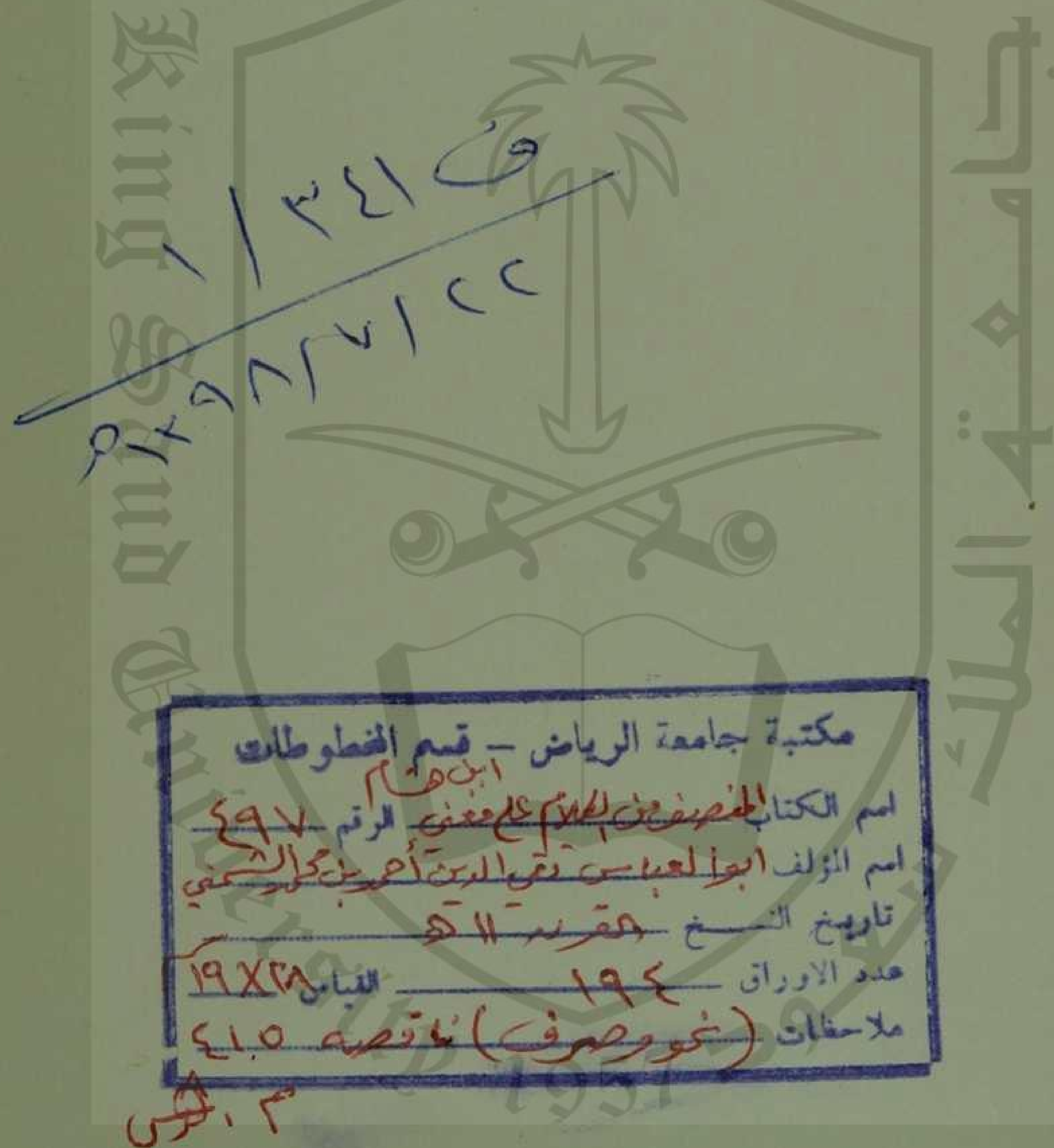
١٩٧ ق ٢١-٢٩س ٢٨x١٩ســم

٤٩٧ نسخة جيده، ناقصة الآخر، خطها نسخ معتاد

الاعلام ١ : ٢١٩، معجم المؤلفين ٢ : ١٤٩

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف

ب ـ تاريخ النسخ.



يا مولاي يا واحد يا مولاي يا دائم يا علي يا حكيم

هذه حاشية مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

تأليف مولانا شرف العلما الاعلام

وصدر فصحا الانام العلامة الشمني

تغمده الله برحمته واسكنه

فسيح جنته بمحمد

واله امين

امين

٦٦٦





الحمد لله

وقف هذه الحاشية الاسنا ذابو الانوار محمد بن وفا بلغه الله مقاصده على طلبة العلم وجعل مقرها بزاوية اسلافه السادات الوفائية [illegible] الله من مددهم وشرط ان لا يخرج منها شي الا لنفقة او برهن راجيا من الجليل ثواب الجزيل [illegible] من الناظر فيها [illegible] الدعوله ولوالديه وجميع محبيه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالاعجاز وجعله تبيانا لكل شيء فهو مغني اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من الباطل ومازه وحل ببيان البيان عقد المشتبهات فوقف عند ما حل وما جاز واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدى بهديه وفاز صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه ومن حوى بيته من ازواجه الطاهرات وحاز

وبعد فقد نظرت عند اقرائي لمغني اللبيب عن كتب الاعاريب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصايغ الحنفي وسماه بتنزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك الى اثنا الباء الموحدة والتعليق الذي كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن ابي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي اخرج بعد ذلك بالبلاد الهندية وسماه بتحفة الغريب فاذا هي مملوة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة باشكالات لم ينغلق والحمد لله بابها وقد فتح الله تعالى باجوبة من اعظم من ذلك وتنوير ما اظلم من اشكال حالك فسالني بعض الاصحاب ان اقيد ذلك بكتاب وان اضم اليه حل الشواهد والابيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحققت مرغوبه سالكا سبيل الانصاف حايدا عن طريق التعصب والاجحاف وسميته بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام واسال الله تعالى العصمة مما يعاب والهداية الى طريق الصواب

قوله اما بعد حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزا والسخرية واختياري مخرج الثنا لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللولوة على صفايها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتها ومنهم من منع اطلاق المدح على الثنا لاجل جميل غير اختياري بنا على انه مساو للحمد وقال ما قيل في اللولوة مولد لا عبرة به وما قيل في القد خطا او مأول بدلالته على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان قال التفتازاني من الشايع في كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا في اكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلذ مع اتحاد في المعنى او تناسب لكن سوق كلامه هنا وصريح كلامه في الفايق يدل على ترادفهما انتهى وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا

قوله الباب الثاني من الكتاب

في تفسير الجملة يجوز ان تكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف ويجوز ان يكون الباب الثاني خبر مبتدا محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفي تفسير الجملة خبر مبتدا محذوف وفي الشرح الباب مبتدا والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتدا على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة للمبتدا موكدة بان تقدر متعلقة معرفة اي الباب الكاين من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني اذ هو اسم فاعل من ثنى يثني قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير واقول في كون الثاني هنا اسم فاعل من ثنى يثني وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى التصيير نظر وذلك انهم قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من التا في التذكير ومتصلا به في التانيث ويستعمل مفردا نحو ثان وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يليه ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصيير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق على ان الشارح جعل الثاني وصفا للباب وجمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق قال الرضي ولذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشرطون ذلك فيهما معا والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد في الشرح آثر القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا مشهورا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ انتهى واقول القول وان اطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل حال فما ذكره الشارح في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم في الشرح واحترز بقيد القصد عن حديث النايم ونحوه فانه عار من القصد قال ابن الصايغ وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من النايم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النايم زيد قادم مثلا ووافق ذلك قدومه فالفايدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم انتهى واقول كلام ابن الصايغ مبني على ان معنى مفيد

محصل فايدة للسامع ولم يشترط المصنف بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بتقييد القصد **قوله** وما كان بمنزلة احدها نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بنا على ان المرفوع فيه نايب عن الفاعل لا فاعل كما هو مذهب الزمخشري والثاني والثالث يحتمل ان يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وان يكونا لما كان بمنزلة المبتدا والخبر اما كون نحو اقايم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين واما كون نحو كان زيد قايما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على ان المرفوع بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدا وخبر في الاصل هذا ولكن كلامه في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح في ان نحو اقايم الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بانه بمنزلة المبتدا والخبر وصريح في ان نحو كان زيد قايما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما الرابع وهو ظننت زيدا قايما فلما كان بمنزلة المبتدا والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما في الاصل مبتدا وخبر **وفي الشرح** واما الثالث وهو كان زيد قايما فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قايما فايراده فيما تنزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر **فان قلت** لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدا والخبر **قلت** لو كان كذلك للزم كونها جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ معمولان تسلط على العمل في كل واحد منها **واقول** لا نسلم انه لو كان كذلك لزم كونها جملة اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انها بمنزلة الجملة الاسمية على ان في شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضي انهما بعد دخول الناسخ جملة تسلط الناسخ على خبريتها فانه قال في باب ظن ومن الافعال افعال واقعة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين انتهى **قوله** وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس **وفي الشرح** ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل ان كونهما مترادفين وظاهر راي الجميع فانه قال في باب المبتدا والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا الابعد وهما فانه اصطلاح عمل به هولاء وتواطوا عليه

وما قاله

وما قاله المصنف اصطلاح لقوم اخرين فليس توهيم اولئك بنا على اعتبار اصطلاحهم باولى من توهيمه هو بنا على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح **واقول** ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا تتاتى المشاحة فيه وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فتتاتى المشاحة فيه والتوهيم **قوله** وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة **في الشرح** ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على رايه **واقول** بل هو ظاهر كلامه هنا لان قوله ويسمى الجملة ظاهر في ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة يطلق عليه لانها اعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما في شرحه فقال وقوله يسمى يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين وضعا لذات واحدة احدهما مونث والاخرى مذكر وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة مونثة وهي خبر عنه يعني في الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل اعني يسمى **قوله** اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل **في الشرح** بل كان من حقه ان يعدها على مساق راي المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فانه **قلت** لم يعدها فانها خبر كان فهي من تمام الثامنة **قلت** فيلزم ان لا تعد امنوا جملة لانها خبر ان ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف ان قوله ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم بما كانوا يكسبون وافامن اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى **قوله** على الخلاف في انها فعلية او اسمية **في الشرح** اجرا الخلاف ههنا غير ظاهر لانه بصدد ما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا **قوله** والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعلا بثبت هكذا وقع في اكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بيان لفظها وهو مفعول اول ليرى وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ ان ان وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهي اسم ان الاولى وفاعلا خبرها وان الاولى مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي يرى ولا يصح ان يكون فاعلا خبرا لان مع نفسه **قوله** وهذا هو التحقيق يعني عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جملة الاعتراض في هذه الاية ثلاثة **وفي الشرح** وهذا الا تحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو ان اهل القرى

امنوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما
والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض واما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا
وقوله تعالى فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف
المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره واقول لا نسلم ان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما
تاما فسيأتي في الجملة الاعتراضية ان وان شطت نواها من قوله لعلي وان شطت نواها ازورها
جملة معترضة قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة فيه نظر لانه يؤدي الى ان من قال
الاعتراض هنا بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة

انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرف

قوله وهيهات العقيق قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها
مبتداء لا خبر لها كما في اقايم الزيدان وليس بشيء لان معنى قايم معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح
ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع
في قولك تسمع بالمعيدي مبتدا وان كان لفظه فعلا وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال
منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قايمة
مقام الفعل فلم تكن مبنية قوله وكان زيد قايما قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف
ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة
ومن لم يجوز الحال من اسم كان نبه على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم
لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن
قايما به ولهذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى
وانما قيد النظر بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند
حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا قوله وعلى انه حذف وحده واستتر
الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه قال في الشرح فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند
انتقاله اليه لا قبل ذلك وقد قال المغني بعد ان اريد عمله فيه انتهى واقول هذا النظر مبني
على ان الضمير في عمل عايد على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون عايدا على الفعل المقدر من الاستقرار ولو سلم
فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا تنافي المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال
الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر الا في عامله كما ذكر المصنف في حكم الظرف والجار
والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير الى الظرف بعد عمله فيه قوله والتقدير اذ عوار بدا
هكذا وقع فيما رايناه من النسخ وهو سبق قلم والصواب عند الله قوله

ما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه

لاحتمال الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير ولاختلاف النحويين الضمير في عنه وفيه
واحتماله عايد على ما واللام الاولى لتعليل وجوب التعليل والثانية للتقوية دخلته

على مفعول

 احتمال لتقوية عامله والثالثة لتعليل الاحتمال ويفصل بكسر المهملة مبني للفاعل
والابتدي في قوله فيه تقدير مضاف اي في جوابه ويعني باختلاف التقدير اختلافه من غير اختلاف
النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه باو قوله وهذا مبني على الخلاف السابق
في عامل اذا قال في الشرح الذي يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سوا جعل عامل اذا شرطها
او ما في جوابها من فعل او شبهه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المانع من عمل الفعل الواقع
في جملة الجواب قايم وهو فا الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغي ان يقدر فعل يدل عليه الجواب
اي اكرم زيدا اذا قام واقول القايل بان العامل في اذا هو ما في جوابها من فعل او معناه
لم تعتبر الفا فيه مانعة من عمل ما بعدها في ما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط
الذي له الصدر جوز ذلك قوله فان قلنا جوابها اي ما في جوابها من فعل او شبهه وانما اطلق
هنا اعتمادا على ما بينه في الكلام على اذا قوله ونظير ذلك قولك يوم زيد انا مسافر
وذلك ان يوم مضاف الى الجملة التي تليه فلا يكون معمولا لشيء منها وانما هو متقدم من تاخير معمول
لما بعدها قوله فبينا نحن نرقبه اتانا هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد راع ومعنى
نرقبه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفا وبالضاد المعجمة قال في الصحاح هي شيء كالجعبة
من ادم ليس فيها خشب والجمع الوفاض وقال والزند العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى
والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى واذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد
وازند وازناد وفي القاموس والوفضة خريطة الراعي لزاده واداته والجعبة من ادم
قوله الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان قال في الشرح يومان على محل اعراب
ذكره مفردا اما مبتدا او خبر او فاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة اسمية
او فعلية نعم مذ يومان يحتمل لهما لا يومان بمفرده واقول مراد المصنف يومان
مع ما يصير بضميمته كلاما لا يومان بمفرده قوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم هذا عجز بيت
صدره فقمت للطيف مرتاعا فارقني وقد تقدم الكلام عليه في ام قوله ولم يذكر الزمخشري غيره اي غير
مذهب الكوفيين الا انه يقدر الفعل مؤخرا الكون معموله متقدما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق
الوجود فان اسمه تعالى متقدم على القراة وتقديره مناسبا لما جعلت التسمية مبدا له لان حرف الجر
يدل على ان له متعلقا وليس بمذكور هنا فيكون محذوفا وقرينة تعيين المحذوف في بسم الله
هو ما تلوه ويتحقق بعده وهو هنا القراة لان الذي تلوه في الذكر معروف فان قيل ينبغي ان يقدر
بسم الله ابتدي لان الابتدا العموم اولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحصول والكون اجيب
بانه اثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدي والنحويون
انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص هذا ولكن قول الزمخشري
بعد ذلك وجه ان يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله بالابتدا يشعر بان المقدر ابتدي
فكانه اشار في الموضعين الى استوا الامرين كذا في حاشية التفتازاني قوله التاسع قولهم
ما جاءت حاجتك اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جا رسولا اليهم من علي رضي الله عنه

وفي الشرح عد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه
ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال
انتهى واقول هذا المثال مما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال جا بمعنى صار
مطرد وعلى وقوع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب
عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين اعني جا في ما جاءت حاجتك وقعد في قعدت كانها
حربة الموضع الذي استعملتهما فيه العرب وطرد ذلك بعضهم قوله وذلك اذا قدرته مفعولا
معه اي اذا قدرت موسى في هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير ليكون المفعول معه
منصوبا به فان قدرته كان فما خبر وان قدرته تصنع فما مفعول به قوله واما النصب فنحو
كونه على الخبرية او الحالية اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف تكون واما نصبه على الحالية
فعلى تقدير كيف تصنع

انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى

قوله وقيل حذفا قياسا بان تقلب حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نونه لكن في نون انا رد المصنف هذا
في الكلام على ان المكسورة المخففة بان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت وحينئذ يمتنع الادغام
لان الهمزة فاصلة في التقدير قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها الى اخره هذا البيت لابي نواس
والضمير المضاف اليه فواقع عايد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلو الماء
كالقارورة وفي الكشاف وعن المامون انه ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب
وقد نثرت عليه نسا دار الخلافة اللولو نظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن النظر وقال
لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت قوله وقول
بعضهم ان من زايدة وانها مضافان في الشرح ورايت بهذه البلاد الهندية في شرح المفصل
للفخر الاسفندري ما نصه قلت لقول ابي نواس وجه تصحيح وهو ان يكون تقديره
كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لانها
للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح في شرح
سر الصناعة في قوله ولا يك موقف منك الوداعا اي موقفك انتهى واقول
مقتضى قول الفخر فحذف من الاول الى اخره ان كبرى في البيت مضافة الى فواقعها من غير زيادة
من بان تكون بيانية وفي ذلك نظر ولا يقبله كون الاضافة وقطعها على جعل من بيانية
بمعنى واحد لان المانع ضايع لا معنوية واما ولا يك موقف منك الوداعا فقالوا انه من القلب
الداعي الى اعتباره امر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو المبتدا نكرة وما هو الخبر معرفة
والاصل ولا يك موقفك الوداع موقفا منك قوله بين ذراعي وجبهة الاسد هذا عجز بيت للفرزدق
صدره يا من راى عارضا اسر به قوله اذا غاب عنكم اسود العين اي اخر المراد باسود العين
هنا جبل والايم جمع الام بمعنى لئيم لان افعل يجمع على افاعل وفعيل لا يجمع عليه

قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها

قوله اذ يحتمل اتيك ان يكون فعلا مضارعا بان يكون الفه منقلبة عن همزة هي فا الكلمة
اذا اصله

اذا اصله آتي مضارع اتى قوله وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها وهو ان الظرف
الواقع في موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب
الاخفش تصريحا ومذهب سيبويه ايما والصحيح عند ابن مالك اتباعه اذا العامل فيه فعل لانه
اصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والزمخشري وغيرهما ونسبه الى سيبويه وفي الشرح
وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله
وينبغي اشعار بانهم لم يصرحوا به هنا ايضا انتهى ولا يخفى انه وان لم يذكره في المسئلة السابقة
صريحا قد اشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر قوله الا عمرو وليه مستطاع رجوعه
هذا صدر بيت عجزه فيرأب ما اثأت يد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزة
وتخفيف اللام قوله بناء على ما قدمنا يعني في التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله
وقد يقال كما تكون الكبرى مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننته زيدا يقوم ابوه

الجمل التي لا محل لها من الاعراب

قوله الثاني الجملة المنقطعة مما قبلها نحو مات فلان رحمه الله في الشرح مراده
بالمنقطعة التي قطع تعلقها مما قبلها لفظا او معنى فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة الدعا
بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى اذ لا رابط لفظيا يربطها والثاني نحو او لم يروا كيف
يبدئ الله الخلق ثم يعيده فيتصوروا برؤيتها مع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف قوله
وتخص البيانيون الاستينافية بما كان جوابا لسؤال مقدر قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما
عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دايم وحزن طويل فسهر دايم جواب
لسؤال مقدر عن سبب علته مطلقا كانه قيل ما سبب علتك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسئل
عن سبب علته مطلقا لا عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا او كذا لا سيما السهر والحزن
فانه قل ما يقال هل سبب علته السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض واما عن سبب خاص
نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة
بالسوء والتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يوكد واما
عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام في الاية وصدقوا في البيت قوله زعم العواذل الخ
في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح
التلخيص لبهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القران العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح
كقول كلابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا
فيه لقوله لم يتم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير المذكرين
والعواذل جمع عاذلة وهو مونث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة
واطلاق مثله على المذكرين جائز فالمعنى زعم الجماعات العواذل الذكور انتهى وهذا الجواب
ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة
لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا ينجلي لا ينكشف قوله اذ لا معنى للمحفظين شيطان

لايسمع هذا تعليل لبطلان كون جملة لايسمعون صفة او حالا وقال ابن المنير يصح في لايسمعون ان يكون
وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لامعنى للحفظ من شياطين لايسمعون ولا
يتسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه في حال كونه
لايسمع واحدى الحالين لازمة للاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع
في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه
واعترضه اليمني بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والا
لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته الشئ باسم ما يؤول اليه
فمجاز والاصل الحقيقة واقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه
وظاهر ان جملة لايسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك قوله وانما هي استيناف
نحوي في الشرح ولكن ان تقول اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن هولاء الشياطين
المحفوظ منهم بانهم لايسمعون فيرد الاشكال وهو انه لامعنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لايسمع
كما اخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت التقدير لايسمعون بعد الحفظ
فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة
الاستيناف يكون تحكما واقول يمكن الجواب عن اصل السوال بانه اذا جعل استينافا
نحويا يكون اخبارا عن هولاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم قوله ولا يكون
استينافا بيانيا لفساد المعنى ايضا في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا
عن السوال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسوال عن حال الشياطين
بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول
بامتناع الاستيناف البياني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغا
هذا صدر بيت من معلقة طرفة بعجزه وان اشهد اللذات هل انت مخلدي قوله واستضعف الزمخشري
الجمع بين الحذفين قال ابن المنير ان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان
تضلوا لان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا غير وارد على
الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا واقول ولو ذكره لا يرد
عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان وترفع الفعل وما اورده ابن المنير ليس كذلك
قوله قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قوله مررت برجل معه صقر
صائدا به غدا اي مقدرا الحال الممرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع
ولا يريدونه في الشرح وهو ضعيف اما اولا فلا نسلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال
هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم
الصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر ام غيره
واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الاية ان يكون الشياطين
يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ المراد من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما ثالثا

فلان

فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال
مريدا لها كما اذا قال الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا اي في عذابه وانما عدلت عن التمثيل
بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال ادخلوا مرتدين بما ارتكبوه من
جريمة الكفر واقول الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في
الحال ضميرا يعود على صاحبها ويمتنع في الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد
الحفظ لان عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له
فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم
لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها بل
بعده كما في المثال قوله ولا يريدونه نفي لتقدير هذه الحال مريدا كما ان قوله لا يقدرون نفي
لتقديرها مقدرا وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذا في الفصل الثاني في خروجها
عن الاستقبال انهم يقدرون مقدرا الصيد به غدا واوضح منه ان يقال مريدا به الصيد غدا
ثم لا يخفى ان كلمة عدم في قول الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم
الصيد به في الغد من طغيان القلم قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم
في الشرح ثبت فيما رايته من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفا والتلاوة فيها انما هي بالواو لا
بالفاء قوله والصواب انه ليس في جميع القران وقف واجب يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام
السخاوي بان مراد النافي الواجب عند الفقها ومراد المثبت الواجب عند القرا قوله الخامس
زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض ابو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة
قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي بيعت
كتبه بعده فاتفق باربعة عشر الف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات
ابو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستيناف الذي قد يجيء
بل الى مطلق الاستيناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان استيناف تثير حسن وبقي كونه
حسنا من قول المصنف لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشاف ولا الاولى
للنفي والثانية مزيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تثير وتسقي على ان الفعلين صفتان
لذلول كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية وقال صاحب البحر تثير صفة لذلول وهي صفة داخلة
في حيز النفي اي لا تثير الارض فتذل ولا تسقي الحرث نفي معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة في الصفتان
من حيث المعنى متوافقتان في الفعلية لان تثير منفي من حيث المعنى كما ان تسقي كذلك والمعنى
لم تذلل بالعمل لا في حرث ولا في سقي وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت
بانها لا تثير الارض بالحرث ولا يسقى عليها فتسقي وقيل المعنى تثير الارض من البطر اذ من عادة البقر
اذا بطرت ان تضرب بقرونها واظلافها فتثير تراب الارض قوله ورده ابو البقا بان ولا انما يعطف
على النفي في الشرح العاطفة انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا
التعقب مع شغفه بمناقشة ابي البقا واقول لابي حاتم ان يمنع ان لا تسقي معطوف وانما هو حال

وعبارة ابن البقا ليس فيها ان ولا تعطف ونص ما في اعرابه تثير في موضع نصب حالا من الضمير
في ذلول تقديره لا تذل في حال اثارتها ويجوز ان يكون اتباعا لذلول وقيل هو مستانف اي هي
تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقي الزرع وهو قول بعيد الصحة
لوجهين احدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث فنفى المعطوف فيجب ان يكون المعطوف
عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قايم ولا قاعد بل تقول
لا قاعد بغير واو كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها لو اثارت الارض لكانت ذلولا وقد
نفى ذلك انتهى **قوله** ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت يجاب
عن هذا بمنع ان الواو فيه ولا يلتفت للعطف بل هي للحال ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف
عليه وكلام ابي البقا على ما نقلناه عنه ظاهر في انه فيما كان بمعناه **قوله** وانما وجه الرد ان الخبر
ليس بان ذلك من عجايبها فيه نظر اذ لا يلزم من عدم اثبات الخبر بان ذلك من عجايبها عدم كونه من
عجايبها بل جاز ان يكون من عجايبها وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه منه **قوله** وبانه كان يجب
تكرار لا في لا ذلول في الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون
وصرح به السخاوي وغيره مثل غضبت من لا شي وجيت بلا زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر
اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرار لانك لو قلت غير ذلول
اكتفي به والتكرار انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف واقول وقد يكون ابو حاتم
لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه **قوله** احدهما ما اذا حمل على الاستيناف
احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما كما في زيد من قولك نعم الرجل زيد في الشرح ليس زيد
مما يحتمل ان يكون استينافا لانه مفرد والكلام في الجمل واقول هذه مناقشة في غاية
السهولة لان زيدا يحتمل الاستيناف لكن باعتبار ما ينضم اليه ويصير به كلاما **قوله** قال الزمخشري
الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل في الكشاف فان قلت كيف موقع
هذه الجمل قلت يجوز ان تكون لا يالونكم صفة لبطانة وكذلك وقد بدت البغضا كانه قيل بطانة
غير آليكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مبتدا واحسن منه وابلغ ان تكون مستانفات
كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه
الجمل يعني لا يالونكم قد بدت البغضا قد بينا لكم لظهور ان قوله وما تخفي صدورهم اكبر حال وان قوله
ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يالونكم خبالا فحكمه حكمه وانما لم تذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه
لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله واحسن منه اي مما ذكر وذلك لما في الاستيناف
من الفوايد وما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود او ايهامه وهو تقييد النهي بجواز
البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع
بل ان كلا منها علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم
كانوا ذلك بما عصوا او بمعنى انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة
السابق الى ان تكون الاولى علة للنهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم
خبالا



خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد بدت البغضا من افواههم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يخفى
ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضا من افواههم ويصلح تعليلا للنهي اي فانا بينا الايات
الدالة على وجوب معاداة اعداء الله تعالى وان كان الاحسن ان تكون ابتدا كلام ولا يبعد
ان يكون قوله مستانفات كلها اشارة الى ما سواه انتهى **قوله** وتبعه على هذا رجلان تخصا من تفسير
اعرابا هما السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما لخص اعرابا لا انهما
اجتمعا على تلخيص اعراب كما قد تشعر به عبارته **قوله** احدهما نحو اقوم من قولك ان قام زيد
اقوم قال الرضي اذا كان الجزا مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزا وجهان الرفع والجزم
والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم ينجزم الشرط
لم ينجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم
واما لنية الفاقبل الفصل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا
في حال السعة والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعف في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي
بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزا فتكون الاداة جازمة لشي واحد
وهو الشرط تقديرا كما تجزم ساير الجوازم عملا واحدا اي معمولا واحدا كلم ولما ولام الامر
ولا للنهي **قوله** ويويده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وجه التاييد ضعف اداة
الشرط حينيذ عن العمل في الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيتاتي فيه دعوى الاستيناف
بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا اذ لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط
حينيذ ولا يتاتي دعوى الاستيناف فالضمير في قوله يويده لراي سيبويه والاشارة بذلك الى
اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وفي الشرح وجه التاييد انه استقر من قواعدهم ان
الجواب متى حذف لزم مجي الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم ولا يجي على خلاف ذلك
الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على محل الفا المقدرة وما بعدها في الشرح هذا الكلام
ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفا لا محل لها وهو خلاف ما ياتي من ان الجملة الواقعة بعد الفا
جوابا لشرط جازم في محل جزم واقول بل هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفا
المقدرة لها محل مع الفا وان المحل لمجموع الفا وما بعدها **قوله** وليس بشي لعدم الرابط في الشرح
بل هو شي وجه ذلك ان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقايه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود
ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا واقول هذا عجيب خلق الرابط الا على اللفظي
في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظا او تقديرا وهو اما الواو او الضمير او هما وسيذكر المصنف ذلك
في الباب الرابع في الاشيا التي تحتاج الى الرابط **قوله** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية في الشرح
اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب
او لا فان القايل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية واقول قد نقل المصنف
عن الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق
حينيذ بينها وبين حتى الجارة قلنا ان هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد **قوله**

الجملة الثانية المعترضة

حتى ما دجلة اشكل • هذا عجز بيت وهو • فما زالت القتلى تمج دماءها • بدجلة حتى ماء دجلة اشكل • وفي الصحاح •
دم اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة قال ابن دريد انما سمي الدم اشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه • قوله
وقد تقدم يعني في حرف الهاء من الكلام على حتى • **الجملة الثانية المعترضة** •
قوله بين شيئين يعني سواء كانا مفردين في جملة او كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة •
المعترضة جملة واحدة او اكثر • قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا • هذا صدر بيت عجزه • ولم تعبا بعذل العاذلينا
والربع الدار نفسها او المحلة واعرض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع
الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامله
على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجو الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه واشجاه يشجيه اشجا
اذا اغصه تقول منهما شجي بشجي شجا • قوله وقد ادركتني الى اخره الحوادث نوازل الدهر والجنة بفتح الجيم
الكثيرة والعزل جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وصفاء وعزل مجروران بالتبعية لقوم •
قوله الم ياتيك الى اخره يقال نمى الخبر اذا شاع والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبون هنا جماعة الابل
ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم ان فاعل ياتيك ضمير يعود الى النبا
لدلالة الانباء عليه او انه لبون على حذف مضاف اي الم ياتيك خبر لبون بني زياد • قوله وبدلته
والدهر ذو تبدل الى اخره في الصحاح الهيف يعني بفتح الهاء وسكون اليا مثل الهوف يعني بضم الهاء
وهي ريح حارة تاتي من قبل اليمن وهي النكبا التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل •
والصبا ريح مهبها المستوي مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين وسكون الميم
بعدها همزة مفتوحة لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها الف وقد دخلت البا هنا على المتروك وهو
الاستعمال المشهور • قوله وفيهن والايام الى اخره هذا البيت لمعن بن اوس وقبله رايت رجالا يكرمون
بناتهم • وفيهن لا تكذب نسا صوالح • وضمير عليلنه عايدا الى الذنب المفهوم من نوادب • قوله وجملة الاختصاص
في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبيا لا نورث في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب
على الحال وكذا قال الرضي ايضا فلا تكون اعتراضية فاي في انا افعل كذا ايها الرجل مضموم والرجل
مرفوع كما في الندا والمجموع في محل نصب على الحال وتقديره متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام
اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبيا
لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرفة ليس منقولا
عن الندا لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون
منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص وفي شرح الالفية لولد مصنفها
ما يقتضي ان الاختصاص خبر يستعمل بلفظ الندا كقولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ونحن نفعل كذا ايها القوم
وانا افعل كذا ايها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى متخصصين من بين العصابة
ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وانا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال وفي نحو الحقيقة
منصوب باخص لازم الاضمار غير معتد بمحل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضي
بان من قال انها جملة اعتراضية اراد بحسب الحقيقة ومن قال انها جملة حالية اراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق

[illegible]

بين قول

بين قول ولد المصنف اولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضي انها حالية وبين
كلامه اخرا • قوله نحن بنات طارق • هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة ابي سفيان بن حرب قالته قبل اسلامهما
في احد تحرض المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده • المسك في المفارق • والدر في المخانق •
ان تقبلوا نعانق • ونفرش النمارق • او تدبروا نفارق • فراق غير وامق • والمراد بطارق هنا النجم وقيل
هو لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الايادي قالته حين لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة •
وكان رئيس اياد بياضة بن رباح بن طارق الايادي وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرش
النمارق يقتضي ان يكون الروي ساكنا في الكل وهذه الابيات من منهوك الرجز الا انه دخلها القطع
ولكن بشذوذ • قوله وانه لرام الى اخره شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر • قوله وذلك
على تقدير ازورها خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة احترز بذلك عما ياتي في الثامن من تقدير ازورها
صلة وتقدير خبر لعل محذوفا • قوله لعلك والموعود حق لقاؤه الى اخره القلوص بفتح القاف الشابة
من الابل والبدا انتقال الراي من شيء الى شيء • قوله يا ليت شعري الى اخره المنى جمع منية وهي التمني
وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على ام ان معنى
علمت ازيد قائم علمت جواب ازيد قائم فكذلك هنا المعنى جواب هل اغدوا يوما وامري مجمع • قوله
اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر اي عن اسم ليت وهو شعري • قوله ان الثمانين الى اخره في الصحاح
ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر ومنه الترجمان ولك ان تضم التا لضمة الجيم وفي
القاموس ان فيه فتح التا والجيم كزعفران • قوله وقول ابن هرمة ان سليمى الى اخره هرمة بفتح الهاء
وسكون الرا ومكلاؤها محفظها وضنت بخلت ورزؤها نقصها وهذا بيت واحد من قصيدة المنسرح • قوله
اني واسطار الى اخره هذان بيتان من مشطور السريع ونصرا الثالث بمعنى العطا ونصر الاول مناداة
والثاني تاكيد له على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطا قال رؤبة وانشد البيت الا انه انشده بنصب الثاني
والثالث وفي العباب ان الصغاني قال انشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو
مع ذلك تصحيف والرواية فانضر نضرا بالضاد المعجمة ونضر هذا صاحب نصر بن سيار والاسطار
جمع سطر بفتح الطا المهملة وهو الخط مثل سبب واسباب وسيتكلم المصنف على هذا في الباب الرابع فيما
افترق فيه عطف البيان والبدل • قوله اني وتهيامي الى اخره التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون
من العشق وتخلة بالخا المعجمة تخيت وتبوا اتخذ مباءة اي منزلا ثم على قول ابي علي الاعتراض
في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما اجازه ابو الفتح بجملة فعلية قسمية • قوله والظاهر ان الجواب
فالله اولى بهما يعني انه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس
في الخاتمة التي ذكر فيها المحذوف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فليبادر بالعمل
فان اجل الله لآت وذلك انه لا بد من كون الجواب مترتبا على الشرط واتيان اجل الله ليس مسببا عن
رجاء لقاء الله تعالى فكذلك هاهنا اولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون غنيا او فقيرا وهذا الذي
استظهره المصنف هو قول الاخفش ان او بمعنى الواو والمعنى فالله اولى بالغني والفقير حيث
شرع الشهادة عليهما وهو انظر لهما منكم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها • وقال ابو حيان الجواب محذوف

تقديرين فليشهد عليه ولا يراعي الغني لغناه ولا الفقير لفقره وليس فالله اولى بهما هو الجواب بل لما جرى
ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كانه قيل فالله اولى بجنسي الغني والفقير اي بالاغنياء والفقرا
وفي قراءة ابي فالله اولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال السفاقسي الجواب فالله اولى بهما والضمير
عايد على الغنا والفقر المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا او فقيرا والمشهود عليه داخل جزما كما تقول
ان يكن هذا الرجل زيدا او عمرا فاني احبهما اي احب زيدا او عمرا فيكون الرجل داخلا في ذلك قوله ٥
لان او هنا للتنويع اي للتقسيم قوله فباطل يعني لما تقدم من ان او في الاية للتنويع وان حكمها
وجوب المطابقة قوله نص عليه الابذي في الشرح هو بهمزة مضمومة وبا موحدة ٥ لأبذي
مشددة مفتوحة وذال معجمة منسوب الى ابذة بلد من بلاد الاندلس كذا اضبطه عن شيخنا
برهان الدين الاندلسي وهو اعرف ببلده وفي القاموس في باب الدال المهملة وابدة كقبرة
بلد بالاندلس انتهى واقول اخبرني بعض فضلاء الاندلسيين الاخيار انهم لا يقولونها
الا بالمهملة وانها ببلد الفرنج الان وهم يقولونها بالمعجمة مع تحريف في لفظها قوله احدها ان احق
خبر عنها في الكشاف وحاشيته عند قوله تعالى يخادعون الله والذين امنوا الاية والله ورسوله احق صح
ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة على ان المقصود ارضا الرسول وانما ذكر الله لافادة قوة اختصاص
الرسول به وكونه منه بما كان وكذا يوذون الله ورسوله فانهم لا يوذون حقيقة الا الرسول وحده
قوله والثاني ان احق خبر في تفسير ابن عطية وتقدير عند سيبويه والله احق ان يرضوه ورسوله
احق ان يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما ٥ عندك راض والراي مختلف ٥ ومذهب
المبرد ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتقديره والله احق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عايد
على المذكور انتهى قوله بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين وحذف من الاخر مثل ذلك في الثاني
فيلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه انتهى واعلم ان المصنف
لم يترجم لحذف البدل في الخاتمة التي ذكرها للمحذوف وقضية هذا انه لا يحذف واجاز حذفه
في هذه الاية وفي الخاتمة في حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء حيث قال
ان التقدير يقولون ما نعبدهم وان هذا المقدر يحتمل ان يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين
ان الله يحكم بينهم قوله لعمرك اي اخره في الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس



مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال الله عمرك وعمرك وهما وان كانا
مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشي يبطل بطلا
اذا كان غير حق وهو صفة لمحذوف اي نطقا بطلا والاقادع بالقاف جمع اقرع قوله فاعمل القول
في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية الذي في الكشاف بنصه والحق اقول اي ولا اقول
الا الحق على حكاية لفظ المقسم به قوله قيل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق انا هكذا يقع في
بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق مني فالحق يميني والصواب الاول لان معنى يميني قسمي
فكيف يعطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للباطل ان كان التقدير مني واسم من اسمايه تعالى
ان كان التقدير انا ومحتمل لهما ان كان التقدير قسمي قوله والتاسع بين اجزا الصلة

الظاهر

الظاهر ان يقول بين جملتين غير مستقلتين بان تكون الاولى صلة والثانية عطفا عليها لان ترجيحهم
ذلك اذا كان معطوفا على الصلة يكون صلة لا جزء صلة والصلة جملة غير مستقلة قوله ثم انه
اي يكون جملة ما لهم من الله من عاصم خبرا عن الذين كسبوا السيئات ليس بمتعين لجواز ان يكون الخبر
جزاء سيئة بمثلها فيها رابط يربطها بالمبتدا عموله كما سيشير اليه المصنف قوله ويحتمل وهو الاظهر
في البحر واجاز ابن عطية ان يكون الذين في موضع جر عطفا على قوله للذين احسنوا الحسنى ويكون
جزاء خبر قوله والذين على اسقاط حرف الجر اي وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فيتعادل
التقسيم كما تقول في الدار زيد والقصر عمرو اي وفي القصر عمرو انتهى وهذا هو الاحتمال الذي
ذكره المص الا ان تقرير ابن عطية ظاهر في انه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو
وتقرير المصنف ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى تكلف جعله على قول سيبويه
لان المصنف يجيز قول الاخفش لانه قال في الباب الرابع في اخر العطف على معمول عاملين
وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله وذلك من العطف على معمولي عاملين
مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين الاشارة بذلك الى قولهم في الدار
زيد والحجرة عمرو وقوله على اضمار الجار عطف على من العطف قوله ولا اخا فاعلم لزيد قال الرضي
وجا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء
الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب
والاخ حتى يكون مضافا واللام زايدة فيكون معربا باسم مذهب الخليل وجمهور النحاة انه مضاف حقيقة
باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام
هاهنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه ان يقال انه شابه
المضاف فاعطي حكمه من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي وسلمي قوله ٥
مكره اخاك لا بطل قال اصل هذا ان شخصا روي في موقف حرب فقيل له في ذلك فقال مكره اخاك لا بطل
قوله كان قد اتى حول كميلا الى اخره الحول السنة والكميل الكامل والاثافي بالمثلثة جمع اثفية
بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهي الحجر يوضع عليه القدر وتشد اليا في الجميع
وتخفف والمثول من الاضداد يطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات بالارض قوله ويمكن
ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها هذا مبني على جواز تقديم الحال المصدرة
بالواو وقد منعه المغاربة واجازه الجمهور قوله كان قلوب الطير الى اخره هذا البيت لامرئ القيس
يذكر فيه العقاب وهي معروفة بانها لا تاكل قلوب الطير والحشف اردى التمر اليابس ورطبا
ويابسا حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها ويابسا بعضها قوله ليت وهل ينفع شيا ليت
الى اخره ليت الثالثة موكدة للاولى واما الثانية فاريد بها لفظها قوله وما ادريك وسوف
الى اخره تقدم الكلام عليه في ام قوله اما لقد اوطات والله عنوة ٥ هذا صدر بيت عجزه
وما قايل المعروف فينا يعنف ٥ وقد تقدم الكلام عليه في قد قوله وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض
باكثر من جملة هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بها الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا تكون احداهما معمولة للاخرى

والامر في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله ويحب المتطهرين معطوف على الخبر
فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبر المبتدا محذوفه والجملة
عطف على الجملة الاولى المستانفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى ح
والاية مثال لا دليل واقول فيه نظر اذ لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبينوا انه عليه ولم يطلقوا
بل الجواب منع ان المراد ان لا تكون احدهما معمولة للاخرى قوله وفي التنظير نظر يجاب عنه بان
في الاية الثانية اعتراضا واحدا بجملتين لان مجموع جملتي قوله وانه لقسم وقوله تعالى لو تعلمون
اعتراض بين قوله فلا اقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه لقران كريم نعم احدى الجملتين وقعت اعتراضا
بين جز الجملة الاخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين
قوله وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك ح
وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة في الشرح ظاهر هذا الكلام انه اخذ لابي علي من كلامه
على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يوخذ منه
منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك
من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه
المنع مطلقا انتهى واقول قول ابي علي ليلا يلزم الاعتراض بجملتين ظاهر في منع الاعتراض
بجملتين مطلقا وكذلك فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى اخره ثم في الشرح
ولقايل ان يقول لا يلزم من تقدير انه مصدر الاوبة الاعتراض بجملتين لاحتمال ان تكون هذه المتقدمة
معمولا ثانيا لاراني وقوله قد طالت عز مثيل حال من فاعل اراني او مفعوله الاول ومثيل اسم فاعل
من اثاله اذا اعطى قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين في الشرح ويخرج
على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوفا اي لا مانع مانع لما اعطيت
واللام للتقوية فلك ان تقول متعلق ولك ان تقول لا متعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز
الحذف ذكر ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث
من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم
ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين
لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين
قلت تخريج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك منافيه للحصر
المفاد هنا بتقديم المعمول من قوله وعلى قولهم اي قول البغداديين يتخرج الحديث واقول
بعد تسليم ان تقديم المعمول من قوله وعلى قولهم لافادة الحصر لا يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقا
اعتمادا على ما سيقوله في الباب الخامس وانما يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على
قول البغداديين واما على قول البصريين فيجب تنوينه قوله لعمري والخطوب مغيرات الى اخره
المطعن مصدر ميمي يقال طعن اذا ساد والمصدر طعن باسكان العين وفتحها وبالتيه عددته واكثرته

وهو متعد

وهو متعد بنفسه قوله وبانه يجب ان يقدر للبا متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات في الشرح
كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لامور شتى خلافه قال الزمخشري اما ان يتعلق بما ارسلنا
داخلا تحت حكم الاستثنا مع رجالا اي وما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا
بالسوط لان اصله ضربت زيدا بالسوط واما برجالا صفة له اي رجالا متلبسين بالبينات واما
بارسلنا مضمرا كانما قيل بم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد
واما بيوحي اي يوحي اليهم بالبينات واما بلا يعلمون على ان الشرط في معنى التبكيت والالزام
كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي وهب ان المصنف ابطل بعض هذه المحتملات
بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا في المسايل الثلاث
التي ذكرها فاحتمال تعلقه بلا يعلمون ظاهر لم يبطله بشي فثبت ان وجوب تعلقه بمحذوف منتف
انتهى ما في الشرح قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيان في الشرح كان ينبغي ان يقول له
باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا
فان مثل هذا جايز باتفاق واقول لا حاجة الى الاحتراز بما ذكر لان ما قام الا زيد وعمرو
وما ضربت الا بكرا وخالدا لم يستثن فيه باداة واحدة شيان وانما استثني شي واحد واتبع
بالعطف عليه اخر ثم في الشرح واما اذا لم تكن ثم عطف ففي المسيلة خلاف فمنع من ذلك جماعة
منهم ابن مالك واجازه اخرون وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع منها هذه الاية ومنها
قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الاية فانه قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما
مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال
قوله او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل في الشرح يلزم على اجازة هذا التركيب
وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المصنف في اواخر
هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث يكون الصفة واقعة في مركزها
الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قايم بالجر فيمتنع واما حيث تكون
الصفة مزالة عن المحل الذي تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل يجذبها الى التقدم
واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظرا الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة
من قولنا ما قام احد الا زيدا فاضل محلها ان تقع الى جانب احد الموصوفين والفصل عرض لغرض
فلم يكترث به واقول الفصل الذي عرض هنا لغرض ان كان الا فينبغي ان لا يمنع
التفريغ اذا وقع في النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكتراث بهذا العارض لا يودي
لصوق الصفة بالموصوف وانما يوديه الى لصوقها بالا فينبغي ان يمتنع كلا الصورتين
فالاولى الجواب بان ما سيقوله المصنف مذهب الاخفش وما ذكر هنا مذهب غيره ثم في الشرح
فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد الواقع
في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك
قلت ليس المستثنى منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته والاستثنا منه منظور الى الصفة

والمستثني منه المجموع وقد اخر بعضه عن المستثني فصدق ان المستثني لم يقع بعد المستثني منه بل قدم علي بعضه
فلا لك نفسه **قوله** وان المعني ولا نظهر واقصد تقكم بان احداً اوتي من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان
ذلك الاحد يحاجونكم اشار في هذا التقرير الى ان يحاجوكم علي هذا الوجه معطوف علي يوتوا
وان فاعل يحاجوكم عايد علي احد لانه في معني الجميع لكونه في سياق النفي وقرأ او بالواو لان لا الناهيه
اذا دخلت علي معطوف ومعطوف عليه باو عم النهي كل واحد منهما لان او لاحد الامرين
منهما وامتناع المبهم من امرين لا تتصور الا بامتناع مجموعهما **قوله** وهو متعلق بمحذوف
موخر لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك بتقديم المعمول ويحاجوكم علي هذا الوجه معطوف
علي يوتي واو للتنويع واجازوا ان يكون هدي الله بدلا من الهدي لا خبراً لان والخبر قوله
ان يوتي ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد او اي حتي يحاجوكم عند ربكم فيغلبوكم
لانكم تعلمون صحة دين الاسلام واحد علي هذا الوجه ليس بمعني الجميع لان ذلك لا يكون في
الا في نفي بل بمعني الواحد وهو مفرد عني به النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** والثاني ان في الوجه الاول
عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة انفا **قوله** الشرح فيه نظر
وذلك ان المدعي اولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا ينافي حينئذ
تعليل ذلك بما اورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله علي المحذور
الذي اشار اليه فتامله **واقول** لم يدع المصنف صحة الوجهين ولم يتعرض في كلامه
لذلك وكون الثاني ارجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا علي محذور او مكروه ليس في الثاني
بل ذلك سبب لرجحانه علي الاول ولو سلم فترجيح المصنف هذا علي الاول ليس بالنسبة الى من
يمنع عمل ما قبل الا فيما بعدها وليس واحداً من الثلاثة المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح
عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه ارجح من الاول لخلوه عن هذا الذي
قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه **قوله** ان الثمانين الى اخره تقدم الكلام عليه وعلي البيتين
اللذين بعده من قريب **قوله** فيمن ضم اليا ينبغي ان يقول وقرا بالغيبة احترازا عمن ضمها
وقرا بالتاء خطابا للمومنين فان هذه القراءة ليست من تعدية فعل الضمير المتصل الى ضمير المتصل
وكان المصنف لم يحترز عنها لان مراده فيمن ضم اليا من السبعة وهذه ليست منهم **قوله** فانما يتجه
في الاية العطف هذا جواب شرط مقدر اي اذا تقرر هذا فانما يصح في الاية العطف ولقائل
ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره **قوله**
وقد فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع
قال الرضي اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون
عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعني قولك جاني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون
العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف
معني والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقرا وانت في الطلبية لست علي يقين
من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل لوقت حصول المضمون واما الايقاعية
نحو بعت



نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده
مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرفه بالعقل لا من دلالة اللفظ
ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى **وقوله** الشرح وقرر
الحديثي وجه اشتراط الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعني
الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع ما قيدها والانشا لا خارج له
بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشا شرطا ولا صفة الا شاذا
قلت **المجوز** لوقوع الانشا خبراً او صفة بالتاويل ينبغي انه يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق
انتهى **واقول** الامر كذلك فقد قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا تصلح
ان تقع حالا الا غير موولة بالقول كما في قوله جدب الليالي ابطي او اسرعي والتحقيق ان الحال هنالك
هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالا الا علي سبيل المجاز انتهى وسيذكر المصنف
في اول الكلام علي الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان يكون معمولا لقول محذوف
هو حال لا يقال هذا مناف للقول بان الحالية لا تكون الا خبرية ولتخطئة من قال في ولا تمنن تستكثر
ان الواو للحال ولا ناهية لانا نقول ذلك علي ان تكون الحال نفس الجملة وهذا علي ان تكون مفردا
من لفظ القول والجملة مقولة ثم **في** الشرح وانظر من اين فهم من كون المعترضة تقع طلبية
ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم
لا اشعار له بالاخص **واقول** اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست خبرية دل علي ذلك قوله
في صدر المسئلة ان المعترضة تتميز عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل ايضا علي انها تنفرد
عن الحالية بغير الخبرية وتشترك معها في الخبرية وذلك مستلزم لكون الحالية لا تكون الا خبرية
قوله واما قول بعضهم في قول القايل اطلب ولا تضجر من مطلب هذا صدر بيت عجزه
فافة الطالب ان يضجرا وبعده اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصما قد اثرا وصرح المص
في الباب الخامس في النوع الثامن من الجملة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلي **قوله**
فقلت ادعي الى اخره اندي من الندي بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال
فلان اندي صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعو بالنصب ولصوت
بكسر اللام وينادي بكسر الدال ونصب اخره وانشد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعي وادع فان
اندي الى اخره **قوله** الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال اي الثاني من الامور التي تميز المعترضة
من الحالية ان المعترضة يجوز تصديرها بدليل استقبال بخلاف الحالية قال التفتازاني في المطول.
ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان
هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجي زيد
غدا يركب حال بهذا المعني غير حال بالمعني المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم
استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وفي
حاشية السيد هذا التوجيه منقول من كلام الرضي وهو مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى

الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل
الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على سوا ولا يناسب
للاستقبال الاتي اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استبعاد تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص
باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن
التكلم كما هو معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلام مهم من وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة
الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها **قوله** وكالشرط في فعل عسيتم
ان توليتم ان تفسدوا في الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا يجوز
زيد ان يسال يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا عن الحال له كقولك جا زيد
وهو ان يسال يعط وتكون الحال حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قلت هل تقع الجملة
الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية
خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاني زيد وهو ان يسال يعط ليكون الواقع موقع الحال
هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد
يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضا لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا
لعدم استغنايه عن الخبر يصرفه الى نفسه ما وقع ما بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت
لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها
فضلة تنقطع عن صاحبها **قوله** وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال
في الشرح ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه
يلهث او تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل والترك
ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دايم الذلالة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك احسن الى
زيد وان اسا اليك فتجعل وان اسا حال اي مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي يسمونها
بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كما في قول الشاعر
فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وان قوله اذ لا يصح تعليل المقدر
مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة
الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث مع ان المعنى
فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشي وعدمه
لشي واحد والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لاضربنه على كل حال
لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل **قوله** واعلم
فعلم المرء ينفعه الى اخره ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف **قوله** الرابع انه يجوز اقترانها
بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها الى اخره انما لم يجز ذلك في الحال
لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل
والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحادي بالحا المهملة تثنية حاد

اسم فاعل



لان الثقل انما يحصل عندها ويجوز فتح اوله كما هو اصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والحظ
في طلبت لنفسه والبا في بها ظرفية والنفيحة فعيلة من نفح اللحم اذا تكامل طبخه والمراد هنا
شدة الحرارة والخلب بكسر الخا المعجمة وسكون اللام وفي اخره با موحدة تفسره المص بزيادة الكبد
او بحجاب القلب او بما بين الكبد والقلب وفي القاموس هو لحمة رقيقة تصل بين الاضلاع او الكبد
او زيادتها او حجابها او هي جلدة بيضة رقيق لازق بها **قوله** او بلا بندا هذا متعلق بمحذوف
معطوف على فاعله والتقدير او مرفوعه **قوله** واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما
بانهما في الشخص في الشرح الاحسن ان تقرر الملابسة هنا بين اليد والكبد بانها قد فرض
وضعها على خلب الكبد واقول بل الاحسن ما قاله المص لان خلب الكبد الذي فوقه اليد لا تتاتى
٢٠ الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرين الاخيرين اللذين ذكرهما المص للخلب لا بما بهما في
الشخص فلتكن اضافة اليد الى الكبد لذلك **قوله** ولا خلاف في نفي الابتدا في نحو في داره
زيد لئلا يعود الضمير على موخر لفظا او رتبة هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري
فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى
الموخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى واقول القايل بجواز ضرب غلامه زيدا
وهو الاخفش ومن تبعه كابن جني لا نسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى الموخر لفظا
ورتبة بل يلتفت اليه وانما اجاز نحو ضرب غلامه زيدا لشدة اقتضا الفعل للمفعول به
كاقتضايه للفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما ذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه
مع تولهم في باب التنازع ما قالوا وكان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي
قلناه **قوله** اما على الفاعلية فلما قدمناه هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة **قوله** واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا لانه اذا كان مبتدا
كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جايز واذا كان فاعلا كان
موخرا بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جايز عندهم **قوله** لقولهم في الكفاية
درج الميت لقولهم هو بلام مكسورة في اوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراو وفي اخره
جيم مصدر بمعنى الطي واللف **قوله** بمسعاته هلك الفتى او نجاته في الشرح في الصحاح المسعاة
واحدة المساعي في الكرم والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام انتهى
واقول الذي رايته في نسخة الصحاح التي اراجعها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة
واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهلك بضم الها وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشي
يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا وتهلكة والاسم الهلك بالضم **قوله** واذا كان اسم في نيته
التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية
بم في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق للتقد
انما هو المبتدا **قوله** والارجح نفي الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل
لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث واشار بقوله

وهو ما اذا سبق
على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد
على اسم التفضيل نفي وكان مرفوع اسم التفضيل اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما
رايت رجلا احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكحل قوله ومن المشكل
قوله نخبير الخ هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام قوله
لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت لا يقال قد ثبت بقول الشاعر • خبير بنوا لهب فلا تك ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت • لانا نقول قد اجيب عنه بان خبيرا متقدم ولا يلزم عليه الاخبار
عن الجمع بالمفرد لان فعيلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير قوله ما
يجب فيه تعلقهما بمحذوف قوله احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السما في الشرح
واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما
واجب الحذف نخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر
للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دايما على المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح
واللغو ما كان متعلقه خاصا سوا وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد
راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا او ملغى
قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف فانتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف وسمي ذلك
الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة
دوره بينهم كما يفهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شي من متعلقه سمي لغوا
او ملغى كانه الغي وقال البهي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه
اخذه من الرضي فانه كثير الاعتماد والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي قال سيبويه تقدير الخبر
اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو
استقر مقدرا قبله فتقول كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه
ثم حذف الجار تجاوزا لحصول العلم به هذا كلامه قال الشارح ولا يخفى ان المناسبة التي ذكرتها
اولا وهو الذي سمعته من بعض اشياخي اولى مما ذكره الرضي والبهي اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم
تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عامله
باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له
الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة
يصدق عليه انه استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر انتهى
واقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار
او ما هو بمعناه ولا يعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصورة التي ذكرها الرضي
فتاتي عليهما فيكون اولى مما في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب
عليه فهل يسمى مستقرا او لغوا قلت ان قدر راكبا ابتدا بخصوصه فهو لغو والحذف جايز وان
قدر مستقرا او لا واريد منه بحسب القرينة فهو ظرف مستقر والحذف واجب واقول فيه نظر لان كون الظرف

مستقرا

مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار فاذا اريد بمستقرا معنى راكب لم يكن الظرف
المتعلق به مستقرا بل لغوا ولم يكن حذفه واجبا بل جايزا لدليل قوله واما قوله سبحانه فلما
راه مستقرا عنده اي بصريته وتستقرا حال من مفعولها وعند ظرف لمستقر قال ابن عطية
هو ما يقدر عند وقوع الظرف حالا فاظهر هنا وقال ابو البقا هو كون خاص بمعنى عدم التحرك
قوله بين المنزل الى اخره هان يهون ضد عز يعز والهون بالضم الهوان والذل وبحبوحة الشي بحايين
مهملتين وبابين مضمومتين وسطه وفي الشرح وللقايل ان يقول لا نسلم تعلق لدي بكاين الا ان
كاينا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان التامة بمعنى ثبت
متعلق بكاين الا ان كاينا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى
ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى واقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر
وسياتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني قوله صرح ابن جني بجواز اظهاره هكذا وقع في
نسخة المصنف وينبغي ان يقال اظهار متعلقه قوله وهو غريب لانه لم ينقل به غيره قوله وقولهم
للمعرس بالرفا والبنين المعرس من اعرس الرجل بنى باهله او اتخذ عرسا وهي بالكسر امراة
الرجل والرفا بكسر الرا والمد الالتيام والاتفاق وهمزته اصلية قال ابن السكيت وان شيت
كان معناه السكون والطمانينة فيكون اصله غير الهمزة من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته
قوله وبالوجهين قرى في الاية يريد بالوجهين الرفع بالابتدا والنصب ويريد بالاية قوله
تعالى يدخل من يشا في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما وقراة النصب قراة السبعة
وقراة الرفع شاذة وكذلك قراة الجر فقراة الرفع قراة ابن الزبير وابان بن عثمان وابن ابي عبلة
وقراة الجر قراة عبد الله قوله فيه نظر اي تردد لاحتمال كل من التقديرين على مناسب هل
المتعلق الواجب الحذف فعلا او وصف لقلة ذلك واطراد هذا الاشارة بذلك الى حذف قراة
بعضهم تماما على الذي احسن وبهذا الى نحو جا الذي في الدار وانما اشار بالقريب للسابق على ما اشار
اليه بالبعيد لان ما اشار اليه بالبعيد ليس مما كلامه فيه وما اشار اليه بالقريب منه قوله
لان الفا تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم وتمتنع في رجل صالح فله درهم الفرق بينهما ان النكرة
لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط
فدخلت الفا في الخبر لمشابهته حينئذ جواب الشرط قوله كل امر الى اخره المنوط المعلق من
نطت الشي انوطه نوطا علقته ومباعد بكسر العين المهملة اسم فاعل كمدان قوله
ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف يعني ان الفعل اذا وقع خبرا وحالا او نعتا
يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشيا يكون
وصفا قوله ولان القليل المقدر اولى وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه
مفرد كبقية تقديره باعتبار المعنى قوله وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع
كل سببي يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيدا مررت به مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي
في نحو زيدا ضربت اخاه مع كل سببي وانما لم يفصل كذلك قصدا الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي

موتر عين علي المتعدي
ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون المانعان
بالحرف والسببي وجود لا كما صنع المص تقتضي لتصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدي بالحرف
وفي بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك علي العموم نعم يمكن تصورهما
في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان المانع الصناعي قايم وهو عدم الفعل المتعدي
بنفسه والمعنوي لذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد واقول تخصيص امكان تصورهما
بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة
بعينها **قوله** واما في المثال هو بفتح الميم والثلثة اشارة الي قوله السادس ان يستعمل المتعلق هو
محذوفا في مثل او شبهه **قوله** واما في البواقي هي الظرف والجار والمجرور اذا كانا صفة او حالا
او صلة او شبهه او خبرا او رفعا الاسم الظاهر **قوله** وهو كاين او مستقر قال التفتازاني عند
قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او علي سفر ومما ينبه له انه اذا قيل في الظرف المستقر كان
او كاين فهو من كان التامة بمعني حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف
في موضع الخبر فيقدر كان اخري وتتسلسل التقديرات **قوله** واذا جهلت المعني فقدر
الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال في الشرح كيف يقدر مع الجهل ما
هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت واقول لا تهافت
لان تقدير الوصف انما هو لصلوحه للازمنة كلها دون غيرها **قوله** وقد بينا فساد
تلك الشبهة هي ان الكون الخاص لا يحذف والذي يبين به فسادها **قوله** ويبطله انا متفقون
علي جواز حذف الخبر الي اخره **قوله** ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معني المضاف الذي تقدره
مع الابتدا الا بعد تمام الكلام وان حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسال القرية
الاشارة هنا بذلك الي تقدير مضاف بين كاين وفي قولهم الا الاسم الا ان يقدر مع ذلك اي كاين
وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين اسال والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف
هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف واقول في كلام المص مضاف محذوف
وتقدير كلامه عند موضع تحقق تقديره والبينية بين شيئين لا تتحقق الا وجود ثانيهما فالمحذوف
هنا لا يعلم الا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف **قوله** واما حمل قراءة السبعة علي لغة
مرجوحة وهي ابدال المستثني المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثنا منقطع في الشرح
ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الي اختيار المذهب التميمي علي المذهب الحجازي قلت
دعت اليه نكتة سرية اي سعيدة النكت حيث اخرج المستثني مخرج قوله الا اليعافير بعد
قوله ليس بها انيس ليؤول المعني الي قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون
الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معني ما في
البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد يحل ببيانه
امرين احدهما توقف النكتة علي اللغة التميمية والثاني موازنة الاية بالبيت اما الاول فتلخيصه
ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب فيهما من يعلم الغيب اي استحالته كاستحالته واما الثاني
فلتوقفها

فلتوقفها علي تقدير شرطيه مثل ان كان اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح علي المذهب
التميمي وجعله من جنس الاول علي سبيل الفرض والتقدير ليصح تلك الشرطيه واما الحجازي فتنصبه
علي انه مستثني منقطع اي مذكور بعد الا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة
ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد **تعيين موضع التقدير قوله** فالاول نحو
في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا قال المصنف في بيان مكان المقدر
في الخاتمة التي ذكرها في الباب وكنا قدمنا في نحو في الدار زيدا ان متعلق الظرف يقدر موخرا
عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره
متقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم علي المعمول اللهم
الا ان تقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم علي المبتدا في مثل هذا **قوله**
ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم علي
المبتدا في هذا نظر وكذا في قوله في الخاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر
الفعلي لا يتقدم علي المبتدا ووجه النظر ان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعليا في باب
المبتدا هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير وجوابه
ان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فامتنع في الملفوظ المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر

الباب الرابع من الكتاب

احدها ان يكون معرفتين نسبتا وترتبتهما نحو الله ربنا هذا التمثيل مبني علي ما ذهب اليه الاندلسيون
من ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الي المضمر فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف
علم وفي مطول التفتازاني واصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم
جعل علما علي الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
فقد سهي لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم استثنا الشيء من نفسه او
مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعني المعبود
بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا
الفرد الذي هو خالق وهذا معني قول صاحب الكشاف ان الله تعالي مختص بالعبودية بالحق لم
يطلق علي غيره اي الفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالي وتقدس انتهي وفي تفسير البيضاوي
وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم تجري عليه صفاته
ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القايل لا اله الا الله توحيدا
مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا
يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجرا الاوصاف عليه وامتناع
الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لانه ذاته تعالي من حيث هو بلا اعتبار امر اخر
حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل علي مجرد ذاته

الخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق
وهو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الاصول
المذكورة انتهى قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القايم زيد قايل هذا القول
هو الامام فخر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه
مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا
به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسوا قلنا زيد المنطلق او المنطلق
زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبره قال صاحب التلخيص
ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا اليه قال بها الدين السبكي وقد يقال
ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذي
فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد قوله والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف
يعني وان تاخر كزيد في المثال المذكور وهو القايم زيد او كان هو المعلوم عند المخاطب
يعني وان تاخر كان تقول من القايم فتقول زيد القايم فان القايم معلوم عند هذا
المخاطب فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدا ينبغي ان يعلم ان بين الاعرف والمعلوم
عند المخاطب عموما وخصوصا من وجه وطريق ثنا ولها الاقسام بحيث لا يكون تداخل ان
اراد بالاعرف الاعرف من المعلومين او من المجهولين والاعرف المعلوم مع غير المعلوم واراد
بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة
وفي المطول والضابط في التقديم انه اذا كان للشي صفتان من صفات التعريف عرف السامع
اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيين متعددين في الخارج فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالاخر
يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو
كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يوخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا
فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك وهذا ينتفح في قولنا رايت اسود اغابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب يعني
لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحرا نفعه ماوه
ان الصواب نفعه ماوه لان السامع يعرف له ما وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا او علم
انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بنا على انه يطلبه على التعيين وتقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق قوله واما سيبويه فيجعله المبتدا
ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدا اسم استفهام قوله
وحسبنا الله قال المص في وضح المسالك حسب استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف فيستعمل

استعمال

استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره
وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني
ان يكون بمنزلة لاغير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن
الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتدا وبناوها
على الضم كرايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب انتهى قوله ويتجه عندي جواز الوجهين
اعمالا للدليلين في الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالا للدليلين المذكورين مناف لما قدمه من
التحقيق الذي قرره اولا وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبه المرفوعين في المثال المذكور
ونحوه بمعرفتين تنا خبر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتدائية الاخص جريا على
مقتضى تحقيقه المتقدم فانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فاهذا الذي قاله واقول
لا منافاة لان ذكرا للتحقيق بالنظر الى اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى دليل قول سيبويه
ودليل قولهم دون اختياره ولا يخفى ان مراد المص بالدليلين دليل قول الجمهور ودليل قول سيبويه
وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور ودليل قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره
لا ما ذكره في توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه
دليل واحد مركب من شيين لا دليلان قوله ويخبرتها قولهم ما جات حاجتك بالرفع والاصل
ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدا ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في
الاستفهام ما قبله يعني انه لو لم تقدر حاجتك مبتدا بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ في هذا الكلام على
ما تقدما عليها وهو ممنوع لانا نقول هذا اللازم مبني على كون حاجتك خبرا عن ما ومعلوم ان
اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدا فلو دخل الناسخ لدخل على ما متقدما عليها قوله
واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه قال
الرضي ومن الملحقات بكان جاي في ما جات حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث
الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مونثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين جاءهم رسولا
من علي رضي الله عنه انتهى قوله بنا على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة هو التشبيه الذي جعل
فيه الناقص في وجه الشبه مشبها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كان غرته • وجه الخليفة حين يمتدح • فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة
اتم من الصباح في الوضوح والضيا مايعرف به الاسم من الخبر قوله وان كان
يعلمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فهذا في قوله من قبل في المسيلة الاولى فان علمهما
وجهل النسبة اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لابد في كون الكلام مفيدا للسامع
فايدة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به
والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد
علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي

بحسب الذات قوله ويستثنى من مختلفي الرتبة يعني في هذا الباب وفي باب المبتدا لقوله تعدد فان
الافصح في باب المبتدا لقوله تعدد فان الافصح في باب المبتدا واراد بنحو هذا كل اسم اشارة اتصل
به التنبيه والاسم الضمير استثنا مفرغ من طرف عام مقدر والتقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة
نحو هذا مع كل معرفة الاسم الضمير والاشارة في ولا يتاتي ذلك الي دخول التنبيه على الضمير قوله
واعلم انهم حكموا الا ان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك
في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسما ما لا يوصف
لا تعصى ولم يجعلوه بمثابة الضمير واقول جاز ان يكون في تلك الاسما مانع من جعلها
بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزا من المقتضي ولا شرطا في وجوده وفي الشرح ثم الحكم
على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتها المعرف بالاضافة سوا اضيف الي ضمير او غيره
بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الي ذي الاضافة ذاة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله احد فيما علمت
واقول لهذا الحكم لا يقتضي ان المضاف الي ذي الاداة اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان مما
بعدها بمنزلة الضمير وانما يقتضي ان المضاف الي ذي الاداة كان مصدرا مسبوكا من ذلك بمنزلة الضمير ولا
يلزم من عدم القول بالاول عدم القبول بالثاني وان اراد المضاف الي ذي الاداة المسبوك من ان
او ان وما بعدها نحو فجوابه انه لا يلزم من عدم العلم العدم ومن نقل حجة على ما لم ينقل
وفي الشرح ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر
وقد وقع للمص في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدري
وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصصه بان وان واقول
تخصيصه هنا بان وان اشتقاقي للاحتراز فلا ينافي ذلك اطلاقه في الباب الخامس وفي
الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر
لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل عجبني ما صنع رجل حسن على ان تجعل
الصفة للمصدر المقدر اي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله انتهى واقول لا يلزم
من عدم ثبوت قرينة واحكام الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف اعم من مرتبة ٣
الضمير كما ذكره الشارح اولا قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفة
الاسم والنكرة الخبر في الشرح لم يفصل المص في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا
يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا
صالحا وكذلك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز
جعلها الاسم الا في الضرورة واقول مراد المص انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله في
اخر هذا الكلام واعتذر له ايه للزجاج بان النكرة قد تخصصت بلهم قوله ولا يعكس الا في
الضرورة يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص
ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها
وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قايم زيدا ويجوز

كان قريش يردا قوله ولا يك موقف منك الوداعا • هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق
يا ضباعا • وبعده • قفي فادي اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا • وضباع مرخم ضباعة
اسم امراة والوداع اسم للتوديع والمداراة الملاينة والمداجاة واسيرك بحبك اسرته محبتك
وقيل اسير ابيك لان اباها زفر بن الحارث كان قد اسر القطامي ثم من عليه واعطاه ماية من
الابل وفي الشرح قال بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع
منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انت ولا تقفي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد
وصفه وقد وصف هنا بمنك قبل العمل وقيل منصوب بقفي اي قفي الوداع ولا تجعليه ولا يك
موقف منك وداعا فحذف هذا لدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل
مضمر اي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناصبه اما قفي او يك موقف في المطول والقلب
ضربان احدهما ان يكون الداعي اليه اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى
تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق
يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي
اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض قوله
يكون مزاجها عسل وما • هذا عجز بيت لحسان صدره كان سبيية من بيت راس وقد ذكر المص في
القاعدة العاشرة في الباب الثامن قوله فردوه لما ذكرنا يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا
مختلفين تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ما يعرف به الفاعل من المفعول
قوله اسما ناقصا اراد به الاسم الموصول قوله اسما بمعناه في العقل وعدمه اي في كون مسماه
ممن يعقل او مما لا يعقل ويجوز النصب ينبغي ان يقول ويجب النصب اي نصب زيد في اعجب
زيد ما كره عمرو لان اعراب زيد في هذا المثال لما دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع
وجب النصب قوله فان اوقعت ما على انواع من يعقل هذا عطف على ان اوقعت ما على
ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عايد على الفاعل فلا يجوز وهو اعجب زيد ما كره عمرو قوله
وان كان الاسم الناقص من او الذي يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع زيد ونصبه
كما جاز في ما ان اوقعتها على انواع من يعقل لان ما حينيذ ومن والذي لمن يعقل وهو يصح
ان يكون معجبا ومعجبا بخلاف من لا يعقل فانه يكون معجبا لا معجبا قوله ويمتنع العكس
هو رفع زيدا في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني قوله لانه لا يجوز دعوة الثوب الي الخروج
وكرهه من الخروج الا انه لما كان قصده الي بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعا على الثوب
في الاول واسناد الكراهة الي الثوب في الثاني اقتصر على ذلك قوله ما افترق فيه عطف
البيان والبدل قال الرضي وانا الي الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان بل ما اري عطف
البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة
من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال ذلك فابدل
مكانه ما هو اعرف منه ومثله وانك لتهدي الي صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي

قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم
ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط
فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال
الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لا تحصل لو لم يذكر
صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما لكلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
فادعا كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على
فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول في بدل الكل ان الفايدة
في ذكرهما معا احد ثلاثة اشيا بالاستقرا اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو
بزيد رجل صالح او كونا ولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل
صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام او لا ثم التفسير ثانيا وقعا
وتفسيرا وتاثيرا وليس للاتيان بالمقسم او لا نحو برجل زيد فان الفايدة الحاصلة
من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس
نحو بزيد رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل
ما يكون الثاني موضحا للاول ولا علينا ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول
لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا قدر الموصوف بخلاف
الصفة فانك لو حذفت الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف
لا بد له من موصوف وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما
من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع كافهم
ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان
اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا
زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشرا معرب بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب
وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو
وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا
ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف
الندا والمعطوف صالح لمباشرته له والفايدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في التفسير وذلك ان المتكلم تحقق
بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول فتقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف
ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون
بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول
اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز

اذ تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فانا نعني بعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه
ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف بيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم
وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب
تجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا انتهى واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا
الله ان يكون بيانا للها من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى رده يعني في ان
المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة قوله ونحو قل ان ربي
يقذف بالحق علام الغيوب فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في يقذف
قوله فلا تلمه ان ينام البائسا هذا عجز بيت صدره قد اصبحت بقرقرى كوانسا
وقد قرى بقانبي على وزن فعللى موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في
كناسه وموضعه في الشجر يكتن فيه ويستتر والبائس صفة الضمير المنصوب بتلم
وهو اسم فاعل من بيس الرجل يباس بوسا وبيسا اشتدت حاجته فهو بايس قوله
فعلى هذا لا يمنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي الاشارة الاولى راجعة
الى ما ذكر عن الزمخشري اخرا والثانية الى ما ذكره عن الكسائي اي فعلى ما قال الزمخشري
من ان عطف البيان في الاية للمدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح
او الذم او الترحم بناء على قول الكسائي ان الضمير ينعت كذلك قوله وما انسانيه الا
الشيطان ان اذكره فان ان اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه قوله
وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه
ان ذلك يخل بعايد الموصول وقد مضى رده يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون
اذا كانت مفسرة ومضى ايضا الكلام فيه وفي الشرح فان قلت في كلام المص اعمال المصدر
بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك معمول توهما وقوله وقد وصف
بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار محذوف اي توهما
صدر منه بان ذلك او في ان ذلك فلا اشكال قوله واما قول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف على ايات بينات فسهو نبه المص عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة
من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما وفيما نقلناه عن
الرضي من تجويز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه ايضا قوله
نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم
فان جملة ان ربك لذو مغفرة بدل من ما قد قيل قوله نحو واسروا النجوى
الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى قوله
لقد ادهلتني ام عمرو الى اخره في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدده لان جملة البدل
هنا يراد بها لفظها حتى بمنزلة المفرد اي لقد ادهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل حرف



الانسنها ميته
حرف جر وهو انما يدخل علي اسم اداة تاديله واطلق علي الجملة
لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق انتهى
قوله لا بمنزلة المفرد ام لا
واقول قد سبق غير مرة ان الكلام في يطلق الجملة سوا كانت
نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين ونحوه اقول له ارحل لا تقيمن عندنا في الشرح صرح هنا بان الجملة الثانية
تابعة للاولي بطريق البدلية مع ان الاولي لا محل لها وكل ذو تابع ذو اعراب اما لفظي
او تقديري او محلي ولا اعراب هنا فهذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر
اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان المقول هو
المجموع فيلزم ان لا يكون لشي من اجزايه محل وقد سبق الكلام فيه في الجملة التابعة
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقد قال المص فيما سبق في اخر الجملة الثالثة من الجمل
التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى واقول
اراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي وقد سبق الكلام علي ذلك في الجملة التابعة من الجمل
التي لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان المقول في البيت هو المجموع ولم يجعله احد
لذلك والذي سبق في الجملة التابعة انما هو الزام من الشارح للمص مما قاله في اخر الجملة
السادسة في نحو قام زيد عبد الله منتهم وعمرو منطلق من ان الجملة الاولي ليست في
محل نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم فكلامه في البيت انما هو علي ما قال لنا سفيه والذي
قاله هنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو علي قول غير الجمهور قوله رويدبني
شيبان الخ في الصحاح وتفسيره ويد مهلا وتفسيره ويدك امهل لان الكاف انما تدخله
اذا كان بمعني افعل دون غيره وانما حركت الدال منه لالتقا الساكنين ونصب نصب
المصادر وهو مصغر مامور به لانه تصغير الترخيم من الارواد وهو مصدر ارود يرود
وله اربعة اوجه اسم الفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرا اي ارود
عمرا بمعني امهله والصفة نحو سار وا سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا
لما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالي فضرب
الرقاب وبني شيبان منادي محذوف الاداة وبعضه وعيد كم مفعول المحذوف اي كفوا
بعض وعيد كم وسفوان بالمهملة والفا والتحريك اسم ما علي اميال من البصرة والجياد
جمع جواد وهو الفرس الجيد ويجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان والوغي بفتح الواو
والغين المعجمة الحرب والمازق بسكون الهمزة وكسر الزاي المضيق والتداني التقارب
والحدثان نوايب الدهر ومصايبه قوله ولهذا منع سيبويه في المسكين وبك
المسكين دون به المسكين اما منع في المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيهما لكان
البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفايدة لان مدلول البدل مدلول
المبدل منه فيكون انقص في الفايدة لان مدلول البدل مدلول المبدل منه في بدل الكل والبدل
منه



منه في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل لكون المضمر المخاطب والمتكلم اعرف
المعارف واما عدم منع به المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح للاحد فيتبين بالبدل ان الضمير
لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة باخيه زيد قوله وعلي ذلك اجاز واه
الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اراد بالوجهين البيان والبدل
وفي قولك دلالة علي انه لم يرد بيا زيد زيد اليعملات البيت الذي هذا مطلعه ولا بيا تيم
تيم عدي البيت الذي هذا مطلعه فالاول مطلع بيت هو يا زيد زيد اليعملات الذبل
تطاول الليل عليك فانزل، والثاني مطلع بيت هو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم، لا يلقينكم في سوءة
عمر واليعملات جمع يعمله بفتح الميم وهي الناقة المطبوعة علي العمل والذبل جمع ذابلة من
ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا ومن ذبل الفرس ضمر وانما قيد بقوله اذا ضمت المنادي بينهما لانه
اذا فتح المنادي بينهما لانه اذا فتح المنادي بينهما علي مذهب سيبويه منادي مضاف الي ما
بعد الثاني والثاني مقتحم بين المضاف والمضاف اليه وعلي مذهب المبرد الاول
منادي مضاف الي محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الي الاخر ومن النحويين من
جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر الاسم
مضاف في الندا نحو يا تيم تيم عدي تعين نصب الثاني وجاز في الاول الضم والفتح اما وجه
الفتح فقد ذكرناه واما وجه الضم فلانه منادي مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ
لانه منادي مضاف او توكيد او عطف بيان او بدل علي المحل او منصوب باضمار
اعني قوله لقايل يا نصر نصر نصرا هذا عجز بيت صدره اني واسطار سطرن سطرا
وقد تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة قوله وخرجه هو لا علي التوكيد
اللفظي فيهما او في الاول فقط والثاني اما مصدر دعائي الاشارة بهولا الي ابن الطراوة
وابن مالك وابنه واراد بالاول الاول من الثاني والثالث وبالثاني الثاني منهما قوله
وقيل لو قدر احدهما توكيدا لضما بغير تنوين كالموكد هكذا وقع بخط المص وهو غير
ظاهر وفي بعض النسخ وفي بعض النسخ وقيل لو قدرا توكيدا لضما وهو ظاهر وفي
الشرح الظاهر ان يقال الضم بغير الف ليعود الضمير الي قوله احدهما ولو حذف قوله كالموكد
لاستغنا ما لانيان بضمير الاثنين واقول فيه نظر لانه انما يستقيم لو كان ضمير اللاحد
والموكد وليس هو كذلك قوله ولهذا امتنع البدل ونفي البيان في نحو يا زيد الحارث
ويا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا
الضارب الرجل زيد وفي نحو زيدا افضل الناس الرجال والنسا او الرجال وفي نحو يا
الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاك وفي نحو جاني كلا اخويك زيد
وعمرو يعني انه امتنع البدل وتعين البيان في هذه الصور بنا علي انه لا يصح احلال التابع
فيها محل المتبوع اما نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوي احلال الحارث محل زيد لم يكن معرونا
بال لان المنادي لا يكون مقرونا بها واما نحو يا سعيد كرز برفع كرز او نصبه فلانه

لو نوي احلاله الرجال محل النسا لنوي احلال ما عطف عليه وهو النسا لنوي احلال ما عطف
عليه محل الناس فيكون التقدير زيد افضل الناس وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا
قصد به الزيادة علي من اضيف اليه بشرط ان يكون منهم واما نحو يا ايها الرجل غلام زيد
بنصب الغلام فلان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل الرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب
الرفع واما نحو اي الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو
محل الرجلين لزم اضافة اي الي المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر
نحو اي زيد احسن يعني اي اجزاء زيد احسن او عطف علي اي مثلها نحو اي واي كفارس
الاحزاب واما نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو
عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الي ما يدل علي اثنين بكلمة واحدة كلا اخي وخليلي واجدي
عضدا في الملمات والمام الملمات فمن نوادر الضرورات قوله ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت بعمرو برجل عمرو اخوه ونحو زيد
ضربت عمرا اخاه يعني ولاجل ان البيان في التقدير ليس من جملة اخرى والبدل في التقدير
من جملة اخري تعين البيان في هذه الصورة وامتنع البدل فيها اما نحو هند قام عمرو اخوها
فلانه لو قدر اخوها من جملة اخري لزم خلو الجملة الواقعة خبرا اعني قام عمرو من رابط
يربطها بالمبتدا واما نحو مررت برجل قام عمرو اخوه فلانه لو قدر اخوه من جملة اخري
لزم خلو الجملة الواقعة صفة اعني قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف واما نحو زيد
ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر اخاه من جملة اخري لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال
قوله ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة لم يذكر المص ما اجتمعا فيه
كما ذكر في الحال والتمييز وقد ذكر ابن هشام انه ثلاثة امور احدها ان كلا واحد منهما يدل
على حدث وصاحبه الثاني انه يونث ويذكر الثالث انه يثني ويجمع قوله وهي لا تصاغ
الا من القاصر كحسن وجميل وذلك لانها يلزم فاعلها ولا يتعدي منه الي المفعول فان قيل
قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم
وهو متعد اجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر
فصح ان المشبهة لا تصاغ الا من القاصر قوله وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل
بالزمن الحاضر في الشرح هذا عين ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي
قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين
وابن مالك فقال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي
بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الي وقت
الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين
قوله وغير مجاريه في التوضيح وهو الغالب في المبنية من الثلاثي قوله وقول جماعة
انها لا تكون الا غير مجاريه مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق واخي ثقة او عدو

وشاخط

وشاخط دار فالا الزمخشري في مفصله الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية
وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتونث وتثني وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح
وربما تتفقون علي ان شاحطا في هذا البيت وهو بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين بمعنى
بعيد صفة مشبهة مجارية للمضارع قوله ولا يكون معمولها الا سببيا نحو زيد حسن وجهه
او الوجه قال المص في اوضح المسالك اي منه وقيل ال فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن
الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا موخرا
مردود لان المراد بالمعمول ما عملا فيه بحق الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معني الفعل
وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك قوله فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدما
فالدما تمييز علي زيادة ال تهراق مضارع هراق واصله اراق قلبت همزته هاء ولم
تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه لانتفاء علة الحذف وهي اجتماع همزتين اذا كان حرف
المضارعة همزة وينبغي ان يعلم ان المص لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل ذكره استطرادا
لشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه المبني منه
للفاعل وهو المفعول الثاني مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني عن الفاعل كما
ان الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه او ذكره دفعا لسوال يرد
علي قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السوال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره
وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول واسند
الي ذي السببي ونصب سببيه كما ان حسن فعل قاصر عن المفعول اسند الي ذي السببي
ونصب سببيه فقط ما وجد مكتوبا بخط ابن السبكي وهو هذا عجب فان تهراق فعل مضارع لا
اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان الادان تهراق الدما فعل وان مهراقة صفة مشبهة
وقد خالفه وقد خالفه في العمل لان تهراق عمل النصب فنقول وكذلك مهراقة سوا انتهى قال
ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون الدما منصوبا بفعل مقدر اي تهريق الدما ويجوز ان يكون
على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعلى هذا فليست الي زايدة ويجوز ان يكون
منصوبا علي توهم التعدي الي مفعول ثان لان الهمزة دخلت علي ها التي هي عوض عن
الهمزة التي في اراق فعداه بها الي مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها مهريقة الدما ويجوز
رفع الدما علي البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها بجعل الفعل او لاها ثم ابدل منه
كما تقول اعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به انتهى وفي الشرح تخريجه نصب الدما
على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة يابا اذا النصب عندهم علي التشبيه
لا يكون في الافعال وتخريجه علي توهم التعدي الي مفعول ثان ضعيف انتهى قوله لان
شرط ذلك عند ك الي لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك بل شرط كون الي لا ما تلو قال المص
وهذه ليست لاما وعنده شرط ذلك ان تكون لاما لكان احسن قوله واما العطف علي
محل المخفوض فيمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سياتي في هذا الباب عند ذكر اقسام العطف

المحمل لذلك المحمل كما اثره المص ينماسبا في
والمعز ريم مضمومة فحا مهملة ساكنة فرا فراي هو الطالب لذلك المحمل كما اثره المص ينماسبا في
قوله لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا ينسر عاملا التعليل الاول
لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل يخفض الوجه ونصبه لعفل والتعليل الثاني
لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه لنصب الوجه وخفض الصفة نفي الكلام لف ونشر مرتب
قوله الثامن انه لا يتبع حذف موصوف اسم الفاعل ان يقول برجل قاتل ابيه وتتبع مررت
بحسن وجهه في الشرح ولذا لا يتبع في اسم الفاعل ان يقول برجل قاتل ابيه وتتبع في الصفة
ان يقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسيلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المص
توهم تقييدها بذلك قوله التاسع انه ينفصل مرفوعه ومنصوبه ينفصل بضم اوله وفتح
ثالثه مبني للمفعول قوله قاله الزجاج وتتاخروا المغاربة مستندهم في ذلك عدم
السماع من العرب وحكمته ان معمولا لصفة مما كان سببيا اشبه الضمير لكونه راجعا الي متقدم
والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى
في الشرح خرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدا محذوف لا صفة عينه كانه لما قيل اعور عينه
قيل اي عينيه فقيل اليمنى واقول وخرجه ايضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف
وهو اعني قوله فظل طهاة اللحم الي اخره الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وفي بعض
شرح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل طبخ اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف
على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدر والمعنى ان الصيد كثر حتى طبخوا واشتووا
قوله وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه في الشرح
لا حاجة بنا الي التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
على الطريقة المشهورة واقول قال المص في التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في
اعرابه وقد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقوله
• اكل امرء تحسبين امرا • ونار توقد بالليل نارا • اي وكل نار ومن غير الغالب قراءة ابن زيد والله يريد
عمل الاخرة انتهى ولا يخفى ان خلفية المضاف اليه للمضاف في اعرابه هي حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه وتتضح لك عدم قيامه مقامه اذا وافقه في اعرابه كما في نحو فيه ثم قول المص
كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول كل امر تحسبين
امرا ونار لان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بمعناه اذ الطابخ بمعنى المنضج الا ترى
الي ما سيذكر المص في العطف عن البغدادي ان جر قدير بالعطف على محل ضعيف مما
افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا قوله والتمييز لا يكون الا اسما يعني غير ظرف
ليكون قسيما للجملة والظرف قوله والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها لقايل ان
يقول ان التمييز ايضا قد يتوقف معنى الكلام نحو طاب زيد الا نفسا قوله انما الميت من يعيش
كئيبا الي تمام هذا البيت ليس من مات فاستراح بميت • انما الميت ميت الاحيا • وفي الصحاح الكابة
سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كيب الرجل يكاب كابة مثل رافة ورآفة ونشاه ونشاة

نهو كيبيبوا مراة كيبه وكابا ايضا ورجل كاسف البال اي سيء الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب
وعلى رخا النفس وفي الشرح والرخا بالفتح والمدسعة الحال واقول هذا التفسير يقتضي انه
بالخا المعجمة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم قوله والثالث ان الحال مبينة للهيئات
والتمييز مبين للذوات في الشرح قال المص في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة
المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش
كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج منه مثل جا زيد والشمس طالعة
وجا زيد وعمرو جالس قلت هما في معنى جا مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب
التاويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهى ما في الشرح واقول سيذكر المص في اخر
الكلام على الحال الاختلاف الناس في تاويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه
الكبير على كافية ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت اتيتك وزيد قايم فان الحال هنا لم يبين هيئة الفاعل
ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل والمفعول وقد اشتهر العبارة عن الملزوم
باللازم فكانه بيان ذاتهما قوله على اذا ما زرت ليلى الخ الرجلان الماشي وانتصب رجلان
وحافيا على الحال من فاعل المقدر اذ التقدير زرت يا رني بيت الله او من الضمير المجرور وبعيت
ويجوز ان يكون حافيا حالا من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل
للمص حرف هذا البيت اعجمي فقراه رجلي مكان رجلان واعربه فاعلا بزارة وحافيا حالا
منهما على حد قوله بها العينان تنهل وذكر على قوله ولا ارض ابقل ابقالها فقيل له تقال زرت
البيت ولا يقال زارت رجلاي البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان هذه
الواقعة كانت في الشام قوله لان الحق قول الاعلم وابن مالك قال صاحب البحر وذهب
الاعلم وغيره الي ان الرحمن بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس
بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا من دبر صيغ للعلمية
فجا على بنا لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى
الرحمن علم القران قال ابو زيد السهيلي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف على
البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الي تبيين لانه اعرف الاعلام كلها وابينها الا ترى انهم قالوا
وما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به الثنا وان كان يجري مجرى الاعلام
قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات
الغالبة بال يجوز ذلك فيها نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان
الرحمن لم يستعمل الا لله تعالى فلا يتحقق الغلبة وقد صرح المص في النوع التاسع من الجهة السادسة
من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم
نعتين لهو وفيه دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن علما واقول انما استدل المص بان لفظ
الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من ال لا يجوز استعماله كذلك حتى يقال
ان ذلك يجوز في نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره

تعالي فانما يمتنع الغلبة التحقيقية ولا التقديرية والقايل بانه علم بالغلبة التقديرية **قوله**
وان السوال الذي ذكره الزمخشري وغيره قال صاحب البحر تبدل لا لتهما واحد نحو ندمان ونديم
وقيل معناهما مختلف فالرحمن اكثر مبالغة وكان القياس الترقي لكن اردت الرحمن الذي تناول
جلايل النعم واصولها بالرحيم ليكون كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف واختاره الزمخشري
وقيل الرحيم اكثر مبالغة والذي يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من
باب التوكيد فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلا والغلبة ومبالغة فعيل
من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدي فعلان ويتعدي فعيل تقول زيد
رحيم المساكين كما تعدي فاعلا قالوا زيد حفيظ علمك وعلم غيرك حكاه ابن سيده
عن العرب ومن راي انهما بمعني واحد ولم يذهب الي توكيد احدهما بالاخر احتاج ان يخص كل
واحد بشي وان كان اصل الموضوع عنده واحدا ليخرج بذلك من التاكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا
ورحيم الاخرة وقال القرطبي رحمن الدنيا ورحيم الاخرة وقال ثعلب الرحمن امدح والرحيم الطف
وقيل الرحمن المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد **قوله** مع
ان عادتهم تقديم غير الابلغ هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض اخر تقديم الابلغ
وهو ليس بصواب قوله كقولهم عالم نحرير هو بكسر النون العالم المتقن من نحر العلم اتقنه



قوله غير متجه هذا خبر ان السوال وانما كان غير متجه لانه مبني علي ان الرحمن صفة **قوله**
نحو خاشعا ابصارهم يخرجون هذا مثال لتقدم الحال علي عاملها الذي هو فعل وفي اعراب
ابي البقا خشعا هو حال وفي العامل فيه وجهان احدهما يدعو اي يدعوهم الداعي وصاحب
الحال الضمير المحذوف والابصار مرتفع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون
وقري خاشعا ولم يونث لان تانيث الفاعل تانيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز
ان ينتصب خاشعا بيدعو علي انه مفعوله ويخرجون علي هذا حال من اصحاب الابصار
وكانهم حال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو
بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من يخرجون او من الضمير المحذوف وتقول
حال من الضمير في مهطعين **قوله** نجوت وهذا تحملين طليق هذا عجز بيت صدره عدس ما
لعباد عليك امارة وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات قال في
الصحاح هو زجر البغل قال ابو مفرغ عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين
طليق وربما سموا البغل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر هجا عباد بن زياد بن ابي سفيان وكتب
هجوه علي الحيطان فلما ظفر به الزمه بمحوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه
معاوية فوجه بريدا فاخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد
البيت وما قاله المص من ان تحملين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون الي ان ذا موصول
وتحملين صلته والعايد محذوف اي والذي تحملينه طليق ويستدلون به علي ان اسم الاشارة
يكون اسما موصولا سوا كان بعد ما الاستفهامية او لم يكن **قوله** وددت بمثل السيد الخ قيل

هذا

٢١

هذا البيت وواردة كانها عصب القطا • تثير عجاجا بالسنابك اصهبا • والعصب بمهملتين
مضمومة فمفتوحة جمع عصبة وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الي الاربعين
كالعصابة والعجاج الغبار والدخان ورعاع الناس وهو هنا الغبار والسنابك بفتح المهملة
جمع سنبك بضمها وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس والصهب والصهبة والصهوبة
حمرة او شقرة في الشعر والاصهب بعير ليس بشديد البياض والسيد بكسر المهملة الذيب
وفي الصحاح وفرس نهد بفتح النون اي جسيم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام اي مشرف
مشمر طويل القوايم وفرس كمش وكميش صغير الجرذان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره
والمراد بالما في البيت العرق وتحلب سال **قوله** اذا المرعينا الي اخره اثري الرجل كثر ماله ولم
يمن بالبنا للمفعول اي لم ينتم **قوله** فهلا ان عطفاه والمدمر فوعان بمحذوف يفسره
المذكور فيه نظر لان ابن مالك عنده انهما مبتدان فانه قال في التسهيل في اذا وقد يغني ابتدا
اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للاخفش فكان علي المصنف ان لا يقول فهو ويقول فلا يصلحان
للاستدلال لاحتمال ان عطفاه والمدمر فوعان بمحذوف الخ **قوله** وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا
الخ هذا عجز بيت صدره ضيعت حزمي في ابعادي الاملا **قوله** فهو قريبان في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين
التاليين اي مما جعل فيه الناصب للتمييز محذوفا يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيبا راسي
واطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر واما في الاول فليس المعني فيه
علي العطف بل المراد فيه الحالية اي وما ارعويت في حال اشتعال راسي شيبا واذا كان كذلك فالواو
حالية والراسي مبتدا واشتعل خبره ولا يصح في مثل زيد قام تقديره زيد قام بمحذوف
يفسره المذكور بعده فاذن نفي ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المص قلت
اما ان المعني علي الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل راسي فاعلا بمحذوف يفسره المذكور
وما اوردته من ان نحو زيد قام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف
فعلها مفسرا بما ذكر بعد فهذا مذهب الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك
فعليتهما علي الاضمار والتفسير كما صرح به المص في الباب الثاني في تقسيم الجملة الي
الصغري والكبري واذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك علي مقتضي
مذهبه فان قلت يلزم حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن
اضمار قد بمجردها قلت هذا تفريع علي غير مذهب ابن مالك واما هو فلا يوجب اضمار قد
مع الماضوية الواقعة حالا **قوله** وينحتون الجبال بيوتا هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع
في بعضها وينحتون من الجبال بيوتا والاية الاولي في الاعراف والتمثيل بها هو الذي ينبغي والثانية
في الشعرا والتمثيل بها ليس علي ما ينبغي لانها مشتملة علي منصوب واحد هو مفعول
تنحتون بخلاف اية الاعراف فانها مشتملة علي منصوبين **قوله** ويقع التمييز مشتقا نحو
لله دره فارسا قال قوم انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب علي الحال وضعفه
ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا منتقلة او موكدة وكلاهما غير مستقيم

اما المفيدة فلان قولك لله دره فارسا لم تزد به المدح في حال الفروسية وانما تزيد مدحه
مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما
والحال الموكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من
الجملة التي قبلها فانت لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله
دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة
هذه على انتفا الحال المفيدة والحال الموكدة واذا بطلا ثبت التمييز وكذا الكلام في ويحه
جارا وعظمت جارا وقولهم يا جارتا ما انت جارتا وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال
الرضي وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا تمدحه
في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا موكد لما فهم من ان عدد
وامابالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر عينى في الشرح لا نسلم ان شهرا موكد لما فهم من
ان عدة الشهور ولا مبين لاثني عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار
عن عدة الشهور بقوله اثني عشر ان الاثني عشر شهور فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة
بعد العدد الذي علم نوعه موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذي عندي عشرون
رجلا واقول ليس الا قول بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون
شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين للاسم هو
ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان
بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور موكدا **قوله** واما اجازة المبرد ومن وافقه
نعم الرجل رجلا زيد فمردود وهذا وقع في غالب النسخ والظاهر ما في بعضها وهو
فمردود ووجه الرد ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا
مذهب سيبويه وممن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك **قوله** فالصحيح
ان زاد احمود لتزود خرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا او زادا تمييزا اخر عن المخصوص
وزاد ابيك بدلا منه **اقسام الحال** **قوله** ينقسم باعتبارات فيه اشارة الى ان هذه
التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة **قوله** بخلاف نحو بعته
يدا بيد فانه بمعنى متقابضين قال الرضي ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال
في نحو بعته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزيه
مكررا وكذا ان تاتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بتكرير جزيه معطوفا عليه بالفا
او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين
وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وعلمته
الحساب بابا بابا اي مفصلا ومصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه

توكيد



توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى
ما ادى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال
ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف
الفا وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم ابو الحسن انه لا يجوز ان يدخل حرف
العطف في شي من هذه المكررات الا الفا **قوله** قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان
الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما في الشرح الذي
يظهر ان الضمير اراد والحق المذكور في هذه الاية وهو قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم
والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب انتهى وفي
البحر مصدقا حال موكدة اذ تصديق القران لازم لا ينتقل لما معهم وهو التوراة او التوراة
والانجيل لانهما انزلا على بني اسرايل وكلاهما غير مخالف للقران وفيه رد عليهم لان من لم يصدق
ما وافق التوراة لم يصدق بها وفي اعراب ابي البقا ومصدقا حال موكدة والعامل فيها ما في
من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند
اخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم
الفاعل له عندهم فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير
عند قوم انتهى وقال بدر الدين بن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال الموكدة
مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان كان المبتدا غيرانا وان كان انا
فالتقدير احق او اعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال
ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول
المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر فانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو لازم
الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال
في نحو ذلك **قوله** قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا
سهو منه لان الكتاب قديم الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على
تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهره على ان الذي يمتنع تجدده
هو الكلام النفسي القايم بذاته تعالى لا العبارة الداله عليه والمتصف بالنزول هو
الثاني لا الاول **قوله** وتنع الملازمة هو بكسر الزاي **قوله** ومنه قايما بالقسط اذا
اعرب حالا فقيد بذلك احترازا عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا
المبني معها على الفتح واطلق الحال ليشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير المرفوع وفي
الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح ان يكون معرفة كقولك الحمد لله
الحميد انا معشر الانبيا لا نورث انا بني نهشل لا ندعي لاب قلت قد جا نكرة كما جا معرفة

وانشد سيبويه قول الهذلي ونادي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي
ثم في الكشاف فان قلت هل يجوز ان يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قايما بالقسط
الا هو قلت لا يبعد فقد راينا هم يتسمحون في الفصل بين الصفة والموصوف قال
التفتازاني بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في نافلة وبقي بيان
جهة تاخيره عن المعطوفين وكان الدلالة على علو رتبتهما وقرب منزلتهما ثم بين
جواز كون المنتصب في المدح نكرة بالنقل والاستعمال ونفي بيان جواز ذلك فيما
اذا كان المنتصب عنه معرفة كما في الاية والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة
الوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر والبدل اعني لا هو مما لا كلام فيه
لانه ليس باجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه اعني المعطوفين بانه مما تساهلهم
في اللغة وتجوزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويتفق في الاستعمال لاغراض
تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من قرب المنزلة وبقي بيان اتباع هذا الاتساع بحيث يفضي
الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة ولو ثبت
فلا خفا في انه بعيد غاية البعد فكان الانسب ان يقول نعم مكان قوله لا يبعد واما
الاستبعاد من جهة نفي المعبود القايم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد
بل ربما يوهم على قاعدة مفهوم الصفة رجوع النفي الى القيد اثبات معبود اخر
غير قايم بالقسط فمدفوع بان هذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة
قايم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن تتوجه المطالبة بنكتة ذكر هذا الوصف
ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل بعد التوحيد واستحبابا للشهادة
على الامرين **قوله** وقول جماعة انها موكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها
في الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المذكوره هو الاله الحق الواجب الوجود
الجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها واقول عند المص ان المراد من كون معنى الحال
مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا وما نحن
فيه ليس كذلك لكن في الكشاف وانتصابه على انه حال موكدة كقوله وهو الحق مصدقا
فان قلت لم جاز افراده بنصب الحال دون المعطوف عليه ولو قلت جاني
زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالتباس كما جاز في قوله ووهبنا
له اسحاق ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاني زيد وهند
راكبا جاز لتميزه بالذكورة او على المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان
ينتصب حالا عن هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال موكدة والحال الموكدة لا تستدعي ان
تكون في الجملة التي هي زيادة في فايدتها عاملا كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا رجل الا
عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه على فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى
ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شا الله امنين محلقين روسكم

ومقصرين وعكسه وهي الماضية نحو جا زيد امس راكبا هكذا وقع في بعض النسخ ادخلوها بدون
الفا ووقع في بعضها فادخلوها بالفا وفي الشرح اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين
فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما امنين في الاية الاخرى فيمكن جعله
من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن في حال امنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة
نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما مقدرة واقول ليس
في كلام المص ما يدل على ان امنين حال مقدرة وتمثيله بالاية للحال المقدرة يصدق باعتبار
محلقين ومقصرين ثم في الشرح واما المثال فاي داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان
جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به زمنه الماضي المقارن لزمن عامله واقول الداعي الى ذلك
المسلة بذكر جزء من جزيياتها ويكفي في المثال حكم امكانه فيه وصحته له على ان ظاهر
كلام المص ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكلم والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية
معناها ماض عنه وعلى هذا فلا اشكال في كون امنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جا زيد
امس راكبا حالا محكية ثم الحال التي سماها المص مقارنة سماها ابن ام قاسم مستصحبة فانه قال
الحال المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رايت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت
برجل معه صقر صايدا به غدا **قوله** ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة الموكدة
لعاملها وهو سهو الاشارة بتلك الى الامثلة الى ولى مدبرا وجا القوم طرا ولامن من
في الارض كلهم جميعا ووجه السهو ان المثالين الاخيرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من
توكيد صاحبها **قوله** وقد اغتدي والطير في وكناتها * هذا صدر بيت من معلقة امري القيس
عجزه * بمنجرد قيد الاوابد هيكل * واغتدي اذهب غدوة والوكنات هنا بضم الواو والكاف
او بفتح الكاف لا بسكونها لاجل الوزن جمع وكنة قال ابو عمرو والوكنة والاكنة بالضم
مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكن والوكن بفتح
الواو وسكون الكاف عش الطاير في جبل وجدار والموكن مثله الاصمعي الوكن ماوى
الطاير في غير عش والوكر بالراء ما كان في عش والمنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل
المنجرد القصير الشعر وفي الصحاح ويقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات
لسرعته وانشد صدر البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال العجاج وهي طرف هيكل **قوله**
ويجوز ان يقدر وبحرها اي وبحر الارض قال اليمني يريد به ان عود الضمير الى الارض يشابه
عوده الى ذي الحال في الاية وهو ما في الارض **قوله اعراب اسما الشرط والاستفهام**
ونحوها يريد بنحوها كم الخبرية **قوله** واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره
فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتدا انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده
وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع جملة الجزا لا الفعل وحده واقول كثيرا ما يطلق لفظ الفعل
ويراد به الفعل مع فاعله المضمر كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فمن الاول
قول ابن الحاجب في كافيته في باب المبتدا او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع

فمن الاول قول ابن الحاجب في كافيته

فاعلها المضمر كما يطلق حرف ويراد به هو مع مجروره فمن الاول قول ابن الحاجب في كافيته
في باب المبتدا او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه
ومن الثاني قول ابن مالك في الفيته واخبروا بظرف او بحرف جر والخبر انما هو مجموع الجار
والمجرور بل ما تعلق به من فعل او شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يتاتي في مثل قولك من يقم
ثاني اكرمه ان تكون جملة الجزا في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفا جوابا لشرط جازم كما
نزره المص في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر المبتدا عند هذا القايل مثبت لها محلان باعتبارين
واذا قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترن
بالفا ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدا على هذا القول وحينئذ يندفع
اعتراض المص الثاني على ابي البقا حيث قال في فصل ما ولا بي البقا في هذه الاية اوهام متعددة
تضمنت تقاليه الفصل بين ما الحرفيه وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره
خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغنا الموصول الاسمي عن عايد هذا
كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها
باعتبارين مختلفين على ان المص قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في اخر الكلام على
الجمل التي لها محل من الاعراب **مسوغات الابتدا بالنكرة** قوله لم يعول المتقدمون
في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة قال الرضي قال ابن الدهان وما احسن ما قال
اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شيت وذلك ان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم بنقض المحكوم عليه بشي ولا قوله نحو مقل يخل في
الشرح من مقل خبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل مخفوضان على انهما صفتان
لمقدر اي فهم بعض فريق اتصف بالاقلال والاخلال ويحتمل ان يكون بمعني في والمعني
فاغمروا في فريق مقل وفريق مكثر وان يكون بمعني عن والمعني فلم يخرجوا عن فريق
مقل مخل وفريق مكثر قوله فالاول نحو واجل مسمي عنده في الكشاف ان التقدير هنا واجب
لان المعني واي اجل مسمي عنده تعظيما لشان الساعة فلما جري فيه هذا المعني وجب
التقديم قوله ولعبد مومن خير من مشرك هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان
المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو معني الوصف قوله ومن ذلك قولهم ضعيف
عاذ بقرملة عاذ بالذال المعجمة اي لجا وفي الصحاح القرمل شجر ضعاف لا شوك له
وفي المثل ذليل عاذ بقرملة قال جرير • كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله • مثل الذليل
يعوذ تحت القرمل قوله وقولهم شر اهر ذا ناب هذا مثل يضرب في ظهور امارات
الشر والمراد بذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتدا بالنكرة
فيه كونها في معني الفاعل وعبارته في اماليه كافيته وانما جاز ان يكون مبتدا وهو نكرة
لانه في معني الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعني محكوما عليه
لما فيه من التخصيص فكذلك ها هنا ووجه التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان

منتقدما

منتقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم
صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم
العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معني
الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهي كلامه قوله وقد احلك ذا المجاز الواو للعطف من كلام
المص وما بعدها بعض بيت وهو قد احلك ذا المجاز الواو للعطف من كلام المصنف وما
بعدها وتداركي وابي مالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع بمني كان به في سوق
في الجاهلية وابي بتشديد اليا في اخره على انه من رد لام الاب عند المبرد اذا اضيف الي يا المتكلم
وعلى انه جمع تصحيح مضاف الي يا المتكلم وعلى انه جمع تصحيح مضاف الي يا المتكلم عند غيره وما نافيه
وذلك جار ومجرور قوله والثاني ان يكون عامله اما رفعا نحو قايم الزيدان عند
من اجازه الذي اجازه هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان يمثل لهذه
المسيله بنحو ضرب الزيدان حسن واما قايم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما
هو في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة
الي الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فتعريفه
هو المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقترب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها
واما القسم الاخر من قسمي المبتدا وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط
ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدا مع تنكيره
الي ان يقال تخصص بالعمل واقول ليس كلام المص في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه وانما
كلامه في كلا قسميه بدليل ما سيقوله في المسوغ السابع قوله او نصبا نحو امر بمعروف
صدقة وافضل منك جاني في الشرح لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا المثال فانه قد عاب
على الجزولي توهم ان يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا عن موصوف وادعي
ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدا ولا شك
ان اسم التفضيل في نحو افضل منك جاني صفة لمحذوف فيكون الصواب على رايه
ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدا لا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن
الموصوف فكانه نسي ما قدمه قريبا واقول لم ينس ما قدمه وانما كلامه هنا على
قول الجزولي لا على ما استصوبه هو قوله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه
نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود الاشارة بهذه الي النكرة العاملة الجر وفي الشرح لا حاجة الي هذا الشرط فان
المسيلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط
وهذا هذا الاعتزالة ان يقول يشترط في الابتدا بالنكرة العاملة جرا ان تكون نكرة لا معرفة
فيكون فيه جعل صورة المسيلة شرطا لها وهذا عين ما انتقده على ابي حيان فيما ياتي
حيث قال ومن الغرايب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف

عليه لفظ وتوضع نجعل صورة المسئلة شرطا لها وانا اقول كلام ابي حيان ظاهر في جعل صورة
المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المص فان مسئلته هي كون عمل المبتدا الجر مسوغا للابتدا بالنكرة
وشرطها هو ان يكون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا
شك ان هذا غير تلك واما قوله لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة
فيما اذا كانت النكرة فجوابه ان هذا شرط مبين للواقع ومخصص لمدلول الكلام لان قوله
عمل المبتدا الجر مسوغ للابتدا بالنكرة اعم بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة او معرفة
والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق **قوله** والثالث
العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به في الشرح اذا امتنع
نحو رجل قايم فاي اثر لعطفه على ما يجوز الابتدا به او عطف ذلك عليه في تجويز ما كان
ممتنعا مع قيام المانع وانا اقول لما كان حرف العطف مشتركا بين المعطوف والمعطوف
عليه في الحكم وجاعلا المعطوف مع المعطوف عليه كشي واحد كان المسوغ للابتدا في
احدهما مسوغا له في الاخر ولا نسلم انه يمتنع نحو رجل قايم ثم يعطفه على ما يجوز
الابتدا به ويعطف ذلك عليه يجوز وانما ذلك جايز من اول الامر لان الكلام كله كشي واحد
قال التفتازاني في حاشية الكشاف انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على
المبتدا الى التعريف او التخصيص وقال ابن ملك في شرح التسهيل ان مطلق العطف
مسوغ للابتدا بالنكرة وجعل من ذلك قوله ثمر نغري وشهر نزي وشهر مرعي دقول
الشاعر • فيوم علينا ويوم لنا • ويوم نسا ويوم نسر • والمسوغ لهذا عند
غيره التفصيل ولم يذكره هو في المسوغات **قوله** نحو طاعة وقول معروف اي المثل
سيذكر المص في اماكن الحذف من الباب الخامس انه يجوز ان تكون طاعة وقول معروف
خبر مبتدا محذوف اي المطلوب منكم طاعة **قوله** فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا
بمجرده مسوغ كما قدمنا في الشرح الظاهر ان قوله كما قدمنا وقوله وقد اسلفنا سهو فانه
لم يتقدم ذكره ولا اسلفه في موضع من هذا الكتاب وانما ذكره بعد في الرابع من مسوغات
الابتدا بالنكرة كما تراه الان **قوله** والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن
مالك او جملة هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه
ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة واراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وبقوله
العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها ظرفا او مجرورا او جملة
لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن مالك ولم نقل يكون خبرها جملة الا ابن
مالك قال ابو حيان ولا اعلم ان احدا اجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور
الا هذا المص يعني ابن مالك **قوله** وشرط الخبر فيهن الاختصاص المراد بالاختصاص
هنا ان يكون المجرور بالحرف والمضاف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا
للاخبار عنه **قوله** واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشتراطه

هنا

هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتدا بالنكرة
والاشارة الاولى بها الى كون خبر النكرة ظرفا او مجرورا او جملة والثانية الى مسوغ
الابتدا بالنكرة يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة
فاشتراط تقديمها في مسوغ الابتدا بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل في التسويغ وليس
كذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر **قوله** والخامس ان تكون
عامة اما بذاتها كاسما الشروط واسما الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار
والمص الله في الشرح واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فنظر
فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها الذي يوجب كونها عامة فان
قلت عد هذا النكرة في مخصصات النكرة التي يسوغ الابتدا بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص
فكيف يعم ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتدا قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة
لا يبتدي بها الا اذا تخصصت بوجه والمص لم يقله وانما عد هذا في مسوغات الابتدا بالنكرة
فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة
بسبب عمومه ما عمل المعرفة من حيث انه يصلح لتعدد على البدل فساغ الابتدا به انتهى والقول
ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة لا يبتدا بها الا اذا تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص
ضد التعميم وانما يريد به حصول المسوغ ثم انه قد تكون النكرة في سياق الاثبات للعموم نحو تمرة
خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمص في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم في نحو هل
رجل في الدار بنحو ما قرره المص في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم في نحو هل رجل في
الدار بنحو ما قرره المص في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امراة بان يقال لما استفهم
عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد حصل الشياع **قوله**
وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام
نحو ارجل في الدار وهل ام امراة كما مثل به في الكافية وليس كما قال قال الرضي لو كان المجوز
في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع او هل في الدار
او هل رجل في الدار او رجل في الدار وامراة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر
عند المتكلم وعدم شي اخر تخصص به المبتدا **قوله** السادس ان يكون مرادا بها صاحب
الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة الظاهر ان يقول مرادا
بها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المص هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل
ما المصحح فيه معنى العموم وقرره بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم
انه لا خصوصية لمفرد منه على مفرد فيحصل الشياع انتهى والمثال الثاني من كلام عمر
روي مالك في الموطا ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب
تعال حتى نحكم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة **قوله** السابع
ان يكون في معنى الفعل في تعليق ابن النحاس على مقرب ابن عصفور والسابع والعشرون

ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قايم الزيدان علي راي الكوفيين والاخفش
ولنحو قايم الزيدان عند من جوزها يعني ان كون النكره في معنى الفعل شامل لنحو قايم
الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى ان في هذه
الصورة عندهم مسوغين احدهما العمل كما في قوله تعالى والاخر معنى الفعل قوله
وعلى هذا نفي نحو ما قام الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان
في الشرح بعينهما ما قدمه اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة
عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه علي رايه ثلاثة امور
هذان وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه لا ينبغي عد ذلك في
هذا الباب لان الكلام في المبتدا الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور في
الثاني لا من الاول انتهى وافق الشيخ الوقوع في سياق النفي مسوغا في نحو هذا المثال وانما هو
شرط للعمل او شرط للاكتفا بالفاعل علي اظهر القولين كما سيقوله المص وفيه نظر لجواز كونه
مسوغا وشرطا لمسوغ او لامر اخر وقد اسلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتدا الذي هو
محكوم عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ الصفة والاخر كون الخبر
ظرفا مختصا قوله والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال
انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل وذلك ان العمل في المرفوع يكفي فيه الاعتماد فقط
قوله اذ لا يوجب العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجيك عند خروجك اسد او رجل
اي يخلو الحال من عدم ذلك فيفيد الاخبار وانما فسرنا كلامه بهذا لانه اشتمل علي نافيين
فيكون مثبتا لان نفي النفي اثبات قوله سرينا ونجم قد اضا الخ سرينا سرنا ليلا واسرينا
بمعناه وبدا ظهر والمحيا الوجه والشارق هنا الكوكب قوله وعلة الجواز ما ذكرناه في
المسئلة قبلها يشير الى قوله في المسئلة السابقة اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من
ان يفاجيك عند خروجك اسد او رجل وتقديره هنا اذ لا توجب العادة ان لا يخلو
السري من اضاة نجم ما اي يخلو السري من ذلك قوله الذيب يطرقها الى اخره
الطروق المجي ليلا والضمير المنصوب بيطرق عايد الى الغنم والمدية الشفرة وهي السكين
العظيمة وقبل هذا البيت ٭ تركت ضاني تود الذيب راعيها ٭ وانها لا تراني اخر الابد ٭
قوله ولا يحسن ان يكون بدلا من اليا في الشرح بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير
المتكلم في تراني ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان
بدل بعض كما عجبتني وجهك او بدل اشتمال كما عجبتني كلامك او بدل كل مفيدا للاحاطة نحو تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا والربط موجود في البيت انتهى واقول بل هو مانع من بدل الاشتمال
وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الحال



الصفة

الصفة قوله عرضنا فسلمنا الخ عرضنا بجيئ عن غضنا وتصديه لنا والتبريح الشدة والجهد
والوجد بفتح الواو الحزن قوله ولا دليل فيهما على الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم
يذكر الاية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على وجه جهة التمثيل وقول المص وشرح ابن
مالك مزج فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما
يتعينان للتعين الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعيين بقيام الاحتمال واقول بل له
وجه لان الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا لمجرد التمثيل
قوله وما ذكروا من المسوغات لم يذكر المص من هذه المسوغات في نحو النكرة بعد لولا نحو
لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن ٭ ولعله انما لم
يذكره لانه رايه داخلا في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة واودى هلك والمقة الحب
واستقلت مضت والظعن بمعجمة فمهملة مفتوحتين السير قوله وقولهم شهر ثرى
وشهر ثرى وشهر مرعى وجد بخط المص ثرى بالتنوين لكن قال ابن بري في رده لمناقشات
ابن الخشاب على مقامات الحريري اعلم ان للسجع في النثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن
في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك الا تراهم حركوا الساكن فيه
كما يحركونه في الشعر كقولهم في صفة ليالي الشهر ثلاث ذرع وكان قياسه ذرع
بسكون الراء وانما حركوا اتباعا لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا التنوين
منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر ثرى وشهر ثرى وشهر مرعى فحذفوا التنوين من
ثرى ومرعى اتباعا كقولهم ثرى لكونه فعلا قوله اما الاولى فلان الابتداء فيها
بالنكرة صحيح قبل مجي اما في الشرح يعني في قولهم اما في الدار رجل وهذا قدح في المثال
الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة المقررة الا ترى انها صادقة
على مثل قولنا انما قولنا قايم رجل والاحتمال الذي ابداه المص غير ات فيه قوله
واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو
مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض
ولا اشكال قلت لزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يعد رابطا فان
التركيب صحيح بدونه ولم نر بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره
وذلك اية كونه بدل كل فان قلت اذا كان مجموع المتعاطفين هو البدل فما رافع كل واحد
من الجزئين على انفراده مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم
الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزئين مرفوع يحتاج الى عامل
ولم يتحرر لي في ذلك جواب ارتضيه انتهى واقول كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة
اللفظ ولهذا عد من انواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد منهما ما يعمل في الخبر
واما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من العطف خلافا
لابي علي وقالوا لا يعبر عنه بغير لفظ الواحد الا مجازا فلا يقال في حلو حامض خبران

وانما يتعلق الخبر وقال ابو علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان
الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال الاكثرون لا يجوز الفصل
بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدا ولا تقدم احدهما وتاخر الاخر ثم لا نسلم
ان نظير بدل التفصيل في باب الخبر قولهم الرمان حلو حامض وانما نظيره بنو زيد رجل
فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد الخبرية لتعدد صاحبه حقيقة ولا يستعمل
هذا النوع من الخبرين دون عطف **قوله** ولا احتمال شمول الاول للخبرية وشمول الثاني
والثاني والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصالة
والثاني والثالث بطريق التبعية كقولك بنو زيد فقيه وكاتب وشاعر **قوله** وحبيب
منع الصرف لانه اسم امه في تاريخ النحاة للوزير القفطي وحبيب اسم امه عند اكثر الرواة ووجد
بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار
العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب ينسب الى امه وهي حبيب
وانه ابن ملاعنة وكان ببغداد توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين بسر من
راى **اقسام العطف قوله** وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل
في الفصيح في الشرح ينتقض بنحو رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا
مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب
على ان الاصل رب امراة ثم حذف الجار وقد صرح المص في حرف الراء حيث تكلم على رب
بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا وان لم تجز نحو مررت بزيد
وعمرا الا قليلا واقول لا نسلم انه لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب على ان يكون
الاصل رب امراة صالحة لقيت ثم حذف الجار واوقع الفعل على المجرور اذا قامت
قرينة تدل على ذلك **قوله** تمرون الديار ولم تعوجوا هذا صدر بيت عجزه
كلامكم علي اذا حرام **قوله** فان لم تجد من دون عدنان الخ فلم تكن بفتح الزاي
كذا وجد مضبوطا بخط المص وذلك انه يقال وزعته اوزعه وزعا اي كففته
والعواذل بالذال المعجمة اللوائم جمع عاذلة صفة للمراة او للجماعة **قوله** منضج صيف
شتا وقدير يجلو قد مر جوابه هذا بعض بيت لامرئ القيس مر الكلام عليه وجوابه في
اخر الكلام علما فتفرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة **قوله** وهو توارد عاملين ان
والابتدا على معمول واحد وهو الخبر هذا راي بعض البصريين ان الابتدا عامل في
المبتدا والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان المعطوف فيها له خبر مقدم معطوف
على الخبر المذكور **قوله** ولكن شرط الفرا لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم
هذا يصدق على الاسم المبني نحو هذا والاسم الذي اعرابه تقديري نحو موسى **قوله**
وحجتهما اي الكسائي والفرا على صحة الرفع قبل الخبر فانهما يجوزان ذلك لكن الفرا
يشترط خفاء اعراب الاسم والكسائي لا يشترطه **قوله** خليلي هل طب الخ الطب بتثليث

المهملة

المهملة وهو في اللغة الاصلاح والسحر والعادة والحذق وفي الاصطلاح علم بقوانين
يتعرف فيها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصلة وتحصل غير
حاصلة ما امكن والمراد به هنا الدوا وباح تكلم جهرا والدنف بفتح الدال المهملة وكسر
النون المريض مرضا ملازما **قوله** والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر الصابيون محذوف
اي كذلك هذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف فقال الصابيون مبتدا
وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من
الاعراب وفائدة تقديم الصابيين التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا
واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم انتهى
قوله فمن يك امسى الخ هذا البيت لضابي بن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم
وضابي بضاد معجمة والف بعدها موحدة مكسورة فهمزة وفي لاسا سوالما في رحله
في منزله وماواه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة
والتوجع من الكربة وكان ضابي استعار كلبا من بني نهشل يقال له قرحان فاطال
مكثه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه منه غصبا فرمى امهم بالكلب فشكوه
الى عثمان رضي الله عنه فهم بقتل عثمان فحبسه عثمان ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس
فلما كان زمن الحجاج وعرض من اهل الكوفة جندا ليوجههم للمهلب عرض فيهم
وهو شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بديلا فقال الحجاج نعم فقال له عنبسة بن سعيد هذا
الذي رفس عثمان فرده الحجاج وقتله والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية
بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل
اني غريب وقيار جاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت
الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظاهر تنبيها
على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب
قصدا الى التحسر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتدا
لا يرتبط الا بالضمير ولا ضمير في قوله فاني وقيار بها لغريب قلت المعنى فمن
يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فاني وقيار بها لغريب **قوله** وبجمعه
تقدم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها هنا اذا قدر خبر المبتدا
مقدما على خبر ان واما اذا قدر موخرا عن خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة
المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها **قوله** المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد
وعمرا بالنصب المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب
منعهما الحذاق يعني منعوا المسئلة الثالثة والرابعة لان المجوز فيهما ليس بموجود
ولو كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ
حتى يكون بال او منونا او مضافا يعني الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه وهو هنا مضاف

الي متبوعه وَفي الشرح المنع مذهب سيبويه والجمهور وانظر تقليل المم للمنع بما ذكره
هل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا او نصبًا لزم اعماله مع كونه
غير محلي بال ولا منون ولا مضاف الي معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده ه
اشكل بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول
بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل ما اراد فلم يتضح لي مقصوده واقول اتضح لنا مقصوده
وهو انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلي بال ولا منون
ولا مضاف الي غير ذلك المعمول وغير متبوعه فلا يشكل ذلك بمثل اعجبني ضرب زيد
عمرا ولا بغيره ثم في شرح التسهيل لابن ام قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المص
يعني ابن مالك جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة
من البصريين وذهب سيبويه ومحققوا اهل البصرة الي انه لا يجوز مراعاة الاتباع
علي المحل وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد ثم قال
والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضي في باب المصدر وتحمل التوابع علي محل
المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعني والعامل
فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه
من جملة اخري اذ العامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق وقال
الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل علي موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة
وبالمصدر قوله واجازها قوم هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك
من المتاخرين قوله وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا علي محل الليل وزعم
مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع
نصه في مالك يوم الدين علي انه اذا حمل علي الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل علي
الماضي في ان اضافته محضة قال التفتازاني عند الكلام علي قوله تعالي مالك يوم الدين



فان قيل قد ذكر في قوله تعالي وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان
مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا الاستمرار يحتوي علي الازمنة الماضية والاتية
والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب الاتي والحال
فتجعل لفظية والتعويل علي القراين والمقامات وقال ايضا عند الكلام علي قوله تعالي
وجاعل الملائكة الليل سكنا ونفي كونه في معني المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية
علي ما صرح به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر في وجه التفسير
التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الي حال الماضي تجعل
الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والي الاخير من غير حقيقية كما في جاعل الليل
سكنا البلاد يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الي البدلية
ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليتامل فان هذا هو المنشا وما يقال انه

لما

لما بعد بمعني المضي عن شبه الفعل فبمعني الاستمرار اولي ليبوبتي لان شبهه الخاص
انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا تشترط معني الحال والاستقبال الذي هو
حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يجي بمعني الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل
بالاستمرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معني المضي واما ان اللام الموصولة
تدخل علي الذي بمعني المضي دون الذي بمعني الاستمرار فلان المعتبر في الكون صلة هو
خبر الحدوث الذي هو اصل الفعل حتي يقولوا انه فعل في صورة الفعل الاسم
كما في ان اللام في صورة الحرف محافظة علي كون ما دخلته اللام التي في صورة حرف التعريف
اسما صورة والاستمرار بعيد عن معني الحدوث الفعلي فيكون بمحض مفرد فلا يقع
صلة بخلاف المضي وقال السيد الجرجاني عند قوله تعالي مالك يوم الدين واجيب
ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر
لما احتوي علي المضي ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا
الي الجهة الاولي واسم الفاعل نظرا الي الثانية وليبوبتي لان مدار كون اضافته حقيقية
او غيرها علي كونه عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي
وفي جاعل الليل سكنا تجددي متعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية
لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المم انه يناقض كلام صاحب
الكشاف حيث ادعي كون اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما تتمحض الاضافة
حيث يمنع الاعمال كاسم الفاعل بمعني الماضي وجوابه انا لا نسلم ان بين الاضافة المحضة
والعمل تنافيا الا تري ان المصدر المضاف الي الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع
ذلك اعماله في المفعول كقوله اعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري
ان يقول جعلت اضافته محضة حملا علي اسم الفاعل بمعني المضي واعمل حملا علي
اسم الفاعل بمعني الحال او الاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر ولا منافاة
بين الامرين لما قررناه هكذا كنت رايت من قديم في دفع التناقض ظانا ان احدا لم
يقله ثم وقفت بهذه البلاد علي ما هو قريب منه في شرح الكشاف للطيبي وهو ان اسم
الفاعل المضاف اذا كان بمعني الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لا نتفا لانتفا المشابهة
اللفظية التي هي جز العلة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعني الحال او الاستقبال فقط
تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل واما اذا كان بمعني
الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معني المضي فيه وبهذا
الاعتبار تقع صفة للمعرفة ولا تعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معني الحال والا ستقبال
وبهذا الاعتبار تقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه انتهي واقول هذا بعينه
هو معني ما قاله التفتازاني وذكر في وجه التوفيق بصفة المجهول ليقتفي ان غيره
قاله وسيذكر المم ايضا هذا التناقض الذي في كلام الزمخشري في ثالث الامور التي

يكتنبها الاسم بالاضافة قوله تذكنت دا بنت الى اخره يحتمل ان يكون هنا بيتا واحدا
من وافي الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور التربيع الموقوف وفي الصحاح وقد
انلس الرجل صار مفلسا كانما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال اخبث الرجل
اذا صار اصحابه خبثا واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى
حال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال اقهر الرجل صار الى حال يقهر عليها واذل الرجل صار
الى حال يذل فيها واللبان المطل يقال لواه بدينه ليا وليانا اذا مطله قوله ما الحازم
السهم الى اخره الحازم الضابط لامره الاخذ له بالثقة والسهم الجلد الذكي الفؤاد والمقدا
الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع قوله وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع
في اخيه المجزوم حمل المجزوم اخا للمجرور لمشاركتهما في ان العامل في كل واحد منهما عمل
في نوع من الكلم ولا يعمل في نوع اخر غيره قوله فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى
ان اخرتني اصدق واحد في الشرح قد يستشكل هذا بان التحضيضية ذات الطلب
والشرطيه لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب بان الشرطية وان
لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه وذلك ان التصدق والصلاح لما كانا محبوبين
مطلوبين وعلقا على التاخير الذي هو بيد المختار كان ذلك منهما كطلب العبد تاخير ربه
اياه ليقع التصدق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابديه كما تقول رب
ان وفقتني عملت صالحا فيكون مشعرا بطلب التوفيق من هذه الحيثية كانت الشرطية
المذكورة في معنى التحضيضية قوله وقال السيرافي والفارسي هو عطف على عطف
فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين وهما حمزه والكساي من يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم بجزم يذر عطفا على محل فلا هادي له وفيه نظر فان صاحب البحر قال ان
فاصدق ليس في محل جزم بخلاف فلا هادي له لوجود الشرط فيه الا ترى
انه لو وقع موضعه فعل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف
على التوهم ان العامل في العطف على المحل موجود دون اثره والعامل في العطف على
التوهم مفقود دون اثره قال فظهر ان جزم اكن على توهم الشرط الذي يدل عليه
التمني لا على المحل لعدم الشرط وان جزم يذر على العكس من ذلك قوله وان والفعل
في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم في الشرح قد لا يجعلان المصدر معطوفا
على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يكون تقدير الشرط بل يقولان ان
المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدا حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر اي ان
اخرتني فتصدقي ثابت واكن فالفا حينيذ رابطة للجواب واكن معطوفا على محل الفا
وما بعدها كقول الجميع في فلا هادي له ويذرهم وقد سلف لهم الاشارة الى شي من
كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله
وياتي القولان في قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي الخ يريد بالقولين قول سيبويه والخليل وقول

السيرافي والفارسي وقد تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل
من الاعراب قوله اي نوقي يعني ان نوقا اسم مقصور مضاف الى يا المتكلم على لغة
هذيل كقوله سبقوا هوي واعنقوا لهواهم قوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا
هنا عجز بيت صدره • معاوي اننا بشر فاسجح • ومعاوي مرخم معاويه واسجح سهل
وارفق قوله وقال به الفارسي اي بالعطف على التوهم ان من شرطيه وكتبي مجزوم
بها قوله وقيل بل وصل بنية الوقف اي قيل ان يصير مرفوعا وسكن لنيته الوقف ٢
قوله او هذه اما لام الفعل وهنا ليست للتخيير ولا للشك بل لتنويع الاقوال قال ٢
صاحب البحر وهذا احسن الاقوال ولا ترجع الى قول ابي علي ان هذا مما لا يحمل عليه
لانه انما يجي في الشعر لا في الكلام لان غيره من روسا النحويين قد نقلوا انه لغة قوله فمن
فتح اليا وهم ابن عامر وحمزة وحفص وزيد بن علي قوله لانه قيل ووهبنا له اسحاق
هكذا يقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها ووهبنا لها والمناسب فوهبنا لها بالها
وضمير المونث لان الاية فبشرناها بالها ضمير المونث وانما اختصت المراة بالبشارة لان
النسا اعظم سرورا بالولد ولانها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم عليه السلام ولد من
غيرها وهو اسماعيل قوله مشايم ليسوا مصلحين الخ لم يذكر الزمخشري من هذا
البيت الا نصفه الاول ومحل الشاهد ولم يقع في خط المص كلمة مشايم بل وقع ليسوا
مصلحين الخ البيت لابي الاحوص الرياحي ويروي مكان بيني يشوم وناعب
اسم فاعل من النعيب وهو صياح الغراب وانما حمله الزمخشري من العطف على
التوهم لاجل ما ورد على جره بالعطف على لفظ اسحاق وعلى نصبه بالعطف على محله
قوله وقيل هو مجرور عطفا على اسحاق او منصوب عطفا على محله الظاهر وقيل
هو مجرور ان تقول عطفا على اسحاق واو هنا لتنويع الاقوال لا للشك ولا للتخيير
قوله ويرد الاول اي اول الاخيرين انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
على المجرور وانما تعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد الثاني لان رد الثاني يفهم مما سبق
من ان شرط العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصيح
قوله ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله يعني بطريق الاصالة لان الوجه الاول مفعول لاجله
لكن بطريق التبعيه قوله واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
حملا على معنى ودوا ان تدهن هذا وجه في الاية وتقدم في لو وجه اخر وهو جعل
تدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر
المسبوك من لو تدهن بناء على ان لو مصدريه وفي البحر وقال هارون في بعض المصاحف
فيدهنوا قوله فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن
بحجته من بعض هذا تمثيل لمجرد اقتران خبر لعل بان قوله ولبس عباة وتقر عيني
هذا صدر بيت تقدم في لما ويقع في بعض النسخ هنا وفي لما ولبس بالواو وفي بعضها

هنا اللبس باللام بدل الواو قوله ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفيين هكذا
وقع فيما رايناه من النسخ والاولى يندفع وسيذكر المصنف في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان
فاطلع يجوز ان يكون جوابا للامر وهو ابن لي صرحا قوله على تقدير ليبشركم وليذيقكم
محل مبشرات على يبشركم وهو معنى مركب وعطف عليه ليذيقكم ويحتمل ان التقدير
وليذيقكم وليكون كذا وكذا اي ولتجري الفلك بامره ولتبتغوا من فضله ولعلكم
تشكرون ارسلها فلا تكون عطفا على التوهم قوله ولم تقرا تتقيني هو بفتح المثناة الفوقية
بينهما شاذا لما القطع فيه واضح قوله غير انا لم نات بيقيني الخ اليقيني هنا وفي قوله اذ
المعنى انه لم يات باليقيني صفة لمحذوف تقديره في الاول بخبر يقيني وفي الثاني بالخبر
اليقيني قوله لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب
كلمة اذا نصب كلمة اذ الاولى متعلقة بيصير فصحا والثانية متعلقة به تبعا واراد بالجمع
ما يقابل على حدته فسقطها يتناول ان ينفي الجمع يكون مع الواو واما الفا فيكون معها ما
نفيهما او نفي الثاني وكلاهما غير مراد قوله واما اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكله لان
الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفا موجبا والمثال
السابق هو ما تاتينا فتحدثنا وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل
فانت تحدثنا الان قال الرضي ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد
الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفا على القطع والاستئناف
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا تحدث
به الجاهل بحالنا قوله وقرا السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب
ممكنا مثله في فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل هذا كلام ابن عطية الا ان عبارته
ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤوس الاي والوجهان جائزان واعترض عليه ابو حيان
فقال ظاهر كلامه استوا الرفع والنصب وان معناهما واحد وليس كذلك لان الرفع
لا يكون متسببا بل صريح عطف والنصب يكون متسببا وفي تفسير البيضاوي فيعتذرون
عطف على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعل
جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فاوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم
فيه قوله فلا ينافي العذر منهم بعد ذلك يعني بعد نفي الاذن لهم في الاعتذار ونهيهم في ذلك
اليوم عن الاعتذار اما الاول فلان الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس نفس الا باذنه واما
الثاني فلان ما نهي العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قيل انه لا منافاة بين نفي
الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي عن الاعتذار ولا بين النهي عن
الاعتذار وبين وقوع الاعتذار قوله وزعم ابن مالك انه مستانف بتقدير فهم
يعتذرون وهو سايغ على مذهب الجماعة الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ وليس على
ما ينبغي وكانه سقط من الناسخ كلمة غير ووقع في بعض النسخ وهو مشكل على مذهب

الجماعة وذلك ظاهر لان مذهبهم نفي الاول ونفي الاعتذار وتقتضي ما قال ابن مالك ثبوت
الاعتذار قوله ولصحة الاستئناف بجعل ثبوت الاعتذار مع مجي لا تعتذروا اليوم على
اختلاف المواقف اللام في لصحة متعلقة بجعل وفي الكشاف في سورة هود فان قلت
كيف يوفق بين هذا يعني قوله تعالى يوم ياتي لا تكلم نفس الا باذنه وبين قوله يوم ياتي
كل نفس تجادل عن نفسها قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن
انفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يختم على افواههم وتكلم ايديهم ظاهر
كلامه لم يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال في
الايضاح ويجوز ان يكون مثبتا نفيا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف
اخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع
لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر قوله تنبيه
لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت بالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما في الشرح وفيه
نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد
النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي كل منهما على
كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجي فاذا جي بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول
واقول يندفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا فلا ينافي
ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما عطف الخبر على الانشا وبالعكس قوله
منعه البيانيون هذا هو المشهور بين الجمهور وقال السيد في حاشية المطول ان منع
البيانيين انما هو في الجمل التي لا محل لها وان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب
نص عليه العلامة يعني صاحب الكشاف في سورة نوح وشل يقع لك فالزيد نود هم
للصلاة وصل في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا
الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم
الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكة في
حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وقالوا ايضا في باب
الفصل والوصل ويدل على جوازه انهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب
اولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها
كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين
جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب
في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يتعرضوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا
وانشا بنا على ظهور فايدة العطف بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك هم
الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو
كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظايره جارية في القسمين لكان

ذي التنشيم وتخصيص عتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايقا فان قلت اختلافا لجملتي
خبرا وانشا لفظا ومعنا ومعني فقط اذا وجب كمالا الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا
سوا كان للاولي محل من الاعراب اولا قلت الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات
وليست النسب بين اجزايها مقصودة بالذات فلا التفات الي اختلاف تلك النسب
بالخبرية والانشايية خصوصا في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينيذ في حكم
المفردات التي وقعت في موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها
فتعتبر احوالها العارضة لها انتهى قوله واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله
تعالي وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله تعالي فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر المومنين في سورة
الصف اي بعد قوله تعالي ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح
قريب وبشر المومنين وفي شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ان اهل هذا الفن يعني اهل
البيان متفقون علي منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين
لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح في غير هذا الموضع فان قلت
ما وجه استدلال الصفار وغيره باية البقرة مع انه لا جري فيها وانما هناك جملتان انشا
بيتان قلت لعل ذلك مبني علي ما قدمناه من ان الانشا لا يقبل التعليق بانيا علي انشاييه
فاذا وقع معلقا احتيج الي تاويله بما يكون خبرا في المعنى فكان التقدير في الاية فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فتستحقوا النار مطلوبة منكم فال الامر الي كون الجملة الشرطية
في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشايية لفظا ومعنى بحسب ما قالوه انتهى
ولقايل ان يقول وجه الاستدلال باية البقرة تقدم اعدت للكافرين وهي جملة خبرية
علي بشر قوله قال ابو حيان في البحر والاصح ان يكون وبشر جملة معطوفة علي
ما قبلها وان لم تتفق معا في الجمل كما ذهب اليه سيبويه وقد استدل لذلك بقول الشاعر
تناغي غزالا البيت وقول امري القيس وان شفاي عبرة ان سفحتها البيت
واجازه سيبويه جاءني زيد ومن ابوك العاقلان علي ان يكون العاقلان خبرا ابتدا مضمر
قوله وان شفاي الخ هذا البيت من معلقة امري القيس والعبرة بفتح المهملة وسكون
الموحدة الدمع ومهراقة مراقة بزيادة الها علي غير قياس والرسم الاثر والدارس
المنمحي والمعول مصدر ميمي واسم مكان من عول للرجل اذا ابكا رافعا صوته او اسم مفعول
محذوف الصلة من عولت علي فلان اذا اعتمدت عليه قوله تناغي غزالا الخ في الصحاح
والمراة تناغي الصبي اي تكلمه بما يعجبه ويسره والماقي جمع موق وهو طرف العين مما
يلي الانف وهو مجرى الدمع واللحاظ طرفها مما يلي الاذن ويجمع ايضا علي اماق
وامآق مثل ابار وآبار كذا في الصحاح وفي القاموس هو طرفها مما يلي الانف
وهو مجرى الدمع من العين او مقدمها او موخرها والاثمد بكسر الهمزة والميم

وسكون





منيرة لا مرتين لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لقوله تعالي
هكذا قال الزمخشري واجاب عنه ابو حيان بانها تصح ان تكون تفسيرا للامر لتي
الملفوظ به علي ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى علي اضمار فعل اي اعني ربي هم
وربكم لا علي انه من جملة اعبدوا قال السفاقسي وفي جوابه خروج عن
الظاهر باقتطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله علي اضمار فعل والزمخشري
انما التزم المحذور علي ظاهر اللفظ انتهى وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي
انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام اردف به
الكلام المحكي تعظيما لله تعالي كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن
اليهود انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر
الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه السلام عما
يذكرونه وتعظيما لما ارادوا بمثله وقال ابن الحاجب في اماليه واذا حكي
حاكي كلاما فله ان يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن
ان يصرف التفسير الي المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى
قول الله سبحانه وتعالى بعبارة اخرى فكانه تعالى قال له مرهم بان هم
يعبدوني او مرهم بان يعبدوا ربك وربهم فعبر عيسى عليه السلام عن
نفسه بطريق المتكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظيره في الحكاية بالمعنى
قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذايقون والاصل انكم لذايقون
وكذا قول الشاعر • الم تر اني يوم جو سويقة • بكيت فنادتني هنيدة ماليا •
اي مالك وسياتي فيه كلام ان شا الله تعالى ولا يمتنع ايضا ان يكون الله
تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم
فحكاه كما امر به ولا اشكال انتهى واقول قد سبقه ابن الصايغ الي هـ
الوجهين الاولين والي بعض ما ذكره فيهما وقد علمت ان في ذلك خروجا
عن الظاهر وان الزمخشري انما التزم المحذور علي ظاهر اللفظ قوله
وهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة استبعد ابو حيان
ما قاله الزمخشري بوجه اخر وهو ان عطف البيان اكثره بالجوامد من
الاعلام ودفعه السفاقسي بان عطف البيان وان كان في الاعلام اكثر فما
ذكره لكن لا يمتنع ما جوزه الزمخشري في غيرها وقد اجاز ابو علي في قوله
تعالى شجرة مباركة زيتونة ان تكون زيتونة عطف بيان علي ان ما ذكره
الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا انتهى والزمخشري هو ابو القاسم محمود
بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي جاور بمكة زمانا فقيل له جار الله
وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خشب

ولد بزمخشر سنة سبع وستين واربع ماية وتوفي بجرجانية هي قصبة خوارزم
خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمساية وزمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم
وجرجانية هي قصبة خوارزم وفي الشرح لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه
النكتة وانما لم يعتبرها بناء على انما ينزل منزلة الشي لا يلزم ان يثبت جميع
احكامه له الا ترى ان المنادي المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير
لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادي انتهى واقول سبقه ابن الصايغ الى هذا بعينه
قوله واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول قال التفتازاني
في حاشية الكشاف وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فانه طلب العبادة ايضا
لا يقال وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا
ما امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن
الزمخشري ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر
واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا واقول ان الطلب يراد به المصدر اعني
المعنى القايم بالطالب وهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهذا مراد
التفتازاني وقد يراد به احد انواع الكلام كالامر وهذا الاعتبار يكون
مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينيذ فلم يتواردا على محل واحد
قوله وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع الاشارة لهذا الوجه
الى تاويل القول بالامر وبهذا الى بدلية ان اعبدوا من ما وقد ذكرنا عبارة
الكشاف بنصها قبل هذا في قوله وهو عندي اوجه وفي الشرح وقد يكون
انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس معمولا بل مبني على ما يرشد اليه قوله اي
قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تقال واقول سبقه الى ذلك ابن
الصايغ وفيه نظر لان فوات تاويل القول وكون القول بمعناه واحد فالمنع
بناء على احدهما منع بناء على الاخر قوله ووهم الزمخشري منع ذلك قال
ابن الصايغ هذا التعقب سبقه اليه ابو حيان في البحر المحيط وهو بناء على ان
المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهو محل بحث ثم بنهض الرد فيه بالسماع
وهو مانع في القياس انتهى قوله والعايد موجود حسا فلا مانع في الشرح
انقل من هذا في الرد عليه قوله في المفصل وقولهم ان المبدل في حكم تنحية
الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد
رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله
فان تقدمت لا امتنع الجزم قال ابن الصايغ انه فيما تقدم حكي عن بعض
الكوفيين وابي عبيدة الجزم فكيف يمنعه هنا وما بالعهد من قدم واقول

هذا

هذا عجيب فانه ادعى هنا الاجماع على امتناع الجزم ولانما تقدم الاجماع على
الجزم ولا انه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر
بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضي ان الجمهور لا يجزمون
بها ويكفي لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور قوله اما والله ان لو
كنت الى اخره المعنى يقال بمعنى الحر وبمعنى الكريم وجواب القسم محذوف
تقديره لقاومتك قوله ويوما توافينا الى اخره قال السيرافي قايله
ارقم بن علبا اليشكري وقال المصنف باعث اليشكري قال وباعث منقول
من بعثته بالامر اذا اتاه ويشكر منقول من مضارع شكر والمواقاة هو
الاتيان وفي الصحاح والقسام الحسن وفلان قسيم ومقسم الوجه وانشد
البيت وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل
من ورق الشجر يرق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك
قوله في رواية من جر الظبية انما قيد به لتكون الكاف جارة وان لا بعيدة
واما في رواية من نصبها فلان مخففة من المثقلة واعملت في الظاهر
وفي رواية من رفعها فكان مهملة او عملت في خبر محذوف اي كانها ظبية
قوله فامهله حتى اذا ان كانه الى اخره المعاطاة المناولة واللجة
باللام المضمومة وبالجيم معظم الما والغامر بالمعجمة المغطي وهو مبني
للفاعل واسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قوله
مسلمه ولا معنى لان الزايدة غير التوكيد كما بين الزوايد في التعليق فيه
نظر فقد صرح في من الزايدة بانها ترد للتنصيص على العموم كقولك
ما جاني من رجل فانه يدفع من ظاهر في الاستغراق وبها نص فيه فقد
اثبت للزايد معنى غير التاكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ما جاني زيد
ولا عمرو زايدة معنى ان الكلام بدونها يحتمل نفي المجي في حالتي الاجتماع
والافتراق ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجود لا يتعين المعنى الاول انتهى
واقول ليس فيما ذكره معنى غير التاكيد فان التنصيص على العموم بعد
احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص على نفي المجي حالتي الاجتماع
ومع وجود لا يتعين المعنى الاول انتهى واقول ليس فيما ذكره معنى غير التاكيد
فان التنصيص على العموم بعد احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص
على نفي المجي حالتي الاجتماع والافتراق بعد احتماله تاكيد لذلك النفي لان
التوكيد تقوية الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه وفي شرح الرضي قيل
فايدة الحرف الزايد في كلام العرب اما معنويه واما لفظيه فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب

ان لاتكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية وقيل انما سميت زايدة لانه لايتغير
بها اصل المعني بل لايزيد بسببها الا تاكيد المعني الثابت وتقويته فكانها لم
تفد شيا لما لم يغاير فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان
يعدوا ان هذا ان ولام الابتدا والفاظ التاكيد اسما كانت او لا زوايد ولم
يقولوا به وبعض الزوايد يعمل كالبا ومن الزايدتين وبعضها لايعمل نحو فيما رحمة
واما الفايدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او الكلام بسببها لاستقامة وزن شعرا ولحسن السجع او لغير ذلك
من الفوايد اللفظية ولايجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت
عبثا ولايجوز ذلك في كلام الفصحا وقد تجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد
احداهما عن الاخري قوله الكدت انما بعد الواو اي واو القسم كذا نقل
عن المص وقوله وهو السبب في الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع في بعض النسخ
الكدت ان مابعد لو هو السبب والمال واحد قوله وليس في كلامه تعرض
للفرق بين القصتين قال ابن الصايغ يكفي من الفرق لما سكوته في قصة
ابراهيم الخالية عن ان وكلامه في قصة لوط التي فيها ان واترك هذا في غاية
البعد فان قول ابي حيان فقال يعني الزمخشري دخلت ان في هذه القصة
ولم تدخل في قصة ابراهيم الي اخره نص في ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري
وفي الشرح انتف علي وجه الفرق بينهما لاحد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في اية
هود علي مجي الرسل لوطا عليه السلام امور هي مساته وضيق ذرعه وقوله
هذا يوم عصيب ومجي قومه يهرعون اليه وايات بان لمنافات معناها لمعني ا
المقامرة وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الاية من حيث هو مجموع
ليس شديد الاتصال بمجي الرسل حتي يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد
من الزمان ودخلت في اية العنكبوت لانه لم يرتب فيها علي مجي الرسل لغير مساة
لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجي فاتي بها اشعارا بهذا المعني
انتهي واقول ان القصتين اللتين قال المص ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق
بينهما قصتا ابراهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وهما
قصتا لوط فليتامل قوله ليست فيها سي بهم ريثما مع ان وانما تيد نا بذلك
لان في سورة هود وفيها في قصة لوط سي بهم لكن بدون ان قوله بل في
سورة هود وليس فيها لما اي ليس في سورة هود في قصة الخليل لما وليس
في قصة الخليل التي في سورة هود لما وانما فيها ولقد جاءت رسلنا ابراهيم
بالبشري قالوا سلاما قوله احدها تورد المفتوحة والمكسورة علي
المحل الواحد والاصل التوافق قال ابن الصايغ اذا استقر ان المكسورة شرطية
اولا

او لا انا لانسلم لا لابد من توقعهما في موضع وقعت فيه الشرطية لايتم اذا كان الموضع
يحتمل المعنيين واقول بل يتم اذ لاخطنا مقدمة معلومة وهي ان الاصل
في القراات الواردة في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان اراد بالتوا نف
الترادف فهو ممنوع وان اراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب اخر يخالفه
الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون معنياهما متفقين لا مختلفين ه
فهو ايضا ممنوع انتهي واقول يريد معني اخر وهو ان الاصل في اللفظين الوارد بن
علي محل واحد ان يتوافقا في المعني بان يراد من احدهما ما اريد من الاخر ومنع
هذا مكابرة قوله اباخراشة الي اخره هذا البيت لعباس بن مرداس ر
من الصحابة وابو خراشة بمعجمة مضمومة وبعضهم يكسرها كنية شاعر
صحابي اسمه خفاف بمعجمة مضمومة وفاين خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة
علي المشهور ثم موحدة بينهما مهملة وهي امه والنفر الرهط والضبع
بالضاد المعجمة والبا الموحدة هنا السنة المجدبة وفيها ايهام بالحيوان المعروف
واذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفا جواب
شرط مقدر وان مصدرية والمعني لاتفتخر علي لان كنت ذا نفر فخرت
بذلك فخرت انا بمثله فان قومي لم تستاصلهم الشدايد فحذف المسبب
الذي هو الجواب في الحقيقة واقام السبب مقامه انتهي ولا يخفي ما فيه
من التعسف قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد علي
الجملة لان المكسورة شرطية وهي ما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية مع ع
مابعدها مفرد وفي الشرح وهذه الملازمة مبنية علي ما ذكره من عطف
المصدر علي الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون المصدر فاعلا بفعل ه
محذوف اي اتفقت ووقع ارتحالك فانما عطف جملة علي جملة انتهي لايقال ينبغي
ان يقدر ووقع كونك مرتحلا لان كان هنا محذوفة معوض عنها بما فيراعي معنا ها
في التقدير لانا نقول لما كان محط الفايدة هو خبر كان لاهي كان هو المعتبر في
التقدير دفعا وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير الفعل خلافه قوله
قاله بعضهم في ان يوتي احد مثل ما اوتيتم الا ان يحاجوكم اي الا لمحاجتكم
في كونكم لا تتبعونه وجمع الضمير في يحاجوكم علي معني احد فانه عام لكونه
نكرة في سياق النفي كقوله تعالي فما منكم من احد عنه حاجزين واعترض
عليه بان ان لاتجي للنفي في كلامهم قوله وقيل انما المعني ولا تومنوا بان
يوتي احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجعله القول اعتراض
في حاشية التفتازاني يعني ان لاتومنوا عامل في ان يوتي لفظا اما بتقدير
حرف الجر ان اعتبر فيه معني الاعتراف اي لا تعترفوا بان يوتي واما بدونه

يعني لا تظهروا التصديق ان يوتي احد مثل ما اوتيتم من الكتاب والرسول وان يحاجوكم ويغالبوكم بالحجة يوم القيامة الا لاتباعكم معنى ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهروه للمسلمين لئلا يزدادوا تصلبا في الدين ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه واو نزل في عطف يحاجوكم كله او على الحال لتقييد العموم مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا وفايدة الاعتراض الرد عليهم فيما حاولوا من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من تكلم والمعترض فيه من متكلم اخر ليس بشي لانه في اثنا كلام هو قوله تعالى وقالت طايفة الى اخر المقولات فليتدبر انتهى وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يتعقب بان ما بعد الا يعمل فيه ما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا للمستثنى بها نحو ما قام احد الا زيد الفاضل واقول لعل الزمخشري لا يرى ذلك او يرى انه في غير الظرف والجار والمجرور لاتساعهم فيهما ما لا يتسعون في غيرهما قوله والصواب انها في ذلك كلمة مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة في الشرح من جملة ذلك قوله انغضب ان اذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطا وقد اشار فيما سبق الى ان المنفي هو او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض واقول الذي سبق هو قوله ويرجحه عندي امور وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطا بل جاز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحاته اكثر من تلك المرجحات او اقوى منها ان المكسورة المشددة قوله اذا اسود جنح الليل الى اخره جنح الليل بضم الجيم وكسرها طايفة منه والخطا جمع كثرة للخطوة بضم الخا وهي ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة واشد باسكان السين قال في الصحاح اشد جمعه اسود واسد مقصور منه واشد مخفف قوله وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا قال النووي في شرح مسلم ووقع في بعض الاصول والروايات سبعين وهو ثابت على مذهب من يحذف المضاف ويبقي المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين واما على ان قعر مصدر قعرت الشي بلغت قعره والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكاين في سبعين خريفا والخريف السنة انتهى وهذا الثاني هو الذي ذكره المص وقد ذكره قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على ان قعر مصدر قعرت البير اي بلغت قعرها وسبعين منصوب على الظرف اي ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما انتهى والنووي رحمه الله ممن اخذ عن ابن مالك قوله ان من يدخل الكنيسة الى اخره الجاذر بالجيم والذال المعجمة جمع جوذر بضمهما او بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة

الوحشية

الوحشية وهو هنا مستعار للنسوة قوله والمعنى ايضا يا باه لانهم ليسوا اشد عذابا من ساير الناس في الشرح فيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذ في ان يكون اهل هذه الجريمة الشنعا اشد الناس عذابا ويؤيده ما في مسلم اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا انما يقوي تاويل الكسائي انتهى واقول يبعد ان يكون هولا اشد عذابا من فرعون واضرابه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا امثال فرعون الذين فسادهم ازيد من فساد المصورين قوله وعن المبرد انه حمل ذلك على قراة من قرى ان هذان لساحران في الشرح حكى بعضهم ان ابا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان تكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا امرهم بينهم وهو كلام حسن انتهى واقول لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا او لاستخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم حكاه الله تعالى لنا فليتامل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا هم للناس عن اتباعهما قوله احدهما ان يجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في الشرح فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيها بمعنى نعم قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفا فكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفا فقال انه لم يثبت واقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى ههنا مسبب عن ما قبلها لا غاية له وعلى ذلك حمل التفتازاني ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة قوله اوبانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا هذا ثالث الاجوبة عن الاعتراض الثاني على ان اذا في الاية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر لوقوعه بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بما يدخل على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذكر المص متعلق هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والثاني لان ضعفه ظاهر مما سبق من اول الامرين اللذين اعترض بهما اولا لان مبنى هذا الجواب على ان ان في الاية بمعنى نعم وذلك الاعتراض هو ان مجيها بمعنى نعم شاذ قوله والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين في الشرح وجه ذلك ان التاكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد والاعتنا به وحذفه يقتضي عدم الاعتنا بشانه فتنافيا

مطرمه
١١

ولقايل ان يقول انما يتاتي هذا ان لو كان الموكد باللام هو المبتدا المحذوف
وهو ممنوع وانما الموكد نسبة الخبر الي المبتدا سلمنا ان الموكد هو المبتدا
لكن لانسلم التنافي لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل هو
وسيبويه بجواز حذف الموكد وبقا التاكيد في نحو مررت بزيد وجاني اخوه
انفسهما بالرفع علي تقديرهما صاحباي انفسهما وبالنصب علي تقدير اعنيهما
انفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام
ايجاز واختصار والجمع بين التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين انتهي
وقال ابن الصايغ ليس هذا الرد بصحيح لان المحذوف علي قسمين محذوف
كالثابت ومحذوف كالمعدوم فان اراد الاول فممنوع وان اراد الثاني
فمسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهي واقول ليس هذا الثاني كما
كما يفهم من قوله فان ارادوا انما هو اعتراض لابي علي الفارسي في كتاب
الاغفال ذكره علي قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير
لهما ساحران قال المصنف في الخاتمة في الشرط الثالث من شروط الحذف
معترضا عليه وهو مخالف للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال
الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتاكيد
فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما
انفسهما ووافقهما علي ذلك جماعة **قوله** وقيل ان ضمير الشان
وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف قال
ابن الصايغ ضمير الشان موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا فسر
المبهم صار الكلام له موضع هذا كلام الناس انتهي واقول لا نسلم
ان المصنف قصد بالموضوع لتقوية ضمير الشان وبالحذف حذفه بل
قصد به ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير في حذفه ضمير الشان ولو سلم
فمعني قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه تقوية الكلام
فاندفع ما قال ابن الصايغ لان ضمير الشان الغرض منه تقوية الكلام
وان كان موضوعا للابهام قال اهل المعاني فايدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه
في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه معنى انتظره ولهذا اشترط ان
يكون مضمون الجملة شيا عظيما **قوله** ولانه لو ذكر عطف علي قوله
فيها **قوله** ان الضماير ترد الاشيا الي اصولها في المعلق يرد عليه
مثل يدك ودمك وفيك واقول مراده ان الضماير ترد الاشيا التي هي
استعملت علي غير الاصل الي اصولها المستعملة وما ذكر من اليد واخويه
اصله غير مستعمل فلا يرد عليه **قوله** الا ترى ان من يقول لد ولم

يكن

يكن ووالله يقول لديك ولم يكنه وبك لافعلن اما الاول فلان من يقول
لد ولم يك يقول اصلهما لدن ولم يكن ووجب رد النون فيهما مع الضمير وليس ثمة
ما يمكن نسبة هذا الرد اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب
ان يكون حرفه البا وسياتي في حرف البا انها اصل حروف القسم فقد رده
الضمير القسم الي اصل حروفه وهو البا **قوله** ان الاصل في المبني ان لا تختلف
صيغه يعني وصيغة نصب هذان حينيذ غير مخالفة لصيغة رفعه **قوله**
وعكسه اليا في احدي ابنتي هاتين اي وعكس الالف في ان هذان لساحران
وانما كان هذا عكس ذاك لان المتاخر في هذا مناسب للمتقدم وفي ذاك المتقدم
مناسب للمتاخر من هنا الي اخر القولة مضروب عليه في نسخة المصنف
ومكتوب بدله في الهامش ولان الاول حكم ما رجحته الالف علي اليا والثاني
ما رجحته اليا علي الالف وحاصل كلامه ان هذا القول يتفرع ويلزم عليه ان
هذان في قراءة الاقلين ارجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره من
الاخفية والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان
هاتين باليا في احدي ابنتي هاتين ارجح منه بها بالالف لما في هاتين
من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو ابنتي في اليا وان اردت تحقيق
الكلام فاعلم ان معني قوله وقيل هذان مبني ان هذان يقال جرا ونصبا
عند البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل علي هذا قوله وان قول الاكثرين
هذين جرا ونصبا ليس اعرابا مفهومه ان قول الاقلين جرا ونصبا هذان
لانه مقول قول الاكثرين هو هذين وليس اعرابا خبر ان ويدل عليه
ايضا قوله الاصل في المبني ان لا يختلف صيغة وحينيذ فالالف في هذان
في الاية علي قول الاقلين ارجح من الياء علي قول الاكثرين لما ذكر من الاخفية
ومناسبة الف ساحران واليا في هاتين عكس الالف فيه علي قول الاكثرين
ارجح من الالف علي قول الاقلين لمناسبة يا ابنتي فليتدبر **قوله** فالا تمام
ان عشرة في الشرح لا ينبغي للمصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان
الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه المص فيما بعد علي انه لا ينبغي ان يعد
من اقسام اما مثل قوله اما انت ذا نفر ولا من اقسام اما مثل اما انت
ولا من اقسام الامثل الا تفعلوه واقول مبني اعتراض علي ان المصنف اراد
بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما اراد الاقسام التي
وقعت هنا لمطلقها وهي ثمانية علي سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في
تنبيه واثنان علي سبيل الاصالة وهما قسما ان التي عقد الكلام لهما
قوله ان المفتوحة المشددة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي

ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها
فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه
نعم الموجب في انما بالكسر عند القايل به قايم في انما بالفتح واقول هذا
النظر مبني علي ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الي قوله انها
فرع علي ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الي قوله ان تكون حرف
توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعني ومن اجل ان المفتوحة تكون
حرف توكيد قال الزمخشري انها مع ما تفيد الحصر كما تفيده المكسورة
منها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن
معني ما والا او اجتماع حرفي تاكيد سلمناه لكن معني كلامه ومن
اجل ان المفتوحة فرع عن المكسورة صح للزمخشري ان يدعي ان انما
بالفتح تفيد الحصر كانما اي قياسا عليها بجامع بينهما فان قيل الصحيح
انه لا يثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به اجيب بعد
تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك ان
يسمي مسكوت عنه باسم ما قاله بمعني سمي بذلك الاسم لاجل
معني تدور التسمية معه كتسمية النبيذ خمرا الحاقا له بالمعقار هو
لمعني هو التخمير للعقل وتسمية النباش سارقا للاخذ خفية وما
نحن فيه ليس كذلك قوله وقول ابي حيان هذا شي انفرد به
ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه يعني من
القياس الصحيح علي انما بالكسر وابو حيان هو محمد اثير الدين بن
يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي اللغوي ولد بغرناطة من
الاندلس في سنة اربع وخمسين وستماية ولازم الشيخ بهاء الدين بن
النحاس اول ما قدم القاهرة وصنف كثيرا وتخرج به ايمة وله النظم
الرايق واليد الطولي في القراات وحفظ منهاج النووي الا ورقتين وكان
يعقد القاف علي لغة الاندلسيين الا في القران العزيز واضر في اخر عمره
وتوفي بالقاهرة في صفر سنة خمس واربعين وسبعماية وفي الشرح ورد
دعوي ابي حيان ان هذا شي لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول
بذلك الا في انما بالكسر بان ثبت ان غير الزمخشري قال بذلك وان القول به
معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة واقول
لما كان قياس المفتوحة علي المكسورة صحيحا كان القول به كالمشهور المتعدد
قايله فصح الرد به علي ابي حيان قوله فالمعني ما اوحي الي في امر الربوبية
الا التوحيد لا الاشراك في عبادته جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثنا



وقد

وقد نص صاحب المفتاح علي منعه لان لا موضوعة لان تنفي بها ما اوجبت
للمتبوع لا لان تنفي بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه علي تاكيد
ما هو منفي قبلها وقال التفتازاني وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام
البلغا الذين يستشهد بكلامهم قوله فان النفي والا للحصر هكذا
وقع في بعض النسخ وفي بعضها فان ما للنفي والا للحصر وفي الشرح عليه سوال
وهو ان الا ليست بمجردها للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبر ان وانما
هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله للحصر والتقدير فانما الكاينة
للنفي والا للحصر او فانما اعنيها الكاينة للنفي والا للحصر قوله والاصح
ايضا انها موصول حرفي موول مع معموليه بالمصدر في عبارته تسامح واحسن
منها قول الرضي وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها
مضافا الي اسمها فمعني بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان
الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان يا النسبة اذا لحقت اخر
الاسم وبعدها التا افادت معني المصدر نحو الفرعية والمضروبية قوله
وزعم السهيلي هو ابو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب ابي محمد عبد الله
الامام المشهور ولد سنة ثمان وخمسماية بمدينة مالقة وتوفي
بمراكش في شعبان سنة احدي وثمانين وخمسماية وكان مكفوفا قال
ابن خلكان وهذه النسبة الي سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة
سميت باسم الكوكب لانه لا يري في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها
ام قوله وليس من قول زهير هذا رد علي ابن الشجري فانه جعل
بيت زهير منه واخاك بكسر همزة المضارعة في الاكثر وقد تفتح بمعني اظن
وفي البيت احتمال المترم بالرجاء قوله لما سياتي يعني بعد سطور
حيث قال ومثله بيت زهير قوله لان الاستفهام معها علي حقيقته في
الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها ام منفصلة بعد همزة
ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار والتعجب فان
قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها علي حقيقته كونه كذلك دايما وانما المراد وجوده
في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي
بعد همزة ليست للتسوية من حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت
قد وقع لهم بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة
لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده انتهي
واقول ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل علي ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي
الي اي معني كان مناف لام المتصلة وانما يدل علي ان خروجه الي الانكار الابطالي

منان لما وهو لا يقتضي ان خروجه الي اي بمعنى كان منان لهما والحق ان مراد المص
ان الاستفهام متقها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور بدليل انه سيحكي
عن الزمخشري في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله جواز كون ام بمعنى اي ه
الامرين والهمزة فيه للتقرير والتعجيب واحداهما **قوله** وام الاخرى تقع
بين المترددين يعني المفردين الذين يطلب تعيين احدهما ستوا انضم الي الاول
ما يصير به كلاما مما ليس لمسئول عنه او الي الثاني ولهذا قال المفردين
بالتعريف فان كان المناسب لقوله وبين جملتين التنكير قال المص في اوضح
المسالك ويقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد
خلقا ام السما بناها او متاخرا عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
انتهى **قوله** نمت للطيف الخ الطيف هنا خيال المحبوبة الذي راه في النوم
والمرتاع الخايف وارقني اسهرني واهي باسكان الها بعد الهمزة وفي
شرح التسهيل لمصنفه ان ذلك لم يجي الا في الشعر وعادني جاني والحلم
بضمتين وقد تسكن لامه رويا النايم **قوله** وذلك على الارجح في نحو من
انها فاعل بمحذوف لان الاستفهام عن الفعل اولى من الاستفهام عن الذات
قوله لعمرك ما ادري الي اخره شعيث بضم الشين المعجمة وفتح العين
المهملة قال ابن السيد في شرح الكامل شعيب بالموحدة وقال ابن سيده
شعيث اما تصغير شعث او شعث او اشعث تصغير ترخيم ورواه بعضهم
شعيب وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون
النون وفتح القاف وبالراي اخره **قوله** الاصل اشعيث بالهمزة في ه
اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة في الشرح واما ان الاصل شعيث
بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافي عند انشاد هذا البيت لابد فيه من
تقدير الالف لانه يهجو هذه القبيلة بقول لم يستقر على اب لان بعضهم
يعزوها الي منقر وبعضا يعزوها الي سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت
ممنوعا من الصرف نظرا الي انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة
والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين
انتهى **قوله** ومثاله بيت زهير السابق في الشرح يريد ان بيت زهير الذي
انشده اولا مثل البيت الذي انشده اخرا من حيث وقوع ام فيه بين جملتين
اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية و
ومفرد فان قلت التقدير ام هم نسا قلت هو ممكن لكن يبقى النظر في تفريقه
بين قوله تعالى انتم اشد خلقا ام السما وبين بيت زهير فان ام وقعت
في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء يتم به الجملة في البيت

دون

دون الاية تحكم انتهى واقول لا تحكم لان ما بعد ام في البيت يجب ان يكون
جملة لكونه معادلا للمسئول عنه بالهمزة الذي حقه في البيت ان يكون
جملة لكونه معمولا في المحل لادري الذي هو من افعال القلوب التي تقع معانيها
على مضمون الجمل بعد اخذها الفاعل وان لم يكن معمولا له في اللفظ لتعليقه
عن العمل في لفظه بالهمزة واما الاية فما بعد ام فيها مفرد لعدم ما يقتضي كونه
جملة ولا كون المسئول عنه بالهمزة فيها كذلك حتى يلزم كون معادله جملة فالسما
في الاية معطوفة على انتم واشد خلقا خبر عنه مسئول عنه فليتامل **قوله**
حتى جعله من النوع الاول الضمير المنصوب يجعل عايد الي البيت زهير والمراد
بالنوع الاول ام التي تتقدمها همزة التسوية **قوله** فان قلت فقد قال
ذو الرمة الي اخره هذا السوال وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل والرمة
بضم الرا قال في الصحاح هي قطعة من حبل بالية والجمع رمم ورمام وبها
سمي غيلان ذو الرمة والمدرج بفتح الميم مصدرا واسم مكان من
درج اي مشي والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا نقيض غدا
غدوا والرواح ايضا اسم للوقت من زوال الشمس الي الليل والزوجة
المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج ايضا كما يقال لبعلها وجرة
بكسر الجيم جمع جار والكثبة بالمثلثة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع ه
كالكوم والدهنا موضع ببلاد تميم يمد ويقصر وهو في البيت مقصور
قوله مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية
لم يجز قياسا لان ما يقتضيه او مناف لما يقتضيه التسوية لان او تقتضي
احد الشيئين او الاشيا والتسوية تقتضي نفس الشيئين او الاشيا
قوله وقد اولع الفقها وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا او كذا وهو
نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاولى
بام وفي الثانية بالواو وفي الصحاح تقول سوا علي قمت او قعدت انتهى ولم
يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرا من
طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهذا من الشذوذ وقد يمكن جزم المصنف
رحمه الله بعدم صواب قول الفقها بسهو صاحب الصحاح وبشذوذ قراة
ابن محيصن بنا على ما يقتضي القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية
وبينها بدون همزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز او بعد سوا فلا يقال
سوا علي قمت او قعدت لانه يكون المعنى سوا علي احدهما وذا لا يجوز لان
التسوية تقتضي شيئين فصاعدا انتهى لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى
ام ايضا احد الشيئين او الاشيا فيكون معنى سوا علي اقمت ام قعدت

ستوا علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين وهذا ايضا ظاهر الفساد
وانما الزمه ذلك في او وام لانه جعل سوا خبرا مقدما ما بعده مبتدا او الوجه
ان سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا ثم بين الامرين بقوله
اقمت ام قعدت والجملة سادة مسد جواب الشرط الذي لا شك في تضمين
الفعل بعد سوا وما اي معناه الا ترى الي افادة الماضي في مثله معني
المستقبل وما ذاك الا لتضمين معني الشرط انتهي وقال السيرافي في شرح
الكتاب وسوا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك
سوا علي اقمت ام قعدت واذا كانا بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف
احدهما علي الاخر باو كقولك سوا علي قمت او قعدت انتهي وهو يقتضي صحة
قول الفقها وصاحب الصحاح وعدم شذوذ القراة اعني موافقتها للقياس
وفي الشرح ثم العجب من ايراد المص قول الفقها سوا كان كذا او كذا في
المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والقرض لان لا همزة في
شي من ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سوا في اول جملتيها
فتقدر الهمزة اذا لم تكن مذكورة ويتوصل بذلك الى تخطية الفقها وغيرهم
واقول لا نسلم ان المص اورد قول الفقها وصاحب الصحاح علي ان المعطوف
باو بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بنا علي قول الفارسي كما قررناه
ونظيره لك في الاستطراد ذكره قول الفقها اقل الامرين من كذا او كذا
لكن لما كانت هذه بعيد المناسبة قال وهو نظير قولهم اقل الامرين من
كذا او كذا وقد اجيب عن هذا بان المبين ليس الامرين حتي يمتنع العطف
باو وانما المبين الاقل وهو احدهما فجاز العطف **قوله** فيعطف الاول
باو والثاني بام اذ المراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل
من احدهما **قوله** وعند الكيسانية هم صنف من الروافض وهم
اصحاب المختار ابن ابي عبيد امير الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير كان
يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن علي بن ابي طالب من امراة منسوبة
الي حنيفة وهو حنيفة بن الجثم بن صعب بن علي بن بكر بن وايل ابو حي من
العرب **قوله** ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين قيل
هذا معارض لما اجازه من صحة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة واقول
لا معارضة لان صحة الجواب بالتعيين في او لان المخاطب اتي بجوابها لانه
جوابها باحدهما وهو يصدق علي المعين وعدم صحته في ام لانه لم يات بجوابها لان
جوابها بنفس ما قبلها او بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع
الحسن او الحسين افضل وانما عبر عنه باحدهما روما للاختصار لانه بمعناه

والحاصل ان كلمة احدهما في جواب السوال بام كما في مثالنا ما يند عن الجواب
فلا يجوز ان لا يذكر ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها لدلالته عنها
وفي جواب السوال بام كما في مثالنا وهو الحسن وحده او الحسين وحده مقامها
لان النايب لا يناب عنه ولان المعين الذي صدق عليه كلمة احدهما لو كان
جوابا في مثالنا لكان جوابا لما لم يسال عنه اذ السوال في مثالنا بام وهو
جواب للسوال باو وقد اشار المص الي هذا بقوله لانه لم يسال عن الافضل
من الحسن وابن الحنفية **قوله** وفيه بحث كما مر اشار بهذا الي قوله
في الالف المفردة ويمكن ان تقول لا حاجة الي تقدير معادل في البيت
لصحة قولك لا ادري هل طلا بعار رشد وامتناع ان يوتي لهل بمعادل
قوله اذ لم يصح حذف معطوف بدون عاطفه في الشرح يرد عليه
قوله تعالي والذين تبوءوا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير
والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وما له من متعلق ان كان فلا
يرد شي من ذلك انتهي واقول يمكن ان يقال ايضا مراده بالعاطف هو
ما ليس بواو ولما اشتهر من ان الواو تفردت من حروف العطف بانها
تعطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كما في الاية **قوله** وانما
المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل
ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم
اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصرا وهذا معني كلام سيبويه في الشرح
هذا ماخوذ من كلام الزمخشري لكن كلام المص ظاهر في اتصال ام وكلام
الزمخشري نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب
هذا باب ام منقطعة وذلك قولك اعمرو عندك ام عندك زيد فهذا ليس
بمنزلة ايهما عندك الا ترى انك لو قلت ايهما عندك عندك لم يستقم الا علي
التكرير والتوكيد ويدلك علي ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انها
لابل ثم يقول ام شا يا قوم فكما جا ام ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك يجي
بعد الاستفهام وذلك انه حين قال اعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم ادركه
مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغني كلامه وكذلك ايضا انها لابل
ام شا انما ادركه الشك بعد مضي كلامه علي اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذا
الا انما يجري من بحثي افلا تبصرون ام انا خير من هذا الذي هو مهين كان
فرعون قال افلا تبصرون ام انتم بصرا فقوله ام انا خير من هذا بمنزلة
ام انتم بصرا لانهم لو قالوا انت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصرا فكذلك
ام انا خير بمنزلة ام انتم بصرا ثم قال ومن ذلك ازيد عندك ام لا كانه حين

طم

كال ازيد عندك كان يظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس
عنده تعالى ام لا فانت تراه قد حكم بان ام في الاية منقطعة وقرر انقطاعها
بعبارات فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان
ام متصلة انتهى ما في الشرح واقول انما يرد هذا لو كانت الاشارة في قول
المص وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان ام متصلة عاطفة
وان ما بعدها قايم مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الاشارة فيه الى
التركيب وهو اقامة انا خير مقام تبصرون والفهم اذا قالوا انت خير
كانوا عنده بصرا وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه ويدل على ان
الاشارة في كلامه الى اقامة انا خير مقام تبصرون تصريحه في حرف
بل بان سيبويه امتنع من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون
ام انا خير **قوله** فان قلت فانهم يقولون اتفعل هذا ام لا والاصل
ام لا تفعل هذا السوال وارد على قوله لم يمتنع حذف معطوف بدون هو
عاطفة **قوله** قلت انما وقع الحذف بعد لا وام يقع بعد العاطف واحرف
الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان
الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف
محذوفا في هذا المثال لاستغنى عن هذا الاعتذار يعني عن قوله
واحرف الجواب الى اخره وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا
المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فيتجه على
المص مواخذة من جهة تسليمه للسايل ان المحذوف عطف وليس كذلك
على ان ظاهر كلامه في المثال المذكور ان ام متصلة ولذلك جعلها عاطفة
كما صرح به المغاربة وسيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما
مر قريبا انتهى واقول ان حاصل جواب المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع
المعطوف الذي لا ساقيه وانما المحذوف هنا بعض من المعطوف اقيم مقامه
البعض الباقي فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع الحذف
بعد لا وام يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه
البعض الباقي بقوله واحرف الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم
هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة مذكورة فليتامل **قوله** الثاني
ان تكون منقطعة سميت بذلك لان الكلام معها على كلامين بخلاف
المتصلة فانها مع الهمزة التي قبلها كاي وكجواب المنقطعة لا او نعم
لانه استفهام مستانف **قوله** وهي ثلاثة انواع في الشرح هذا الحصر
في الثلاثة منقوض بمثال سيبويه اعمرو عندك ام عندك زيد فان ام فيه

منقطعة



ملك الملك اويجي على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا تتكل العباد
كقوله توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم
سياتكم فان قلت فلعل التي في الاية ما معناها وموقعها قلت
ليست مما ذكرناه في شي لان قوله خلقكم لعلكم تتقون لا يجوز ان
يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجا لا يجوز على عالم الغيب والشهادة
وحمله على ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد ايضا ولكن
لعل واقعة في الاية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خلق
عباده وركب فيهم العقول وازاح العلة في اقدارهم وتمكينهم
وهداهم النجدين ووضع في ايديهم زمام الاختيار فهم في صورة المرجو
منهم ان يتقوا الترجح امرهم كما ترجحت حالة المترجى بين ان يفعل
وان لا يفعل ويصدقه قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا
وانما يبلو ويختبر من يخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختبار بناء
امرهم على الاختيار وفي حاشية التفتازاني ضبط هذا الكلام
ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق
والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب
وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل
في القران للاطماع اي الايقاع في الطمع اما انه كلام الكريم الذي
لا فرق بين الطماعه وجزمه بحصول المطموع فيه او لانه كلام
العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها
على التكلم بكلمة عسى ولعل كما هو داب الملوك والعظما ولان فيه
الايما الى انه لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة
والحاصل ان لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير
عن التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على
انه لا خلف في اطماع الكرما وليكون على داب كلام العظما او ليتقيه
العباد وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول
وما قبلها مما يناسب ان يعلل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعدها
بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ايمة العربية ان لعل
قد تكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء
كانت اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم

تنعقون وترده المصنف بحق صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة
انتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم
صلوحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق
الا ترا لا تقول دخلت على المريض كي اعوده ولا يصح لعل وقوله
ليست مما ذكرناه في شي يعني ليست للاشفاق وهو ظاهر ولا للترجي
اما من جهة الخالق فلاستحالته واما من جهة المخلوقين فلانهم لم يكونوا
حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ولا للاطماع لانه انما يكون فيما
يتوقعه المخاطب ويرغب فيه ولا يناله الا من جهة المتكلم والتقوى
بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجي للحالة الشبيهة به استعارة
تبعية فالمشبه المحذوف المستعار له هي الحالة المخصوصة الشبيهة
بالترجي في تردد امرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها
مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان تكون لعل على اصل
الترجي متعلقا باعبدوا اي اعبدوا وهم راجين ان يصلوا الى اقصى
غاية العبادة او بخلقكم على معنى مقدرا رجاءكم التقوى فيكون
التقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقوله
تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرا نبوته قلت اما الاول
فلانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالابعد وتوسيطه بين العصا
ولحاها فان الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة او مدحا
منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة ان يقول اعبدوا ربكم الخالق راجيا
منه التقوى الرازق بتوسط حال من فاعل اعبدوا يعني وصفي المنعوت
على ان تقييد العبادة برجاء التقوى ليس له كبير معنى وانما المناسب
تقييدها بالتقوى واقترانها بها او برجاء ثواب التقوى ليكون له كبير
وفيه من البعد ما لا يخفى واما الثاني فلان المقدر والمنوي حال
الخلق هو التقوى لا رجاؤها ومنه الاشارة الى قوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستعارة
اكثر وافصح فلم يكون العدول عنها سيما مع تكلف وتعسف
شديد او ان كان لهما وجه جواز ثم في الحاشية فان قيل
عند اصحابنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها
وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينفي تعليل فعل الله تعالى

بالغرض

بالغرض فما يصنعون بلعل الواقعة في كلام الله تعالى عند
امتناع حملها على ترجي العباد قلنا يجعلونها للطلب وهو لا يستلزم
وقوع المطلوب على ما تقرر في علم الكلام من ان الطلب غير
الارادة على ان منع التعليل بالغرض العائد الى العباد بعيد
جدا لمخالفته كثيرا من النصوص انتهى **قوله** وهذا على بها
الفعل في الجمل الداني وذكر الشيخ ابو حيان انه ظهر له ان لعل من
المعلقات لافعال القلوب وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا
وما يدريك لعله يزكى ثم قال وقفت لابي علي الفارسي على شي من
من هذا **قوله** في الاية بحث سيجي يعني في الباب الرابع في اقسام
العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة **قوله**
لعلك يوما ان تلم ملمة هذا صدر بيت عجزه عليك من اللاي
يدعنك اجدعا ولم ترد والملمة النازلة من نوازل الدهر
والجدع بالجيم والدال المهملة الساكنة قطع الانف او غيره من
الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع والانثى جدعا
وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة والراء من الخزع بفتحتين وهو الضعف
وماضيه خرع بالكسر **قوله** فقولا لها فقولا رفيقا الحاضره رفيقا
بالفاء من الرفق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والزفير
اول صوت الحمار والشهيق اخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه
وقد زفر يزفر والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال اعول
اعوالا والاسم العويل **قوله** بدا الى الحاضره تقدم الكلام عليه في اذا
قوله وبدلت قرحا الى اخره هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال
له ذو القروح وهي جراحات في الجسد كالدماميل وذلك ان اباه
حجرا الكندي كان طرده لاجل عشقه عنيزة وتشبيبه بها في اشعاره
فلما قتل المنذر حجرا الى اخوك القيس على نفسه ان لا ياكل لحما ولا
يشرب خمرا حتى ياخذ بثار ابيه فخرج الى قيصر مستصرخا به على
المنذر فاكرمه وانزله فعشقته ابنة قيصر فكان ياتيها وكان الطرماح
ابن قيس الاسدي الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فهرب
فادركه الطلب عند انقرة او دونها قال الجوهري وانقرة موضع
فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها

فتفترح لحمه وممات وداميا بتقديم الميم وفي بعض النسخ داميا والمنايا جمع منية وهي الموت والابوس جمع بوس وهو الشدة وقال الشرح فان قلت لعل تختص بالممكن وتحول المنية شدة بحيث لا يتبع ليس بممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن قوله ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها او معمولا لما في حيزها يعني ان هذا التعليل الذي ذكر لعدم دخول لعل على الماضي لا يفترق الحال فيه بين ان يكون الماضي معمولا لعل بان يكون خبرها نحو لعل الشاطلع ولا بين ان يكون غير معمول لها وانما بعدها نحو لعلما اضاءت فقول المصنف او معمولا لما في حيزها ليس على ما ينبغي والصواب او في حيزها قوله فليت كفافا الى اخره في الشرح ثبت فيما رايته من نسخ هذا الكتاب مرتوى باثبات الياء خطا وهو اما ان يكون مثبتا على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مثبتا على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما في الوقف على قاضي المرفوع نحو هذا قاضي باثبات الياء وكذا لو كان مجرورا قوله فخبره اما محذوف تقديره كفافا في الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفافا يصح كونه خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وعن جميعهما واقول وعلى هذا يجوز ان يتعلق عني بكفافا المذكور وفي جعل المحض مرتوقا على الارتوى نظر اذ لا وجه حينئذ لرفع الماء وجوابه ان هذا على تقدير لا على رتعه قوله واما مرتو هذا معطوف على اما محذوف قوله ويروى بالنصب عطف على يروى بالرفع قوله ومرتو على الوجهين مرفوع احد الوجهين نصب شريك على انه اسم لليت محذوف والثاني نصبه على العطف على اسم ليت قوله وان علقته بكفافا فمحذوف على وجه مر ذكره فلا اشكال ذلك الوجه هو ان شريك بالرفع معطوف على خبرك وخبره محذوف تقديره كفافا لكن قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر في الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا من الضمير المستتر في ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف وايضا فالضمير منكر والظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف

اي نفس

نفس لكن في حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج المنصب في قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب في الاول ومضافين في الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل اللغة الاصطلاح ثم حذف المنصابين على حد حذفهما في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول وللنبيب الثالث عما هو الحال في الحقيقة التزم تنكيره لينبا بنفسه عن لازم التنكير كما في قولهم قضية ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي حسن لها فلما انيب ابو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا وحينئذ فلا يكون فيها الا حذف مضاف واحد وبصير نظيرا لقول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل واقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منفصلا انتهى وللمصنف تعليق مشتمل على قولهم الدليل لغة ذكر فيه اربعة اوجه اخر قوله وفسر بان ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها في الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلا وافادة الحرف المخالفة في ابتداء الامر اجمالا قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه اسود اعلم ان النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبر اخر في النسبة الايجابية والسلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد

من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون في الضدين
الحقيقيين وكالاسود والابيض والمتحرك والساكن في الضدين المشهورين
والمتخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من
جهة واحدة كالحلاوة والبياض والقيام والشرب واذا تقرر هذا
علم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضا لقولنا ما هذا ساكنا
اللهم الا ان يقال انه مناقض بالمعنى اللغوي وهو مراد المصنف
قوله منهم صاحب البسيط هو ابن ابي الربيع السبتي
وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين
في الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة لملاقاة ساكن
كلاهما غير مقيس فلو ادعي ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة
قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال لكان فيه تقليل لمخالفة القياس
واقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس لا ان فيه
زيادة في العمل وهو نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها ومخالفة
للاصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا نظير
له والذي يحسم هذه المادة ان عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف
وحذف النون لملاقاة ساكن انما هو للتركيب تحدا لوضع وما
نحن فيه تركيب قبله وانما اختار ان حذف نون لكن لا لالتقاء الساكنين
لوجود حذف نون لكن لذلك كما في البيت الذي ذكره قوله فلو
كنت ضبيا الى اخره ضبيا اي من بني ضبة والزنجي بضم الزاي وفتحها
واحد الزنج كسرا وفتحا والزنج جيل من السودان والمشافر جمع
جمع مشفر وهو من البعير كالجحفلة من الفرس وفي المطول واللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان
يكون مجازا مرسلا باعتبارين نحو المشفر على شفة الانسان فان
اريد تشبيهها بمشفر الانسان في الغلظ فهو استعارة وان اريد
به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير
قصد الى التشبيه فمجاز مرسل قوله ولكن من لا يلق امرا الى
اخره الامر هنا بمعنى الشيء ينوبه بصيبه والعدة بضم العين
المهملة ما اعد لحوادث من مال وسلاح والاعزل الذي لا سلاح
معه قوله ولكنني من حبها لعميد تقدم الكلام عليه في اللام

المفردة

المفردة قوله لكن ساكنة النون وخفيفة بامثل الوضع في الشرح
قدم انها تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل لذلك على الجملتين
فانظرهما اذا تميزت الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة قوله
ان ابن ورقا الى اخره ورقا اسم رجل والبوادر جمع بادرة وهي الحدة
والوقائع هنا جمع وقيعة وهي القتال والحرب تؤنث يقال
وقعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية
عن العرب قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب
قد تذكر قوله ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره
بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله قال الرضي قال سيبويه وتبعه
ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي
وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور
النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان
خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو
زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى
قوله له نافلات ما يغب الى اخره الضمير المجرور عائد الى النبي
صلى الله عليه وسلم لان البيت من قصيدة الاعشى في مدح النبي صلى
الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهي العطية التي تجب ويغب
بضم اوله وكسر المعجمة مضارع اغب من الغب بكسر المعجمة وهو ان
ترد الابل الماء يوما وتدعه يوما وفي الصحاح واغبنا فلان
اتانا غبا وفي الحديث اغبوا في عيادة المريض واربعوا يقول عد
يوما ودع يوما اودع يومين وعد اليوم الثالث انتهى ومعنى
البيت ان عطاياه صلى الله عليه وسلم لا تاتي يوما وتنقطع يوما
بل تاتي كل يوم والنوال بفتح النون العطا والنائل مثله قوله
فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه في الصحاح واصل ليس ليس بكسر اليا
فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا لانها لا تتصرف من حيث استعملت
بلفظ الماضي للحال وفي شرح الرضي واصل ليس ليس كما يقال علم
في علم والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلبها الفا كما
هو القياس لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف قوله ولم تقدره
فعل بالفتح لانه لا يخفف قال الرضي ولا يجوز ان يكون مفتوح اليا

اذا الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا قوله الا في هيؤ اي حسنت
هيئته ماخوذ من الهيئة قوله وزعم ابن السراج انه حرف
بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب
الاول بدليل لست ولستما وليسا وليسوا ولستن قال الرضي سيبويه
والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه
انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين
اليا عند اتصال الضمير لصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته
اخواته في عدم التصرف قال اي ابو علي واما الحاق الضمير به في لست
ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه
رافعا وناصبا قوله وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم
مما تقدم في الشرح ولا يرد على هذا ما ورد على قاموا ما
خلا زيد عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم
مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل
المقصود من الاستثنا بخلاف فيما خلا وشبهه وانا قد ذكرنا في
حاشا هذا الايراد وبينا انه لا يرد هناك ايضا قوله وهذه
المسيلة كانت سبب قراة سيبويه النحو حكى ابن السيد في كلامه
على الفاظ الموطا ما يقتضي ان سبب قراة سيبويه النحو غير هذا
وذلك انه قال يروى ان سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول
في رجل رعف في الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل
رعف انما هو رعف فخجل سيبويه وقال سأقرأ علما لا تلحني
معه ونهض الى الخليل يشكي اليه فقال الخليل رعف هي الفصيحة
ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب
براعته في صناعة النحو انتهى وفي الشرح وما حكاه المصنف
هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما يدرك من النحو
وضم العين التي حقها ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل
واقول يطلق النحو على ما يتناول ذلك ايضا ومثل هذه الحكاية
عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفرا قال انما تعلم
الكسائي النحو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيا
ثم جلس الى قوم ليستريح فقال قد عييت بالتشديد بغير همز

فقالوا لا تجالسنا وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من التعب
فقل اعييت وان اردت من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل
عييت مخففا فقام من فوره وسال عن من يعلم النحو فارشدوه
الى معاذ فلزمه حتى انفد ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن احمد
وقال له من اين اخذت علمك قال من افواه العرب من الحجاز ونجد
وتهامة فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة
سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه
يونس فجرت بينهما مسائل اقر له يونس فيها وصدره موضعه قوله
ثمت وادلج الناس في الصحاح ادلج القوم اذا ساروا من اول الليل والاسم
الدلج بالتحريك والدلجة والدلجة ايضا مثل برهة من الدهر وبرهة
فان ساروا من اخر الليل فقد ادلجوا بالتشديد والاسم الدلجة والدلجة
قوله واجيب بان المصدر في الاية والبيت نوعي على حذف
الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما في المطول اي ظنا
حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق
ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يجعل التنكير علما بتقييد النوع
كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول
المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو
ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل
فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثنا وليس بصدد ظن محتملا غير
الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما
ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن
الا نظن ظنا ولا الى ما ذكر بعضهم من ان قوله ضربته زيدا مثلا
يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد تعلقت بغير الضرب مما
يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فههنا الاحتمال يصير
المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك
قلت ما فعلت شيئا غير الضرب انتهى قوله هي الشفاء لدائي
الى اخره هذا البيت لهشام اخي ذي الرمة والداء المرض جمعه
ادواء والظفر الفوز والبذ بالمعجمة الاعطاء قوله ابن المعتز
الى اخره المراد بالاشرم هنا ابرهة بن الصباح صاحب الفيل الذي

قصد تخريب الكعبة وقيل له اشرم لانه كان مشروم الانف قوله
ويقتضي كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر وجه
النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلا وفي الشرح اما
ان ذلك يقتضي كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فيفيد ثم حذف
لانفصاله واما ان فيه نظر فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل
نظر وتثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب حرف
الميم قوله فاما اوجه الاسمية في الكشاف وما عام في
كل شيء فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل
قال التفتازاني اي يصح اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الابهام سواء
كان الاستفهام او غيره واذا علم ان الشيء من ذوي العقل والعلم فرق بمن
وما فخص من بذوي العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما لغير
العقلاء واستدل على اطلاق ما على ذوي العقول باطباق اهل العربية
على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان
لغوا من الكلام بمنزلة اي يقال الذي يعقل عاقل فان قيل ههنا
يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا
نعم لكن بعد اعتبار الصلة اعني يعقل واما الموصول نفسه فيجب
ان يعبر منهما مراد به شيء ما ليصح في موقع التفسير بالنسبة الى من
لا يعلم مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغو فليتامل



قوله لما نافع الى اخره اللبيب العاقل والجمع البا ونعد
مرفوع ببعيد والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر نكن
قوله ربما تكره النفوس الى اخره هذا البيت من قصيدة
لامية ابن ابي الصلت من بحر الخفيف والبيت مدرج اخر صدره
الميم الساكنة من الامر وقبله

اصبر النفس عند كل ملم ، ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقن بالامور فقد ، يكشف غماؤها بغير احتيال

والملم النازل والغماء المد مثل الغم والغمة والفرجة بفتح الفا
الخروج من الهم قال في الصحاح والفرجة التفصي من الهم وانشد
البيت والفرجة بالضم فرجة الحائط وما اشبهه والعقال
الحبل الذي يشد به يد الدابة ليمنعها عن القيام ووجه

الشبه

الشبه هو السهولة والسرعة قوله وفي هذا انابة المفرد
عن الجمع لانه اناب الاشد عن الامور قوله وفيه وفي الاول
انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة تبدو صفة له يعني
وقد حذف وابقيت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد
بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور واعني من الامر لان اطلاق لفظ
الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف
بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور صفة لذلك المحذوف
وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف
هي قوله من الامر فانه قال ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر
مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة
قال الرضي هنا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بنكرة وهي
للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيئا وقوله له فرجة
صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين نكرة معنى تمييز وتبعيض
قوله فا نكرة تامة تمييز والجملة صفة هكذا وقع في النسخ
التي رايناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة
صفة لها والموصوف هو النا قصة وقد ذكر هذا الوجه غير
المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة قوله
وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة قال الرضي ونقص
قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف
الصلة بجملتها في نعما لان هي مخصوصة قوله وقيل غير ذلك
في المغني لذلك واذا جاء بعد ما الواقعة بعد نعم وبئس فعل
ففيه مذاهب وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية
اخر قوله والتفسير الاول راي الزمخشري وقيل ان ما
حينئذ للشيء الحافل في الكشاف وقال قرينه هو الشيطان
الذي قيض له في قوله نقيض له شيطانا فهو له قرين يشهد له قوله
قال قرينه ربنا ما اطغيته هذا ما لدي عتيد هذا شيء لدي
وفي ملكتي عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا يسوقه واخر يشهد عليه
وشيطانا مقرونا به يقول قد اعددته لجهنم وهيأته لها باغواي

واضلالي وفي الشرح وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة يحتمل
رجوعها الى كاتب السيئات او الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب
السيئات هو سايقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله
اياها والاشارة حينئذ الى ما اعد له من العذاب فاطلاق
ما في هذا القول وفي احد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على بابها
من استعمالها فيما لا يعقل قوله جزم بذلك جميع البصريين
الا الاخفش قال الرضي ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو
استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر غير نعم وبئس على قول ولم
يسمع مع ذلك مبتداه قوله ويجوز ان تكون معرفة
موصولة والجملة بعدها صلة قال الرضي وفيه بعد لان فيه
حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس فيه
معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه وقال
الفرا وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها
قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادراك ما يوم الدين وانذر من هو وقيل مذهبه ضعيف
من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشا الى انشا
مما لم يثبت انتهى قوله فانتصب على التمييز عند كثير
من المتاخرين منهم الزمخشري في الشرح اورد عليه ابن مالك
ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان جنس
المميز واجيب بمنع مساواة ما للمضمر لان المراد بها
شي له عظم فبهذا الاعتبار حصل التمييز قوله وذلك
على قراءة ابي عمرو آلسحر في البحر وقرا ابو عمرو ومجاهد واصحابه
وابن القعقاع بهمزة الاستفهام الجمهور بغير الاستفهام
قالوا يجوز ان تكون ما استفهامية مبتدا والسحر بدل منها
وان تكون منصوبة بمضمر يفسره جيتم به والسحر خبر
مبتدا محذوف ويجوز عندي في هذا الوجه ان تكون ما
موصوله مبتداة وجملة الاستفهام خبران التقدير اهو السحر
او السحر هو فهو الرابط كما تقول الذي جاءك ازيد هو وعلى

همزة

همزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتداة والخبر السحر
ويدل عليه قراءة عبد الله والاعمش سحر ويجوز عندي ان تكون
في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتدا او في موضع
نصب على الاشتغال وهو استفهام على سبيل التحقير لما
جاؤا به والسحر خبر مبتدا محذوف قوله واما من قرا
السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة
عبد الله ما جيتم به سحر في الشرح ظاهر كلامه انه يتعين
على قراءة السحر بدون همزة الاستفهام ان تكون ما موصولة
والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان تكون ما قاله ويجوز
ان تكون ما استفهامية مبتداة وجيتم به خبره وقوله السحر
خبر مبتدا محذوف اي هو السحر وما اعتضد به من قراءة ما
جيتم به سحر لا دليل فيه اذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه
انتهى واقول بعد ان تسليم ان ظاهر كلامه تعيين ان ما
موصولة والسحر خبرها انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من
بقا الكلام على ظاهره وعدم تقدير شي فيه وقد ذكر هذين
الوجهين ابو البقا وعبارته ويقرا على لفظ الخبر وفيه وجهان
احدهما استفهام ايضا في المعنى وحذفت الهمزة للعلم بها والثاني
هو خبر في المعنى فعلى هذا ما بمعنى الذي وجيتم به صلتها
والسحر خبرها ويجوز ان تكون ما استفهاما والسحر خبر
مبتدا محذوف قوله تلك ولاة السوء الى اخره
الحكت بتثليث الجيم واسكان الكاف اللبث والعنا بالمهملة
والمد التعب قوله يا ابا الاسود الى اخره الطارقات
جمع طارق وهو الذي ياتي ليلا والذكر بكسر المعجمة وفتح
الكاف جمع ذكرى قوله واما قراءة عكرمة وعيسى
عكرمة بكسر الرا والمهملة هو ابو عبد الله مولى ابن عباس
يروي عن مولاه وعايشة وابي هريرة توفي سنة ست ومائة
والعكرمة في اللغة انثى الحمام وفي الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدي
المقري الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر
الثقفي النحوي مات سنة ست وخمسين ومائة واقول الظاهر

الذي لا يعدل عنه الا دليل ان المراد هنا الثقفي النحوي لانه
الذي كان له اختيارات في القراة فتارك قراة العامة ويستنكرها
الناس وكان ذا تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي
قراته ولا شك في غرابة هذه القراة فان قيل الثقفي ليس
بمعدود في القراء قلت قد ذكره ابو عمرو الداني في طبقات
القراء وذكر ان سمع روى عنه في القران الاصمعي والخليل بن احمد
وذكر عن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين
في النحو سمي احدهما الجامع والاخر المكمل فقال الخليل بن احمد
بطل النحو جميعا كله غير ما احدث عيسى بن عمر ذاك اكمال وهذا
جامع فهما للناس شمس وقمر وذكر عن القتيبي انه مات سنة تسع
واربعين ومائة وقال ان عيسى بن عمر الهمداني صاحب كتاب الحروف
مات قبل الحسين ومائة وهذا خلاف ما في الشرح قوله على ما
قام يستمني الى اخره يستمني بالضم والكسر لان ستم جاء من باب نصر
وباب ضرب واللئم خلاف الكريم وتمرغ تمعك قوله
انا قتلنا بقتلانا الى اخره السراة بفتح السين المهملة جمع سري
وهو السيد وقيل اسم جمع والالوا بكسر اللام والمد العلم قوله
وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب ويبعد ارادة
الاطلاع عليها وان غفرت قال ابو حيان الظاهر ان ما
في قوله بما غفر لي مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذي
والعائد محذوف تقديره بالذي غفر لي ربي من الذنوب
وليس هذا بجيد اذ يؤول الى تمني علمهم بالذنوب المغفورة والذي
يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير
البيضاوي وانما تمنى علم قومه بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها
بالدخول في الايمان والطاعة على داب الاولياء من كظم الغيظ
والترحم على الاعداء او ليعلموا انهم كانوا على خطاء عظيم في امره
وانه كان على حق وما خبرية او مصدرية والباء صلة يعلمون
او استفهامية جاءت على الاصل والباء صلة غفر اي باي شيء غفر
لي ربي يريد المهاجرة عن دينهم والمصابرة على اذيتهم وفي الشرح لا نسلم
ان ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة



عن

عن الغفران والمعنى باليت يعلمون بالغفران الذي غفر لي ربي
سلمنا انها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه يبعد ارادة الاطلاع
عليها مطلقا اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم
مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته انتهى وانت خبير
بان عدم تسليم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وان
كون الغرض الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى لا يلايم المقام قوله
ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغنى
عن الوصف الا في باب التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان
افعل على خلاف فيهن قد مر ان هذا التعليل عطف على قوله اذ المبدل
ومجموعها علة لكون رحمة ليست بدلا من ما وحاصل كلامه ان
رحمة لو كانت بدلا مما فان كانت ما استفهامية وجب اقتران
رحمة بهمزة الاستفهام وان كانت غير استفهام وجب وصف
ما وكلاهما مفقود ههنا فسقط قوله في الشرح هذا لا مدخل
له في الاعتراض فان مدعى الامام ان ما للاستفهام التعجبي فلا
يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها
الا في الابواب الثلثة فان ما اذا لم تقع استفهامية فان
قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام
الحقيقي فيتجه الاعتراض قلت لو اراد ذلك لاستغنى
بصور كثيرة كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان
الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه بشيء انتهى وفي
اعراب السفاقسي ما زائدة للتوكيد وزيادتها بين الباء وعن
ومن والكاف وبين مجرورها شيء معروف في لسانهم وذهب
بعضهم الى انها نكرة تامة ورحمة بدل منها كانه قيل
فبشيء ثم ابدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية قال الرازي
قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام احكم الحاكمين
غير جائز وههنا يجوز ان تكون ما استفهامية للتعجب تقديره
فباي رحمة انتهى وما قاله من امتناع دخول اللفظ المهمل
في كلام الله تعالى فمسلم لكن لا نسلم ان زيادة ما ونحوها للتاكيد
من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتها لذلك في لغتهم ثم ان جعله

ما الاستفهامية يستلزم ان تكون مضافة لرحمة ولا يجوز اضافة
ما الاستفهامية ولا غيرها من اسما الاستفهام الا ايا اتفاقا
ذكره على مذهب ابي اسحاق فان قيل يجوز ان تكون رحمة بدلا من
ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعادة همزة
الاستفهام في البدل وقد قال الزجاج في ما هذه انها صلة فيها
معنى التاكيد باجماع النحويين تلك لا يتم هذا الاجماع
مع ما نقل ابو البقا عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شي وما قاله
الرازي قد نقله الغزنوي عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب
السفاقسي قوله ولان ما الاستفهامية لا توصف عطف
على قوله لهذا ومجموعهما علة لكون رحمة ليست عطف بيان من ما
والاشارة بهذا لكون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط
لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما
فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان كانت
استفهامية فالاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه
عطف بيان قوله فاذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف
الفها في الشرح وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد
الثلثة الذين خلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني همي وطفقت
اتذكر الكذب واقول بم ذا اخرج من سخطه بحذف الالف من ما
مع كونها مركبة مع ذا فيعد هذا من قبيل الشاذ انتهى قوله
الا تسألان المرء الى اخره هذا البيت اول قصيدة للبيد بن ربيعة
العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والنحب النذر والمدة والوقت
وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب
الاقليد او غير معين كما قاله صاحب المقاليد ونحب ولد يريد
ايما ذا يريد بسعيه في تحصيل المال انذر يريد ان يقضيه
ويعني به ام سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنحب النذر
قوله فما مبتدا بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل
افتقاره للجملة بعده في الشرح هذا غير متعين لاحتمال
ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدا ويحاول
خبر والرابط محذوف اي يحاوله ومثله في الشعر جائز ونحب

بدل

بدل من المبتدا او يحتمل ان يكون ماذا كله في محل نصب على انه
مفعول يحاول ولا ضمير محذوفا فان قلت يبطله رفع
البدل قلت لا يكون نحب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدا
مضمر انتهى وفي شرح الرضي ولقائل ان يمنع مجي ذا موصولة مطلقا
ويحكم في ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في قوله
تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله
الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف
الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعا كون ذا ههنا
موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى
في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا
لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب
ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية واما
ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدا فقليل نادر وتجرد الجملة
الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة
لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من
حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر
وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة الذي بعد ذا من بين
الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون
موصولة الا وقبلها احدهما وكان الثقل الحاصل باتصال
الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو
فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا في صلة اي في السعة
دون صلة غيرها لثقلها بالمضاف اليه قوله وهو
ارجح الوجهين في ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن
رفع الذي رفع هو ابو عمرو وابن كثير في رواية وضمير هو عائد
الى كون ما مبتدا وذا اسم موصول والوجه المرجوح هو كون
ماذا كله استفهاما منصوبا بينفقون ووجه الرجحان ان
العفو حينئذ خبر مبتدا محذوف والاصل ان يطابق الجواب
السؤال في اسمية الجملة او فعليتها وذلك في الوجه الاول دون

الثانى قوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم هذا صدر بيت عجزه • لا يستفقن الى الديرين تحنانا • والخزر بضم الخا المعجمة واسكان الزاى بعدها جمع اخزر وفى الصحاح الخزر ضيق العين وصغرها ورجل اخزر بين الخزر ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بموخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب ابوها تغلب بن وايل والبال الحال ويستفقن بمعنى يفقن او بمعنى يلفقن من قولهم فلان ما يستفيق من الشراب اى ما يقلع عنه والديرين تثنية دير وفى الصحاح ودير النصارى اصله الواو والجمع اديار وفى القاموس انه من ذوات اليا وفى الشرح والتحنان الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستفقن بمعنى يفقن او على انه تمييز على النسبة ان جعل يستفقن بمعنى يكففن والاصل لا يستفقن تحنانا من والى الديرين متعلق بتحنان المذكور ان جوزنا تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او بمثله محذوفا ان منعناه ويجوز ان تكون ما استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستفقن استيناف ويجوز ان يكون حالا منهن والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اى انكرها لهن فى هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزئه قوله دعى ماذا علمت الى اخره قال الرضى وقد جاء ذا زايدة بعد ما الموصولة وانشد البيت وهذا غير ما قاله المصنف ان ماذا بمجموعه اسم موصول قوله ولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو قيل عليه اليا مضمومة لا مكسورة لان الكسر هنا فى اخر البيت والمعنى على الخبر لا الاستفهام اى دعى ما علمت وبيني بما جهلت قوله انورا سرع ماذا يا فروق • هذا صدر بيت لزعبذ الباهلى هو بالزاى المضمومة والعين المعجمة وعجزه • وحبل الوصل منتكث حذيق ونورا بفتح النون وسكون الواو وفروق بفتح الفا فاق لدا اسم امراة او صفة من فرق بمعنى خائفة ومنتكث بمثلثة فى اخره اى منتقض والحذيق بالحا المهملة والذال المعجمة المقطوع قوله يقال سرع ذا خروجا



اى اسرع

اى اسرع هذا فى الخروج فى الشرح الظاهر ان خروجا تمييز اى سرع خروج ذا مثل نعب زيد عرقا واما جعل سرع بمعنى اسرع وخروجا منصوب على نزع الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه الا ان يقال هذا تفسير معنوى لا ان خروجا منصوب على التمييز قوله قال الفارسى يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما فى الشرح واحسن من هذين التخريجين ان يكون نورا مصدرا منصوبا بفعل محذوف والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ماضيا مسند الى ضمير عائد الى نورا والجملة صفته وماذا مبتدا والخبر والاستفهام تعجبى او انكارى قوله والتحقيق ان الاسما لا تزاد هذا اشارة الى رد الوجه الاخير والذى قبله قوله ان العقل الخ العقل هنا الدية وضميرها عائد اليه باعتبارها وانشد البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى البيت ان طولبنا بالعقل نطيق اداءه وان حبسنا للقتل قصاصا نحبس نفسنا لذلك الحبس الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهد ان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده واما قوله ان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذفت منه جملة الشرط بدون الاداة واقول فى قول المص اى ان يكن العقل وان يحبس حبسا ظاهر فى ان كلا منهما شاهد لان فى كل منهما حذف فعل الشرط قوله والارجح فى الاية انها موصولة وان الفاء داخلة على الخبر تدخل الفا فى خبر الموصول تشبيها له بجزا الشرط لتشبيه الموصول بكلمة الشرط وتشبيه صلته بجملة الشرط فان قيل الشرط وما يشبه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والاية ليست كذلك قيل قد اجاب ابن الحاجب عن هذا بان مسببية الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق

وقد يكون باعتبار الخطاب بالثاني والاخبار به نحو ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس فان الاكرام في الامس ليس مسببا
عن الاكرام في اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به اي ان اكرمتني
اليوم اخبرتك بالرامي لك امس ومنه الاية فان المسبب فيها
الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضي ولا يلزم ان يكون
الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما
لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزا في قوله تعالى قل
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار
وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله كون النعمة منه لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول
بعضهم ان الشرط سبب للجزا وفي البحر وما موصوله صلتها
بكم والعامل فعل الاستقرار اي وما استقر بكم ومن نعمة
تفسير لما والخبر فمن الله اي فهي من قبل الله واجاز الفرا
والحوفي ان تكون ما شرطية وحذف فعل الشرط قال
الفرا والتقدير وما يكن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا
لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها في باب الاشتغال
او متلوة بما النافية مدلولا عليه بما قبله نحو
فطلقها فلست لها بكفو ۰ والا يعل مفرقك الحسام ۰
وحذفه بعد ان غير متلوة فلا مخصصة بالضرورة انتهى
نقول المصنف الارجح ليس على ما ينبغي لاشعاره بان
كون ما شرطية راجح قوله وهو ظاهر في قوله تعالى
فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة
استقامتهم لكم في الشرح يعني ان كون ما في هذه الاية شرطية
زمانية ظاهر ونحن لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية
وللمفعول المطلق على حد سواء فيحتمل ان يكون التقدير
اي زمن استقاموا او اي استقامة وقوله اي استقيموا لهم
مدة استقامتهم يقتضي انها مصدرية ظرفية لا شرطية
زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير اعرابيا
واقول امارات ظهور الفا في فاستقيموا لان المصدرية

الزمانية



والاشعار والا فوال فكيف يطعن فيما تنقله الثقات بانه لم يجي مثله ومن اين
عرف انه لم يجي مثله ولو نقلنا قلون عن مجهول الحال لقبلوه فتقول هذا او في
وايضا فقد ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قري ليجزي قوما وقال معناه ليجزي
الجزا قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير
هذا الموضع ايضا انتهي الجهة الخامسة قوله فلنورد مسايل من ذلك هذه
الاشارة الي ما يحتمله اللفظ من الاوجه لا الي تركه ما يحتمله اللفظ الا ما لا يخفي
باب المبتدا قوله الفصل وهو ارجحها والابتدا وهو اضعفها
في الشرح في ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو ارجحها تقتضي رجحان الوجهين الاخيرين
واضعفية الابتدا فيكون الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا والابتدا الذي حكم
باضعفيته راجحا وهو تناقض فينبغي ان يكون التفضيل غير مراد على ان الابتدا
انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان تكون فصلا وهنا لا تتعين لذلك انتهى
واقول لا نسلم ان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان كل من الوجهين الاخيرين ولم لا يكفي
لصدقه ضعف احدهما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا ولا كون الابتدا
الذي حكم باضعفيته راجحا وذلك كقولك زيد ازهد الناس فان ما عدا زيدا من الناس
منه ما هو زاهد ومنه ما ليس بزاهد قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته اي ومثل
كم رجل لقيته ومن اكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل موخرا رب رجل صالح لقيته
وان كان بينهما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة ان معمول الفعل والابتدا فيهما هو كم
ومن ومنه هو المجرور برب وقد تقدم في رب انها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى
وان محل مجرورها في نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك هذا لقيته
قوله ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك في الشرح وقول
الجدواني وغيره من شارحي الكافية انه اراد بالظاهر خلاف المشهور توسعا ناه اللغوي ليدخل اقايم
زيد واقايم انتم تعسف لحمل كلام ابن الحاجب على ما هو بري منه وكيف وهو مصرح بانه لا خلاف في
امتناع نحو اقايم انتم قوله وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه المرفوع
المستتر في يجاوره عايد على الضمير والمنصوب البارز فيه عايد على الفعل ويجاوره بالجيم والرا
المهملة قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم
وقول الشاعر ۰ خليلي ما واف بعهدي انتما ۰ هذا صدر بيت عجزه ۰ اذا لم تكونا لي على من اقاطع ۰
وفي الشرح ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم اما الاية فتحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير
اراغب انت ترغب عن الهتي فلا فصل بين العامل ومعموله بالاجنبي واما البيت فيحتمل ان يكون
انتما مبتدا وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله
ما واف بعهدي اي ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه سببان لا يكون احد وافيا بعهدي
لان من سواكما ليس بمنزلتكما عندي في خلوص المودة وصدق الخلة فاذا لم تساعداني بالقيام

علي من اقاطعه ايتسا غير كما يكما ونخلد من تصريف لتخلص من هاحق بهامنه فيكون ذلك داعيا
ليلا يبقي احد بعهده وهذا معني صحيح يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج علي المخالف
وقد ذكر معني ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا له عن الحديثي فاقول مراد
المص بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في
ان غالب الظن من الاية تعلق عن الهيتي براغب ومن معني البيت انكما اذا لم تكونا عوناً لي علي
من اقاطعه فانتما فانيان لعهدي قوله وان يكونا نائبا عن فاعل ضرب علي تقديره
خاليا من الضمير لا يخفي ان معني الكلام علي تقدير ضرب خاليا من الضمير غير معناه علي تقديره
رافعا له فان معني الاول سقط وبقية الاخ لا زيد ومعني الثاني سقط وبقية زيد لا الاخ قوله
وانقلا والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا رديا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان
النا علية بعني كون الاسم فاعلا للظرف في نحو جاء زيد عليه جبه وليس كما زعما قال الرضي اجتماع
الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية والانفراد الواو وشقنا ربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولي
احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب
الواو ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معني المفرد سوا اذ المعني
جاني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اردت معني المفرد
وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال فالنظر فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سوا كان مبتدا
نحو جاني زيد يده علي راسه وكلمته فوه الي في او خبرا نحو خرجت مع البازي علي سواد
فلا تحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول
هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف
النهار الما غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء علي ان انفراد الضمير في الاسمية
ضعيف مطلقا ان قولهم جاني زيد عليه جبه وشي بمعني مستقرا عليه جبه وشي يريد
انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد علي ذي الحال
جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فاذا اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه
نظر لقوله • فالحقه بالهاديات ودونه • جواحرها في صرة لم تزيل • وقوله
وان امرا اسري اليك ودونه • من الارض مرماة وبيدا سملق • ولو كان مفردا لم يجز
الواو ايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان
اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم انتهي قوله وليس بشي لان الشي هنا متعدد
لا واحد له بدليل كان وذلك ان كاين يدل علي الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل
المص لذلك في حرف الكاف بهذه الاية قوله علي الخلاف في الالف واللام الجنسي هل هي للعهد
وذلك انها ان كانت للجنس فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعاده واختار
ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد وانه ذهني قوله وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر
المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد فان قيل يرد علي هذا القول ما سيورده المص علي

قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوبا ان يسد شي مسده اجيب بان ذلك
شرط المحذوف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس بقياس ولو سلم فمعمول المدح صح فاعله
ساد مسده قوله مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد علي القول بان حب فعل وذا فاعل
ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة هذا القول هو المشهور ومختار
ابن الحاجب واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يفرد ولم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا
زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات واجيب بان صيغة
حبذا اجرت مجري المثل فلم تغير قوله وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول
وانه لا يجوز الاستغنا عنه في الشرح قد يمنع الخصم كلا من الامرين وسند الاول صحة
قولك تفتنت هند حسن لها واكلت الارغفة جزؤها علي ان الاول بدل اشتمال
والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شي منهما محل المبدل منه اذ لا يقال فتنت حسن
لها ولا اكلت جزؤها وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك
واحد ولكنه بنيان قوم تهدما • حيث يمتنع بدون البدل اعني ما كان قيس هلك
واحد ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة
كما التزم الوصف في نحو رب الظاهر وقد مر هذا البحث انتهي واقول قد تقدم
غير مرة نحو هذين المنعين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكلا الامرين حلول البدل
محل المبدل منه وجواز الاستغنا عن البدل لا حلول زيد في حبذا زيد محل ذا وجواز
الاستغنا عن زيد فيه قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله • وحبذا
نفحات من يمانية • هذا صدر بيت عجزه • ياتيك من قبل الريان احيانا • ويقع البيت
بتمامه هنا في بعض النسخ والنفحات جمع نفحة من نفح الطيب اذا فاح ويمانية بتخفيف
المثناة التحتيه واصلها يمنية بتشديدها نسبة الي اليمن حذفت احدي يايي النسب
تخفيفا وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجاب بجواز
ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان علي البدل كما اعتذر به المص لنفسه
عن الزمخشري في بعض المواضع وحينئذ لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير قوله
واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبر او بالعكس قال المبرد وابن
السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب فصار المجموع نحو حبيب وذا اسما
بمعني المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعني المحبوب زيد قال ابن مالك وحماه
التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداة فالمعرفة اذ ليس بان يصحبه التعريف
وموصوله بصريحة كهذا قوله واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب كله فعل فزيد
فاعل وهذا اضعف ما قيل هذا القول وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو في غاية
الضعف لانه مبني علي دعوي مجرده عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف
الجزئين ومن ادعا تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك قوله الا حبذا لو ما

الحبا الخ في الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت الاحبذا حبيب لا اسميه لان الكلام دل على
ان مراده ابهام المحبوب قوله مسئلة يجوز في نحو نصبر جميلا ابتدائية كل منهما اي من
صبر المذكور والاسم الاخر المحذوف لان جميلا صفة صبر اسوا جعل مبتدا او خبرا
وسياتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى بيان الاولى من هذين الوجهين باب
كان وما جرى مجراها قوله مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى
لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها في الشرح
هذا اعتراف بان التام والناقص ضعيفان فيحتاج الى جعلها فعل مستعملا لغير التفضيل
ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على اضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه
في الجهة هذه وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه
لم يكن عليه في تركه شيء لانه وجه ضعيف غير ظاهر ثم كيف ذكر المص هذه الجهة بما
اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب
الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا يتاتى منه خلل في الاعراب
البتة اللهم الا ان يصرح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره او يكون في كلامه
ما يقتضي التعيين من غير تصريح فهذا خلل لا من جهة الترك بل من جهة امر اخر منه
فتامله انتهى واقول ان المص لم يخرج التنزيل على اضعف الوجوه عنده وانما ذكر
ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المص وان وضع
هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة
من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه
ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف
بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك
بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا
يخفى ان هذا يتاتى منه خلل في الاعراب قوله قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر
في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبية قياسا نحو ما كان احسن
زيدا وما ثبت من قول ابي امامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث او نبي كان ادم وفي
التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا وبجواز زيادتها وسطا باتفاق وآخرا
على راي الا اذا النافية لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر وذلك لان
ضمير الشان لا تكون الجملة خبرية متاخرة بجميع اجزائها قوله فمعناه
موحيا او موحى يعني ان وحيا ان كان حالا من الفاعل فمعناه موحيا وان كان
حالا من المفعول فمعناه موحى واغا لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيا
معناه اسم فاعل او اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول
وهو الجار والمجرور قوله او من وراء حجاب هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض

منها او من وراء حجاب وهو ظاهر لقوله بعد او يرسل رسولا وفي بعضها او من
وراء حجاب بدون واو العطف قوله فتقديره او مرسلا ذلك من وراء حجاب لا يخفى ان هذه
الحال ايضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم مفعول
وانما لم ينبه المص على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيا وفي البحر والجمهور او يرسل
رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطف او يرسل على المضمر الذي يتعلق به من وراء حجاب
تقديره او يكلمه من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيا والمعنى الا بوحي او
سماع من وراء حجاب او ارسال رسول فيوحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف
ان يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسول
او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا
قوله وحمل ذلك تكليما على حذف مضاف في الشرح والتقدير تكليم وحي وتكليم
ارسال وينبغي ان تجعل الاشارة من قوله وحمل ذلك راجعة الى ابعد مذكور في
كلامه وهو الايحاء فيدخل الارسال بطريق الاولى واما الايصال من وراء الحجاب فتكلم
من غير احتياج الى تقدير انتهى ونبي لشفا ان ما يذكر من الحجاب فهو في حق المخلوق لا في
حق الخالق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما يحيط بمقدر
محسوس ولكن حجبه عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء
كقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي تفسير البيضاوي وما كان لبشر وما صح له
ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعة لانه ليس في ذاته مركبا من حروف
مقطعة تتوقف على تموجات متعاقبة وهو ما يعم المشافه به وغيره كما روي في حديث
المعراج وما وعد به في حديث الرؤية المهتف به كما اتفق لموسى في طوى والطور ولكن
عطف قوله او من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والاية دليل على جواز الرؤية لا على
امتناعها وقيل المراد بها الالهام والالقاء في الروع او الوحي المنزل به الملك الى الرسل
فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا او يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى
الاول المراد بقوله او يرسل رسولا او يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى الاول
المراد بالرسول الملك الموحي الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق
بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب وهو عطف على وحيا ووحيا مصدر
في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثنا فلا يعمل
فيما بعده وفي البحر ووقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قالته العرب ولذلك
لا يجوز جاء زيد ركبا اي راكبا ومنع سيبويه ان تقع ان والفعل المقدر بالمصدر
موقع الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب
الكشاف وحيا في موقع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع
مرسلا ممنوع قوله وليس على هذا ينبغي تقدم الكلام في حرف اللام على اقسام لام

التنبيه وعلى ما يتعلق به كل قسم منها قوله وعلى الكلام والزيادة فالتفريع في الاحوال
المقدرة في الضمير المستتر في البشرا راد بالاحوال المعاني القايمه بها لها فكلمة في على بابها
او الاحوال النحوية فكلمة في بمعنى من وبشرا ان كانت كان ناقصة فهو خبر لها وان
كانت تامة فهو عند المص خبر لمحذوف استوثق به للبيان تقديره اراد في وقد تقرر
ان الجار والمجرور اذا وقع خبرا ينتقل الضمير الذي كان في متعلقه اليه قوله وعلى الزيادة
والتام فتفاسيا حال واي ظرف له فيه تظر لان ابن على زيادة كان ظرف مستقر خبر عن زيد
متقدم لا ظرف لغو لتقاسما قوله سيلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية
وا وجب الفارسي والزمخشري الحجازيه ظنا ان المقتضي لزيادة البا نصب الخبر عبارة
الزمخشري في مفصله ودخول البا في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة
اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتهى قوله ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال
في الحج ان فتح الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه فتح الثلاثة هو قراءة نافع وابن
عامر والكوفيين وانما كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لان لا المركبة مع الاسم
لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده
من جعل الخبر للجميع كما في نحو زيد وبكر وخالد في الدار قوله وان رفعت
الاوليين رفع الاولين وفتح الثالث هو قراءة ابن عمرو وابن كثير قوله وخبرا واحد
ان قدرتهما موكدة لها وقدرت الرافع بالعطف في الشرح خبرا منصوب بفعل محذوف
اي واضمرت او قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية موكدة للاول
والرفع بالعطف كما صرح به كانت لا زائدة لتاكيد النفي فلا يتاتى في تفريعه على كون
لا فيهما جميعا حجازية ويحتمل ان يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان
فان قدرت لا فيهما حجازيه فتكون فتفسيره ولا تكون من التفريع في شي وانقول اذا كانت
لا الاولى حجازية والثانية موكدة لها كانت الثانية ايضا بهذا الاعتبار حجازية ثم
الظاهر ان خبرا معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول
في التقدير نحو عجبت من ضرب زيد وعمرا اي من ان ضربت زيدا او عمرا وعلى عكس
هذا يجوز والعجبت من ان ضربت زيدا وعمرو بالجر اي من ضرب زيد وعمرو وعليه
حمل قوله فكانما يبغون في تلك الدري ان ياشروا العيوق والدبران اي اسر
العيوق والدبران كذا في حاشية التفتازاني قوله وان قدرت الرفع بالابتدا
فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين او للثالث
لان لا في الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدا وفي الثالث عاملة في خبرها فلو قدر الظرف
خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتدا لكونه خبرا عن الاولين
ولا لكونه خبرا عن الثالث قوله لم يحتج لذلك عند سيبويه لانه لا يري للا عملا
في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع باب المنصوبات

قوله

قوله من ذلك نحو ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا في الصحاح الفتيل ما يكون في
شق النواة ويقال ما هو يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه ايضا والنقير النقرة
التي في ظهر النواة قوله واما ولا تضروه شيا فمصدر لاستيفاضه مفعوله في
الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عايدا الى المصدر المفهوم
من الفعل وشيا مفعولا به وتعبير المص بجنس غير مناسب لان المذكور في الاية مضارع
لا ماض قوله واما فمن عفي له من اخيه شي فشي قبل ارتفاعه مصدر رابعا لا مفعول
لان عفى لا يتعدي في الكشاف اي شي من العفو ولا يصح ان يكون شي في معنى المفعول
به لان عفى لا يتعدي الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولي المقتول وقيل له
اخوه لانه لابسه من قبل انه كان ولي الدم ومطالبه بالاسلام قال التفتازاني
يعني ان شي في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شديد كما في تنكير شي من
الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر
وغيره في جواز الاسناد اليه ومن اخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا
من شي انتهى ثم في الكشاف فان قلت ان عفى يتعدي بعن لا باللام فما وجه قوله فمن عفي
له قلت يتعدي بعن الى الجاني والى الذنب فاذا تعدي الى الذنب قيل عفوت
لفلان عما جنى كما تقول غفرت له ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا في الاية كانه قيل فمن
عفي له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازاني يريد ان عفى لازم يتعدي
الى المفعول بعن لكن تعديته بعن قد تكون الى الجاني وقد تكون الى الجناية وعند
تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عفي الله لزيد عن ذنبه فحيث
اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجناية لكن لم يذكر
استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية
وحيث ذكرا جميعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلتفت الى الاستغنا
ودلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو
كان ذكر المفعول مغنيا عن ذكر الجناية ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون
باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير التفات الى الجناية
ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية قوله ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير
بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد او ازلفنا الجنة اي الازلاف في حالة كونه
غير بعيد في تفسير البيضاوي وازلفت الجنة للمتقين قربت لهم غير بعيد مكانا غير
بعيد ويجوز ان يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف اي شيا غير بعيد او على
زنة المصدر او لان الجنة بمعنى البستان قوله الا ان هذه الحال موكدة بمعنى لصاحبها
من جهة المعنى ولعاملها كذلك لان الازلاف القرب وهو بمعنى عدم البعيد قوله
وهو ايضا حال موكده بمعنى لعاملها من جهة المعنى قوله ويكون التذكير على هذا

مثله في لعل الساعة قريب قال ابو البقا ديجوز ان يكون ذكر قريب على معنى الزمان او على
معنى البعد او على معنى النسب اي ذات قرب او قد ذكرنا في الامور التي يكتسبها الاسم
بالاضافة في كلام الزمخشري على تذكير ما فيه ما يحتمل المصدريه والحاليه قوله
جا زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جا على حد قعدت جلوسا مذهب سيبويه
ان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني والمبرد انه منصوب
بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولي لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجية اليه
قوله ويويده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طايعين فجات الحال في موضع
المصدر السابق ذكره يعني ان اتينا طايعين لما كان جوابا لايتنا طوعا او كرها كان طايعين
في موضع طوعا لان الجواب على طبق السوال وفي الكشاف فان قلت هلا قيل طايعتين
على اللفظ او طايعات على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات
ووصفن بالطوع والكره قيل طايعين في موضع طايعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى
ما يحتمل المصدريه والحاليه والمفعول لاجله قوله وابن مالك يمنع حذف عامل
المصدر الموكد الا فيما استثنى يريد با استثني ما حذف عامل المصدر الموكد منه قياسا
جوازا في نحو انت سيرا او وجوبا في نحو انت سير سيرا وسماعا في نحو سقيا وجدعا
وكانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على ابيه في قوله ٭ وحذف
عامل الموكد امتنع ٭ وفي سواه لدليل متسع ٭ بانه قد حذف عامل الموكد في نحو
هذه الصور بان يقال ان الكلام في مجرد المصدر الموكد من غير هذه الصورة لانها
ناب المصدر الموكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه هذه الصور قوله وتقول



جا زيد رغبة اي يرغب رغبة او يجي رغبة هذان التقديران لبيان كون رغبة
مفعولا مطلقا وهو على الاول مفعوله بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني
بالنيابة حذف المضاف واقيم هو مقامه وعامله مذكور قوله لانه يودي الى اخراج
الابواب عن حقايقها لان تقديره كذلك يودي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا
مطلقا الى كونه مضافا اليه قوله اذ يقدر ضرب يوم الجمعه ضرب بفتح الضاد
وسكون الرا مصدر مضاف الى يوم قوله ابلي الهوي الخ يقال ابلاه اي جعله
باليا والاسف اشد الحزن والوسن بفتحتين النعاس قوله والتقدير اسف
اسفا في الشرح الترجمه معقودة لما يحتمل المصدريه والحاليه والمفعول لاجله
وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها اخر اسهل
من ذلك وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل اي ابلي اسفا الهوي اي الاسف الباعث
عليه الهوي فاضيف اليه لمكان هذه الملابسة وهذا تاويل لا حذف فيه ولا احتياج
الى التاويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله انتهى واقول لا يخفى ما فيه من
البعد وعدم الظهور قوله فمن لم يشترط اتحاد عامل المصدر اي اتحاد فاعل

المصدر

المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله قوله كما في قوله تعالى يبغونها
عوجا فانه على اسقاط لام العلة تقديره قال الزجاج والطبري اي يطلبون
لها اعوجاجا تقول العرب ابغني كذا بوصل الالف اي اطلبه وابغني بقطع
الالف اي اعني على طلبه ما يحتمل المفعول به والمفعول معه قوله وكونه
مفعولا بامار يحسب وهو الصحيح يحسب بضم اوله وكسر ثالثه هو عايد الى كون
زيدا في المثال المذكور مفعولا به قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من
جنس ما يعمل في المفعول به يعني بجنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل وما
جرى مجراه وحسب ليس كذلك وبهذا التقدير يندفع ما يسبق الى بعض الاذهان
من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه قوله وهو الصواب
ليس ما ينبغي لاقتضائه ان القول الاول خطا ولا مانع منه الا العطف على
الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو جايز عند يونس والاخفش والكوفيين
قوله اذا كانت الخ الهيجا تمد كما في البيت وتقصر واشتقاق العصى كنايه عن تفرق
الجماعه واختلاف الكلمة والسيف المهند هو المطبوع من حديد الهند باب
الاستثنا قوله كون زيد ابدلا من المستثنى وهو احد وكونه منصوبا على الاستثنا
وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها هكذا وقع في اكثر النسخ والمراد بالمستثنى ما في بعض
النسخ وهو المستثنى منه ووجه رجحان الاول على الثاني ان شروط اختيار البدل
مستكملة هنا والنصب على الاستثنا فيما استكمل شروط اختيار البدل اقل من البدل
ووجه رجحان الثاني على الثالث ان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها قال الرضي وشروط
اختيار البدل في المستثنى ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل
عليه استفهام او نهي او نفي صريح او موول غير مردود به كلام تضمن الاستثنا
وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه وفي الشرح في عبارة المصنف من التدافع ما
ترى فيها واقول تعيني في باب المبتدا وقد ذكرناه نحن هناك بحاشيه قوله مسيله
يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه
بدلا من ضميره اما وجه هذا فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما
احد يقول ذلك الا زيد ما يقول احد ذلك الا زيد واما وجه الاول وهو المختار فهو ان
الابدال من صاحب الضمير اولي لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب
قوله فاذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس يعني فرفعه من وجه
وهو البدل من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من احد والاستثنا قال
الرضي ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل
فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس
لنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت

بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله قال الرضي وانا
لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه
اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني
احد كلمت الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليله لا ترى هنا احدا يحكي علينا الا كواكبها
وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه
مخالفا لظاهر معنى البيت فالانتصاف والحكاية منتفيان معنى بل لو قلت لا اوذي احدًا
يوحد الله تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بنفي بل الاذى
فقط انتهى ما يحتمل الحالية والتمييز قوله يمتنع ان يدخل عليه من لانها فيه لبيان
الجنس قوله وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز ويكون من التمييز غير الغالب
على ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا يلزم في مميز الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل
هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدرا اسناد الفعل اليه مضافا الى الاول كما
في طاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلا
الكوز ماء قوله فالاحسن ادخال من لما فيه من التنصيص على المقصود والا رجح التمييز
يعني في خاتم حديدا قوله وخير بينهما الخفض بالاضافة اي من كون حديدا حالا ومن
نصبه على التمييز وان كان الخفض بالاضافة متخيرا لحصول التخفيف به من الحال
ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا
في الشرح نصوا على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا يجعل الاولى لغير
الاقرب الا بعيد تقليلا للفصل فينبغي ان يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم
عن الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر
وفيه نظر انتهى واقول وجه النظر انه في جعل الاولى لغير الاقرب فصلا يسيرا
بقدر الفصل الذي هنا ولم يغتفر وجوابه ان الفصل هناك انما لم يغتفر مع كونه يسيرا
لوقوعه في موضعين وعلى هذا كان ينبغي للشارح ان يقول وقد يفرق بان الفصل هنا
في موضع واحد قوله وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم
لان كافة تختص بمن يعقل كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور وكذا
لم يتعرض له التفتازاني في حاشيته بل قال والسلم بالكسر والفتح وكذا بفتح
السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخلص ولاهل الكتاب
المؤمنين بنبيهم ولنا بهم او للمنافقين المؤمنين بالسنتهم او للكل وكافة حال من ضمير
ادخلوا او من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب للمؤمنين الخلص الا
بتاويل الاسلام بشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا صريح في الامر باحداث الاسلام
لا الثبات عليه او الازدياد منه وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة
سموا باجتماعهم ان يخرج منهم احد قوله ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة

للناس

للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد انما قدره الزمخشري كذلك
فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه واكثر البصريين يمنعونه
لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضي
ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن الدهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتا للمبالغة وهو
تعسف وهاهنا حكاية اخبرنا بها اجازة ان لم تكن سماعا شيختنا العلامة
ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحاق ابراهيم ابن الامام التلمساني قال اخبرنا شيخنا
القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم
فقال لي ما دليلكم على رسالة نبيكم فقلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال
لي هذا خبر احاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على قول من يقول بصحة
تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى واقول الجواب
عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق وان كان احادا في نفسه متواتر معنى لانه
نقل عنه صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر
المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله
احادا كجود حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيته
لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه الاول على
الاية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف قوله ووهمه
في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب
البتة في الشرح يعني اشد من الاول واشد من الثاني وفي اللباب ومن الاسما ما يلزم
النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافتهما قال السيد
عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغا والفصحا
منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لال بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل
عام مايتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر
وهذا الخط موجود في ال بني كاكلة الى الان فلا وجه للتخطية انتهى ما في شرح
اللباب وفي الشرح ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال
كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة واقول
ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما قلنا كان ختم عمر كفى بالموت واعظا
يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختمون به من الحال ما يحتمل
باعتبار عامله وجهين قوله نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى
التنبيه او معنى الاشارة الاولى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند

البصريين بمعنى الاشارة لغيره فان قيل يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه او الاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر والعامل فيه المبتدا اجيب بان انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول ابنه او اشير اذ التقدير ابنه عليه او اشير اليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد قوله ها بينا الخ الصريح الخالص وصفا يصفو ويصفا مال والرشد بفتحتين خلاف الغي من الحال ما يحتمل التعدد هو والتداخل قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال قال الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي لشي واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا كما يجيان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في حال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا نحو حالا من ضمير مذموما وستذكر مثله في المضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم تنبيا بين المكانين او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقدير تنبيه الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا ومنقضا دبق في عليه غير متزجين كما في اشتريته اسود ابيض او متزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به انتهى قوله وتستحيل التداخل لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية قوله ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب فانه قال واذا جا حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والصعد زيد وذلك لانه لما كانت مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن

كل واحد

كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن ان يقال ان المص لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه وذلك لا ينافي جوازه بالقياس الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فيتامل قوله خرجت بها امشي الخ هذا البيت لامرئ القيس ويروى على اثرنا اذيال مرط والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كسا من خز او صوف والمرحل بالحا المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل وجرها المرط لستر الاثر على التا خيه

باب اعراب الفعل قوله فان قلت ما انتات تحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل يعني بالفعل المجزوم الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا مشتملا على مثل ذلك الاعراب قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار يريد بالوجهين العطف على تاتيني والاستيناف قوله وهل زيد اخوك نتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستيناف فقط من وجهي الرفع التابعين العطف واثبت الاستيناف وسكت عن النصب على اضمار ان والظاهر ان سكوته عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا ما نعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن اخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة واقول بل يظهر ان هنا ما نعا غير تخالف الجملتين وهو ما قررناه انفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له في رفعه وجهته قوله وهل لك التفات اليه فيلزمه الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمار ان على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وقال غيره لانها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمار ان على الوجه الثاني لان الفا تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح قوله وكالمثال سوا نلو ان لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني يريد بالمثال هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم تكن الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تاتي النصب على الجواب فيها وتانيه فيه قوله مسيلة ليتني اجلها الا فانه منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار ان لظهور جوازه قوله مسيلة ليقم زيد نتكرمه بالرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار سكت عن حكم الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو تحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان المانع للرفع على العطف في هل زيد اخوك نتكرمه ليس هو

الظاهر
تخالف الجملتين وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح
ضبط نكرمهم بالنون للمتكلم عظيما او مشاركا ليكون الجزم قياسا نحو ولنحمل خطاياكم
وضبطه بتا المخاطب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين
اللهم الا ان يغتفر بان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوايل انتهى واقول
احسن من هذا ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من اداب
المحصلين **قوله** ومن تقترب منا ونعفو عنه ومن تقترب منا ونعفع نوره. صدا صدبه بيت بجزم. ولا يخفى
ظلما ما اقام محضا **باب الموصول** **قوله** يجوز في نحو ماذا صنعت
وماذا اصنعته سمي شرحه يعني في الباب الثاني فيما يجب على المسوول عنه ان يفصل فيه
قوله والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا اشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون
ذا موصوله ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه وجه الاكثر ان الاصل في ذا ان يكون اسم
اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا
ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومنع بعض النحويين
وقوع ذا موصولة بعد من لان من تختص بمن يعقل فليس فيها ابهام فاخرجت ذا من التخصيص دلالة
الى الابهام وجذبتها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذا موصو
وان لم يتقدم عليها استفهام وعنهم ان اسما الاشارة كلها يجوز ان تستعمل موصولات
انتهى وقد جزم المص في حرف الميم عند الكلام على من بما ذكر هنا انه قليل وسكت
هناك عما ذكر هنا انه الاكثر فقال واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدا وذا خبر موصول
والعايد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسما كون ذا زايدة **قوله** واما
ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل
الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف فالحرو من النحويين



من جعل الذي مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس ونا ولعليه هذه الاية وليس
بشي لانه اثبات للاشتراك بين مختلفي الحكم بغير دليل وقد ثبتت اسمية الذي
فلا يعدل عن ذلك بشي لا يقوم به دليل بل ولا شبهة وقرا الجمهور يبشر بتشديد
الشين من بشر وعبد الله بن يعمر وابن ابي اسحاق والجحدري والاعمش وطلحة
في رواية والكسائي وحمزة وابن كثير وابو عمرو يبشر ثلاثيا ومجاهد وحميد
ابن قيس بضم اليا وتخفيف الشين من البشر وهو يتعدى ما لهمزة من بشر
اللازم المكسور الشين واما بشر بفتحها فتعدى وبشر ما لتشديد للتكثير لا للتعدية
لان المتعدي الى واحد وهو المخفف لا يتعدى بالتضعيف اليه وفي شرح التسهيل
لابن ام قاسم حكى الفارسي في الشيرازيات عن ابي الحسن عن يونس وقوع الذي
مصدرية غير محتاجة الى عايد وتاول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده وقال
الفارسي ويجي على قول يونس وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يعود الى الذي

بشي

بشي لانها في مثل هذا حرف قال ويقوي هذا انها ايضا جاءت موصوفة غير موصولة وهذا
ايضا مذهب الفرا اجاز في قوله تعالى تماما على الذي احسن ان يكون الذي مصدريه
جاعلا احسن فعلا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه قال ابن مالك
وهو صحيح وحكي عن الفرا انه سمع بعض العرب يقول ابوك بالجارية الذي تكفل
وبالجارية ما تكفل والمعنى ابوك بالجارية كفالته قال ابن خروف وهذا صريح في ورود
الذي مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك لان الذي قد ثبتت اسميتها فلا يعدل عما
ثبت الا بدليل قاطع وما استدلوا به محتمل فاما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده
فالعايد محذوف تقديره يبشره واصله يبشر به فلما حذف الحرف صار يبشره
واما قوله كالذي خاضوا فتقديره كالخوض الذي خاضوا او كالفريق الذي خاضوا
او كالذين فاوقع الذي موقع الجمع واما قوله تماما على الذي احسن فقيل الفاعل
ضمير اسم الله والتقدير على الذي احسنه الله اي احسن اليه وهو موسى واما قولهم
بالجارية الذي تكفل فالجار متعلق بمحذوف والذي على حاله والتقدير ابوك كفيل
بالجاريه الذي تكفل انتهى وفي الشرح ويجوز ان يكون التقدير في ذلك الذي يبشر الله عباده
ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده وهذا اولى اذ لو فتح باب حذف العايد المجرور بالطريق
المذكور لوجد السبيل الى حذف كل عايد مجرور بحرف وبطلانه معلوم واقول ذكر هذا
الوجه الزمخشري فانه قال وقري يبشر من بشره ويبشر من ابشره والاصل ذلك
الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم حذف
الراجع الى الموصول كقوله اهذا الذي بعث الله رسولا او ذلك التبشير الذي يبشر
الله عباده قال ابو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم يتقدم في هذه الصورة لفظ البشرى
ولا ما يدل عليها من بشرا وشبهه **قوله** اي زيادة على العلم الذي احسنه هذا القول
لابن قتيبة وهو مبني على ان المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشري
حيث قال على الذي احسن موسى من العلم والشرايع من احسن الشي اذا اجاد معرفته
اي زيادة على علمه على وجه التتميم انتهى وقيل على الذي احسنه من العبادة وهو قول
الربيع وقتادة وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما احسن هو من عبادة ربه
والاضطلاع بنبوته انتهى وقيل المراد بالذي هنا غير معين من العقلا وهو
قول مجاهد اي تماما للنعمة على من كان محسنا من ملته وقيل المراد به معين من
العقلا فقال الماوردي ابراهيم لان موسى من ولده والاحسان للابنا احسان
للابا وقيل موسى اي تتمة للكرامة على موسى الذي احسن الطاعة في التبليغ وفي
كل ما امر به **قوله** وكونه موصولا حرفيا في البحر وقيل الذي موصول حرفي وهو
قول كوفي وفي احسن ضمير موسى اي تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه
بامرنا ونهينا وقيل الضمير في احسن يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومتعلق

وكونه نكرة موصوفة في البحر ما نقتصر ات
الاحسان الي ابنيا يه اذ الي يوسي قولان **قوله** وقال بعض نحاة
ان قايل هذا القول يقول ان الذي هنا اسم معرفة وذلك انه قال وان كان
الكوفة يصح ان يكون احسن اسما وهو افعل التفضيل وهو مجرور صفة للذي
نكرة من حيث قارب المعرفة اذ لا يدخله ال كما تقول العرب مررت بالذي خير منك ولا
يجوز مررت بالذي خير منك ولا يجوز مررت بالذي عالم وهذا شايع علي مذهب الكوفيين
وهو خطا عند البصريين انتهى فان **قيل** اسم كان في قول هذا القايل وان كان نكرة
ضمير الذي فيقتضي انها نكرة اجيب بان قوله من حيث قارب المعرفة الخ لا يستقيم
الا اذا كان الضمير فيكان عايدا علي احسن **قوله** ولو ثبتت نحو سري ما معجب
لك لثبت ذلك يعني لثبت مجي ما نكرة موصوفة لانتفا احتمال الزيادة في نحو سرني
ما معجب لك وفيه نظر فقد نص في ما الزايدة انها تقع بعد الرافع كقولك شتان ما
زيد وعمرو وقول مهلهل لو يا بانين جا بخطبها ... بل ما انف خاطب بدم وفي الشرح
الظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة حذف صدر صلتها
انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام ابي حيان انما هو علي الاصل وهو عدم الحذف
قوله ولا علمهم زاد وانما بعد الباء لا ومعناها السببية هنا رد لقول ابي حيان
ان ما في قولهم مررت بما معجب لك يحتمل ان تكون زايدة ووجهه ان البا في قولهم
مررت للالصاق وما الزايدة لا تقع بعد مجيء الا للالصاق وانما تقع بعد با السببية
قوله وتد تجوز الي ومن الناس من يقول الضمير يجوز عايدا الي كونه من موصوف
وموصوفه وفي حاشية التفتازاني قد يقال انه لا يتصور بمثل هذا الاخبار فايدة
والجواب بانه للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام ان يختص بعض من الناس بمثل
تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد المتصف بها من جنس
الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شايع ذايع في مواضع لا يتاتي فيها مثل هذه الاعتبارات
ولا مقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طايفة تتصف بكذا فالوجه ان
تجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا بعني وبعض الناس او بعض من الناس من هو
كذا وكذا فيكون مناط الفايدة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي • فمنهم ليوث
لا ترام وبعضهم • مما قمشت وضم حبل الحاطب • تانيس لما ذكرنا حيث
وقع نزيته منهم وهي بعضهم مبتدا لا خبرا ووقوع الظرف في موقع المبتدا ليس مستبعد
كقوله تعالي ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف
في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ
والمعني جميعا في جميع الموارد اي جمع مناد ون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم
لكن وقوع الاستعمال علي ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف عند
قوله تعالي ومن ذريتنا امة مسلمة لك واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن

للتبعيض

لموضع النصول الاول ولد انه
ابتدا بان يصير التمثيل ان
ذريتنا مسلمة

للتبعيض قال التفتازاني اي واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وهذا ربما يرشد الي ان
من ذريتنا امة بالنصب يرتفع ذلك وفي اعراب السمين وقد سال سايل فقال الخبر
لا بد ان يفيد غير ما افاده المبتدا ومعلوم ان الذي يقول كذا هو من الناس لا من
غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه تقدم ذكر المومنين ثم
ذكر الكافرين ثم عقبت بذكر المنافقين فصار نظير التفصيل نحو ومن الناس من
يعجبك ومن الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل الناس الي مومن وكافر ومنافق
واحسن من هذا ان يقال ان الخبر افاد التعبد المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك
وهم غير مومنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كنت وكنت انتهى **باب**
التوابع قوله ويحتمل هنا تقدير مبتدا ايضا اي انا وصوتا هم الاشارة بهذا الي الاية
الاخيرة وضمير هي للعاقبة **قوله** سيلة نحو سبح اسم ربك الاعلي يجوز كون الاعلي
علي صفة الاسم او صفة للرب في تفسير البيضاوي سبح اسم ربك الاعلي نزه اسمه
عن الالحاد فيه بالتاويلات الزايغة واطلاقه علي غيره زاعما انهما فيه سوا وذكره
لا علي وجه التعظيم انتهى وفيه ايضا عند الكلام علي بسم الله والاسم ان اريد به
اللفظ فغير المسمي لانه يتالف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم
والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخري والمسمي لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشي
فهو المسمي لكنه لم يشتهر بهذا المعني وقوله تعالي تبارك اسم ربك المراد به اللفظ
لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة
لها عن الرفث وسوا الادب او الاسم فيه مقحم كما في قول الشاعر • الي الحول ثم
اسم السلام عليكما • وان اريد الصفة كما هو راي الاشعري انقسم انقسام الصفة
عنده الي ما هو نفس المسمي والي ما هو غيره والي ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي
حاشية التفتازاني عند الكلام علي قوله تعالي وعلم ادم الاسما كلها المشهور فيما
بين الاكثرين ان الخلاف في اسم لان تمسك الفريقين تشعر بذلك لان القايلين
بان الاسم عين المسمي تمسكوا بقوله تعالي وعلم ادم الاسما كلها ثم عرضهم وقوله
تعالي سبح اسم ربك الاعلي اي ذاته وقوله تعالي ما تعبدون من دونه
الا اسما الي غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمي بالاسم دون الفعل فههنا الاسم
والمسمي واحد والقايلين بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالي فله الاسما الحسني
مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكروه من التفصيل وهو ان من الاسم
ما هو نفس المسمي كقولك الله فانه يدل علي الوجود اي الذات ومنه ما هو غيره
كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل علي فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره
كالعالم والقادر وكل ما يدل علي الصفات القديمة يشعر بان الكلام ليس في اسم
بل في مدلولاته مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان الاسما

الله متعددة فكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسما التي من
جملتها لفظ الاسم وظاهر انها اصوات وحروف وهي من الاعراض المتزايلة وكيف
يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعيان والمعاني وان اريد بالاسم المدلول فلا
خفا في انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف قلنا يُرَدّ لانه بمنزلة قولك ذات
الشي ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب
وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينيذ قد
يراد فرد منه مثل جاني انسان ورايت حيوانا وقد يراد جزوها كالنا طق او عارض
لها كالضاحك فلا يبعد ان يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشي نفس مسماه ام غيره
وما ورد في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه ايضا اسم من
الاسما والمتمسكات ايضا تنزل على هذا انتهى وفي الشرح هنا سوال مشهور وهو ان
المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق عليه
التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة مردود بان زيادة الاسما لم تثبت وايضا فلا تنافي
علي راي المم واجاب الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم
اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى
عن النقايص يجب تنزيه الالفا الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلي
من وجهين احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحان اسم
ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى
والثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه ونحوه من المعاني المقصودة
بها الله تعالى فتقول لكبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال السهيلي
والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح
لما لم يكن الا ذكرا دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم
يتقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الاية
معنى قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح
ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح
من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه
والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم
احد ان اللفظ هو المسمى دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها
اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفايدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح واقول
اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوي في تفسير هذه الاية وهو ان المراد تنزيه
الالفاظ المذكورة الموضوعة لذاته وصفاته تعالى هو تنزيهها على التاويلات
الزايغة عن اطلاقها على غيره زاعما انها فيه سوا وعن ذكرها لا على وجه التعليم



الزيغ

اندفع كل من اعتراض السهيلي عليه قوله واما نحو جاني غلام زيد الظريف فالصفة
للمضاف لا بد ليل لان المضاف اليه انما جي به لغرض التخصيص ولم يوت به لذاته فان
قيل ما الفرق بين الاية وهذا المثال حتى جاز في الاية ان تكون الاعلى صفة للاسم
المضاف او للرب المضاف اليه وتعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف
اجيب بان المضاف اليه في الاية مقصود لحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما
بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك قوله ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه
اخوه الخ الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو كل فتى سمى فان المضاف اليه والبيت
تقدم الكلام عليه في الا في حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هي الا الفرقدان
وهو مرفوع قوله وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر في الشرح بيتي ان
ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب
وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل واقول وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف
واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب
الصفة وستنقله عنه في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دايما صفة
لموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا
لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتا لاحتياجه دايما الى المنعوت وجعله نعتا
يغني عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا ابو البقا كونه بدلا وان كان
ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من اوجه ثلاثة اظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث
عطف بيان باب حروف الجر قوله سيلة زيد على السطح
يحتمل الوجهين يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا وعليهما فهي متعلقة باستقرار
محذوف لانها مع ما بعدها في موضع الخبر باب في مسايل مفردة قوله
سيله نحو سبح له فيها بالغدو والاصال يقرأ ببنا الفعل للمفعول فيحتمل كون النايب عن الفاعل
الظرف الاول وهو الاولى والثاني في الشرح يحتمل ان يقال انما كان الاول اولى لانه لا فصل
حينيذ البتة وعليه فينبغي ان يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان
يقال الوجه في كون الاول اولى بالنيابة انه اقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما
فلا اولوية بينهما وهذا اسعد بمراد المم ولذلك بين اقامة الثاني والثالث من غير
ترجيح قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل
على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي الخ في الشرح انما علم الفساد
باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذف منه احدى التاءين لا باحتمال
الوجه الاول وكونه ماضيا الجهة السادسة قوله النوع الاول اشتراطهم
الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت قال ابن الحاجب في شرح كافيته منه
الكلام على قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى

والرجل وبزيد
عموما نحو تميمي وذو مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد
هذا يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في
المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير
المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
ولذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا
حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون
ذلك فيهما نظرا معا والمص يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا
على متبوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول والمراد بالموضوع
لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته
كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس فان لها موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا
او مقدرا ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي ونحوهما
وذو الطائية لان الذي قام معنا القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا
ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر
الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل
اما لو جعله صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية
فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل في معنى الكامل في الرجولية
ليس وضعيا انتهى قوله ومن الخطا في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت
بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين تقلد بعضهم بعضا في ذلك
والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك
ظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء
والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى
في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت اي ما دل على معنى في متبوعه وقال
بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في
الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه
هو الدال على الماهية من بين الاسما والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية
المشار اليه ثم ترقع نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا
العالم فصح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس
وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت
مع انهما كلمتا اذ بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين المفرد الذي
دل عليه الرجل وهذه الفايدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته



دن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ها هنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في
غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هو لا الرجل والفرس والبقر قوله
وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ذكر المص كلام ابن عصفور
هنا في بحث البدل وجعله تنبيها على حدته قوله والنعت دون المنعوت او مساو له
قال الرضي ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ
الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في
المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فلانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل
ولقيت الشي العجيب واما في النكرات فلانك تقول رايت شيا ابيض وهذه ذات قديمة
او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف خمس اي المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام
والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بل يصح الوصف به منها الا ان يكون
الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني
فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري
على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي نحوك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل
من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى كل مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري
اقوى من التعريف اللامي فمعنى هذا المختصر قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة
فينبغي ان نعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في
قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة
وضع اليد واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع
اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثير
ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في
كلامهم وللزم الفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم
الاشارة بالعين والقلب معا والمدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين
ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى يخاف ان ياكله الذيب
واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب
التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من
تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف
المضمر فعلى هذا نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند
سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام

ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث
لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف
وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر
ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص اي الذي لم
يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي
الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادي والموصول وذو الاداة والمضاف
بحسب المضاف اليه انتهى قوله وبما قاله نظر لان الذي تاوله النحويون بالحاضر
والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت
اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله في الشرح انما احتاج النحويون
الى تاويل هذا في قولك مررت بزيد هذا بمعنى المشار اليه والحاضر لانهم يرون
ان النعت لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بمشتق وهذا لا يقدح في تاويل ابن
عصفور ولا يدفعه لان الالف واللام متى سلم كونهما للحضور كما يراه هو وكان
مدلولهما هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرا
لهذا بل من جهة دلالة الاداة قوله قال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون
اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر في الكشاف في سورة فاطر ذلكم
مبتدا والله ربكم له الملك اخبار مترادفة او الله ربكم خبران وله الملك جملة مبتداة واقعة
في قران قوله تعالى والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب
ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر لولا ان المعنى ياباه
قال ابو حيان ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك
الصفات والافعال ربكم ومالككم ومصلحكم وهذا معنى سايغ بغ لايق انتهى وقال
اليمني يحتمل انه انما لم يجز كونه صفة او عطف بيان هنا لان من حق صفة المعرفة
وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون
ذلك لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان فحوى الكلام يدل
على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به الى موالج الليل في النهار وموالج النهار
في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المتفرد بالملك انتهى وقال
الطيبي ويمكن ان يقال ان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان
ما قبله جيء بما بعده لاجل اجراء تلك الاوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف
بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد
بالالاهية والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير وعينه انه ليس كلما
يصح اعرابا كان وجها لان الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس انتهى قوله وجوز

كون

كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به في الشرح بذلك اعترضه ابو حيان
وقع للزمخشري في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز
الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام
لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا هذا
نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة
الالوهية فيه باعتبار الاصل انتهى واقول في تفسير البيضاوي ما يشير الى انه
لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فجعل
امتناع الوصف به دليلا على علميته قوله وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا
بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه في الشرح اذا كان عنده علما بالغلبة كما مر
لم يرد هذا عليه فانه جعله نعتا لاسم الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار
ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود واللام فيه على هذا
التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلكم المعبود ولا
يمنع هذا احد وقد اجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله
في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله بذلك لاجل المتعلق
فلم لا يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف واقول قد يفرق بينهما بان
الـ[illegible] هنا عن الوصف منه وجه ولا منه وجه هناك عن التعلق **النوع الثاني**
قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير
للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة يعني انهم اشترطوا التعريف لامور
منها عطف البيان ونعت المعرفة واشترطوا التنكير لامور منها الحال والتمييز
ونعت النكرة وافعل من قوله ومن الوهم في الاول قول بعض في اشتراطهم التعريف
بعطف البيان ولنعت المعرفة قوله من الرقش في انيابها السم ناقع
هذا عجز بيت صدره • فبت كاني ساورتني ضئيلة • والرقش بضم الراء وسكون
القاف جمع رقشاء وهي من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسم مثلث السين
القاتل المعروف والسم الناقع بالقاف البالغ الثابت قوله والصواب
انه خبر السم والظرف متعلق به او خبر ثان في الشرح ليس كونه صفة بخطا
فان القايل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى واية لهم الليل
نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر
ولقد امر على اللئيم يسبني • وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لذي
الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية
كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج المصنف على ذلك قولهم ما

يحسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا ذكره في تراجم الحذف حيث ترجم علي حذف
ال انتهي واقول في شرح التسهيل لابن ام قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القايل لم
يجعل اللام في الاسم جنسية فانه قال واختار بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة
وجعل من ذلك قول الاخفش • وللعفو سود المرو رقواد • وعن ابن الطراوه
انه يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول
النابغة في نبليها السم ناقع قال ولاحجة لهم في ذلك لامكان تاويله انتهي نعم يمكن ان
يكون ما في الشرح تاويلا لحجتهم **قوله** وليس من ذلك بعين من الوهم في الاول
وتمثيل هذا النفي هو قوله بعد اسطر لانه جعله علي تقدير ال. **قوله** والذي
قدمه الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا المضاف
قبله الضمير المنصوب بدل والمجرور بقبل كشديد العقاب والمراد بالبواقي العزيز
العليم لانها البواقي من جميع ما قبل شديد العقاب اولها وذو الطول ان اريد
البواقي من التوابع في الاية **قوله** ورد علي الزجاج في جعله شديد
العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو
ظاهر قال الطيبي يحتمل ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط
لان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحي ولما كان ما قبله وما بعده صفات
لزم ان لا يكون في حكم المنحي وايضا فكونه بدلا يقتضي ان يكون هو المقصود بما
نسب الي المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات تقتضي كون المتبوع هو
المقصود دونه او يقول لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان
مع عامله اجنبيا بين الصفات انتهي وفي الشرح اما قال الزمخشري بين الصفات
ولم يقل من بين الصفات بادخال من علي بين وبين العبارتين فرق لا يخفي عليك
قوله ومن ذلك قول الجاحظ هكذا رايناه في اكثر النسخ وفي بعضها ومن
الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من
قوله ولست بالاكثر منهم حصي • هذا صدر بيت عجزه • وانما العزة للكاثر
والحصي هنا العدد تقول نحن اكثر منهم حصي اي عددا والعزة القوة والغلبة
والكاثر الكثير **قوله** ومن متعلقة بالاكثر منكرا محذوفا بدلا لان المذكور
في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت
ما فيه **قوله** او بالمذكور علي انها بمنزلة في قولك انت منهم الفارس البطل
يريد ان من في البيت ليست تفضيلية جارة للمفضول **قوله** عند من قال
في اخواتها انها تدل عليه في الشرح ليس هذا الظرف مفهوم مخالفة حتي يكون
المعني انها تدل علي الحدث عند من لم يقل في اخواتها انها تدل عليه فان هذا

قول

قول لا وجود له وانما هما قولان احدهما ان اخوات ليس دالة علي الحدث الثاني
انها ليست دالة عليه واما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت
فما فايدة التقييد اذن قلت التنبيه علي ان انتفا تعليق الظرف ليس عند من لا يقول
بان اخواتها تدل علي الحدث من باب اولي فهو مفهوم موافقة **قوله** ولان فيه فصلا
هذا معطوف علي بانها لا تدل **قوله** وبان فصل التمييز هكذا وقع في بعض النسخ
وفي بعضها وبان الفصل بالتمييز وهو غير صواب علي ما لا يخفي **قوله** ومن الوهم في الثاني
قول مكي هكذا وقع في النسخ التي رايتها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ **قوله** والصواب
انه شبه بالمفعول به في الشرح واعتراضهم انما يتاتي علي قول البصريين ومن وافقهم
واما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج
علي مذهبهم **قوله** وقول الخليل هذا معطوف علي قول مكي وانما جعل هذا من
الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف وفي الشرح لعل مذهبهم
جواز اضافة المعرفة مع بقايها علي ما هي عليه من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع
تعريفين علي الكلمة من وجهين مختلفين **قوله** نعم يصح ان يقال انه خبر للاسم
اسمها فانها في موضع رفع بالابتدا عند سيبويه في الشرح كيف يجعل الكلمتان
معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية غير الزايدة مسند اليه او صفة معتمدة علي نفي او استفهام رافعة الظاهر
او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة معتمدة واقول لا نسلم ان
مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي
خمسة عشر وفي تلويح التفتازاني ثم لا يخفي ان الاستثنا ههنا بدل من اسم لا علي
المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود او في الوجود الا الله فان قلت هلا قدرت
في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد لخطا
المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل
علي الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثنا مفرغا وامتنع موقع الخبر لان
المعني علي نفي الوجود عن الهة سوي الله تعالي لا نفي مغايرة الله عن كل اله انتهي
وفي اعراب السفاقسي واعترض صاحب المنتخب تقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون
معني قوله لا اله لنا الا هو معني قوله والهكم اله واحد فيكون تكرارا محضا
وان كان في الوجود كان نفيا للوجود الا الاله ومعلوم ان نفي الماهية اقوي في التوحيد
الصرف من نفي الوجود فكان اجرا الكلام علي ظاهره والاستغنا عن هذا الاضمار اولي
واجاب ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في ري الظمان فقال هذا كلام من لا
يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدا علي قول سيبويه وعند غيره اسم لا

وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا او للا فما قاله من الاستغنا عن الاضمار فاسد
واما قوله اذالم يصح كان نفيا للماهية فليس بشي لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان
الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب
اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد
والا هو في موضع رفع بدلا من لا اله و لا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل في المعارف
ولو قلنا ان الخبر للمبتدا وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدا وتعريف
الخبر ولا يصح واستشكل ابو حيان البدل من الا وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل
لو قلت لا اله الا هو لم يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العايد
على اسم لا فال ولولا تصريح المغربي بانه بدل من اسم لا اي من الضمير العايد على اسم
لا **قوله** واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل
بالرفع قال الرضي في المنادى اعلم انه انما اجاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب
في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب
في اعرابه لا المبني في بنايه الا ترى انك لا تقول جاني هولا الكرام بجر الصفة حملا على
اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة **قوله** تحدث
في المنادى بحدوث حرف الندا وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف الندا
كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهته للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة
لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البنا
التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى
لتحرك شبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى
وفي الشرح وقد وقفت من نسخة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي
على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه
للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو اشكال متقدح انتهى واقول
فيما ذكرناه عن الرضي جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث في المنادى
بحدوث حرف الندا وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف الندا كالعاملة لها
قوله ايتجه الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر لا
مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتدا عند سيبويه **قوله** ويشكل على ذلك ان
البدل لا يصلح هنا لحلول محل الاول لان الاول هنا منفي والبدل مثبت وفي الشرح انما
يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما
اسلفنا في مثل قلت هند حسن لها واكلت الارغفة جزءا منها انتهى واقول المانع من
حلول البدل في هذين لفظي صناعي وهو وجوب تا التانيث في فعل الاول وامتناعها
في فعل الثاني البدل وهم يغتفرون مثل ذلك في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع وفيما

نحو

نحو فيه المانع معنوي وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والهكم اله واحد
لا اله الا هو فان قيل كيف يصح ان البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل
منه سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود
بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات **قوله** وقد يجاب
بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشي الواحد في الشرح ما هذا البدل من الاقسام المذكورة
في باب البدل واقول هو من بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتامل
قوله ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شيت من رجل ان معناه وان ما
وصلتها صفة لرجل في الشرح لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره
من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيتك فلا بد من تقدير مثل مشيتك
اي برجل مماثل مشيتك بمعنى انه على وفقها او على تقدير برجل ذي مشيتك
اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او يؤول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو
الله هو ضرب الامير اي برجل مشيتك والمعنى برجل هو الذي تشاه وتريده وتقدير
ما شرطية يحتاج الى تقدير الجواب فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فيم يترجح تقديرهم
على تقديره يا ليت ما الذي اقتضى كون قولهم صوابا وقوله غير صواب انتهى واقول
اعتراض المص انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قدر ما مع ما بعدها
بمصدر صرح من غير تقدير شي قبله او تاويله بشي **قوله** والحرف المصدري وصلته
في نحو ذلك معرفة يريد بنحو ذلك ان يكون الفعل مسندا الى معرفة كالضمير في الاية
حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وفي الشرح والحرف المصدري
يعم كل حرف مصدري سوا كان ان او ان او غيرهما فافاد هنا ما لم يفده فيما تقدم
حيث قال ان او ان وصلتها محكوم لها بحكم الضمير **قوله** والصفة الجملتان معا
يعني مجموع جملة الشرط وجملة الجواب **قوله** وكان حقه اذ اعلق في تركيبك وقال الجملة
صفتان يقطع بان ما زايدة لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه في الشرح الذي ينبغي ان
يعلل به ان معمول الجزا لا يتقدم على اداة الشرط وهنا قد جعل تركيبك جوابا للشرط
والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزا على الشرط وهو باطل واما ما
ذكره المص من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم اتحقق معناه ولا وجه كونه
علة لبطلان القول بشرطيتها انتهى واقول هذا من باب نفي الشي بنفي ملزومه
اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه واذا انتفى كون
الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم
لكونه الواقع في الاية ولاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه
كما يجوز عمل جوابه فيه **النوع الثاني قوله** كمنع الصرف اشترطوا له تعريف

العلمية او شبهه كما في اجمع قال الرضي وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات
وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب وما ذو اللام والمضاف
فلا يكون فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر
تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال
هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص يعني ابن الحاجب فيمكن منع
صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده
حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف
الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف
لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فظهر اثر منع الصرف وفي
المتوسط واما تعريف التوكيد نحو تعريف ذي اللام او الاضافة نحو اجمع لانه غير
منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع الصرف بمعنى
التاكيد وفضل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان الفاظ التاكيد اعلام لها
واليه ذهب ابو علي الفارسي انتهى قوله وكنعت الاشارة واي في النداء
اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية قال الرضي وانما ينعت اسم الاشارة الا بذي اللام
او بما حمل عليه من الموصول ذي اللام او ذو الطائية وكان الواجب بنا على ان الموصوف اخص
او مساو ان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وذي اللام و
والمضاف الى احد الثلاثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها به
اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر
مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما
وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في
نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من تعريف غيره ثم يكتسب المبهم
منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع
صفة هو ذو لام وان كانت زائدة الا واقتني قوله ومن الوهم في ذلك قول
الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه
صفة للاشارة قال اليمني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر
وذلك غير جائز قوله لان نعت الاشارة لا يكون الا مبينا في اللفظ في حواشي
التسهيل للمص ذكروا لنعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني
ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون
متصلا فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم

الخامس

الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز بهذين الرجل
والمراة النوع الرابع قوله اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان لم يقل هنا
في بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله ولاختصاص في بعضها عائدا على
المعمولات وقد عد من هذا البعض صاحب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحبها
ليس بمعمول ووجه اشتراط الابهام في ظروف المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء
منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود
ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير
المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل قوله كما عسل الطريق الثعلب هذا
عجز بيت في وصف الرمح وتقدمه لدن بهز الكف يعسل متنه فيه ويقع في بعض النسخ
البيت بتمامه وقد تقدم الكلام عليه قوله وقول جماعة في دخلت الدار او المسجد
او السوق ان هذه المنصوبات ظروف قال الرضي اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت
ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر
اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال
الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير
الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما
يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم
في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول
في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما انتهى
قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا هذا مذهب ابن مالك في هذه
المواضع وفي الشرح ولا يخفى ان التخريج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يرى في شيء
من هذه المنصوبات انه ظرف مكان يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان
على الظرفية وما استصوبه المص من التخريج على اسقاط الجار توسعا ليس بمقيس فما
الذي اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كل مبهم
دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية قوله ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرناه
وهو انه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما وابو علي هو الفارسي وكتاب الاغفال مصنف
وضعه على اغفال الزجاج قوله واخو الذي لولا الاسى لقضاني هذا عجز بيت
صدره نحن قتيديها من مباءة قوله له حاجب في كل امر يشينه هذا صدر
بيت لمروان بن ابي حفصة عجزه وليس له عن طالب العرف حاجب و يشينه يعيبه
من الشين بفتح المعجمة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذكر في مع ابن الحاجب

الاول اشارة الي ان الامر الذي يشي تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف قوله
فارسا ما غادروه ملحما هذا صدر بيت لامراة من بني الحارث وعجزه غير زميل ولا نكس
وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك وملحما طعمة للسباع وهو بضم الميم وبالحاء
المهملة والزميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون
واسكان الكاف الذي لا خير فيه واصله السهم الذي انكسر فوقه والوكل بفتحتين
العاجز وفي الشرح ولم ار في الحماسة النصب في فارس وانما رايته فيها مرفوعا ولعل
النصب رواية النوع الخامس قوله فهذا الاول مجرور لولا يعني عند سيبويه
وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا قوله ومجرور لبي وسعدي
وحنانى في بعض النسخ زيادة ودوالي قيل حنانى قال المص في اوضح المسالك ومعنى
لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل
الا بعد لبيك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفي الصحاح
وحكى ابو عبيد عن الخليل ان اصل التلبية الاقامة بالمكان يقال البيت بالمكان ولبيت به
اذا اقمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الي الياء استثقالا كما قالوا تظنيت وانما تظننت
قوله فلبي فلبي يدي سور هذا عجز بيت صدره دعوت لما نابني مسورا ولبي الاول
فعل ماض ويقال نابه امر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة
اسم رجل قوله ومن الثاني تاكيد الاسم يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض
المعمولات قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم يريد بالاول اشتراط الاضمار
في بعض المعمولات قوله ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء ان شانئك هو الابتر
انه يجوز كون هو تاكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم
الا ما امرتني به الموضع الذي مضى فيه قول ابي البقاء هو شرح حال الضمير المستتر فصلا
لكن المص اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا للنفس
شانئك وفي الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للتسطح بتوجيه واقول لعل المص اشار
بقوله وقد مضى الي الاعتذار الذي ذكره هناك والا فلا وجه لتخصيصه بالمضي
لان قول الزمخشري ايضا مضى في حرف الالف في الكلام على ان وكالذي وقع في نسخة
المتن التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وقد مضى قول الزمخشري بدون واو قيل
قول قوله وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر
في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم
لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط احد في العطف على
فاعل فعل الامر المستلزم فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا واقول لا وهم في جعل
ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على النحويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر
على فاعل الفعل يشترط فيه ان لا يكون ذلك الفاعل ظاهرا او يقع في موضعه ظاهر

قوله

قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير
ضمير المتكلم اجاب التفتازاني عن الاول في حاشية الكشاف بان قال وصحة
امر الغائب بصيغة المخاطب للتغليب مثل انا وزيد فعلنا وايثاره على اسكنا للاشعار
بالاصالة والتبعية انتهى واقول بهذا يجاب عن الثاني ايضا فيقال صح الاخبار عن
المخاطب بالمضارع الذي للمتكلم بتغليب المتكلم على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية
باصالة آدم في سكنى الجنة وتبعية زوجته له في ذلك قوله تطوف ما تطوف الخ الحفر
هنا القبور والجوف بالجيم المضمومة جمع اجوف بمعنى الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة
وتشديد الفاء العريض من الحجر قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن قال الرضي وقد
يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد
ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف
والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وقد
جاء منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله
تعالى واختار موسى قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وشيعت
الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى النوع السادس
قوله فاما ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا فتقدم
البحث فيهما مر ذلك في اخر الجملة التابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله
وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله في الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد
اللفظ وهي مسئلة خلاف تعرض اليها الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا
فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدا محذوف او منادى
والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى ولك ان تقول حاكيا المفرد المراد به
مجرد اللفظ قولي ابراهيم فيرد على المص على القول المختار واقول مراد المص القول المحكي
بلا خلاف قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر انه
ضمير الشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا الي اسم الشرط
جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به هذا بيان لما يحتمله كل من هذين التقديرين
من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير وعدمها فلا يرد ما في الشرح
من انه يشكل عليه ما تقدم من انه اذا امكن في الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على
كونه للشان لمخالفته للقياس قوله وتقدم البحث في ذلك يعني في حرف
اللام حيث قال فرع اجاز ابو الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله
لكم ليرضوكم قوله والتقدير الثاني باطل لان الجار والمجرور لا يكون جوابا
ويجب عليه كون من موصولة اي التي في لفظ في الشرح قد يكون اراد الموصولة
واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به في المعنى وذلك ان المبتدا

الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط وصلته بجملة الشرط وخبره
بجملة الجزا في المعني اذ قولك الذي يأتيني اكرمه في معني من يأتيني اكرمه فان قلت غايته
انه اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قايمة وهي عدم صلاحية
المقدر لان يكون جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة
قوله وقد يتوهم ان مثل هذا فعل صاحب اللوامع المشار اليه هذا هو التقدير الثاني
والمثلية المتوهمة هي البطلان ويقع في بعض النسخ بدل اللوامع اللوامح وهو الموافق لما في
البحر فان فيه قال ابو الفضل الرازي في كتاب اللوامح ولا بد من اضمار جملة معادلة
وصار ذلك المضمر كالمنطوق بدلالة الفحوي عليه وتقدير تلك الجملة امن خلق السموات
والارض كمن لم يخلق وكذلك اخواتها وقد اظهر في هذا الموضع ما اضمر فيها كقوله تعالى افمن يخلق
كمن لا يخلق انتهي وتسميته هذا المقدر جملة ان اراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان اراد
الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك بل هو مضمر من قبيل المفرد انتهي ما في البحر ولا يخفي
ما في قول المص وانما هذا مبني الخ من الجواب عن هذا الاعتراض **النوع التاسع قوله**
قول الزبا ما للجمال مشيها وييدا الزبا هي ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوايف بنت
عمرو بن عامر هو ما السما كان خرج من اليمن لما اخبر بسيل العرم فنزل الجزيرة واعالي
الفرات وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه وهربت الزبا عند قتل
ابيها الي الروم فلما رجع جذيمة الي بلاده رجعت الي بلاد ابيها وبنت مدينة على الفرات
قريبا من الرقة وبنت قصرا وحصنا وجعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به احد اعدته
ليوم حصارها ثم عزمت على الاخذ بثار ابيها فقالت لها اختها وكانت ذات راي انك
امراة مطموع فيها ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه ان رايت ان تصل جناحي بجناحك
وملكي بملكك فافعل فاستشار اصحابه فاشاروا بالمسير اليها الا قصير بن سعيد وهو مولي
الجذيمة فانه اشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدي وهو ابن
اخته رقاش ولما قرب جذيمة من قصر الزبا اشرفت عليه من القصر ولم يكن معها
فيه غير الجواري فقالت ما احسنك من عروس تجلي علي في الكتايب فلما دخل القصر
قالت للجواري وهو بحيث يسمع كلامها ولا يري شكلها خذوا بيد سيدكن ثم امرتهن
بقطع رواشنه في طشت الي ان يموت والرواشن عروق في باطن الذراع فلما قطعت
الجواري رواشنه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزبا لا تضيعن دم الملوك
فقال جذيمة لا يحزنك دم اراقه اهله فقالت الزبا دما الملوك تشفي من الكلب وانما
جمعت دمه في طشت لان المنجمين قالوا لها ان قطر من دمه في غير الطشت قطرة
طولبت بدمه فتلف به فلما قتل جذيمة ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو
ما وراك قال سعي القدر بالملك الي حتفه على رغم انفي وانفه فقم فاطلب بثاره
فقال عمرو وكيف هي امنع من عقاب الجو قال قصير فاجدع انفي واضرب بالسياط

ظهري

ظهري فقال له عمرو وانت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير انف نفسه وضرب بالسياط ظهر
نفسه ولحق بالزبا فلما وصل الي بلدها قيل لها هذا قصير مجدوع الانف مضروب الظهر
فقالت لامر ما جدع قصير انفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو
قال لي انت اشرت على خالي بالمسير اليها واراد قتلي فشفع اصحابه في فجدع انفي وضرب
ظهري وتوعدني القتل فهربت فاكرمته وقالت له اقم عندنا فاقام عندها
مقيل في قتلها واخذ بلادها فاقام مدة ثم قال ان لي ببلاد العراق اموالا واحب
ان تاذني لي في التوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وارسل الي عمرو ان انفذ
الي مالا من التحف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها بها ثم فعل ذلك مرارا حتي عرف
باب نفقها الذي يفضي الي حصنها فخرج الي العراق وارسل الي عمرو ان ابعث الي بالفي رجل
على الجمال في الغراير بالسيوف فجهزها فقاد تحتها جيوشهم فلما قدم قصير اخبرت
الزبا بقدومه فصعدت الي اعلى قصرها فلما رات الجمال ارتابت وقالت
• ما للجمال مشيها وييدا • اجندلا يحملن ام حديدا •
• ام صرفانا باردا شديدا • ام الرجال جثما قعودا •
فيرديي ام الرجال في المسوح سودا فلما دخلت الجمال من باب المدينة وتكاملوا فيها
اخترط الرجال روس الغراير وخرجوا ينادون يا ثارات جذيمة واوقعوا السيوف
في الناس وقصدت الزبا باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيرا سبقاها
اليه فقالت بيدي لا بيدك وكان معها فص مسموم فاهوت به الي فيها فادركها عمرو
فقتلها واستولي على خزاينها واخرب مدينتها وعاد الي الحيرة والله اعلم وفي الصحاح
مشي مشيا وييدا اي على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بالصاد المهملة وتحتها جنس
من التمر قال ابو عبيد لم يكن يهدي الي الزبا شي كان احب اليها من التمر الصرفان وانشد
• ولما اتتها العير قالت ابارد • من التمر ام هذا حديد وجندل •
والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو الذي يلبد بالارض والقعود
بضمتين جمع قاعد والمسوح بضمتين جمع مسح بكسر الميم وهو البلاس ومن ذلك قول
بعضهم في بيت الكتاب • وقلما وصال على طول الصدود يدوم • اراد بالكتاب
كتاب سيبويه وهذا الذي انشده عجز بيت وه واخر صدره وهو
• صددت فاطولت الصدود وقلما • وصال على طول الصدود يدوم •
ووجه وهم هذا البعض ما ذكره المص في حرف الميم عند الكلام على ما الزايدة ان قل
المكفوفة بما لا تدخل الا على جملة فعلية وفي الشرح ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون هذا المعرب لوصال مبتدا بني على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه
بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل واقول
لما لم يذكر هذا القايل انه بني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر

كلامه انه بني على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك قوله وقول اخر
فيقول لك يوم زيد تلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتدا وذلك خطا عند سيبويه في الشرح
هو صواب عند غير سيبويه فليس تخطيه هذا القايل استنادا الي قول سيبويه باولي من تفوق
كلامه استنادا الي قول سيبويه من النحاة وانه لم يجعل المص ذلك القايل مستندا الي قول
سيبويه وانما اخبر بان هذا القول خطا عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره
وكن لي شفيعا الخ تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب
قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية تكذا المعطوف عليها في الشرح قد
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل كما ذكره المص في القاعدة الثامنة من الباب
الثامن في قوله تعالي ان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فقال
لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن اغتفر ذلك في الاية لان
ظلت معطوف علي الجواب لا جواب قوله علي انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا
يمكن ان يجاب عن هذا ايضا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل قوله اي الامر
والشان هذا التفسير للستري وكان قوله ومن ذلك جماعة منهم الزمخشري في ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية في هذا المحل وهو مذهب
لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب بخلافه قولهم
في اصل المسالة وينصب الدليل علي ذلك قوله ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من
النحويين في الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو يريد بالثاني اشتراط
الاسمية في بعض المواضع وبالاشتغال النصب باضمار فعل علي شريطة التفسير قوله
ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد يكون للمفاجاة
فيلزم المبتدا بعدها اعتذر ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدا والخبر
بعد اذا المفاجاة ان يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت
فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا او الخبر مناف للنصب ولكنهم
جوزوا النصب علي خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا والخبر قوله وقد مر ان تخالف
الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف مر ذلك في الباب الرابع في الكلام علي العطف
قوله ولم يقم دليل علي امتناع ذلك هذا جواب عن رد بعض المتاخرين ما جوزه ابو
البقا في الاية قوله النوع الثامن هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون النوع
ذكر قوله فقيل وخبر المبتدا او جواب القسم غير الاستعطافي قال ابن جني القسم
جملة انشايية يؤكد بها جملة اخري فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف
وان كانت طلبية فهو للاستعطاف قوله بربك هل ضممت اليك ليلى هذا صدر
بيت عجزه • قبيل الصبح او قبلت فاها • والمشهور ان البيت لمجنون ليلى وانه بربك
هل ضممت اليك ليلى وبعده • وهل رشفت اليك قرون ليلى وانه بربك رفيف الاقحوانة

في نداها ورفيف بالرا المهملة والفا المفتوحة من الرفيف وهو الاقحوانه بضم
الهمزة والحا المهملة واحدة الاقحوان والاقاحي بتشديد اليا وتخفيفها وردة شبه بها الاسنان
والندي المطر والبلل قوله بعيشك يا سلمي ارحمي ذا صبابة • هذا صدر بيت
عجزه • ابا غير ما يرضيك في السر والجهر ويقع كاملا في بعض النسخ قوله واني
لرام الخ تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية قوله جاوا بمذق تقدم الكلام عليه
في لا قوله وقول ابي الدردا وجدت الناس اخبر تقله في الصحاح واما قول ابي الدردا
وجدت الناس اخبر تقله فيريد انك اذا اخبرتهم قليتهم فاخرج الكلام علي لفظ الامر
ومعناه الخبر وخبرت الشي اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بلوته والقلي البغض تقول
قلاه يقليه قلا وقلاة لتحظي قوله وكوني بالمكارم الخ في القاموس دل المراة ودلالها
ودالولاها تدللها علي زوجها وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح
الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين قوله ان الذرب تقلتم الخ المراد بالنيل هنا
النفس والمعني لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم قوله اي اذا ما القوم
كانوا انجية الخ الانجية جمع نجي علي وزن فعيل من النجوي وهي المسارة والارشية
جمع رشا بكسر الرا والمد وهو الحبل الذي يجعل في الدلو والمعني ان الناس اذا اضطربت
اراهم كاضطراب الحبال فهو ثابت الراي لا يتزلزل قوله والصواب ان كيف وحدها
حال من مفعول ينشر وان الجملة بدل من العظام في الشرح قد تقدم مرات ان من شرط
البدل صحة حلوله محل المبدل منه والبدل هنا وهو الجملة الاستفهامية لا يصح حلو لها
محل المبدل منه وهو العظام المجرور بالي لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل
وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف وايضا قوله ومر لنا بحث
ايضا في ذلك كلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل قوله واعلم ان النظر
البصري تعلق فعله كالنظر القلبي في الشرح ساق الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصري
ساق الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني من
الكتاب الثاني من الكتاب ولم اقف علي تعليق النظر البصري الا من جهة الزمخشري
فاقول كونه لم يقف عليه الا من جهته لا يعارض كونه جازما ولا يقتضي ان غير الزمخشري
ينفيه قوله النوع التاسع هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها التاسع بدون ذكر النوع
قوله والجما في قولهم جاوا الجما الغفير في الصحاح وقولهم جاوا جما غفيرا ممدودا والجما
الغفير اي جاوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم احد وكانت فيهم كثرة والجما
الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التي هي في معناها كقولك جاوا
جميعا قاطبة وطرا وكافة وادخلوا فيه الالف واللام كما ادخلوها في قولهم اوردها
العراك اي اوردها عراكا انتهى قوله الكرم من ليلى الخ هذا البيت للصمة وقيل لقيس
ابن الملوح واكرم افعل تفضيل والهمزة فيه للاستفهام ومعني يبتغي يطلب وهو بالمثناه

التحتية المضمومة اوله وبالعين المعجمة المفتوحة نبدا اخره في اكثر النسخ وفي الشرح اظن
ان هذا البيت بعد قوله • ونبيت ليلي ارسلت بشفاعة • الي فهلا نفس ليلي شفيعها
وببتغي بمعني يطلب وهو منصوب بعد الفا في جواب الاستفهام لكن سكن البا وليس
بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا قوله ومن ثم ابطل ابو علي كون الظرف
من قول الاعشي • رب رفد هرقته ذلك اليوم • واسري من معشر اقيال • متعلقا
باسري ليلا يخلو ما عطف علي مجرور رب من صفة قال فاما قوله • فيا رب يوم قد
لهيت وليلة • بانسة كانها خط تمثال • فعلي ان صفة الثاني مدلول عليها بصفة الاول ولا يتاتي
ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الارافة اتلاف فقد تجعل دليلا عليه هذا بجمعه يقع
في بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الرا العطا وبفتحها وقد تكسر القدح الضخم
وهراق اصله اراق واسري جمع اسير والمعشر جماعة من الناس والاقتال ان
كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية
فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون اليا وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل
هو دون الملك الاعلي سمي به لانه يقول ما شا فينفذ وجمعه اقيال واقوال والبيت الثاني
تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح واما قول ابي علي انه لا يصح تعلق من معشر باسري
فبني علي شيئين احدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند
الكلام علي رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه
في البسيط الي البصريين ومر انه خالف في ذلك الاخفش والفرا والزجاج وابنا طاهر
وخروف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان التوابي تغتفر
فيها ما لا يغتفر في الاوايل فكلا الوجهين اللذين يستند اليهما قابل للمنازعة قوله
وهو قوي في القياس لانها معربة معنى والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف
ويقع في بعض النسخ معرفة بالقابل لنا وهو خطا قوله ومن ذلك الضمير قال
الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف
المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد
للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف
ثم لم يوصف الغايب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار مثل مبينه واضحا غير محتاج
الي التوضيح المطلوب من وصف المعارف في الاغلب واما حمله علي المتكلم والمخاطب لانه
من جنسهما قوله وجوز الكسايي نعته ان كان لغايب والنعت لغير التوضيح
قال الرضي واجاز الكسايي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله علي البدل قوله واجاز
غير الفارسي وابن السراج نعتها علي نحو ويس تمسكا بقوله نعم الفتى الخ في الشرح
وفي حاشية التسهيل ما نصه انما المنع قول جمهور النحويين يريد بذلك الاعتراض

على

علي ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازه وليس كذلك وهذا بعينه
يرد هنا علي المصنف انتهى والمري منسوب الي مره بضم الميم وتشديد الرا والموقد
بضم الميم وكسر القاف قوله وقال الزمخشري وابو البقا في وكم اهلكنا
قبلهم من هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن يريد بالجملة
التي بعد كم جملة هم احسن لكن كلام ابي البقا ظاهر فيما نقل المص عنه ويحتمل لما صوبه
وكلام الزمخشري نص فيما نقل المص عنه اما عبارة ابي البقا في وكم منصوب باهلكنا
وهم احسن صفة واما عبارة الزمخشري في كم مفعول اهلكنا ومن تبيين لابهامها
اي كثيرا من القرون اهلكنا وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم احسن
في محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب احسن علي
الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسما المتوغلة في الابهام وقد
سبق ان الاسما المتوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وهذا لم يتم دليل علي منعه
وما يصنع المص بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى
ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال
قام وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة
يعني انها تكون حينيذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعني ما عد عليه انتهى واقول
لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل من في مميز كم الخبرية كثيرا
نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لمواقعته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز
الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن
وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينيذ لا بد لها مما تتم به
ولا يمكن ذلك الا فيها الا بتقدير التنوين النوع العاشر قوله ارمعت باسما
الخ الازماع العزم مع تصميم قال الكسايي يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه
وقال الفرا ازمعته وازمعت عليه بمعني اجمعته واجمعت عليه والياس بمثناه
تحتية فهمزة ساكنة القنوط قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف
بعد العمل القول الذي ذكر المص انه ضعيف ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب ويختار
ابن مالك والقول الذي ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفرا ووجهه ان وصف
الاسم يبعده عن العمل لانه انما يعمل لمشابهته الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم
معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ما وقع النوع الحادي
عشر قوله ما يجب لهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط
قال العضد في مباحث التخصيص قياس الشرط ان يكون صدر الجملتين متقدما عليهما
لان الشرطي قسم من الكلام فحقه ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم يحصه
تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والتمني والقسم والنفي وقال الرضي في باب

المبتدا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبته
الصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعده
ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير ام مغير لما سيجي
بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام
يجب تصدره نحو غلام من جاء وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام سري
الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر د في الشرح واما كم الخبريه فتضمنه لانشا
التكثير فاجريت مجرى الاستفهام ونحوه مما هو من قبيل الانشا **قوله** ان من يدخل
الكنيسة الخ تقدم الكلام عليه في ان المكسورة **قوله** ولبعضها ان يتاخر عطف على لبعض
معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه مشارك له في عامله وهو اجانبه فلا يجوز
ان يكون مبتدا وخبرا لافضائه الى خلاف المراد **قوله** وشبهه اي شبيه الفاعل
وهو اسم كان الناقصة واخواتها **قوله** كالمفعول نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه
يعني تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم انه مبتدا وان الفعل مسند الى ضميره
وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المص في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر
في نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي
التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين وان الالباس واقع في العربية بدليل
اسما الاجناس والمشتركات **قوله** وكالمفعول الذي هو اي الموصوله وجوب
تقديم عامل اي الموصوله مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال
في الموصول الذي هو اي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين **قوله**
ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا مر كلام ابن عصفور هذا
والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على كم **قوله** وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة



مر ذلك في اخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان فيه خلافا لكن ذكر المصنف
في الباب الثاني في المثال السابع من امثلة الجملة التفسيريه ان الصواب ان الجملة
في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نايبة عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون
فاعلا ولا نايبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات فلا يتجه اعتراض
المص هنا على الزمخشري **قوله** وكم مفعول اهلكنا هذا على وجه الصواب
وعلى قول الزمخشري واما كون الجملة مفعول يهد فعلى وجه الصواب خاصة
قوله وكم الخبريه معلق خلافا للاكثر في الشرح تقدم في الباب عند الخامس من الاشيا
التي تحتاج الى الرابط حيث قال في قوله تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة
ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبريه والاستفهامية التعليق ولم يذكر النحويون
ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على
الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحوي خاصا لها اختار هنا قوله وجزم به على

اني

اني اقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبريه تعلق عن العمل استغنا بتصريحهم بان لها صدر
الكلام كالاستفهاميه وذلك يقتضي لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر تعلق شي
وللقايل ان يقول لا نسلم انه اعتراض على الزمخشري بانه ذهب الى ما لم يقل به نحوي وانما
هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرحوا به مما كان حقه ان يذكروه عند تعداد نظايره
قوله اظبي كان امك ام حمار هذا عجز بيت صدره فانك لا تبالي بعد حول
لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس
وسيق مع المعلهجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل والعبد بالمهملة
المفتوحة والموحدة الساكنة والموحدة الساكنة المملوك ويروى بالفا المكسورة والنون
الساكنة وهو الجبل العظيم وابو قبيس على الرواية الاولى مصغر ابي قابوس تصغير ترخيم
في المضاف اليه هو النعمان بن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية جبل بمكة والمعلهجة
تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه وبرذون
هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشرا بالمد وهي الناقة التي اتى عليها
عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل **قوله** وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه اي وعلى
ان ظبي مبتدا وانه اسم لكان محذوفة مفسرة لكان المذكوره يكون اسم كان المذكوره
ضميرا راجعا الى ظبي وللقايل ان يقول لا حاجة في المذكوره هنا الى اسم اذ الكانة مفسرة
لان المحذوف هنا كان وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار
زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في قوله تعالى قل لو انتم تملكون
كان اسم فاعل لفعل محذوف مفسر بتملكون اجيب بان مفسر المحذوف
يكون مثله حال كونه مذكورا والمحذوف في الاية اذا فرض مذكورا لا يكون الا تملكون
قوله والجمل نكرات قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير
والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
والتنكيران لا يشار بها الى خارج في الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة
ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث
يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب
ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى مررت برجل كاين ابوه زيدا
وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال
والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم
وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فرع المفرد لان ذلك دعوى بلا برهان
بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع
المذكوره **قوله** وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفواد كل اوليك
كان عنه مسو لا مر الكلام على ذلك في الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز

ان يكون هذا القايل اراد ان عنه مرفوع المحل بسيبويه لا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور فلا
يتم رد المص عليه انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل قوله الست حبب
العراق الدهر اطعمه • هذا صدر بيت عجزه • والحب ياكله في القرية السوس • وقد
مر في اذا من حروف الهمزة وفي لا من حرف اللام قوله وقول الفرا وان كلا لما ليوفينهم
بتخفيف ان انه ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافيه
ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها في الشرح فيه نظر اما اولا فلانه لا يلزم من
كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى اخرى وهما مختلفتان في الاحكام
واما ثانيا فلان المشهور عن الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الاخر
فيلزم ان يكون قايم في قولنا ما زيد الا قايم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية
الاجماع على هذا مشكلة واقول ليست بمشكلة لان الخبر في الحقيقة ليس قايم وانما هو
العامل المقدر الذي اشتق منه قايم قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما
مت لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج جواب اما هو ان مع معمولها ويجب
اقترانه بالفا وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهنا بحث وهو ان المص نص في فصل اذا
في حرف الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن على فضلك ما استغنينا
خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الاية على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في
حرف اللام النوع الثالث عشر قوله منهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف
بعضها فمن الاول الفاعل فاعل غير المصدر ويحذفه حذفه لفظا ومعنى فلا يرد ان
فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو ما قام وقعد الا انت حذف منه فاعل احد
الفعلين لان المحذوف منه محذوف لفظا لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب
التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان هذا من باب التنازع لوجب ان
يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال ما ضرب وما اكرم الا انت
وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينفي احد الفعلين عن المذكور بعدها والمقصود حصرها
فيه قوله والصواب انه مضمر عايد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد
الضمير من قوله تعالى فان كن نسا على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم الله في
اولادكم قال ابن قاسم في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن حمل كلام ابن
مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه يحتمل له وقد صرح به في غيره من كتبه
انتهى فان قيل اذا عاد الضمير في الاية على البنات يقع عنه بكونهن نسا وهو غير
مفيد اجيب بان المعنى كما ذكر صاحب الكشاف فان كانت البنات او المولودات
نسا خلصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن واذا كان معنى النسا ذلك
افاد الاخبار به عن البنات وفي الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في كن
وكانت مبهمين ويكون نسا وواحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا ابعد ذلك

انتهى

اذهب عطشها بالسقي قوله ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم هكذا
وقع في بعض النسخ وهو الذي رايناه بخط المص اي تقديم غير ضارب زيدا في اضرب زيدا
وفي اكثر النسخ التقديم بالميم اي تقديم زيدا على غير وفي الشرح حكى المص بجواز انا زيدا غير
ضارب لانه عنده في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكريرها
غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يحل هنا مكان غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيدا
لم يجز لكن قال الزمخشري ويقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل ضارب
لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب فجعل لا داخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير
وقال التفتازاني فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل انا زيدا الا ضارب لما ذكرتم لكن
ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به النحاة غايته انه جعل
اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاءني بلا شي ورايت لا فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا
بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظرا الى الصورة
الحرفية قوله ولولا ذلك لم يجز نحو ولولا ان غير قايم الزيدان بمعنى قايم الزيدان لم يجز
هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدا وهو لا يجوز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا
مرفوع يغني عن الخبر وغير في غير قايم الزيدان ليس واحدا منهما قوله غير لاه الخ وهذا
البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخذ صدره ها الله وفي الصحاح العدا بكسر العين الاعدا وهو
جمع لا نظير له والسلم بفتح السين وكسرها الصلح وفي الشرح ولا مانع ان يمنع كون لاه مفردا
لفظا ومعنى لجواز كونه صفة تفريقا ونحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت
عداك غير تريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينئذ قوله غير ما سوف على زمن تقدم
الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف العين المهملة قوله وادخلوا عليه ال في الشرح
ظاهر هذا الكلام ان النحاة او العرب اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من قولك ضارب
زيدا الان او غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع قوله السابعة
العطف بدلا في الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو ولا بمجموع قولك ولا قوله ابا الله
ان اسمو بام ولا اب • هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل صدره • فما سودتني عامر عن وراثة
وقبله • واني وان كنت ابن سيد عامر • وفارسها المشهور في كل موكب • قوله
يوضحه في هذا اي يوضح الاقرب في المثال ان لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير
ابن السيد صاحبتها ولا النافية تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير المص صاحبتها قوله
ومثله ثم لم تكن فتنتهم في الشرح هذا مبني على ان المصدر المؤول به هو التولد او المقال
وليس ذلك متعينا لجواز ان يؤول بالمقالة وهي مصدر ايضا تقول قال يقول قولا وقولا
ومقالا ومقالة فلعل التانيث وقع بهذا الاعتبار واقول المصدر الذي ليس بمزيد اصل
للمصدر المزيد فعند الحاجة الى التاويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير المزيد قوله
ولقد حكى ابو عمرو بن العلا في الصحاح في باب البا في مادة لغب بالمعجمة الاصمعي عن ابي عمرو

ابن العلا في الصحاح قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاته كتابي فاحتقرها فقلت
اتقول جاته كتابي فقال اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب فقال الاحمق قوله فهنا
خطوط الخ قال التفتازاني بعوزان يكني باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة
باعتبار كونها في تاويل ما تقدم كما يكني عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار
يقول للموجز نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن
ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر ولهذا قال ربه اردت ذلك
واردفه بلفظ ويك على عادة العرب تحتيرا وتنبيها وفي الاساس ثور مولع ملمع وفرس
مولع وفي لونه تولع وهو استطالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان
من غير بلق فذلك التوليع ولعله جعله مخططا وتبر هذين البيتين قود ثمان مثل امراس
الابق والقود بفتح القاف وسكون الواو الخيل الامرار جمع مرس والمرس جمع مرسه
وهي الحبل والابق بفتح البا الموحدة القنب اي افراس طوال الظهور والاعناق مثل
حبال القنب قوله فرعوا الفاعل يعني فاعل الولادة والفصاحة والحشر بالاسما
الجامدة التي هي الاب والعرب والعرفج لانها معنى الوالد والفصحا والحشر وكل من هذه
لو وقع هنا لم يع مستترا فيه فاعلا له قوله ابلغ ما ذكرنا من تنزيلهم من بيان لما
ذكرنا وضمير هو في وهو تنزيلهم عايد الى ابلغ قوله وقد تقدم ذلك بعيني في الباب الرابع
في اقسام العطف قوله وجعلوا ان الخفيفة وصلتها لسدها مسد جزئي في باب عسى نما
يبدان الخفيفة وصلتها مسد الجزئين في باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حينيذ ناقصة
لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى ان والفعل قوله تقول عجبت من قيامك هذا
شروع في امثلة التنبيه الثاني على الترتيب المتقدم قوله ومثله في ذلك لعل بعينات
لعل مثل عسى في سدان الخفيفة مع صلتها مسد جزئيها وفي امتناع سدان المشددة مع
صلتها مسدهما قوله ورب الفتى الى اخره تقدم الكلام عليه في حرف الميم عند الكلام
على ما قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله هذا صدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنسا
وعجزه يوما ها في ابنق جرب وتبع البيت بكماله في نسخ كثيرة وبعده متبذلا تبدو محاسنه
يضع الهنا مواضع النقب والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون والهنا بكسر الها
والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها موحدة جمع نقبة وهي اول ما
يبدو من الجرب متفرقا والهاني الطالي بالهنا والاينق بتقديم المثناة التحتية على النون
جمع ناقة واصلها نوقة فلما جمع على افعل صار انوقا فاستثقل الضم على الواو فقدمت
وقلبت يا قوله ومن اولها على النهي لم يحتج الى هذا الضمير في اولها للا التي في الاية
التي اكد فيها المضارع بالنون بعد لا النافية في بعض النسخ اولهما والضمير لله ثم الا ان
قوله تعالى لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تاويله بالنهي ان كان صفة لفتنة فلا بد
من اضمار القول اي مقولا فيها لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهي وان كان للفتنة الا ان المراد

نهي النوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب اصابة الفتنة قوله وقد تقدم البحث فيها مفي
ذلك في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة قوله ولكنها لما كانت الضمير
في لكنها وكانت واعطيت لاي في نحو اغفر لنا ايتها العصابة وفي حكمها لاي المستعملة
في الندا واراد بموجب البنا موجب بنا المنادي وهو وقوعه موقع حرف الخطاب قوله واما
نحو العرب في المثال هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رايناه بخط الدم وفي بعضها واما نحن العرب
في المثال وهو اظهرها لان في المثال الذي لا العرب لا نحوه ولان نحن العرب نفس المثال
لا فيه قوله بنا باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال يريد بباب حذام
ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان المونثة سوا كان في اخره را ولم يكن وحذام
بالحا والدال المهملتين علم على امراة وانما قال في لغة الحجاز لان اكثر بني تميم على ان ذوات
الرا من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وغير ذوات الرا كقطام
معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف
من ذوات الرا كان او لا قال الربعي وعلة بنا الحجازيين له تضمنه معنى ها التانيث وقيل
شبهه بنزال من اربعة اوجه الوزن والعدل والتعريف والتانيث وهذا بنا على قول
الاكثر ان نزال اسم منازلة لا لا تنزل كما قال البعض وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالي العلل
لانها كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتانيث فلما زاد والعدل بنوا اذ ليس بعد
منع الصرف الا البنا قوله ياليت حظي الى اخره الجدا بفتح الجيم والدال المهملة والقصر
العطية قوله جالت لتصرعني الخ هذا البيت في فرس جمحت بالشاعر فامرها بالرفق
ووقع في بعض نسخ المغني جالت من الجولان وهو الذي رايناه في نسخة الدم وفي بعضها
جاءت من المجي وفي الصحاح اقصرت عنه كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه
قلت قصرت بلا الف وفي بعض النسخ ابي امرة تتلي وهو الذي رايناه بخط الدم وفي الشرح
والذي رايته في نسخة صحيحة من شعر امرء القيس مقروة على الامام ابي زكريا التبريزي
وعليها خطه بانها قريت عليه قراة تصحيح وضبط جالت من الجولان واقصدي بكسر الصاد
والدال المهملتين من القصد وهو الرفق قوله وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل وفاعله
حتى يكون معمولا عن واحدهما قوله والدهر بالانسان دواري هذا عجز بيت
صدره اطربا وانت قنسري وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف ولو اقوى لكان اولى
الاقوا في علم القوافي هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا
البيت مكسورة الروي وانما كان الاقوا اولى وان كان عيبا في القافية لانه اسهل مما
ذكر لان فصحا المتقدمين استعملوه كثيرا وفي الشرح وقد رايت في نسخة هذه
الكلمة وهي حدام مضبوطة على الميم فيكون هذا الشاعر قد اقوى قوله بنايه
اي بنا او ان قوله بنا حاشاي في وتلك حاشاه تقدم الكلام على هذا في حرف الحا
المهملة قوله العاشر اعطا الحرف حكم مقاربه في الشرح هذا لا مدخل له في الاعراب

فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله واقول ان التزام اجتناب نحو هذا على سبيل
القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد قوله وحتى اجتماع رديين
الروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية اخر كلمة من البيت وقيل هي من اخر حرف في
البيت الى اول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن قوله
ما تنقسم الحروب الخ تقدم الكلام عليه في الباب الاول في ام قوله اذا ركبت فاجعلوني الخ في
الصحاح العاند البعير الذي يحود عن الطريق ويعدل عن القصد والجمع عند مثل
راكع وركع وانشد البيت عن ابي عبيدة لكنه ذكر فاجعلاني بدل فاجعلوني قوله
وبيني ذلك الكفا الاكفا في علم القوافي الاساع وهما متقاربين في المخرج في شعر واحد من اكفا
بمعنى قلبت او بمعنى املت لان الشاعر يقلب الروي ويميله عن طريقه الى طريق اخر
وفي الشرح لانسلم ان في ابيات ابي جهل اكفا لجواز جعل يا المتكلم فيها رويا وقد نص بعض
علما القوافي على جواز مثل ذلك اعني كون اليا الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها رويا سوا كانت
للتكلم او لغيره وان كان قليلا قوله والافادة للمبالغة اللام لتقوية افادة قوة
قوله فاما ابيلم عزلانا شدن لنا قوله هذا صدر بيت عجزه من هاليا كن الضال
والسمر ونصغير املح قيل راجع الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذي وصف بالملح
وشدن الغزال يشدن شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه
وانشده صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو التناول ورفع
الراس وهاء لتاكين تصغير هؤلاء كن والضال بتخفيف اللام السدر البري والسمر بفتح
السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك قوله ولم يحك ابن مالك اقتياسه الاعن
ابن كيسان وليس كذلك قال ابو حيان وما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام
البصريين والكوفيين واما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل نحو عندهم مقيس فيه
واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس القاعدة الثانية
قوله كبير اناس في بجاد مزمل هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره كان ابانا في عرانين وبله وقد
مر الكلام عليه في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها
وفي الشرح حركة الخفض على الجوار حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين
وليست اعرابية ولا بنائية والحاصل انها من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار
ما يشير اليه قوله يا صاح ابلغ الخ صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية
من هاء التانيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف اصله يا صاحبي فرخم اولا بحذف العلة
الثانية اجراء له مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانيا بحذف الياء المراد بالذب هنا الذكر
قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور في شرح ابن مالك لكتابه
المسمى بالعمدة في النحو تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى
وامسحوا برءوسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل

عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو قوله وقال الزمخشري لما كانت
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة بغسل يصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف
المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا للتمسح قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا هو
للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقته
وبالنسبة الى المعطوف الغسل للتشبيه بالمسح في قلة استعمال الما قلنا لا كلام في قوة الاشكال
ولا محيص سوى الحمل على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فتكون الارجل
معطوفة على الراس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق اي وامسحوا بارجلكم بمعنى اغسلوها
غسلا يشبه المسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على
الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف
على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد عليه ان الجر بالجوار
لا يجيء مع الالباس وههنا ملبس اجاب بانه لا الباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وههنا قد ذكر
له غاية بقوله الى الكعبين فدل على انه ليس بمجرور وعطفه على الممسوح لقصد تعلق فعل المسح
به لئلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على ان يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه
البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع والنقض
بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يعم هو بدونها وانت خبير بانه
لا دلالة للكلام على ما يبني الزمخشري على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف
على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس من كلام الحكيم مفتقر الى دفع
اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق
الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في
ايجاب غسل الارجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار
والمجرور مع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء
الالباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل للتشبيه بالمسح تنبيها
على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا للاختلاف القراءتين ولو سلم
تساويهما وجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة ان في العطف على المنصوب
تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الاية بمنزلة المجمل او يدل على جواز الامرين وقد
دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا اوفق بما
عليه الاكثرون واوفى بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط لما
في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فينبغي الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني
قوله على ما سياتي يجيء في اخر القاعدة الثانية قوله ومن ذلك قولهم هناني ومراني
والاصل امراني في الصحاح هنؤ الطعام هنو هناءة اي صار هنيئا وكذلك هني مثل فقه
وفقه عن الاخفش قال وهنانى الطعام يهنيني ويهناني ولا نظير له في المهموز هنا وهنيا

وتقول هنيت الطعام اي تهنات به وكلوه هنيا مريئا وكل امر ياتيك من غير تعب فهو
هني ومرء الطعام يمرء مراة صار مريئا وكذلك مرا الطعام قال الاخفش هو كما تقوله
فقه الرجل وفقه يكسرون القاف ويجعلونها ويضمونها ومراني الطعام يمراني امرا ثم قال
وقال بعضهم امراني الطعام وقال الفرا يقال هناني الطعام ومراني اذا اتبعوها هناني
بغير الف فاذا افردوها قالوا امراني وفي الشرح والكلام على هذا لا تعلق له بالاعراب
وكذلك الكلام على حبس وعبس وعلى قدم وحدث وعلى بقية ما في هذه القاعدة فلم يكن لذكره
معنى لان المص التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل واقول قد عرفت غير مرة ان المص انما
التزم اجتناب نحو هذا على سبيل القصد بان يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعل هنا **قوله**
اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف كل اسم على فعل بفتح الاول وكسر
الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه
حرف حلق جاز فيه ايضا كسر الاول تبعا للثاني واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق
فله حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم تكن عينه حرف حلق فليس فيه من الفرعية الا فتح
الاول فسكون الثاني وفي الكشاف في تفسير سورة النسا عند الكلام على قوله تعالى لعلمه
الذين يستنبطونه منهم وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله



• فان اهجه يضجر كما ضجر بازل • من الادم دبرت صفحتاه وغاربه •

فسكن الجيم من ضجر والبا من دبرت والبازل البعير الشاب والادم الشديد السواد وخفت
لانها ان تجلوا او صفحتاه جانبا ظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وفي الالغاز خليلي دمع
العين حزنا نوى القلبا • بفتح دمع لانه فعل ماض من باب علم سكن وسطه للتخفيف
ورفع العين لانه فاعله **قوله** وقراة جماعة سلاسلا واغلالا بصرف سلاسل ليناسب
ما بعده وهو اغلالا وسعيرا **قوله** ابي حبة هو بحا مهملة مفتوحة فبا موحدة مشددة
القاعدة الثالثة قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك
تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين هذا ظاهر في ان اللفظ المضمن مستعمل في
المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معا بحيث
يكون كل واحد منهما متعلق الحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فمن اجازه
قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد مر في اوايل الباب الخامس شي من الكلام على
التضمين **قوله** وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى اي لا يصغون في الكشاف فان
قلت اي فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه
قلت المعدي بنفسه يفيد الادراك والمعدي بالى يفيد الاصغا مع الادراك **قوله** وقال
ابو كبير الهذلي حملت به الخ ابو كبير بالبا الموحدة بعد الكاف من شعرا الحماسة وهذا الشعر
في وصف تابط شرا ومزوده بميم مفتوحة فزاي ساكنة فهمزة مضمومة والعقد
بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المراة فتشد وسطها

فترسل

الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وضمير حملن وهن النسوة للعلم بهن وان لم
يجر لهن ذكر وفي الصحاح الحباك والحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه وجمع الحباك حبك وجمع
الحبيكة حبايك وقوله تعالى والسما ذات الحبك قالوا طرايق النجوم وقال الفرا الحبك تكسر
كل شي كالرمل اذا مرت به الريح والما القايم اذا مرت به الريح ودرع الحديد لها حبك والشعر
الجعد يكسرها حبك وفي حديث الدجال ان شعره حبك والمهبل المدعو عليه بالهبل او الكثير
اللحم من هبله اللحم اذا اثقله والعرب تزعم ان المراة اذا وطيت مكرهة فانها تلد
كان نجيبا **قوله** كيف ترى الخ قالبا بالقاف والموحدة والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس
والجمع المجان بفتح الميم وزياد هو زياد ابن ابيه ولد على فراش عبيد بن اسيد الثقفي عبد
للحارث بن كلدة زوجه سمية جاريته اسلم زياد في زمان ابي بكر وولد عام الفتح وقيل غير
ذلك وكان كاتبا لعتبة بن غزوان ثم للمغيرة بن شعبة ثم لابي موسى الاشعري ثم ولي
العراق سنة ثمان واربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سر اهل العراق
والزهاد والعلما بموته وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان زياد يتعهد شريح
القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكني وان حكمت بشي وغيره اقرب الى الحق
فاعلمنيه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شريح شيئا **القاعدة الرابعة قوله**
فلهذا قالوا الابوين في الاب والام هذا تغليب احد المتناسبين بالمصاحبة على الاخر بان جعل الاخر
موافقا له في الاسم ثم ثني وقصد اليهما جميعا قال التفتازاني فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق
في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذلك تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قران الا
على الطهرين او الحيضتين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي فقالوا العينان في عيني
الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فيكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له **قوله**
ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس الضمير في لابويه عايد على ما عاد اليه الضمير في ترك وهو
الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما بدل من ابويه مفيد لمعنى التفصيل اذ لولاه
لكان الظاهر اشتراكهما في السدس وهو اكد من لكل واحد من ابويه السدس ليكون ذكرهما مرتين
مرة بالاظهار ومرة بالضمير العايد عليهما وفي البحر قال الزمخشري والسدس مبتدا وخبره لابويه
والبدل متوسطة بينهما انتهى وقال ابو البقا السدس رفع بالابتدا ولكل واحد منهما الخبر ولكل
بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا هو البدل بعض من كل ولذلك اتى بالضمير ولا يتوهم
انه بدل شي من شي وهما لعين واحدة لجواز ابواك يصنعان كذا وفي قول الزمخشري والسدس مبتدا
وخبره لابويه نظر لان البدل هو الذي يكون الخبر له دون المبدل منه كما في قولك ابواك كل واحد
منهما يصنع كذا اذا اعربنا كلا بدلا وكما تقول ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون
اذا وقع البدل خبرا فلا يكون المبدل منه هو الخبر واستغني عن جعل المبدل منه خبرا بالبدل
كما استغني عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البدل انتهى ما في البحر وقال التفتازاني

يعني اي الزمخشري انه لا حاجة الي ان يجعل لابويه خبر مبتدا محذوف اي لابويه الثلث ثم
بين قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس فقالوا هم ان يكون للاب ضعف ما للام
وذلك ان الحكم المعلق بالمثني والمجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد
فبين بالبدل ان القصد الي الثاني وبهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغي ان يكون بحيث
لو سقط استقام الكلام معني وهنا لو قيل لابويه السدس لم يستقم قوله ومنه
ورفع ابويه علي العرش انما يكون منه علي قول غير ابن اسحاق ان ام يوسف عليه السلام
كانت ماتت وتزوج يعقوب عليه السلام باختها واما علي قول ابن اسحاق ان امه كانت
باقية فتحتاج اليه نحو من الاول قوله والمشرقين والمغربين هذا عطف علي الابوين اي
وقالوا المشرقين والمغربين وفي تفسير قوله تعالي رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد
مشرق الصيف والشتا ومغربيهما وقيل مشرقا الشمس والقمر ومغرباهما وعن ابن عباس
الشمس مشرق في الصيف مصعد ومشرق في الشتا منحدر انتهي وهذا والله اعلم مراد مجاهد
بمشرقي الصيف والشتا وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشفق
ومغرب الشمس قوله ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب
لانه يقال خفقت النجوم خفوقا غابت واخفقت اذا تولت للغروب لكن في الصحاح
والخافقان افقا المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان بينهما
انتهي وعلي هذا فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعني الاضطراب قوله والقمرين في الشمس
والقمر هذا تغليب احد المتناسبين المتشابهين علي الاخر قال التفتازاني وينبغي ان يغلب
الاخف لفظا الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب علي المونث كالقمرين انتهي وقال
ابن الحاجب في اماليه شرطه تغليب الادني علي الاعلي لان القمر دون الشمس واما بكر افضل
من عمر قال التبكي بها الدين وقد يرد عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح دون
العذب لبس امرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الي ان البحر هو الما الكثير
ملحا كان او عذبا واما ثانيا فلان العذب اعلي باعتبار انه مما تلتذه النفوس وتقوم
به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح اعظم جرما وذكر ابن التبكي عن التبيان للطيبي
ان شرطه تغليب الاعلي علي الادني قوله وقال المتنبي واستقبلت قمر السما الخ قبل هذا
البيت • نثرت ثلاث ذوايب من شعرها • في ليلة فارت ليالي اربعا • قوله
وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر
واقول هذا دعاوي الشاعر ومبالغته بجعل هذه المراة قمرا فلا يقدح فيه كونه مستلزما
خلاف الواقع وهو اجتماع قمرين واجتماع شمس وقمر وقال الصفدي في كتابه رشف
الزلال في وصف الهلال وليس معني البيت كما يظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه راي
في وقت واحد القمر ووجهها وانما التحقيق انها لما استقبلت قمر السما ارتسم خياله في
وجهها فراهما في وقت واحد كما تقابل الاشكال المراة فتنطبع الصور فيها فتري المراة والاشكا

المنطبعة

المنطبعة فيها في وقت معا واقول يابي هذا التحقيق جعله وجهها قمرا وليس ذلك الا اضافة
واشراقه والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصور وفي الشرح وما احسن قول القايل
• رات قمر السما فاذكرتني لياليي وصلنا بالرقمتين • كلانا ناظر قمرا ولكن رايت بعينها ورات بعيني •
وهذا من المبالغة حيث ادعي ان القمر الحقيقي هو وجهها فان قمر السما ليس قمرا حقيقيا وانما
اطلق ذلك عليه مجاز المشابهته لوجهها وقوله رايت بعينها ورات بعيني يرشد اليه انتهي
واقول هو ذكر هذا المعني الصفدي في رشف الزلال وعبارته واحسن ما يمكن ان يقال في
هذا ان معني قمرين حقيقي وهو قمر السما وقمر مجازي وهو وجه المحبوب فهو يقول هي رات
القمر المجازي وهو قمر السما وانا رايت وجهها وهو القمر الحقيقي لانها هي نظرت الي قمر السما وهو
نظر الي وجهها فصح انه راي بعينها وهي رات بعينه وهذه مبالغة وافراط في الوصف وهي
عادة الشعرا ان يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي والذي في السما هو القمر الحقيقي المجازي انتهي
وذكر الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عبد المومن بن اللبان الشافعي المتوفي رحمه الله تعالي معني
هذين البيتين في بعض نصا نيفه فقال البيت هذا الشاعر اليه قمر السما من عشاق محبوبته وان
محبوبته راته ذات ليلة نكسته بريتها له نورها لها ومحاسن صفاتها والقت عليه شبهها
واعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق تلك الليالي التي وصلته بالرقمتين لانها بوصالها له
اقنته عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتي صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما ينظره
ولهذا قال كلانا ناظر قمرا اي قمرا واحدا تعدد مظهره لكنها تنظره بعينه وهي عين المحبة لان
المحب صار محبوبا وهو ينظر بعينها لانها اعارته عينا رآها بها فكان البصير لها نفسها
قوله وما ذكرنا اصح لانه فيه جعل وجهها شمسا وهو ابلغ من جعله قمرا قوله وقالوا
العمرين في ابي بكر وعمر هذا ايضا من تغليب احد المتشابهين علي الاخر وقال ابن رشيق في العمدة
ان الكسايي قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول من ايام
ابي بكر وكذلك ذكر ابن الشجري قوله واسم المخاطبين علي الغايبين في قوله تعالي
اعبدوا ربكم تعجب ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين علي الغايبين فاسم مرفوع
بالعطف علي من وهذا تغليب المخاطب علي الغايب فان الخطاب في لعلكم شامل للناس
الذين توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة اخرا
لان لعلكم تتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتي يختص بالناس المخاطبين اذ لا معني
لقوله اعبدوا لعلكم تتقون قوله والمذكرين علي المونثة حتي عدت منهم المذكرين
عطف علي المخاطبين والمعني ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين علي المونثة
وهذا من تغليب الذكور علي الاناث بان اجري علي الذكور والانا صفة مشتركة
المعني بينهم طريقة اجرايها علي الذكور خاصة نحو قوله تعالي وكانت من القانتين
فان مريم عليها السلام جعلت من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف
به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من التبعيض بل

٣١

تكون لابتداء الغاية اي كانت ناشية من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسي والاول
هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له
قوله والملايكة علي ابليس يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم الملايكة متنا ولا لابليس حتي
استثني منهم وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد علي فرد من غير ذلك الجنس مغمور فيما
بين تلك الافراد بان اطلق اسم ذلك الجنس علي الجميع لقوله تعالي واذ قلنا للملايكة
اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تغليب في الاية فان الجن ايضا كانوا مامورين
مع الملايكة لكنه استغني بذكر الملايكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مامورون ه
بالتذلل للاحد والتوسل به علم ان الاصاغر ايضا مامورون به والضمير في فسجدوا
راجع الي القبيلتين وكانه قال فسجد المامورون بالسجود الا ابليس قوله ومن التغليب
او لتعودن في ملتنا بعده لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا هذا من تغليب
الاكثر من جنس علي الاقل منه بان ينسب الي الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه
السلام ادخل بحكم التغليب في العود الي ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتي يعود اليها
وانما كان في ملتهم من امن به وفي الشرح وفي الاية تغليب ثان وهو تغليب شعيب عليه
الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه لمن تامل قوله
ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذروكم فيه فان الخطاب
فيه شامل للعقلا والانعام في المطول فقوله يذروكم خطاب شامل الناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب علي الغايب والاماح بكر الجميع اعني الناس
والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليبا للعقلا علي غيرهم والاماح خطاب
الجمع بلفظ كم المختص بالعقلا ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب كان القياس ان
يقال يذروكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما وللقايل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق
الناس فالخطاب يختص بهم والمعني يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من
التوالد والتناسل وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير
التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا لتنفي
ببقايكم وتدوم بدوامكم وعلي هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو وجعل للانعام من انفسها ازواجا انتهي ما في المطول
قوله وانما هذا من مراعاة المعني والاول من مراعاة اللفظ في الشرح يعني ان الاية
الثانية من قبيل ما روعي فيه المعني دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فمقتضي
الظاهر ان يكون الضمير العايد عليه ضمير غيبة لانه اسم ظاهر فطريقه الغيبة
لكن لما كان المعني به هنا المخاطبين بقوله انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب
واما الاية الاولي فروعي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادي

مخاطب

فروعي لفظه دون معناه فقيل امنوا بضمير الغيبة واقول اما قوله تعالي بل انتم قوم
تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تغليبا قال التفتازاني وهو تغليب جانب المعني
علي جانب اللفظ لان بيا الغيبة لان الضمير عايد الي قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا
لكن لما كان في المعني عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب علي جانب الغيبة انتهي ولا يخفي
ان قول المص وانما هذا من مراعاة المعني لا يدفع التغليب اذ لا منافاة بين مراعاة المعني
وبين تغليب المعني علي اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعني واما يا ايها الذين امنوا فلا
تغليب فيه لان التغليب اذا كان للمعني علي اللفظ لا يكون للفظ علي المعني وانما فيه مراعاة
اللفظ اذ حق العايد الي الموصول ان يكون بلفظ الغيبة القاعدة الخامسة
قوله اي محل الشاهد في قوله زوال الراسيات فان المراد وشارفت الراسيات
الزوال قوله ومنه في غيره اي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط قوله
وقيل هما علي حذف مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم اي خلقنا اباكم ادم حينا غير
مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره قوله ثم دنا فتدلي
تدلي الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام اي ثم دنا من النبي فتدلي فتعلق به
وهو تمثيل لعروجه بالرسول صلي الله عليه وسلم وقيل ثم تدلي من الافق الاعلي
فدنا من الرسول فيكون فيه اشعار بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير لشدة
قوته فان التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة قوله فارقنا الخ الجماع هنا الاجتماع
والوطر الحاجة ولا يبني منه فعل والجمع اوطار في الشرح ولقد كان المص في غنية بما ورد من
الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت ولقد وقع في الحماسة لابي تمام قول الربيع بن مالك يرثي
مالك ابن زهير العبسي • من كان مسرورا بمقتل مالك • فليات نسوتنا بوجه نهار •
يجد النساء حواسرا يندبنه • بالصبح قبل تبلج الاسحار • وقال الامام المرزوقي
اي لا تتعجب من ابي تمام مع تكلفه ثم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك
قوله فليات نسوتنا وهي لفظة مستبشعة جدا واصلحه المرزوقي بقوله فليات
ساحتنا ثم علي قول الربيع اعتراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار
فكيف قال قبل تبلج الاسحار واجيب بانه اراد بقوله يندبنه بالصبح يصفنه
بالخلال المضيئة والمناقب الواضحة التي هي كالصبح قوله واما قراة الكساي بمثناة
فوقية فتقديرها هل تستطيع سوال ربك قراة الكساي بمثناة فوقية وادغام اللام
هل فيها القاعدة السادسة قوله جارية الخ تقطع بضم المثناة الفوقية وفتح
القاف وفي الصحاح ومض البرق يمض ومضا وومضا وميضا اذا لمع لمعا خفيفا ولم يعترض في
نواحي الغيم وكذلك اومض فاما اذا لمع واعترض في نواحي الغيم فهو الخفق فان استطال في وسط
السماء من غير ان يعترض يمينا وشمالا فهو العقيقة ويقال اومضت المراة اذا سارقت
النظر قوله يغتون حتي لا تهر كلابهم • هذا صدر بيت عجزه • لا يسالون عن السواد المقبل

وقد مر الكلام عليه في حرف الحا في حتى القاعدة السابعة قوله وما كان هذا القران ان
يفترى من دون الله تقدم الكلام على هذه الاية في حرف في ان المفتوحة قوله لحركها الفتيان
الى اخره ان تنبت اللحى في تاويل نبت اللحى وهذا المصدر في تاويل اسم الفاعل اي نابت الفتيان
نابتي اللحى واللحية بكسر اللام تجمع على لحى بكسرها كقربة وقرب وعلى لحى بضمها كذروة
وذرى وندي الرجل اذا جاد فهو ندٍ قوله فقيل هو على ذلك اي على تاويل ان وصلتها
بالمصدر وتاويل المصدر باسم الفاعل قوله ويرده عدم صلاحيتها اي صلاحيته ان تجد
عسى للسقوط فلا تكون زايدة لان الزايد هو الذي يصلح للسقوط وقيد بالاكثر لان ان
يسقط بعد عسى قليلا قوله واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا الخ هذا
دفع لما يتوهم من قول ابي الفتح بجواز كون ان زايدة في هذا البيت والحال ان مدخولها منصوب
ان الزايدة تحمل وقبل هذا البيت ومن تكرمهم في المحل انهم • لا يعلم الجار فيهم انه جاره • والتكرم
تفعل من الكرم والمحل القحط وحتى متعلقه بلا يعلم ومعنى بيني جيها يفارق وهو بحتمع
الحال الخا لغير ابي الفتح ان في البيت ليست بزايدة بل ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد
حتى وان كانت لازمة للاضمار في الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل قوله
والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره المنصوب مبتدا ولا يليق الى اخره خبره وهذا
الذي ذكره يتحقق بغير فانها تنتصب على الاستثنا ومعناه قايم بما بعدها القاعدة
الثامنة قوله وسخلها في الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخا المعجمة اسم للذكر
والانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضعه وفي القاموس السخلة ولد الشا ما كان
قوله واي فتى هيجا انت وجارها • فتى مضافا الى هيجا وهي بالمد والقصر الحرب وجارها
معطوف على فتى قوله ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر احترز
بالاصح على مذهب الفرا ان ذلك يكون في النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله
عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له قوله ان يسبوا الى اخره
في الصحاح ويقال هذا الامر سبة بالضم اي عار يسب به ورجل سبة اي يسبه الناس وسببة
اي يسب الناس قوله اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة سبق في حرف الكاف الكلام
على كل انها لاستغراق اجزا المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فكان ينبغي ان يقال يمتنع
كل نخلتها لان كلا اذا اضيفت الى مفرد معرفة افادت عموم الاجزا والمقصود هنا انما
هو عموم الافراد القاعدة التاسعة قوله فلذلك فصلوا بهما الفعل
من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن
السراج وابو علي الى جواز ابكل كان واخواتها معمولا خبرها في نحو كان طعامك يا كل زيد
دون كان طعامك زيد يا كل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا قوله وفعل
التعجب هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما ان قوله وقدموهما عطف على فصلوا بهما
وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم شارك له في العامل وهو قدموهما دون تيلو



وهو خبر بن

وهو خبر بن قوله فلا تلمني الخ في الصحاح لحيت الرجل الحاه لحيا اذا لمته فهو ملحي والجم
الكبير والبلابل جمع بلبال وهو الهم ودوسواس الصدر قوله وبين الاستفهام والقول
الجاري مجرى الظن في الشرح ليس الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن منوطا
بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جايز ولو
كان غير ظرف فنص عليه في التسهيل وغيره قوله ابعد بعد تقول الدار جامعة • شملي بهم
هذا صدر بيت عجزه • شملي بهم ام دوام البعد محتوما • وفي الصحاح جمع الله شمله اي ما
تشتت من امره والمحتوم بالحا المهملة من الحتم وهو القضا المبرم وحتمت عليه الشي وجبته
والحاتم القاضي قوله اذن والله نرميهم بحرب • هذا صدر بيت عجزه يشيب الطفل
من قبل المشيب قوله فاكل حين من توالي مواليا • هذا عجز بيت صدره • باهبة حزم
لذوان كنت امنا • ويروى من توالي مواليا قوله وماكل من وافى منا انا عارف هذا
عجز بيت صدره • وقالوا تعرفها المنازل من منى قوله اما خراشة الى اخره تقدم الكلام
عليه في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون قوله واما المسيلة الاخيرة هي تقدم
ما تقدم الظرف على عامله المعنوي القاعدة العاشرة قوله في تنوين كله مهم القلب
هو ان يجعل احد اجزا الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون
الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا
كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني ان يكون الداعي
اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض
والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض
او يرغب عنه وقبل السكاكي القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه
كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار والتنزيل ورده غيره مطلقا
وقيل ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف قبل
وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه
خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال قوله كان سبيية من بيت راس الخ هذا البيت
من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهجو ابي سفيان بن حرب قبل اسلامه
وخبر كان قوله بعد هذا البيت • على انيابها او طعم غض • من التفاح هصره اجتنا
وفي الصحاح سبات الخمر سبا وسباء اذا اشتريتها لتشربها ولا يقال ذلك الا في الخمر
خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفا ومنه سميت الخمر سبيئة فاما اذا اشتريتها
لتحملها الى بلد اخر قلت سبيت الخمر بلا همز وبيت راس قرية في الشام مشهورة بجودة
الخمر والغض بمعنى الطري وهصرت الغصن وبالغصن بفتح الها وتشديد الصاد
اذا اخذت براسه فاملته اليك شبه ريق المراة بخمر مزجت بعسل وبطعم تفاح
طري قوله بهمه مغبرة ارجاوه الخ المهمة المفازة والمغبرة المملوة بالغبرة والارجا

النواحي جمع رجا بالقصر **قوله** فعكس التشبيه مبالغة يعني ان لون السما قد بلغ من
الغبرة الي حيث يشبه به لون الارض في الغبرة **قوله** فان انت الخ في القاموس النجدة
تطلق علي الشدة وعلي القتال وعلي الهول والفزع **قوله** ولا تهيبيني الخ اصل تهيبيني
تتهيبيني فحذف منه احدي التاءين والموماة المفازة والاصدا جمع صدي وهو هنا
ذكر البوم او طاير صغير يصر بالليل وقال العدبس الصدي هو هذا الطاير الذي يصر
بالليل ويقفز قفزانا ويطير والناس يرونه الجندب وانما هو الصدي فاما الجندب
فهو اصغر من الصدي والسحر قبيل الصبح **قوله** وقول القطامي فلما ان جري الي اخره
القطامي بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت امرت بها الرحال ليا خذوها • ونحن نظن
ان لن نستطاعا • والسمن بكسر السين وفتح الميم وصحفه بعضهم بفتح السين وسكون الميم
فقال شبه تزيد اكثر اعليه سمن بالقصر الذي تحين بالسياع وقبل هذا البيت ما هو
صريح في انه يصف ناقته وهو • فلما ان مضت سنتان عنها • وصار حقة تعلو الجذاعا
عرفنا ما تري البصرا فيها • فالينا عليها ان تباعا • وفي الشرح ورايت البيت المذكور
في شعر القطامي في نسخة قديمة مصححة علي هذه الصورة • فلما ان جري سمن عليها
كما طينت بالفدن السياعا • والسمن بالضم السمن القديم وقال الشيخ بها الدين
السبكي ويروي بطنت كذا رايته في الصحاح وحلية المحاضرة للحاتمي والتوسعة لابن
السكيت وجعله قلبا وفيه نظر لانه يجوز ان يريد انه جعل القصر بطانة للطين لانه
داخله بلا قلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطانة له انتهي **قوله** ومنه في الكلام
ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة علي الحوض لان القلنسوة ظرف والراس مظروف
ولما كان المناسب ان يتحرك بالمظروف نحو الظرف ويوتي بالمعروض عند المعروض عليه وههنا
الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار **قوله** ورد علي قول الزمخشري في الاية تقال
بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القران علي القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعني
صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة علي الحوض ما يدل علي
القلب لان عرض الناقة علي الحوض وعرض الحوض علي الناقة صحيحا انتهي وقال بها
الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت الناقة علي الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري
وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه لانه
قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض علي الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد
ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار علي النار ليس بمقلوب لفظا للمعني
الذي اشرنا اليه وهو انهم مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع
الذي تتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية علي البيع وعرضت القاتل
علي السيف والجاني علي السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت العود
علي النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا ابو حيان وغير ما قاله الزمخشري وحاصله

ان الذي

ان الذي في الاية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو
شاذ انتهي **قوله** وقيل اذا طلعت الجوزا انتصب العود في الحربا في الشرح الجوزا برج في
السما كذا في القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل وطال النهار عكس حلولها
ببرج القوس انتهي واقول قصر الليل مطلقا يكون اذا حلت الشمس في الجدي وهو برج تحله
الشمس قبل الجوزا باربعة بروج وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوايهما اذا حلت الشمس
بالحمل وهو برج بينه وبين الجوزا برج واحد وقصر الليل غاية قصره يكون اذا كانت الشمس
بالدرجة الاخيرة من الجوزا فلا يصح قول القايل اذا حلت الشمس بالجوزا قصر الليل لاقتضايه
ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولي منها وها هنا واقعة مناسبة يجب حكاها
الخطيب في تاريخه عن ابي محمد اسماعيل بن ابي منصور موهوب الجواليقي البغدادي قال
كنت في حلقة والدي والناس يقرءون عليه فوقف عليه شاب وقال يا سيدي بيتان من
الشعر لم افهم معناهما وهما •

• وصل الحبيب جنان الخلد اسكنها • وهجره النار يصليني به النار •

• فالشمس في القوس امسي وهي نازلة • ان لم يزرني وفي الجوزا ان زارا •

فقال له والدي يا بني هذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة وآلي علي نفسه ان
لا يجلس في حلقته حتي ينظر في علم النجوم وينظر تسيير النجوم والشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جلس
في الحلقة ومعني البيت ان محبوبه اذا لم يزره فليله في غاية طوله وان زاره فليله في غاية
قصره فكني بكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس
في هذا البرج وبكونها نازلة بالجوزا عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس فيها ثم المراد
طلوع الجوزا فيما ذكره المص طلوعها بالفجر وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الحربا
في ذلك الوقت لانها دويبة ضعيفة لا عظم لها فيحصل بقوة الحر استدادها ومن خاصة
هذه الدابة انها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها وقوله وقد مضي تاويلها مضي ذلك
في القاعدة الخامسة **القاعدة الحادية عشر** **قوله** من ملح كلامهم تقارض اللفظين
ملح الكلام الاحاديث التي تتملح منه اي تعد مليحة واحدها ملحة كغرفة وغرف والتقارض
بالقاف والضاد المعجمة من القرض استعير هنا لتلبس كل واحد من اللفظين بحكم الاخر
قوله ان تقرآن علي اسما الخ ذكره المص هذا البيت في ان المفتوحة الساكنة النون وقبله

• يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما • وحيثما كنتما لاقيتما رشدا •

• ان تحملا حاجة لي خف محملها • تستوجبا منة عندي بها ويدا •

قوله بدليل ان المعطوفة عليها في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها علي ان المخففة
وصلتها اذ هو عطف مصدر علي مصدر ولا يمنعه احد واقول المراد بالدليل هنا ما يفيد
الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف ان الناصبة وصلتها
علي ان المخففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولي والثانية ليست مخففة

من ثعيلة تكذا الاولي قوله واعال ما حملا علي ان كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام
كما تكونوا يولي عليكم ذكره ابن الحاجب في الشرح لاحاجة ان تجعل اما ناصبة هنا فان ذلك اثبات
حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك قطعا
نثرا قال الشاعر ¤ ابيت اسري وتبيتي تدلكي ¤ وقد خرج علي ذلك قراءة قالوا
ساحران تظاهرا بتشديد الظا اي تتظاهران وقوله صلي الله عليه وسلم لا تدخلوا
الجنة حتي تؤمنوا ولا تؤمنوا حتي تحابوا قوله لو تناشطا بها ذو ميعة ¤ هذا صدر
بيت عجزه لاحق الاطال نهد ذو خصل والميعة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعدها
عين مهملة النشاط واول جري الفرس والاطال جمع اطل وهي الخاصرة وفرس نهد بفتح
النون وسكون الها اي جسيم وقد تقدم الكلام علي هذا البيت في لو قوله اعطا ان الشرط
حكم لو في الاعال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك في الشرح قد مضي في فصل لو ان
السبب خرج قوله كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا علي انه جاعلي لغة راي فاصله ترا حذفت
الالف لالتقا الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا لوقوعها بعد فتحة ومثل
هذا في الحديث ثابت واقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لقيل فانه يراك بالهمزة
وكون تراه في الشرط من لغة ويراك في الجواب من لغة اخري من غير دليل بعيد قوله
وبهذا اي بانه لابد من جواز مجي الحرف المتروك مكان الحرف المذكور يقدح في تخريج الحديث
السابق وهو فان لا تراه فانه يراك علي ما ذكرا بن مالك من ان اعطيتعينه حكم لو في الاعال
اذ لا يجوز فلو لا تراه فانه يراك اما معني فلا نعكاس المعني المراد ان لو لا حينيذ دالة علي
امتناع جوابها لوجود ما يليها واما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المبتدا قوله
والظاهر انه اي الحديث السابق اعني ان لا تراه فانه يراك يتخرج علي اجرا المعتل مجري
الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات يا يتقي وجزم يصبر قد ذكر
ذكر المص في الباب الرابع في اقسام العطف هذه القراءة وذكر فيها اوجها منها ما ذكره هنا
وهو اجرا المعتل مجري الصحيح قوله واذا اتصبك خصاصة فتجمل ¤ هذا عجز بيت
صدره ¤ فاستغن ما اغناك ربك بالغني ¤ وقد تقدم الكلام عليه في اذا قوله واعطا
لن حكم لم في الجزم في الشرح تامل هذا مع قول المص قبل ذلك بنحو سطرين وانما يصح او يحسن
حمل الشي علي ما يحل محله كان بينهما تنافيا وذلك انه اذا اتي المتكلم بلن علم ان غرضه
النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل للم فكيف صح او حسن حمل لن عليها واقول تاملنا
ذلك فلم نجد فيه تنافيا وذلك ان قول الشاعر الان يمنع ان يكون غرضه النفي في المستقبل
كما يمنع ان يكون غرضه النفي في المضي فلعل في البيت اريد بها مجرد النفي وقامت مقام لم
في الجزم فقط وحلت محلها في ذلك قوله بلغت نجران او بلغت سوالتهم هجر ¤ هذا
صدر بيت حذف اوله وهو مثل القتا فدها جون والقتا فذ بالذال المعجمة جمع
قنفذ حيوان معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذي يمشي في ارتعاش من

هدم





في الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره
انما هو مع المعادل قلت كلام المص فيما هو اعم من ذلك فانه قال في ام عند
الكلام علي بيت المتنبي ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين
المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر قوله ولانه عليه
الصلاة والسلام قد اجابهم بالفاعل لا يقال لم لا يجوز ان يكون اجابهم
بالفعل فانه مذكور في الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لانا نقول مخالفة
الفاعل في الجواب للفاعل في السوال تدل علي انه المقصود بالجواب دون
الفعل وايضا اشارتهم الي الفعل في السوال تمنع من سوالهم عنه قوله
فان قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالي الم تعلم ان الله علي
كل شي قدير علي التقرير عبارة الكشاف في هذا المقام لما بين لهم انه
مالك امورهم ومدبرها علي حسب مصالحهم من نسخ الايات وغيره
وقررهم علي ذلك بقوله الم تعلم اراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو
اصلح لهم مما يتعبد هم به وينزل عليهم وان لا يقترحوا علي رسولهم
ما اقترحه ابا اليهود علي موسي ولا يخفي ان هذه العبارة ظاهرة في
ان المراد الم تعلم في الايتين اعني في الم تعلم ان الله علي كل شي قدير
وحده وان التقرير فيهما بمعني التثبيت علي انه تعالي مالك الامور ومد برها
علي حسب المصالح لا بمعني الحمل علي الاقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضي
كلام المص فليتامل قوله فلو قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير
بما بعد النفي لا التقرير بالنفي اعتذر بضم المثناة مبني للمفعول وفي
الشرح هذا مبني علي انه لا يجب ايلا المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح
به المص ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا اي ما صرح به ولم يحك فيه خلافا
ان لا يوافق علي الاعتذار المذكور لكنه قد وافق علي صحته بقوله والاولي
ان تحمل الاية علي كذا انتهي واقول ليس هذا الاعتذار مبنيا علي عدم وجوب
ايلا المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلا المقرر به الهمزة معناه اذا امكن ايلاوه
اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اقتضت ان تذكرهم
تقرير الاثبات بصورة النفي قصدا الي الدلالة علي ان المقر علي يقين مما اقر
به وانه لم يتلقن ذلك من تقرير المتكلم وكان الفعل المنفي لا يمكن لغة تقديمه
علي النافي لم يل المقرر به هنا اداة التقرير ولما قلنا ان معني كلامهم ذلك
لانك اذا قلت اقام زيد مقررا مخاطبك بنفس نسبة القيام الي زيد لا بنفس
الفعل يلي المقرر به حينيذ الهمزة لعدم امكان ايلايه اياها قالوا ولم ينبهوا هذا
التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالي للهمزة الا بالقرينة فليتامل قوله

والاولى ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي في الشرح وجه ذلك ان المنكر للفسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاند فالاستفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فالاستفهام ابطالي واقول يتبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصايغ من ان المص ذكر في التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله على كل شي قدير فكيف يتاتي ما هو ذاكره هنا انتهى قوله وذكر بعضهم معاني اخر لاصحة لها في الشرح اي مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع حملها على الحقيقة الاستفهام يتولدها بمعونة القراين ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية انتهى فان قلت مراد المص بقوله لاصحة لها انها لم ترد في كلام من يحتج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنها اي ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد الم نهلك الاولين والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف قوله وعلى ذلك يتخرج اللغز في القاموس اللغز بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة او المضمومة او الساكنة وفي الصحاح الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب واصل اللغز جحر لليربوع بين القاصعا والنافقا يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيخفي مكانه بتلك الالغاز قوله لتقرعن على السن الى اخره السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الانملة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان والاخلاق جمع خلق بمعجمة مضمومة ولام ساكنة او مضمومة بمعنى السجية قوله يعود الفضل منك على قريش الى اخره الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفرا وبه سميت قريش وتفرج بضم الرا مضارع فرج الغمة اي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما وهي الغم الذي ياخذ بالنفس وابن مامة وابن سعدي من اجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين ولم يكتف بالثاني الذي هو محل الشاهد ليعلم ان الروي منصوب قوله أيا أيا جبلي نعمان الى اخره نعمان بفتح النون واد في طريق الطايف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا ريح مهبها المستوي من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار كذا في الصحاح وضمير نسيمها للمحبوبة او للنسيم الاول مرادا به الريح وبالنسيم الثاني

النفس

النفس الضعيف والغرض من ذكر البيت بيان ورود ايا للندا البعيد لا الرد على الجوهري في قوله ان ايا تكون لندا القريب ايضا لان الرد عليه لا يتاتى بذكر مثال وردت فيه للبعيد على ما لا يخفى قوله فاصاخ الجاه الى اخره اصاخ استمع والحيا بالقصر المطر والخصب قوله إذن فالصحيح انها الناصبة لا إن مضمرة بعدها قال الرضي وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والندا او الدعا يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر قوله قال سيبويه معناها الجواب والجزا فقال الشلوبيني في كل موضع الشلوبيني بفتح المثناة المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بيا النسبة فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي كان اماما في النحو ولد باشبيلية سنة اثنين وستين وخمسماية وتوفي سنة خمس واربعين وستماية وهذه النسبة الى الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر قال رايت جماعة من اصحابه كلهم فضلا ولم تزل اخباره تاتي الينا وفي الشرح المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سوا وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتدا ليس جوابا عن شي والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزا لمضمون كلام اخر قوله اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزا اما في الاستقبال واما في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها الى اخره الضمير في مثلها ومنها واقيلها عايد الى خطة الرشد في البيت قبله وهو عجبت لتركي خطة الرشد بعدما بدا لي من عبد العزيز قبولها والخطة بضم الخا المعجمة الامر والقضية كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها عايد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن علي فقال اعتقني ان الكون كاتبك فلم يجبه واعطاه جايزة والمعنى اذ عاد عبد العزيز لمثل المقالة التي قالها فانا لا اتركها راضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم ابو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لم يل الخلافة بل ولي امرة مصر من اخيه عبد الملك ودخل عليه فيها رجل يشكو صهرا له فقال انه ختنني فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك وفتح النون فقال ختني

الختان الذي يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال
ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال
والله لا شاهدت الناس حتى اعرف النحو واقام في بيته جمعة لا يظهر
ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الاخرى وهو من افصح الناس
توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل سنة اثنتين
وقيل سنة اربع قال المدائني وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن
مروان وكان اميرها يومئذ الى قرية له فاقام بها فقدم عليه رسول
من قبل اخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك فقال
طالب بن مدرك فقال عبد العزيز اوه ما اراني راجعا الى الفسطاط يعني مصر
فمات في تلك القرية قال في الصحاح والفسطاط بيت من شعر وفيه ست
لغات فسطاط وفستاط وفساط وكسر الفا لغة فيهن والفسطاط مصر



انتهى وسبب تسمية مصر بذلك ان عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة
عشرين واراد المسير الى الاسكندرية امر بفسطاطه ان يقوض اي
ينقض فاذا يمامة قد باضت على اعلاه فقال لقد حرمت بجوارنا اقروا
الفسطاط حتى تطير فراخها فاقروا الفسطاط في موضعه وساروا وفي
الشرح عبد العزيز هذا هو احد الخلفا الامويين واقول لم يل الخلافة
احد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف هذا
البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لانه مخالف للقاعدة المشهورة
وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التي قبل
ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو حلفت برب الراقصات الى منى
يقول الفيافي نصها وذميلها والراقصات صفة الابل ويقول يعملات
والفيافي جمع فيفا وهي المفازة والنص والذميل ضربان من السير انتهى
واقول لا نسلم ان المصنف مثل بهذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به
تبعا لبدر الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الفرا وابن مالك من جواز
جعل الجواب المذكور للشرط المتاخر وان لم يسبق ذو خبر وقد جعل
صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما انا
بباسط يدي اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بناء على المشهور لكن لما
كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل
بالبيت لوقوع اذن في جواب ان الملفوظة غاية ما في الباب ان ذلك
الجواب محذوف هذا وقد مثل الرضي بالبيت لوقوع اذن في جواب
قسم قبلها وهو ظاهر قوله لو كنت من مازن الى اخره مازن ابو

قبيلة

قبيلة من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن ايضا في بني
صعصعة بن معاوية وفي بني شيبان واستباح الشي استاصله وبنو
اللقيطة سموا بذلك لان امهم التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد
اضرت بهن السنة فضمها اليه ثم اعجبته فخطبها الى ابيها وتزوجها
وذلك بضم المعجمة واسكان الها والمعشر الجماعة من الناس وخشن
بضم المعجمتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني كنمر جمع نمر والحفيظة
بالحا المهملة والظا المعجمة الخصلة التي يحفظ لها اي يغضب واللوثة
بالمثلثة وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقي الرواية
الصحيحة ضم اللام وهو يعرض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا لنصرته
قوله نحو ان يقال اتيك فتقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك
لا يقال هذا التفسير يوجب اهمال اذن لوقوعها حشوا لانا نقول هو
الموجب لاهمالها ووقوعها حشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير
يوجب وقوعها حشوا في المعنى دون اللفظ قوله بشرط تصديرها
عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها
قال الرضي ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك
في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك واني اذن اكرمك الموضع الثاني ان يكون جزا للشرط الذي قبل
اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي
قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله • لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها •
وامكنني منها اذن لا اقيلها • ولا يقع المضارع بعد اذن في غير
هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقرا بل تقع
متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرو ولبيس
الرجل اذن زيد قوله لا تتركني فيهم شطيرا الى اخره الشطير
هنا الغريب واهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضي
وقد جا المضارع منصوبا في هذا البيت مع كونه خبرا عما قبلها
بتاويل ان الخبر اذن هو اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدرة
كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
اي اني اذن ثم ابتدا قال والوجه رفع اهلك وجعل اذن بمعنى
الالغا قاله ابن بابشاذ هو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد بن
بابشاذ مات سنة تسع وستين واربعمائة حكى ابن خلكان عنه
انه كان يوما في سطح جامع مصر ياكل شيا وعنده بعض صحابه

فجعلوا فقط فرموا له لقمة فاخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرموا شيا
فاخذه وذهب ثم عاد ففعل ذلك مرارا فاتبعوه فاذا هو يدخل الي حزبه
فيما شبه بيت حراب في سطح ذلك البيت قطاعي واذا هو يضع الطعام بين
يديه فلما راي الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم
وبابشاذ كلمة اعجمية معناها الفرح والسرور **قوله** او على الجملتين معا
جاز الرفع والنصب وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف
من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعده
جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها **ان المكسورة
الخفيفة قوله** وان من اهل الكتاب الا ليومنن به اي وما احد من
اهل الكتاب الا ليومنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته في الشرح ه
والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الي عيسى وضمير موته
يرجع الي المبتدا المحذوف وقيل يرجع الي عيسى ثم قال فان قلت يلزم
على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف
موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما
ذا اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن او في وهو في الاية بعض مجرور
بمن فجاز انتهى واقول هذا وهم لان المجرور بمن او في الذي يشترط في المنعوت
ان يكون بعضه يشترط فيه ان يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك
في التسهيل وصرح به ايضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة
غير وظاهر ان المجرور بمن في الاية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار
والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما تكون
كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه
وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا
مراد المصنف بان يكون قوله اي وما احد من اهل الكتاب الا ليومنن بيانا
للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله العاشر
الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز المفرغ في الصفات
لا تقول ما مررت باحد الا قايم نص على ذلك ابو علي وغيره ونقل ايضا في
اخر الباب الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن
الفارسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قايم قلت ونقل فيه ايضا عن
الزمخشري وابي البقا انهما يريان جواز ذلك بل قال التفتازاني في شرح
المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جريان الاستثنا المفرغ في الصفة
مثل ما جاني رجل الا كريم انتهى لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على

انه

انه يمكن ان يقال ما سيقوله المصنف ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر
موصوفها كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي
الكشاف ليومنن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان من اهل الكتاب
احد الا ليومنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي
حاشية التفتازاني فيكون ليومنن جملة خبرية موكدة بقسمية انشايية
واقعة صفة بلا تاويل والاستثنا مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر
مبتدا مقدم الخبر او فاعل للظرف ولو جعل الظرف صفة مبتدا محذوف
والاستثنا في موقع الخبر لم يبعد انتهي وقال ابو حيان ليس ليومنن صفة
ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفايدة
وليس المجرور محط الفايدة فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام والا واردها هما
الخبران انتهي وقال الزجاج حذف احد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثنا
قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا يخفي ان ان على
هذا الراي ليست لحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا
بالشي ونقيضه واقول ان اراد الشرط الاصولي وهو على ما في اصول ابن
الحاجب ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية فما ذكره من الضرورة
حق لكن لا يفيده لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا
بهذا المعني لجزايها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا احج وقد يكون
سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون لا شرطا ولا سببا
نحو ان كان زيد ابي فانا ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان
كان الشرط النحوي وهو ما يقع بعد ان ونحوها معلقا مضمون جملة اخرى
فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جا زيد وان لم يجي اكرمك والجواب
ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جا زيد وان لم يجي اكرمك ليس بصحيح على
كون ان للشرط وسيذكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة
فيما تتميز به عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض
المتاخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو
معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف
هو العاطف فقط كما يسبق الي بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده
قليل انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم ان هذه هي ان التي
يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير
الوصلية لان هذه قدر لها معطوف عليها وتلك لا يقدر لها بل تكون مقرونة
بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد اشار التفتازاني في نحو هذا الي ذلك

حيث قال في مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه
بما قبله من الكلام وذلك ان كان ضد الشرط المذكور اولى بالاستلزام ه
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط
كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب
الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور
وقال الجزري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور ه
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية
ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به معنى وقد يجي بعد تمام الكلام
واما ثانيا فانه لا يتعين ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها
تستعمل من غير ذكر الواو وغير تقديرها محذوفة واما ثالثا فلان
الواو الداخلة على ان الوصلية هي واو الحال لا العطف وكذلك الجملة
عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال قال التفتازاني في المطول
وقد تستعمل ان في غير الاستقبال اذا جي بها في مقام التاكيد مع
واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها حينئذ جزا نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم قوله وقيل
انما قال ذلك بعد ان عمهم بالتذكير ذكر هذا الوجه والذي بعده
صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول مامورا بالذكرى
نفعت ام لم تنفع فما معنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين ه
احدهما ان الرسول قد استفرغ مجهوده في تذكيرهم وما كانوا
يزيدون على زيادة الذكرى الا عتوا وطغيانا وكان يزداد جدا في
تذكيرهم وحرصا عليه فقيل له وما انت عليهم بجبار فذكر بالقران من
يخاف وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذكر ان نفعت الذكرى وذلك
بعد الزام الحجة بتكرير التذكير الثاني ان يكون ظاهره شرطا
ومعناه ذما واستبعادا لتاثير الذكرى فيهم قوله وقرا سعيد بن
جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم قال ابن الصايغ
هذا تخريج ابي الفتح لهذه القراة وقد اعترض عليه بانه يناقض ه
القراة المشهورة ان الذين بالتشديد وخرجها المعترض على انها المخففة
من الثقيلة بتقدير عملها في الجزاين النصب وقد اجاب بعضهم عن
الاعتراض بالتناقض بان المثلية في القراتين لم تتوارد على محل واحد
انتهى واقول يعني ان المثلية المثبتة هي المثلية في العبودية والمنفية
هي المثلية في الانسانية قوله من اهل العالية في الصحاح هي ما فوق

نجد



نجد الى ارض تهامة والى ما ورا مكة وهي الحجاز وما والاها والنسبة
اليها عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس قوله اعتباطا هو بمهملتين
اي لا علة يقال عبطت الناقة واعتبطتها اذا ذبحتها وليس بها علة قوله
ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي فان اصله لكن انا
حذفت الهمزة ثم ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة
الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون في النون وقيل لكنا
واثبات الالف وصلا فيه فصيح بخلاف انا انا اذا اثبت الفه في الوصل
فانه ليس بفصيح لان الالف تدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف
يلزم الالتباس بالمشددة وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة
لوجهين احدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع ه
بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم لكن ويكون هو
الله ربي خبره لان حذف ضمير الشان المنصوب بغير ان المفتوحة
المخففة ضعيف بل قال الرضي في بحث لحوق النا للجواب اذا كان
فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا
وان واخواتها ضرورة وثاني الوجهين انهم وقفوا عليه بالالف ولو
كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك نحو لكن الخفيفة وانا مبتدا وهو
مبتدا ثان والله مبتدا ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر
الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعايد على الاول هو اليا ويجوز ان يكون
اسم الله بدلا من هو قوله خلافا للكوفيين اي اخالف خلافا واللام
للتبيين كاذ في سقيا لك ويكون خلافا مفعولا مطلقا او اقول ذلك مخالفا
او ذا خلاف فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال
المخففة من الثقيلة وهو غير سديد لانه يقتضي ان الكوفيين قايلون
بالمخففة من الثقيلة غير قايلين باعمالها وهم لا يقولون بها ولا باعمالها وما
قيل انه المخففة يقولون انها ان النافية وحينئذ فينبغي رجوع قوله
خلافا الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور لرد قولهم انها غير عاملة
صريحا وقولهم انها النافية ضمنا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه يعني عن
ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسالة فقط
بعد تضمن الدليل رد القول بانها النافية انتهى قوله لنا قراة ه
الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم قراة ابي بكر بتخفيف النون
وتشديد الميم وقراة الحرميين بتخفيفهما فالتلفظ بالاية مرة واحدة

منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المص على قوله وان كلا كفاه في
الاستدلال ولم يرد عليه اشكال ثم ان المصنف في بحث لما ذكر ظاهره
ان قراءة ابي بكر محتملة لان تكون ان نافية وكلا مفعولا باضمار اري ولما
بمعنى الا وانت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا ينافي بقراءة ابي بكر استدلالا
بل ولا بقراءة الحرميين ايضا لان للكوفيين ان يقولوا ان ان نافية
وكلا منصوب باري محذوفا واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم
فان قلت هنا لاماث فانهما التي بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية لهي
لام قسم مقدر في شرح التسهيل لابن ام قاسم لا عمل لان عند
الكوفيين ولا هي مخففة من ان بل هي النافية واللام بعدها بمعنى الا هم
و يجعلون النصب في ان وكلا بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه ربه
قال الفرا ورد بان اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى الا انتهى فان قلت اي
شي خبر ان في الاية على تقدير تخفيفها واعمالها وتخفيف لما قلت فيه وجهان
احدهما ليوفينهم وما مزيدة فاصلة بين لام ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر
ما وهي نكرة لحق ارجح قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا اما كونه
ماضيا فلان الماضي اشد بالتاكيد من المضارع لدلالته على الوقوع
والحصول فيما مضى دون المضارع واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضي اعمالها
وهو تاكيد الجملة الاسمية لذكري جديتها بعد ذكر ذلك الناسخ قوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما • هذا صدر بيت عجزه • حلت عليك عقوبة المتعمد •
والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد في
اليد يقال شلت يده تشل بالفتح واشلها الله وقبل هذا البيت
• يا عمرو لو نبهته لوجدته • لا طائشا رعش الجنان ولا اليد • وعمرو هذا
هو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجده نائما في وادي السباع
تحت شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه
من الجمل قبل الموقعة وعاتكة هذه هي التي كان اهل المدينة يقولون
عنها من اراد الشهادة فليتزوج بعاتكة وذلك انها كانت جميلة وكانت
تحت عبد الله بن ابي بكر الصديق فاحبها حبا شديدا ثم شهد
الطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمي بسهم فمات منه
في المدينة فتزوجها زيد بن الخطاب فقتل عنها يوم اليمامة فتزوجها
عمر بن الخطاب سنة اثنتي عشرة فقتل عنها فتزوجها الزبير بن
العوام فقتل فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصفية ام الزبير
قوله • ما ان اتيت بشي انت تكرهه • هذا صدر بيت عجزه •

اذن

اذن فلا رفعت سوطي الي يدي • قوله فما ان طبنا جبن الي اخره في الصحاح
المراد بالطب هنا العادة والجبن بسكون البا وضمها صفة الجبان والمنايا جمع
منية وهي الموت لانها مقدرة لا يقال مني له اي قدر وا الدولة في الحرب ان
تداول احدى الفئتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول
والدولة بالضم في المال يقال صار الفي بينهم دولة يتداولونه يكون مرة لهذا
ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال ابو عبيد الدولة بالضم اسم الشي الذي
يتداول بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة
لغتان بمعنى قال محمد بن سلام الجمحي سالت يونس عن قول الله
تعالى كيلا يكون دولة فقال قال ابو عمرو بن العلا الدولة بالضم
في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاهما تكون
في الحرب والمال وقال يونس اما انا فوالله لا ادري ما بينهما قوله بني غداة
ما ان انتم ذهبا الي اخره غدانة بضم المعجمة بعدها مهملة وبالنون حي
من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف في الصحاح هو الجر
وفي القاموس هو الجر وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا
يرجي المرء ما ان لا يراه الي اخره يرجي بتشديد الجيم وكسرها
وبعرض يحتمل ان يكون من عرض له امر كذا اي ظهر ان يكون من عرضت
له الغول بفتح الراء وكسرها اي تعرضت له والخطوب جمع خطب بفتح الخا
المعجمة وهو سبب الامر تقول ما خطبك ثم استعمل في الامور الشاقة
قوله ورج الفتى الي اخره الفتى الشاب والسن بالمهملة والنون
هنا العمر وخيرا مفعول يريد والمعنى اذا رايت شخصا كلما زاد عمره
زاد خيره فرجه للخير قوله الا ان سري ليل الي اخره سري بمعنى
سار والكئيب المنكسر من الحزن وتنائي يبعد والنوى الوجه الذي
ينويه المسافر من قرب او بعد وهي مؤنثة لا غير وغضوب بمعجمتين على
وزن صبور اسم امراة قوله وتمد مدة الانكار قال الرضي هي
مدة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار
اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول
جاني زيد فيقول من يقصد تكذيبا وان زيدا ما كان زيد انيه اي كيف
يجيك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك
ان زيدا جاك ويستنكر ان لا يجيك فكانه يقول من شك في هذا وكيف لا يجيك
انتهى ولم يذكر قبل مدة الانكار من مواضع المكسور الهمزة بل ذكره من مواضع
مفتوحها قوله وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو

شهو كلام الرضي صحيح في ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما
هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر انتهى وابن
الحاجب هو ابو عمرو عثمان بن ابي بكر بن يونس المالكي كان والده حاجبا
للامير عز الدين موسك الصلاحي وكان كرديا فاشتغل ولده بالقاهرة
ثم انتقل الى دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة
فاقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فتوفي في شوال سنة
ست واربعين وستمائة وكانت ولادته باسنا من قرى الصعيد في اواخر
سنة سبعين وخمسمائة **قوله** وهذا الجواب انتقض ان ادونا فتنبه الخ م
حزتا بالحا المهملة والزاي بعينا قطعتا وحازم بمهملة وزاي اسم رجل **قوله**
وهذا الجواب لا يدفع السوال وفي بعض النسخ لا يدفع بالدال والقاف
واحد وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام والسوال هو ما وجه دخول ان
ان شا الله في اخباره تعالى يدل على هذا ان الزمخشري سال هذا السوال
واجاب بما اجاب به المص ووجه كون هذا الجواب لا يدفع السوال هو ان ه
المشية على هذا الجواب ايضا دخلت في اخباره تعالى بدخولهم جميعا فيقال
ما وجه دخولها فيه والجواب ان وجهه الاشعار بان بعضهم لا يدخل لموت
يحصل له اشار الى هذا البيضاوي في تفسيره وفي الشرح ووجه ما قال
ان الله تعالى قد وعد اولئك المومنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم
تحقق مشيته تعالى ان لا يموت احدهم قبل الدخول اذ لو شا موت
احدهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف في
وعده تعالى وهو محال انتهى ولقايل ان يقول انما يلزم تحقق مشية
الله تعالى ان لا يموت احدهم لو عد جميع اولئك المومنين في الدخول
لو كان الوعد من غير تقييد بمشية الله تعالى ان لا يموت احدهم
واما مع تقييده بذلك فلا **قوله** او ان ذلك من كلام رسول الله ص
صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام
الملك الذي اخبره في المنام في الشرح يعني والشرط على هذين ه
التقديرين صحيح على بابه وفيه نظر لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى
زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه يحكي انتهى واقول
على هذين التقديرين لم يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره
وانما قيل انه نقله من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره وتجويز
كون الكلام حكاية بغير عن الغير يكفي فيه ان لا يمنع مانع منه وسيات
للشارح انه يجوز ان يكون ربي وربكم في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني

به



به ان اعبدوا الله ربي وربكم من كلام عيسى اردف بها الكلام المحكي تعظيما
لله تعالى فيرد عليه ما اورده ههنا ثم قال في الشرح وهذا لا يدفع
الاشكال لان رويا الانبيا وحي فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت ه
المشية وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود ه
فتحققت المشية بوقوعه انتهى واقول ما قاله من عدم دفع الاشكال
مبني على ما افهمه كلامه من تفسير السوال لا على تفسيرنا له بما وقع في
الكشاف فانه مندفع ومبني ايضا على ان الشرط على هذين التقديرين
على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين
ان ان شا الله في الاية من كلامه تعالى حكاية عن النبي او الملك القايل لذلك
على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المص وهو ان ه
اصل ذلك للشرط ثم صار يذكر للتبرك فان حاصله ان ان شا الله في الاية
من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليتامل **قوله**
اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة • هذا صدر بيت عجزه • ولم تجدي من ان
تقري به بدا • وفي الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق
منه ويقال البد العوض واللئيم الدني الاصل الشحيح النفس وانما
خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن لئيمة فالاب اولى لان العرب لا يزوجون
من دونهم وقد يتزوجون من دونهم **ان المفتوحة الهمزة الساكنة
النون قوله** بعد لفظ ذاك على معنى غير اليقين قال ابن الصايغ
يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان
الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين مما غير افعال القلوب نحو
تيقنت ان يقوم زيد واقول ان هذا الكلام من المص لبيان احد الموضعين
اللذين يقع فيهما ان المصدرية لا لبيان الموضع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية
فلا يرد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي
يقع بعده المخففة هو فعل العلم وما يودي معناه كالتبين والتيقن
والتحقق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى هذا فالجواب
عن الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المص على
الشايع الكثير **قوله** ونصب نحو وما كان هذا القران ان يفترى وذلك
ان ان مع صلتها في تاويل مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل ابو البقا
خبر كان في الاية محذوفا تقديره وما كان هذا القران ممكنا ان يفترى
فتكون ان مع صلتها فاعلا ممكنا المحذوف وفي الشرح ولو قيل بان كان تامة
وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افترا

هذا القران لم يكن ثم حذف ولا افتقارا الي تاويل واقول فيه نظر اما اولا فلا
جعل كان تامة يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بنفي القران وهو
باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بينه وبين المبدل
منه ملابسة اي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد في اعجبني زيد
حسنه ولا ملابسة بين القران والافترا قوله في قراة حمزة ولا تحسبن
الذين كفروا اهي بالتا الفوقية وفتح السين قوله والجواب عن الاول
انه منتقض بنون التوكيد هذا نقض للمقدمة المحذوفة التي هي كبري الدليل
وتقديرها بعد الصغري المذكورة وهي ان الداخلة علي المضارع تخلصه هو
للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل علي غير المضارع ورده ابن
الصايغ بان معني قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا
التخليص كالسين فلا يتم النقض بنون التوكيد فانها موضوعة للتاكيد
ونشا عن ذلك انها لا تكون للماضي ولا للحال لغنايه عن ذلك يعني لاستغنا
كل من الماضي والحال عن التاكيد واما الماضي فلعدم احتماله التاكيد واما
الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب في الغالب الاطلاع علي ضعفه وقوته
قوله كما انها لما اثرت التخليص الي الاستقبال في معني المضارع اثرت
النصب في لفظه الضمير المنصوب بانه عايد الي المفتوحة الهمزة الساكنة
النون وغرضه من هذا الكلام التنظير لتبعية تاثير ان الشرطية في اللفظ
بالاعراب لتاثيرها في المعني وفي التعليق قد يقال ليس بين تاثير الاداة
لتخليص المعني الي الاستقبال وتاثيرها لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف
واقول لا دلالة في عبارة المصنف علي التلازم ولو سلم فالتاثير اللفظي
لازم لوجود التاثير المعنوي لا لماهيته ولازم الوجود لا يجب ثبوته
لكل فرد من افراد ملزومه بل قد يثبت لبعضها فقط ككون الجسم ذا
ظل في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهوا
قوله والمخالف في ذلك ابو حيان سبقه الي هذا الرضي فانه قال
ولا توصل ان بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل
ما افاد ان مع ذلك الفعل والا فليس بما ولي به الا تري ان معني مصدر
بما رحبت وبرحبها شي واحد وكذا معني علمت انك قايم وعلمت قيامك
شي واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معني الامر فقولك كتبت
اليه بان قم ليس بمعني بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معني طلب القيام
بخلاف قولك ان قم ويتبين لهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا
لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في

صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا انتهي قوله والجواب
عن الاول ان فوات معني الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر
كفوات معني المضي والاستقبال عند التقدير المذكور والسند ما نقلناه
عن الرضي من ان معني بما رحبت وبرحبها واحد وفي الشرح ولابي حيان
ان يفرق بان الدلالة علي الزمن عند التاويل بالمصدر لم يفت بالكلية
والفايت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان قد تدل عليه التزاما تما
ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معني الامر فانه فات بالكلية
ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني واقول مع انه كلام ابن الصايغ
ليس بتام لان الذي الزم به المصنف ابا حيان انما هو نفس المضي والاستقبال ولا
شك علي هذا الفرق في عدم الدلالة عليهما عند التاويل بالمصدر وضعا
والتزاما فالتامل ثم في الشرح علي انا نقول الموصول بالامر والنهي عند
التاويل بالمصدر انما يؤول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل علي الطلب
فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم فالمعني كتبت اليه بالامر بالقيام
او بالنهي عنه ثم يفوت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلي ذلك جرت عادة صاحب
الكشاف انتهي واقول ذكر هذه العلاوة عقب ذكر ما ينتصر به لابي حيان موهم
يشعر بانها مما ينتصر به له وليس كذلك وانما هي جواب عن قول ابي حيان
ان وصل ان بالامر يفوت معناه قوله اذ لا يفهم الدعا من المصدر
الا اذا كان مفعولا مطلقا اورد عليه سلام عليكم فانه مصدر مفهم للدعا وهو
وليس بمفعول مطلق واجيب بان اصله النصب علي انه مفعول مطلق
عدل عنه الي الرفع للدلالة علي الثبوت قوله وعن الثاني انه انما
امتنع ما ذكره لانه لا معني لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشا قال ابن
الصايغ اي الانشا اذ اقدرتها بالمصدر بل اي الجملة انما هي اذ ذاك
الاسفرد لا تمنع تعلق الافعال كلها بها ثم ان سلم ذلك في الكراهية
والتعجب فما تفعل في بقية الافعال ان طردت الحكم فلا معني لنفي التعلق
عن بعضها فانا قال هما في كلام المستدل قيل هما وقعا علي سبيل التمثيل
انتهي وفي التعليق اي مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكراهة بالانشا
اي اعجبني الامر بالقيام وكرهت الامر به وقد اسلفنا ان الموصولة
بامر ونهي تقدر مع صلتها بمصدر طلبي فاذا اهملت ذلك هنا لم يظهر مانع
انتهي قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي قال ابن الصايغ كي حرف
جر او حرف مصدري او يقع كذا تارة وكذا اخري واعتراضك علي القول
بمصدريتها في المكان الصالح له جوابه يقع انفا ما ذلك عريقة في الحر





شبيهة بحروفه فالحقت بها بخلاف انتهى قوله في لا يقربان بالسور هكذا
وقع في بعض النسخ وفي بعض اخرنها في قوله هن الحراير لا زنات اخمره
سود المحاجر لا يقران بالسور وضميرهن عايد الى اللاتي في البيت الذي
يليه هذا البيت وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها لبنى وصلى على حالاتها
الاخر والحراير جمع حرة بضم المهملة وهي الكريمة وخلاف الامة والاخمرة
جمع خمار بكسر المعجمة قال في القاموس وكل ما ستر شيا فهو خماره
والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يبدو من النقاب قوله ونقله
اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة اللحياني بكسر اللام وسكون
الحا المهملة قال في الصحاح ولحيان ابو قبيلة من العرب وهو لحيان بن
هذيل بن مدركة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفي اخره
حا مهملة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة ابو حي له وضبة
ابن اد عم تميم بن مر قوله اذا ما غدونا الى اخره هذا البيت لامرء
القيس وغدونا من الغدو وهو نقيض الرواح قال في الصحاح والرواح
اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح
يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوا ومحطب بكسر الطا
المهملة اي يجمع الحطب قال ابن الصايغ حكى ابن اسد في كتابه ان
الفرا ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن ابي علي
انكار ذلك وان الرواية هم الى ان ياتي الصيد بحطب قال وعلى
تقدير صحة الرواية فيمكن تاويلها على انه حذف اليا تخفيفا كما حذفت
من قوله تعالى والليل اذا يسر لكنها في الاية في غاية من الحسن
لقصد مشاكلة الفواصل قوله وفي هذا نظر لان عطفه
المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم قال ابن الصايغ
ويمكن ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجايز في الكلام روي عن
ابي عمرو بن العلا الادغام في يحكم بينهم ونحوه قوله وقد يرتفع
الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة في الشرح
وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضميرها لما يبنى عايدا
الى من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المص ذلك في الباب
الخامس واقول انما يتجه هذا النظر لو استدل المص بهذه القراءة
على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بها له والتمثيل يكفي
فيه احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا صحيحا والاية كذلك وقد
سبقه الى ذلك ابن الصايغ لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه

وبقي





من الحروف في وضعها يحتمل ان يريد ان مجموع الامرين علة لبنا
قد وان يريد ان كل واحد منهما علة لبنائها وفي الشرح
وليس شبهها بقد الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها بل لا بد
ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا
بدليل ان قد المرادفة للنعمة معرب مع مشابهته لقد الحرفية
في اللفظ واقول المشابهة لقد في لفظها شابهته
بها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة لحرف في وضع
علة تامة للبنا وما ذكره من مشابهة قد التي بمعنى النعمة لقد
الحرفية مردود بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان قد الاسمية
منونة تنكيرا بخلاف قد الحرفية فلو سلم فمشابهة قد الاسمية لقد
الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة احرف
ومشابهة قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية وضعية
لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبنا دون
الاولى وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم للحرف في الوضع
ان يكون الاسم على حرف او حرفين قال بدر الدين بن مالك
وانما بني الاسم المشبه بالحرف في الوضع فاذا كان الاسم
على حرف واحد او حرفين بني فان الاصل في الاسما ان تكون
على ثلاثة احرف فصاعدا والاصل في الحروف ان تكون على
حرف واحد كباء الجر ولامه او على حرفين كمن وعن واعلم
ان هذه مبتدا ويستعمل خبره على وجهين في محل نصب على
الحال ومبنية يجوز رفعه على انه خبر ثان او بدل من الخبر
ونصبه على انه بدل من بجملة على وجهين او حال ثانية ولا يجوز
جره على انه بدل التفصيل من وجهين لان اليا فيه
ليست للمصدرية ولا للنسب بل لان اصله مبنوي
اسم مفعول من البنا قلبت الواو يا وادغمت في اليا قوله
ومعربة وهو قليل ظاهر كلام المصنف ان بناها في الكثير
واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب
لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البنا ما تقدم
ووجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البنا من ملازمتها

للاضافة وفى الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها
مذهب كوفى وهو مشكل لان الشبه الوضعى موجود وهو كاف
فى تحتم البنا فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة
قلت لو صح ذا نفى البنا لم تبن فى قد ريد درهم بالسكون وهى
حالتها الغالبة انتهى واقول ملازمتها للاضافة ليست
دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا اجاز اعرابها قوله والمستعملة
اسم فعل مرادفة ليكفى فى الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت
فعلا فالامر باطل ولا ادرى لم جعلها بمعنى المضارع مع ان
فى محى اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يا باه وقد صرح ابن ام
قاسم انها بمعنى كفى انتهى واقول لا نسلم الملازمة فى قوله
لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند المنع قول الرضى والذى
حملهم على ان قالوا ان اسما الافعال ليست بافعال مع تاديتها معانى
الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قال وهى منقولة
عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم
ان صه مثلا اسم للفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشى اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت
نعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ولو سلمت الملازمة
فمراد المصنف بمرادفتها ليكفى انها دالة على ما يدل عليه يكفى لان
اسما الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التفتازانى
وتحقيق اسما الافعال ان كل لفظ وضع بازا معنى اسما كان او فعلا
او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته
على ذلك الاسم والفعل والحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من
البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيحمل كل من الثلاثة محكوما
عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم
منه معنى مسماه وقد تقول لبعض الافعال ان وضعت لها اسما من
غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه الفاظها
مطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسمى هذا
اسما الافعال فايمن اسم موضوع بازاء لفظ استجب او ما يرادفه

من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى
الاعلام المذكورة بل ليقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة
حتى يكون امين مع انه اسم لاستجب كلاما تاما بخلاف
استجب الذى هو اسم لاستجب الذى هو امر ولما كانت اسمية اسما
الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى انها اسما
للمصادر السادة مسد الافعال سيما التى لا افعال لها حيث بنيت
هذه واعربت تلك انتهى قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى
يروى الخبيبين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على انه جمع خبيب
بضم المعجمة وفيه تغليب فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير
وابوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت
المراد به ابو خبيب ومن كان على رايه ويروى الخبيبين على صيغة المثنى
والمراد به ابو خبيب وابنه خبيب قوله واما الثانية فيحتمل
الاول اى ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون
الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هو الاصل اما على اعرابها فظاهر
واما على بنائها فعلى ما نقله ابن ام قاسم من انها حينئذ قد لا يلحقها
النون ويحتمل الثانى اى ان يكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة
او على ما قال الرضى ان اسما الافعال يجوز ان لا يلحقها نون الوقاية لانها
ليست افعالا فى الاصل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى هذا
عجز بيت صدره • عددت قومى كعديد الطيس • ويقع فى بعض
النسخ البيت بكماله وفى الصحاح الطيس الكثير من الرمل والما وغيرهما
قوله ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فاليا للاطلاق والكسرة
للساكنين فى الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق
حرف مد يتولد من اشباع حركة الروى فلا وجود له الا بعد
تحريك الروى فاذا لم يلتق ساكنان اصلا واقول هذا مشكل
الاشكال لمبنى على ان الساكنين هنا هما الدال واليا التى للاطلاق
وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون المراد بهما الدال والتنوين لان اسما
الافعال قد تنون للتنكير فكسرت الدال من قد لالتقائها ساكنة مع التنوين
ولحقتها اليا للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مد
يتولد من اشباع حركة الروى ظاهر فى ان حرف الاطلاق مختص

بتوا في الشعر وظاهر كلام صاحب الكشاف انه غير مختص بها فانه
قال في سورة الاحزاب في اضلونا السبيلا وزيادة الالف لاطلاق الصوت
جعلت فواصل الاى كقوافي الشعر وفائدتها الوقف والدلالة على
ان الكلام قد انقطع وان ما بعده مستانف وقال في سورة الفجر
في اذا يسر ان التنوين بدل من حرف الاطلاق ويا يسر يحذف في الدرج
اكتفا عنها بالكسرة واما في الوقف فتحذف مع الكسرة انتهى ثم في الشرح
وانما القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الانشاد
ونصه واعلم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا
ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد
منهما في القافية حرك فليس الحاقهم اياه الحركة اشد من الحاقهم
حرف مد ما ليس هو منه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا لا بكل حرف
فيه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا
منهما صار بمنزلة ما لم تزد فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه
حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجرورة
حيث احتاجوا الى حركتها كما انهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقا الساكنين
كسروا فلذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا اليها كما ان اصلها
في التقا الساكنين الكسر ولو كانت في قواف مرفوعة او منصوبة
كان اقوى انتهى كلام سيبويه قوله اخالد قد والله اوطات
عشوة الى اخره في الصحاح يقال قد اوطاتني عشوة بفتح اوله
وضمه اي امرا ملتبسا وكذلك اذا اخبرته بما اوقعته
به في حيرة او بلية قوله فقد والله بين لي عناء الوشك
بضم الواو وفتحها وسكون المعجمة السرعة والصرد بضم
الصاد المهملة وفتح الرا طائر معروف قوله افد الترحل الخ
افد بالفا المكسورة والدال المهملة ويروى ازف بالزاي ثم الفا
وكلاهما بمعنى قرب ودنا والركاب بكسر الرا وتخفيف الكاف
الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع
ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاي مضارع زال الذي و لا بمعنى ذهب
واستحال قوله حدها التوقع اطلاق المصنف هنا يشعر بان
التوقع يكون من المتكلم ومن غيره وتمثيله مع تقريره يقتضي انه في

المضارع

المضارع من المتكلم وفي المضارع من غيره وكلام الرضي ظاهر
في انه لا يكون في المضارع وصرح انه اذا كان في الماضي كان من غير
المتكلم وسنذكر كلامه عند قول المصنف والثاني تقريب
الماضي قوله وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد
وقع نفس بر هذا الدليل الماضي قد وقع وكلما قد وقع قد
لا يتوقع ينتج الماضي لا يتوقع اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلان التوقع انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان
للكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به وقوله وقد
يبين الى اخره اشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره ان اردتم
بقولكم كل ما وقع لا يتوقع انه لا يتوقع حال الاخبار فمسلم
لكن لا يضر لان المراد التوقع قبل ذلك وان اردتم انه لا يتوقع
قبل الاخبار فليس بصحيح القطع بانه يتوقع قبله قوله
اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له المخبر هنا
بكسر البا لا ان المخبر بفتحها لا يصح اطلاق القول بان الظاهر من حاله
انه متوقع له لانه اما خالي الذهن عن الحكم او منكر له او سائل عنه
وكل من الخالي عن الحكم الاستفهالي والمنكر له لا يكون متوقعا له
ولقائل ان يقول ان التوقع وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل
ليس بمعنى وضع المضارع فينبغي ان يضعوا له حرفا يدل عليه قوله
واما الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع
لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا
لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة
شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك لقائل ان يقول
انما تتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات
التوقع لقد ومصححا له حتى تتعدى الى اثبات ما يشبه هذا
المعنى لما يشبه قد وهو ممنوع لجواز ان يكون مرجحا لاثبات
التوقع لها ومعينا له فلا يتعدى وبعد تسليم الملازمة لا نسلم
بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك نعم اتفقوا انه لم يقل بذلك
احد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها لا يتم الرد بها على
الخصم لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضي دالة على انه كان

متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المصنف وحينئذ منع الملازمة
ظاهر لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه
وافادتها له واقعا من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام لها بمجرد
دخولها على مستفهم عنه من جهة اخرى مع كونها غير دالة على
الاستفهام البتة انتهى **واقول** المراد اثبات الاستفهام
للادالة عليه واقعا من غير المتكلم بها قياسا على اثبات التوقع لقد
دالة عليه كذلك فالملازمة تامة **قوله** والثاني تقريب
الماضي من الحال قال الرضي اذا دخلت قد على الماضي والمضارع فلابد
فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي
التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل
عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة
ففيه اذا ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد
يكون مع التحقيق والتقريب فقط نحو ان يقول قد ركب زيد لمن لم
يكن متوقعا ركوبه انتهى وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في
حواشي التسهيل بقد قامت الصلوة ثم قال ولا افهم هنا معنى
التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان
الصلوة قد قامت معناه ان قيام الصلوة الذي كان منتظرا
قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات
الاقامة وزعم انها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة
الدخول فيها فهذا موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه
قال والذي افهمه هنا معنى التحقيق مبالغة كانه قيل قد تحقق
فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت اسبابه منزلة
ما قد حصل البتة **قلت** وهذا معنى يمكن اعتباره الا
ان فيه مجازا وهو خلاف الاصل انتهى ما في الشرح **واقول**
لم ينف المصنف عن قول المؤذن قد قامت الصلوة فهم
التقريب مطلقا حتى يرد الشارح عليه بان التقريب مفهوم منه
محقق فيه وانما نفى عنه فهم تقريب الماضي حقيقة لان قيام
الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب الماضي لفظا **قوله** احدها

انها

انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال معنى بحسب
الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلا منافاة بين هذا وبين
قوله ان صيغتي لا يدلان الزمان **قوله** ولا يتصرفن
فاشبهن الاسم في الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس امرا لازما
للاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر **واقول**
لما كان مراد المصنف بلا يتصرفن عدم التصرف الى المضارع والامر
وباقي المشتقات ومعلوم ان المشابه من الاسماء لجميع الافعال
في عدم التصرف الى ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لان المصدر
يتصرف الى ذلك كان مراده بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم
هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر
في انه مثال للتصرف ولا يخفى انه مثال للمتصرف اليه **قوله**
الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا
لتقربه من الحال فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون
عاملها واعترض على هذا بان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم
وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل ولا يقربه
من الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظا او معنى
وحينئذ فكيف يجب في وقوع الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول قد عليه
المقربة من الحال بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون
الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة
كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب واجاب السيد
الجرجاني بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة
فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك
المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية
وليس ذلك بمستبعد فقد صرح في بحث حتى يكون الفعل
مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمن التكلم
فعلى هذا اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب
ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال
لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم
المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لكنه

كان

قارنه دوامًا انتهى **قوله** حلفت لها بالله الخ في الصحاح فجر فجورًا اي فسق وفجر اي كذب وحديث هنا بمعنى محادث كعشير بمعنى معاشر والصالي الذي يستدفئ بالنار وقيل هذا البيت • فقالت سباك الله انك فاضحي • الست ترى السمار والناس احوالي
قوله اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين في الشرح لا نسلم ان المراد ذلك اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم علينا في ارضك وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك وا قوله حلفهم دليل على ما قال المصنف لان حكمه عليهم في ارضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه وما ذكره المصنف ماخوذ من الكشاف وعبارته اي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله تعالى قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع المحسنين وعن ابن عباس بالملك او بالصبر والعلم فقولا وقال ابو سليمان الدمشقي بالحلم والصفح **قوله** والمراد في البيت انهما نوا قبل مجيئه في الشرح واما البيت فليس المراد ان نومهم كان قريبًا من مجيئه لان ذلك تنفيرًا لها من قربه اذ نوم الرقبا تمتى كان في ابتدائه كان غير مستثقل فيوشك ان يذهب باذنى تحرك وانما المراد ان النوم يعذر منه بحيث صار مقبلا متمكنا انتهى وا قوله بعد تسليم انهم كانوا رقبا ان النوم في ابتدائه يكون مستثقلا اذا كان بعد تعب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا لدعوى ابن عصفور وانما ينافيه ان نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف اراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد عرضه ولكن لم اقف عليه في شي من النسخ انتهى واقول اراد المصنف بقوله قبل مجيئه القبلية القريبة لانه ذكر هذا القول في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه اليها قبلية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا **قوله** الرابع التكثير قال سيبويه في قول الهذلي • قد اترك القرن مصفرا اناملة • هذا صدر بيت عجزه • كان اثوابه مجت بفرصاد • ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه قال التفتازاني ان اصل

قد



قد في المضارع للتقليل وقد استعيرت ههنا للتكثير لمناسبة التضاد كربما او لوجه اخر يذكر في قوله تعالى علمت نفس ما احضرت ومعنى مجت بفرصاد صبغت بماء الفرصاد وحقيقة مج الفرصاد عليه من مجت الريق انتهى والقرن بكسر القاف المكافي والفرصاد التوت الاحمر وفي الصحاح التوت بمثناتين ولا تقل توث يعني بمثناة في اوله ومثلثة في اخره وفي هامش النسخة يقال التوث معًا قال بعض الاعرابية من كرخ بغداد ذي الرمان والتوث • انتهى • وقد ذكر اللغتين ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثلثة واعترض على المصنف بان سيبويه لم يقل هذا وانما جوزه ابو حيان عليه معارضا لفهم ابن مالك عنه وسبق ابا حيان الى ذلك الزمخشري واما نص سيبويه فهو وقال ما قد تجاب لقوله لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما وانشد قول الهذلي قال ابن مالك اطلاقه بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل على ذلك التسوية في كل الاحكام بل يستدل الكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير واجيب بان اطلاق التسوية كاف في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا واما ما لا يقع الا قليلا فانه يفخر منه بالقليل لاستحالة الكثير وترك القرن مصفر الانامل كان اثوابه مجت بفرصاد مما لا يقع الا قليلا
قوله قد اشهد الغارة الى اخره اشهد احضر والغارة الخيل المغيرة وفي القاموس اغار على القوم غارة واغار دفع عليهم الخيل والشعرا بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة والمد الغاشية المتفرقة وجرد بالجيم تانيث اجرد

اى تربيته ومعروقة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليلة
لحمهما واللحيان بفتح اللام تثنية لحى وهو منبت اللحية من الانسان
وغيره والسرحوب بضم المهملتين الطويلة على وجه الارض
قوله قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان
واللام في الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد في الشرح الذى
يظهر ان يقال اللام وقد الواقعتان في الفعلية المجاب
بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا فكيف
تكون وحدها مثل ان واللام جميعا واقول بعد تسليم امتناع
ان يفيد حرف في التاكيد ما يفيده حرفان انه لا يريد ان قد
مثل مجموع ان واللام كما توهم الشارح وانما يريد انها مثل كل واحد
منهما على الانفراد وذلك ظاهر قوله وقد تخفى تقليل القول
بالتعليل في الاولى يعني قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وذلك
انه تخفى المعنى الثالث لتقليل المتعلق قوله وللتقريب
والتوقع في مثل الثانية يعني قوله تعالى ولقد علمتم الذين
اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له توقع في هذه
الاية بخصوصها وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو قوله
تعالى لقد ارسلنا نوحا قال في مثل الثانية قوله
السادس النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف
لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولها ستة معان
وذكره معنى سادسا بعد ذكر الخمسة لاجل افادته ونظير
ذلك قول الحنفية في اصولهم اصول الشرع ثلاثة الكتاب
والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك
لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس
اصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهرا دون وجه لكونه فرعا
للثلاثة لابتنائه على علة مستنبطة من موارد واحد من
الثلاثة وابن سيده هو ابو الحسن علي بن اسمعيل المرسي صاحب
المحكم في اللغة وغيره كان اماما في اللغة والعربية وكان
ضريرا وابوه ضريرا واشتغل [illegible] على والده
توفي سنة ثمان وخمسين واربعمائة وعمره نحو ستين سنة

قوله

قوله وهو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق
يعني انه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل
التسخرية فهو في معنا النفي قوله ثم جا النصب نظرا الى المعنى
لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي ان يكون ذلك النفي
محضا كما ذكره ابن مالك وغيره لانا نقول ذاك شرط
لوجوب نصب الفعل لا لجوازه قوله والحق بالحجاز فاستريحا
لا يقال استريحا جواب لساترك الذي في المصراع الاول
وهو ساترك منزلي لبني تميم فيكون جوابا للنفي المعنوي
لانا نقول جواب النفي منفي في المعنى واستريحا مثبت
في المعنى لا منفي وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم
ان الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع موكد
بالنون الخفيفة موقوفا عليه بالالف وتاكيد مثل هذا
بالخفيفة والثقيلة جائز في الضرورة واقول في قوله
مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التوكيد
مبني والخلاف في الذي لم تباشره وهذا الوجه اعني كون
استريحا ليس بمنصوب وانما هو موكد بالنون الخفيفة قاله
الاعلم وقال ايضا والراجح عندي انه منصوب بعد
الخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا لانه يروى لاستريحا
لجات على التعليل والنصب انتهى ما في الشرح فان قلت فما وجه
النصب ان قيل به في البيت كما فعل المصنف فان القول بانه
بنفسه لفا مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على
طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمرة على حد قولها
ولبس عباءة وتقر عيني والمعطوف منظور فيه الى المعنى
كانه قال ويكون لحوقي بالحجاز فاستراحتي وتخرج القراءة
ايضا على ان الفعل منصوب بان مضمرة وهي وصلتها في محل
خفض عطفا على الحق انتهى واقول حذو قولها ولبس عباءة
وتقر عيني اذ يكون المعطوف عليه اسما ملفوظا به ليس في تاويل
الفعل وظاهر ان البيت ليس كذلك وقد خرج المص في
التوضيح الاية على شذوذ النصب بان مضمرة وقال صاحب

الكشاف وقرئ قيدمعه بالنصب وهو في ضعف قوله ساتركك
ساتركك منزلا لبني تميم ، والحق بالحجاز فاستريحا
نخرجهما على ضعفه النصب بان مضمرة لكن قال البيضاوي
في تفسيره ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق
قط قوله وتختص بالنفي يعني في الكثير الشايع والا فقد قط
وردت في الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة
قصرنا الصلوة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما
كنا قط وامنه قوله وبنيت لتضمنها معنى منذ والى انما
لم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لا تكون
لابتداء الغاية في الزمان ومنذ تكون له قوله والثاني
ان تكون بمعنى حسب في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا
بالفاء وهي زايدة لانه لا يتم عنده كذا اقول فيه نظر لهم فحسب
ان الفاء زايدة انتهى وفي المطول ان قط من اسماء الافعال بمعنى
انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف
وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت الفاء في هذه
لان معناه اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت
به بجعل فيه الفاء عاطفة

حرف الكاف

قوله وان تكون الكاف مكفوفة بما لو قال بان تكون الكاف
متصلة بما الزائدة لكان احسن اذ لم يعلم كفها في المثال
وعلم زيادتها قوله كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز
الله عنه لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية
لكان الظاهر ان ما بعدها صلة لها من غير تقدير شيء وهي
لا توصل بان المفتوحة ومعمولها وفي الشرح ويحتمل
ان ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعدها فاعل
لثبت مقدرا والفاء عاطفة على محذوف اي لاجل ثبوت عدم
عدم علمه تسامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف
لا بما بعد الفاء لئلا يلزم تقديم ما بعدها عليها وانما قلنا ذلك
محافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى بزيادتها
انتهى قوله اي عجب ضبط في النسخ المعتبرة بصيغة المضارع

ويجوز

حرف الكاف

ويجوز ان يكون فعل امر وقدره ابن الحاجب تعجب بصيغة
الامر قوله وفي المقرونة بما الكافة هكذا وقع
في نسخة المصنف والظاهر ان يقال بما الزايدة قوله
وهو ظاهر يعني ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية
ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم قوله واجاب
بعضهم يعني عن ان قوله تعالى واذكروه كما هداكم من اقتران
الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه للسببية
لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام
وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما احسن الله اليكم
ثم عدل عن ذلك الاصل الذي هو واحسنوا كما احسن الله اليكم
الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية قوله
وما ذكرناه في الايتين يعني قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا
وقوله تعالى واذكروه كما هداكم قوله وطرفك اما جئتنا
فاحبسنه الى اخره في الصحاح الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل
مصدر انتهى وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزاء
خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف مفسر باحبسنه لان فعل الجزاء
لا يعمل فيما تقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا قوله
ونصب الفعل بعدها لشبهها بها اي لشبه الكاف بكي في المعنى
وفي الشرح يلزم على هذا اعمال عامل الاسم في الفعل وهو عندهم
ممنوع واقول ليس هذا بلازم على ما وقع في نسخة الشارح
وهو ونصب الفعل بعدها لشبهها بكي في المعنى لان كلا منهما
لا يقتضيان النصب بالكاف لظهور تعلق بها بشبهها الا بنصبه
وليس ايضا بلازم على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بها
لشبهها بكي لان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة
نصبه الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار ان الناصب
بان مضمرة بعدها ثم لا يخفى ان التكلف فيما قال ابن مالك
وان رواية البيت لكي تحسبوا كما زعم ابو محمد الاسود مؤيدة
لقول الفارسي وانه يمكن ان يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة
والفعل منصوب بها حملا على ان اختها كما قيل في كما تكونوا يولى عليكم

قوله واعلم انني الى اخره النشوان بفتح النون وسكون الشين المعجمة السكران والخلي الذي عنده اناه وصبر وخبر المبتدا وما عطف عليه محذوف اي كانتان قوله اخ ماجد الى اخره هذا البيت لنهشل بن حرى والاخ هو مالك بن حرى قتل بصفين مع علي رضي الله عنه والماجد الكريم ولم يخز لم يذل والمشهد مصدر ميمي ويوم مشهد يوم اجتماع للحرب وعمرو هو ابن معدي كرب وسيفه هو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينثني والصمصام اسم سيف عمرو بن معدي كرب انتهى وحيانة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف عمرو لا ينبو فاستوهبه عمر بن الخطاب فوهبه له فقيل لعمر انه غيره وانه بخل عليك بالصمصام فذكر له عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاخذه ودخل دار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انما اعطيتك السيف لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربه وليس للسيف الا مضرب واحد اجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة قوله وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية ذهب السيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك قوله ويحتملهما قوله تعالى كما بدانا اول خلق نعيده لا باس بالتعرض للاية من اولها فنقول في تفسير البيضاوي يوم نطوي السماء نصب يوم على المفعولية لاذكر مقدرا او على الظرفية للا يحزنهم او لتتلقاهم او على الحالية المقدرة من العائد المحذوف في توعدون والطي ضد النشر او المحو من قولك اطو عني هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب اي للكتب فيه او لما يكتب فيه وقرئ السجل كالدلو والسجل كالعتل وهما لغتان فيه وقيل السجل ملك يطوي كتب اعمال بني ادم اذا رفعت اليه وقيل كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القولين اسم للصحيفة المكتوب فيها وما في كما



بدانا

بدانا كافة او مصدرية واول خلق مفعول لبدانا او لفعل يفسره نعيده او ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده اي نعيد مثل الذي بداناه واول خلق ظرف لبدانا او حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر موكد لنعيده لانه وعد ما الاعادة قوله اعادة مثل ما بداناه الاحسن ان تكون ما في هذا التركيب موصولا حرفيا او يكون المنفي في بداناه للخلق لا لما فيكون التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو المبدء قوله وقال الذين لا يعلمون قال ابن عباس والحسن والربيع والسدي نزلت في كفار العرب وقال مجاهد في النصارى ورجحه الطبري فانهم تذكورون في الاية او لا وقال ابن عباس ايضا في اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة فان كان المراد العرب او مشركي مكة فنفي العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم اتباع نبوة وان كان اليهود او النصارى فنفيه عنهم لانتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعولا للعلم لان القصد هنا الى نفي العلم لا الى نفي تعلقه بشيء مخصوص ومعمولا القول هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية اما في نفس القول او في اقتراح ما لا يليق قوله ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد يعني بطريق الاستقلال فيهما واما بطريق الاستقلال في احدهما والتبعية في الاخر فيجوز قوله ولا يكون مثل توكيدا الكذلك لانه ابين منه اي لان مثلا ابين من كذلك ولا يكون التوكيد ابين من الموكد وانما قلنا ان مثلا ابين لانه صريح في المثلية غير محتمل لخلافها بخلاف الكاف ولان اسم الاشارة وهو المضاف اليه الكاف مبهم بحسب اصل الوضع لانه موضوع لكل ما تصح الاشارة اليه والمضاف اليه مثل وهو قولهم لا ابهام فيه وفي الشرح ان الضمير في انه ابين ان عاد الى مثل اقتضى ان التاكيد لا يكون ابين دلالة على المقصود من الموكد فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقارا

خمرا ولا يمنع مثل هذا احد وقوله ان كون الخمر ابين من العقار
ليس بحسب اصل الوضع كما نحن فيه وانما هو بحسب عدم علم
المخاطب بمعناه الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه
بحسب اصل الوضع قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا
زيد يفعل كذا توكيدا لذلك الاشارة بذلك الى العلة النسا
واللام فيه للتعليل لا معدية للتوكيد اي لاجل ان التوكيد
لا يكون ابين من الموكد امتنع ان يكون زيد من قولك هذا
زيد يفعل توكيدا لان العلم ابين من اسم الاشارة وفي الشرح
قد يمنع ان امتناع التوكيد في نحو هذا زيد يفعل لما ذكره ويقال
انما امتنع لان هذا تاكيد لفظي وهو اعادة اللفظ بعينه
او بتقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا
ليس لفظ هذا ولا مرادفا له وقوله لا فرق في المعنى بين
ما قال الش وما قال المص لان عدم المراد فيه بينهما ليس الا لان
اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا
فالمستعمل فيه لفظ الاشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد
قوله ولا خبر المحذوف اي ولا يكون كذلك خبر المحذوف
لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله ففي عبارته
تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مراد
وفي الشرح ان اراد انه لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان
الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول
الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف اي
الشان كذلك ثم استونف بقال الذين من قبلهم بيانا وتفسيرا
للشان وان اراد انه لا يكون ارتباط لفظي فلا يضر مع حصول
الارتباط المعنوي انتهى وقوله بعد تسليم صحة هذا
الارتباط الذي لم يسبق اليه وجواز حمل هذا النظم الشريف
عليه انه اراد الارتباط اللفظي وعدمه مخل بالفصاحة فلا
يحمل عليه ما هو اعلى درجات البلاغة قوله قلت مثل
بدل من كذلك او بيان يريد ان مثل مع ما اضيفت اليه بدل
من كذلك او بيان له وهذا كله على القول باسمية الكاف

بدليل قوله فيما بعد او الكاف مبتدا وهو قول الاخفش والفارسي
وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف في عطف البيان وجواز
ان يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلا نكرة ولو اضيفت الى معرفة
قوله ومثل بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا يعني انه نفى الفعل
عن مثل واريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يفعلون قولهم
قوله والخامس التوكيد وهو الزائدة قال التفتازاني
عند قول صاحب الكشاف في سورة البقرة اي ومثل ذلك
الجعل العجيب جعلناكم امة وسطا يريد ان ذلك اشارة الى المصدر
الفعل المذكور بعده لا الى جعل اخر فقصد بسببه هذا الجعل
فيه على ما يتوهم من ان المعنى ومثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم
امة وسطا واذا تحققت فالكاف مقحم اقحاما كاللازم لا يكادون
يتركونه في لغة العرب وغيرهم انتهى قوله فيلزم المحال
وهو اثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العضد لان النفي
يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد احد يدل
ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان يكون نفي المثل
له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من
قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله بعلي قطعي قوله
ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا
هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة تعليل اخر لقول الاكثر
بتقديرها لانه ليس في مثله الا انه غير منظور فيه الى الكاف زائدة
والا لا منظور فيه الى ان الكاف زائدة ذلك فسقط الاعتراض بان
هذا التخريج انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول
الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولانهم
مهم اذا بالغوا عطف على ماذا قوله وقيل الكاف في الاية غير زائدة
المحققون على ان الاية من باب الكناية وبينوا الكناية فيها
بوجهين احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم
لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي
ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو

زيد تكذا انتفى ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان
له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وكما في الوجهين
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدًا
الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن من يماثله وعن من يكون على اخص
اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت
اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله
ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهي نفي
المماثلة عن ذاته تعالى قوله وقيل الكاف اسم موكد بمثل
هذا عطف على قوله فقيل الزائد مثل وفي الكشاف ولك ان تزعم
ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافة
الموكد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة اسما الزمان المبهمة
في نحو حينئذ ويومئذ قوله فصيروا مثل كعصف
ماكول . هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق
الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف
ماكول اي كزرع اكل حبه وبقي تبنه قوله يضحكن عن كالبرد
المنهم هذا من مشطور السريع المكشوف وقبله . بيض ثلاث
كنعاج الجم . والبيض جمع بيضا والمراد بالنعاج هنا بقر
الوحش وكثيرًا ما تشبه بها النسا في العيون والاعناق والجم
بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرون لها والبرد حب الغمام والمنهم
بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانية الذائب قوله فجوزوا
في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع وزيد
مخفوضا بالاضافة هكذا وقع في اكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب
ما في بعضها وهو والاسد مخفوضان بالاضافة هكذا وقع في اكثر
النسخ وهو سبق قلم والصواب ما في بعضها وهو الاسد مخفوض
بالاضافة قوله ما يرتجى وما يخاف جمعا الى جمع نعل ما فوق الالف
التي في اخره للاطلاق وفاعله مستتر عائد الى الممدوح ويرتجى
وكان مبنيان للمفعول وما يرتجى مفعول جمع وفي الشرح واعلم

ان



المراد بالنعاج المجموع من حيث هو مجموع والاكان المشاة حينئذ
جزءا لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي
ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكلي والكل هو المجموع او
المركب عن شيئين او اكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره
من وقوع الشركة فيه قوله حيث يصح دخول الاستثنا
نقل عن المصنف رحمه الله انه قال لا اعني به المتصل قوله ولهذا
لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما لانه لا يجوز الا افضلهما لان
شرط الاستثنا المتصل تيقنا ولا ما قبل اداته المانعه وهذا
ليس كذلك قوله والثالث ان تكون غاية لما قبلها
اما في زيادة او نقص في المطول وحتى مثل لم من جهة انها تدل
على ملابسة الفعل للتابع بعينه ملابسته للمتبوع مع مهلة الا ان
فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ
ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا
من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز
ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزا
الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس
حتى الانبيا وفي زمان واحد نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاوا
معا وخالد اضعفهم قوله وقهرنا كم حتى الكماة الى اخره
الكماة جمع كمي وهو الشجاع وفي الصحيح كانهم جمعوا كاميا على كماة
مثل قاض وقضاة قوله لان شرط معطوفها ان يكون جزا مما
قبلها او كجزء منه كما قدمنا لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزا مما
قبلها شامل له واما ما سبق عن الشرح فلانه اراد بالجزء هنا ما يشمل
الجزء والجزئي لان اهل اللغة لا يفرقون بينهما كما لمنا طفنة ويجوز
انه لم يذكره لان في قوله كما قدمنا اشارة اليه قوله ولا
يتاتى ذلك الا في المفردات الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزا
مما قبله او كجزء منه وفي الشرح لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون
احداهما بعضا من مضمون اخرى كما تقول اكرمت زيدا ابدا اقدر
عليه حتى افنيت نفسي خادما له وبجلته بذيكل شي حتى يعني فدا انفا وقد
نص علما المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض

من الاولى كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
قوله هذا هو الصحيح اى كون حتى لا تعطف الجمل قوله وزعم
ابن السيد هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر المهملة وسكون
المثناة التحتية من اسما الذيب وابن السيد هو ابو محمد عبد الله
ابن محمد ابن السيد البطليوسي سكن مدينة بلنسية وكان
حسن التعليم جيد التصنيف من تصانيفه المثلث في مجلدين ولد
سنة اربع واربعين واربعمائة بمدينة بطليوس من جزيرة
الاندلس وتوفي سنة احدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بلنسية
من جزيرة الاندلس ايضا قوله سريت بهم الى اخره سريت
سرت ليلا وتكل تتعب والمطي جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها
اى تمد كذا في الشرح وفي الصحاح والمطايا والمطي واحد وجمع
يذكر ويونث والمطي واحدة المطا والجياد جمع جواد وهو الفرس
الجيد وهنا الارسان جمع رسن وهو الحبل قوله جود يمناك الى
اخره البأس الذي اصابه بوس اي شدة ودا اى بلا اساة اى جعلها
دينا قوله وقال في المثال هي جارة يعني قال ابو حيان ان
حتى في المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى
في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة يشترط
فيها ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كبعض منه قوله
وهي في البيت محتملة اي للجارة والعاطفة فظاهر فلا تكون بينه
متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر
واما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض
او كبعض مما قبلها لا ينافي ان تكون كذلك قوله اي شرط
الجارة التالية ما يفهم الجمع اي يكون مجرورها بعضا او كبعض
هذا رد لقول ابي حيان لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا
او كبعض هذا وتقريره ان الجارة على قسمين تاليها
يفهم الجمع وهذه يشترط في تاليها ان يكون بعضا او كبعض وتاليه
لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وفي الشرح
واذا كان هذا شرطا فلم اهمله المصنف في ذكر ما يشترط
في حتى الجارة واقول ان المصنف لم يهمله فقد قال

التالية

فحتى

في حتى الجارة الشرط الثاني يعني من شرطي حتى الجارة خاص بالمسبوق
بذي اجزا وهو ان يكون المجرور اخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها
او ملاقيا للاخر نحو سلام هي حتى مطلع الفجر والمسبوق بذي اجزا
يتنا ول الثاني لما يفهم الجمع والمجرور الاخر هو البعض والملاقي
للاخر كالبعض قوله لان اسم القوم يشمل ابناهم واسم الجارية
لا يشمل ابنها يدل على ذلك صحة استثنا البنين من القوم وعدم
صحة استثنا الابن من الجارية وفي الشرح ولابي حيان ان يقول
انما يشمل اسم القوم الابناء في الجملة ابنا هم اذا لم تقم قرينة على
خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي اضافة الابنا الى ضمير القوم
واقول المراد شمول اسم القوم للابنا في الجملة وفي تركيب من التراكيب
لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم
لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز ان يكون الضمير اخص مما
يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه راجع
الى المطلقات وهو اخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات
وما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما لو كرر
الاسم الظاهر وخصص قوله بخلاف المثال والبيت في الشرح
يعني انه لا يصح فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال مجيئهن القوم الى
بنيهم وجود هناك ناقص في الخلق الى بايس فلا احتمال فلا حاجة
الى اعادة الجار وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل واي
مانع يمنع من ان المجيء من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في
الخلق انتهى الى البايس فيكون المحل صالحا لالى واقول
ليس المانع حلول الى في البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى انما
المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى
الجارة لا تقابل بمن كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما
البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط
ان يكون المجرور بها بعضا اخيرا او كبعض والمجرور بها وهو البا
وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض اخير وفي هذا
نظر يعرف بما قلناه قبل من المطول قوله فما زالت القتلى
الخ المج رمي الشراب ونحوه من الفم ودجلة بفتح الدال

المهملة وكسرها نهر ببغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان
قوله فوا عجبا حتى كليب الخ نهشل بنون وشين معجمة مفتوحتين
اسم رجل والنهشل الذئب والصقر وكان لعبط بن زرارة التميمي
يكنى ابا نهشل ومجاشع بجيم وشين معجمة وعين مهملة على
وزن مجاهد اسم رجل بن تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك
ابن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم والجشع اشد الحرص
قوله يعشون حتى ما تهر كلابهم الى اخره يعشون بضم المثناة
التحتية وسكون المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون
الواو وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على
البرد كذا في الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المار
لاستغرابه اياه وقبل هذا البيت

اولاد جفنة حول قبر ابيهم • قبر ابن مارية الجواد المفضل •
بيض الوجوه كريمة احسابهم • شم الانوف من الطراز الاول •

قوله فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء
على حكاية الحال الماضية في الشرح ليس هذا بمتعين لاحتمال
ان يكون تكل للحال حقيقة بان يكون اخبر عن هذا في وقت كلال
المطي قوله كقولك رايت زيدا امس وهو راكب في الشرح ولقايل
ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان
اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحد فلا يجوز ان
يكون هذا للمضي ولا حكاية نعم لو اعمله فقال هو راكبه فرسا
لتعين ان لا يكون للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال او الاستقبال
فتكون مما جاء للحال والمراد حكاية الماضي واقول ليس الكلام
في اسم الفاعل اعني راكبا وانما الكلام في جملة هو راكب وتقرير
ذلك انها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون
هي كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال
وحقيقة فيه باتفاق فيحمل عليه وقد وقع هنا قيدا لفعل
ماض والظاهر فيما وقع قيدا لفعل ان تكون حاليته وماضويته
واستقباليته باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال
للحال الماضية وقد حكي قوله ففي الرفع تهيئة العامل للعمل

وقطعه

وقطعه عنه لان ما بعدها مفرد يصح عمل ما قبلها فيه
بطريق العطف وفي رفعه على الابتدا قطع له عن العمل فيه
ومنع له عنه قوله ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن
العمل التعليق في افعال القلوب وما الحق بها هو عدم عملها
لفظا لا محلا لوقوع استفهام او لام ابتدا او نفي بما او ان او لا في
معمولها والتعليق في حروف الجر ان تدخل على غير مفرد او ما
في تاويله او تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت
اذا كانت الجملة تاول بالمفرد من غير حرف مصدري وجوز
دخول الجار عليها كما في اسما الزمان نحو جئت حين جاء زيد فللزجاج
وابن درستويه ان يقولا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان
تلك الجملة في تاويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان تلك الجملة باقية
على جمليتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن ان يكون مرادهما
لكن يرد عليه ما قرره المصنف من انهم اذا اوقعوا بعدها ان كسروها
حيث قوله وطي تقول في الصحاح الطاه مثل الطاعة
الا بما دفي المرعى قالوا ومنه اخذ طي اسم قال سيدا ابو قبيلة من اليمن
وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير قوله
تشبيها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية
على الضم قال الرضي سميت بذلك لان حقها في الاصل ان لا تكون
غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب اليه
فلما حذف المنسوب اليه وتضمنت معناه استغرب صيرورتها
غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك لاستغرابه قوله
لان اثرها وهو الجر لا يظهر فيه لاقتضائه ان الاضافة الى
المفرد المبني كلا اضافة وعلل الرضي كون الاضافة الى الجملة
كلا اضافة بان الاضافة في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر
الذي تضمنته قوله ومن العرب من يعرب حيث قال الرضي
واعراب حيث لغة فقعسية قوله لدى حيث القت
الخ ام قشعم بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة
والعين المهملة المفتوحة علم جنس الحرب والمنية والداهية
قوله وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه

حيث قوله
هذا ح
حينئذ ح

انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه
لاشيا في المكان في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي
هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقا حيث على ما علم من
ظرفيتها واقول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول
والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ولان
المعنى كما صرح المصنف وغيره انه تعالى يعلم نفس المكان
المستحق للرسالة لاشيا فيه وقال البحر قالوا حيث لا يمكن
اقرارها على الظرفية هنا قال الكوفي لانه تعالى لا يكون
في مكان اعلم منه في مكان فاذا لم تكن ظرفا كانت مفعولا به
على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل
في المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال
ابو البقا التقدير يعلم موضع رسالاته وليست ظرفا لانه
لا يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا اذ ليس المعنى
عليه وكذا قدره ابن عطية وقال التبريزي حيث هنا اسم
لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر وما اجازه
من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة
تاباه قواعد النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف
التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع فيه
لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث
على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر
لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم
معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله انفذ علما
حيث يجعل رسالاته اي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل
فيه رسالاته فالظرفية مجاز قال السفاقسي نعقبه حسن
بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف
واما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع لان
قدر انفذ لانه يقتضي انه انفذ في هذا المكان دون غيره
واقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله
اي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون

التفضيل

التفضيل قال السفاقسي ثم لا حاجة الى تقدير انفذ لا مانع لعمل
اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من الظرفية
والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك
فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع
الدليل القاطع انتهى قوله ويلزم من حيث الاضافة الى الجملة
في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل يلزم ومن حيث مفعول
اي الاضافة لازمة لحيث لا تنفك عنها وبنصبها على انها المفعول
وحيث فاعل اي حيث لازمة للاضافة واقول نصب
الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة
لها وليس كذلك لانه كلما وجد الملزوم وجد اللازم وليس
كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو هذا
عند قوله مسئلة تلزم الاضافة الى الجملة قوله
ونطعنهم الى اخره طعنه بالرمح وطعن في النسب يطعن بالضم
وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن في المفازة يطعن
ويطعن اي ذهب والحبى جمع حبوة قال ابو علي ويقال حبوة
بكسر الحا جمعها حبى وقوم يقولون حبوة بضم الحا وجمعها
حبا وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب والبيض هنا
السيوف والمواضي القواطع ولي العمائم لانها على الرؤس
قوله اذا ريده الى اخره هذا البيت لابي حية بالمثناة
التحتية النميري واسمه الهيثم بن الربيع من مخضرمي الدولتين
اعني ادرك الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحا
جبانا كذابا وكان له سيف يسمى لعاب المنية ليس بينه
وبين الخشبة فرق توفي سنة بضع وثمانين ومائة قال
ظهر لي ظبي فرميته فزاغ عن سهمي فعارضه السهم فما زال
والسهم يروغ ويعارضه حتى صرعه وقد اشار الشيخ جمال
الدين بن نباتة الى هذا السهم بقوله

وبديع الجمال لم ير طرفي . مثل اعطافه ولا طرف غيري
كلما حد عن هواه اماني . سهم الحاظه كسهم النميري

وحدث جار له قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي

فطنه لما فانتضى سيفه ووقف فى وسط الدار وقال ايها
المغترينا والمجترى علينا بيتر والله ما اخترت لنفسك خير قليل
وسيف صقيل اخرج بالعفو عنك قبل ادخل بالعقوبة عليك
انى ادع والله لك فيسا لا تقعم لها وما قيس تملا والله للـ
الفضا خيلا ورجلا فخرج الكلب فقال الحمد لله الذى مسخك
كلبا وكفا ناحربا والريده براء مفتوحة فشاة تحتية ساكنة
فدال مهملة قال فى الصحاح ريده وراده وريدانه ليتة
الهبوب وقال الاصمعى ما كان من الرياح نسيم فهو برد
وما كان يضم فهو حر والبيت فى وصف حاد والمراد بالجليل
فيد الانف قوله اذا ريده نفحت له من حيث ما هبت فحذف
هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين فى حينئذ وقال
ابو حيان لا حجة فى البيت لاحتمال ان تكون مضافة الى الجملة
بعدها وهى نفحت له وترفع ريده بفعل محذوف يفسره
المعنى والتقدير اذا نفحته ريده نفحت له وهذا اولى لانه ليس
فيه الا حذف رافع ريده ودل عليه المعنى وفى تاويله حذف
هذا الرافع والجملة التى اضيفت اليها حيث ودعوى ان ما
عوض عن المضاف اليها ولم يثبت لها ذلك فى غير هذا الموضع
فنحمل عليه قوله اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف
فلا يفسر عاملا فيه فى الشرح لا مانع من كون نفحت مضافا اليه
مع جملة مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر من كلامهم
ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم
للمصنف فى الفصل الذى عقده لخروج اذا عن الاستقبال
ان قال ولا يعمل الاخير فى هذا الباب عاملا فنقيد الحكم بباب
الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من
الزاهدين على ان فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول
وجعلوا احد من مثل وان احد من المشركين استجارك فاعلا
بفعل محذوف يفسره الفعل المتاخر مع انه لا يصلح ان يعمل
فيه الرفع على الفاعلية وهو متاخر ولو سلم انه غير مخصوص
بباب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى نفحت بخصوصه

دفى

وفى التعليق الا ترى قوله اتاه ان بربا هايد اعلى الربق نفحت
وانت خبير بالكلام الاخير هو كما نقلناه انفا عن ابى حيان قوله
اما ترى حيث سهيل طالعا. بعده. نجما يضئ كالشهاب ساطعا
وفى شرح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل
والعامل ترى ان جعلت حيث صلة اى زايدا فى المعنى بمنزلة
تام فى قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم تجعل صلة يكون
حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة اى مكانا مختصا بسهيل
حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث فى البيت باقيا على الظرفية
وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما تحدث الرؤية فى مكان
سهيل طالعا انتهى وفى الشرح جعل الحال عن المضاف اليه على ان يكون
العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة
حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله
للدلالة عليه اى يراه طالعا وفى شرح الحاجبية للبلى من جر
سهيلا نصب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه
ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان
جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون
ظرفا لفساد المعنى انتهى وفى شرحها للرضى وحيث مفعول ترى
وكذا فى لعمر الله يعلم حيث يجعل رسالاته وبعضهم يرفع سهيلا
على انه مبتدا محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا
الذى بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب به بعضهم
لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد قوله وحيثما تستقم الخ النجاح
الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد
هنا ويطلق على الماضى ايضا قوله وهذا البيت دليل عندى
على مجيئها للزمان فى الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله
فى غابر الازمان وصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور
اما لغو متعلق بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا وذلك لا يوجب
ان يكون المراد بحيث الزمان ايضا لاحتمال ان يكون المراد اينما
تستقم يقدر لك الله النجاح فى الزمان المستقبل انتهى واقول

مراد المصنف ان حيث في البيت ظاهره في الزمان ونفى الشارح القطع
لا ينافي ذلك حرف الجر خلا قوله لانها لا تعدى الافعال الى
الاسما اي لا توصل معناها اليها بل تنزيل معناها عنها الجواب
عن هذا ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل المجرور به على الوجه
الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك
حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال
به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج
قوله الا في نحو قول لبيد الا كل شي الخ لبيد هو ابو عقيل بن ربيعة
ابن مالك قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب
فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة واقام بها الى ان
مات في اول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة
وقيل في خلافة عثمان وهو ابن مائة واربعين سنة ولما اسلم ترك
الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو
ما عاتب الحر الكريم كنفسه • والمرء يصلحه الجليس الصالح
وقيل
الحمد لله اذ لم ياتني اجلي • حتى اكتسبت من الاسلام سربالا
والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهلاك قوله وقالت
ابن خروف على الاستثنا في النهاية لابن الخباز ربيعة قال ليس هذا
باستثنا بل ما زائدة وخلا الله صفة لكل اي شي حرف الجر قوله الاول
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين في الكشاف ما يقتضي ان هذه
الاية من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون ودادتهم
قلت عند الموت او يوم القيمة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل
اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى
التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولهم
لعلك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على ما فعل ولا يشكون
في تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم ارادوا لو كان الندم
مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل
لان العقلا يتحرزون للخوف المظنون كما يتحرزون من المتيقن
ومن القليل منه كما في الكثير وكذلك المعنى في الاية لو كانوا يودون

الاسلام

حرف الجر قوله خلا

رب قوله



الاسلام مرة واحدة في اخرى ان يسارعوا اليه فكيف وهم يودونه
في كل ساعة وقيل يدهشهم اهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين
فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك
قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما جي بها على لفظ
الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل
حلف بالله لافعلن وقيل حلف والله لا فعلن ولو كنا مسلمين لكان
حسنا قوله وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل
المجرد بمعنى الماضي وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان
غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب
لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معمولة وهي اضافة محضة
مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الا على
النكرة قوله فيا رب يوم الاخره الانسة غير النافره
والتمثال بالمثناة الفوقية المكسورة في اوله وبالمثلثة في ثالثه
الصورة قوله ربما اوفيت في علم الاخره هذا البيت لجذيمة
الابرش وكان به برص فكنت العرب عنه بالابرش اعظاما
له وكان يعرف بالوضاح يصف سرية اسريها الى غزاة او
انقطاعا عرض له من جيشه في بعض مغازيه فكان ربيئة ولم يكل
ذلك الى غيره اخذا بالحزم والثقة والعلم ههنا الجبل والشمالات
جمع شمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمال الريح التي تهب
من ناحية القطب وفيها خمس لغات كل بالتسكين وشمل بالتحريك
وشمال وشمأل مهموز وشامل والجمع شمالات قال جذيمة
الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات • فادخل النون
الخفيفة في الواجب ضرورة وشمائل ايضا على قياس كانهم جمعوا
شمالة جمع جمالة وجمائل قوله ولا يناسب واحد منهما
التقليل يعني واحدا من التخويف والافتخار وفي الشرح
ان الافتخار بالقليل قد يقع من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز
المنال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب
الافتخار كليا لا يصح انتهى واقول ان المص لم يقل التقليل
حقيقيا لان القليل قد يناسب الافتخار من غير جهة قلته وانما

تالا للتقليل ولا يخفى ان التعليل تعينا سبب الانتحار بنحو جهة قلته

وابيض يستسقى الغمام بوجهه . الى اخره ثمال اليتامى بكسر المثلثة كفايتهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنسا

وقبل هذا البيت

وما ترك قوم لا ابالك سيدا . يحوط الذمار ذرب مواكل

يحوط يحفظ والذمار بكسر المعجمة ما يجب على الانسان حمايته والذرب بفتح المعجمة وسكون الراء للتخفيف واصلها مكسورة الحاد من كل شئ والمواكل المتكل على غيره وفي التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح وابيض لا يجوز فيه ان يكون في موضع جر برب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

وما ترك قوم لا ابالك سيدا . يحوط الذمار غير ذرب مواكل

يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد ومنهم من جوز في ابيض الرفع والنصب انتهى وفي الروض الانف للسهيلي فان قيل كيف قال ابو طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استقاته عليه الصلاة والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان ابا طالب قد شاهد من ذلك ايضا في حياة عبد المطلب ما دله على ما قال روى ابو سليمان احمد بن محمد بن ابرهيم البستي النيسابوري ان رقيقة بنت ابي صيفي بن هاشم قالت تتابعت على قريش سنوا جدب فبينا انا راقدة او مهمومة وساهرة اذا انا بهاتف صيت يقول يا معشر قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فحيهلا بالحيا والخصب الا فانظروا منكم طوالا عظاما ابيض له فخم يكظم عليه الا فليخلص هو وولده وليدلف اليه من كل بطن فليشنوا من الماء وليمسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسق الرجل وليومن القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقتصصت روياي فانتهى البطحا الا ماد هذا شيبة الحمد وتنامت عنده قريش ثم ارتقوا ابا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابنه محمدا صلى الله عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد ايفع او قد كرب وقال

اللهم

اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة انت عالم غير معلم ومسول غير مبخل اللهم امطر علينا غيثا مريعا مغدقا فما راموا حتى انفجرت السماء بمائها انتهى ولا باس بتفسير غريب هذا الخبر فهومة اسم فاعل من هوم بتشديد الواو اذا نعس وصنوى اخي من قولهم اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد لكل واحدة منهن صنو والاثنين صنوان وللجميع صنوان برفع النون وابان الشئ بكسر الهمزة فتشديد الموحدة وقته والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو والطويل والعظام بضم المهملة وتخفيف المعجمة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجله فعلى هنا للتعليل ويدلف بالدال المهملة من دلفت الكتيبة في الحرب اذا تقدمت ويشنوا من الماء يعني يغتسلوا من شن الماء على التراب فرقه عليه وايفع بمثناة تحتية فقاف في الصحاح ايفع الغلام اي ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر وفي القاموس ايفع الغلام راهق العشرين او راهق الحلم قوله يحتمل ان يكون قول العباس يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا يريد وقوع ذلك وانه وقع به استسقا بل وصفه بالخير والصلاح قوله الا ربت مولود الى اخره بلدة بسكون اللام وفتح الدال واصله بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفا او بالضم اتباعا للها والشامة نكتة سودا في الجسم تخالف لونه وفي الشرح وصفها بالغرا غير مناسب لان غرا تانيث اغر وهو الابيض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناه عامة بالتغطية وليس هذا شان الشامة وقد انشد الجاربردي هذا البيت

وذي شامة سودا في حر وجهه . مجللة لا تنجلي لزمان

وحر الوجه ما بدا من الوجه انتهى واقول الاغر اصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف والمشهور حتى صار بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة مجللة مغطية لجميع محلها ليست بحيث يظهر بعضه من تحتها وقد انشد ابن ام قاسم هذا البيت في الجنى الداني

وذي شامة سودا في حر وجهه . مجللة لا تنقضي لزمان

ثم استعاره

قوله ثوبق جبل الخ فويق تصغير فوق والشامخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون اعلاه والكلال الاعيا

قوله وكل اناس الى اخره الدويهية تصغير داهية وهي الموت

قال الجاربردي واجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد ان اصغر الاشيا قد يفسد الامور العظام فحتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يوبه به انتهى وتمثيل المصنف بجبيل ودويهية للتكثير وبجحير ورجيل للتقليل مبني على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جبيل ودويهية للتعظيم لا للتكثير على ما قيل بحسب ارتفاع الشان والتكثير بحسب الكم تخفيفا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وان التحقير بحسب انحطاط الشان والتقليل بحسب الكم

قوله وتنفرد رب يعني عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها اورد على هذا ابو حيان قول الشاعر

• اماوي اني رب واحد امه • تنلت فلا اثرا دي ولا انتل •

والجواب ان المراد بتصديرها في كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره الا ترى ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد مما تنفرد به في اختيار الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر

قوله وغلبة حذف معداها المراد بمعدي رب الفعل الذي يجر وبها مفعوله وفي الشرح المراد بمعداها الفعل الذي تعديه كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم اي قد لقيت

قوله فمثلك حبلى قد طرقت وموضع هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه • فالهيتها عن ذي تمائم محول • ويقع في النسخ البيت بتمامه • وطرقت اتيت ليلا والمرضع التي لها ولد ترضعه ومتى ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو ارضعت فهي مرضعة والتمائم بالمثناة الفوقية في اوله جمع تميمة وهي التي تعلق على الصبي من العين والمحول الصبي تم له حول اي سنة وانما خص المرضع والحبلى لانهما ازهد النسا في الرجال

قوله بل

بلد

بل بلد ذي صعد واكام الصعد بضم المهملتين جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الاكمة معروفة والجمع اكم واكمات وجمع الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام اكم مثل كتاب وكتب وجمع الاكم اكام مثل عنق واعناق وفي القاموس الاكمة التل من حجارة واحدة او هو دون الجبال او الموضع الذي يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يصح ان يكون حجارة

قوله وبانها زائدة في الاعراب اي غير متعلقة بشي كما هو شان الحروف الزوائد دون المعنى لافادتها التقليل والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض بمثل • لعل الله فضلكم علينا • حيث يكون لعل حرفا جارا فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشي وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة عند سيبويه للضمير عند سيبويه نحو لولاي ولولاك ولولاه لا تتعلق بشي ومعناها مراد ثم يقتضي هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل ينافي ذلك

قوله اولا وغلبة حذف معداها

قوله لا ترد لعل الجارة عند عقيل ولا لولا الجارة للضمير عند سيبويه لشذوذ الاول كما صرح به المصنف في اوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني وقد قدمنا من قوله اي مراده من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم ان مقتضى كلامه ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على تفسيرنا رب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها بيان لما انفردت به رب على قول الجمهور

وقوله بانها زائدة في الاعراب بيان لما انفردت به على قول الرماني وابن طاهر بما يقوله المصنف في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف اي كون رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت ليست لتعدية عامل

قوله الرماني وابن طاهر وان قول الجمهور هو فيهما حرف جر معد ونا شهم في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينتقض بخلا وعدا وحاشا اذا جررن فانهن مفيدات لمعنى الاستثنا وليسن بمتعلقات بشي

ويجاب بمنع انهن حروف جر وانما هن حروف استثنا خفضن بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق

بينهن افعالا وحروفا كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف
قوله وسن كسنين الى اخره السن بكسر المهملة والسنين بضم
المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفي اخره قاف
والسنم بضم المهملة وتشديد النون وفي الشرح ويظهر من عبارة
المتن ان السن الثور والسنم البقرة العظيمة واقول
بل يظهر منها ان السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر
وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمصنف وصف
البقرة العظيمة بالعظم ولم يصف الثور ثم في الشرح كان المراد بالمدلاح
بالحاء المهملة الكثير العرق ولم اقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما
رايت في القاموس ان دح على وزن صرد الفرس الكثير العرق والجري
شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض قوله
قول ابي دواد ربما الجامل المؤبل فيهم هذا اصدر بيت
عجزه وعناجيج بينهن المهار وابو داود بمهملتين
اولاهما مضموم وبينهما واو مخففة فالف هو ابو محمد بن سلام لا ياد
بكسر الهمزة وتخفيف المثناة التحتية والجامل الكثير الجمال
وقيل القطيع من الابل مع رعاته وقيل من جمل السمحا ذا نابه
والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقنية وبكسرها متخذ الابل وهو
هنا بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا يكون معنى الجامل هنا القطيع
من الابل مع رعاته والعناجيج بالعين المهملة وجيمين جمع عنجوج
كعصفور جياد الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر
بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة والانثى مهرة
قوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن
ماض متجوز به عن المستقبل قال التفتازاني المشهور المستقبل بفتح
الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه
الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة انتهى وفي كلام المصنف نظر
فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة
جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل
الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا
خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق

ماضي





على المقصود ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشافع المعرفي
دخولها في المقصود وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الاحكام ثابتة
للهمزة منفية عن غيرها من ادوات الاستفهام كما اعترف به تكون الاحكام
مقصورة لان المقصود هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخوله
الياء على الاحكام هو الصواب او الاولى قوله بدا لي منها معصم الى اخره ذكر
ابن يعيش بين هذين البيتين بيتا وهو ولما التقينا بالثنية سلمت
ونازعني البغل اللعين عنانيا والمعصم بكسر الميم موضع السوار من
الساعد وجمرات جمار المناسك قال في الصحاح والجمرة واحدة جمرات
المناسك وهي ثلاث جمرات يرمين بالجمار والجمرة الحصاة والبنان اطراف
الاصابع قوله طربت وما شوقا الخ هذا مطلع قصيدة في مدح اهل
البيت ورثائهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن
او سرور قوله اراد او ذو الشيب يلعب في الشرح ولقائل ان يقول
لا نتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه حرف
النفي لقرينة اي وذو الشيب لا يلعب انتهى واقول ان المصنف لم يستشهد
بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا ينتفي عدم
احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه ينتفي ذلك والفرق بينهما
ان المثال جزئي ذكر لايضاح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لاثباتها
قوله ثم قالوا تحبها الى اخره قبل هذا البيت
ابرزوها بين المهى تتهادى بين خمس كواعب اتراب والمهى
بقر الوحش استعيرها للنساء مبالغة في تشبيه عيونهن بعيونها وفي
الصحاح وجا فلان يتهادى بين اثنين اذا جا يمشي بينهما معتمدا عليهما من
ضعفه وتمايله وكذا المراة اذا تهادت في مشيتها من غير ان يماسها احد
قيل تتهادى والكواعب جمع كاعب وهي الجارية يبدو ثديها للنهود والاتراب
اللذات يقال هذه ترب هذه اي لدتها قوله وقال المتنبي احيي وايسر
الى اخره المتنبي هو احمد بن الحسين بن الحسن ابو الطيب الجعفي ولد بالكوفة
سنة ثلاث وثلثماية ونشا بالشام واكثر المقام بالبادية وقال الشعر في
حداثته حتى بلغ فيه النهاية واتصل بالامير سيف الدولة ابي الحسن بن
حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافور الخادم ثم خرج منها وورد
العراق وقرئ عليه بها ديوانه قال محمد بن يحيى العلوي كان المتنبي
وهو صبي ينزل في جواري بالكوفة وكان ابوه يعرف بعيدان السقا
يستقي لنا ولاهل المحلة ونشا هو محبا للادب فطلبه وصحب الاعراب

فجانا بعد سنين بدويا وقد تعلم الكتابة فلزم اهل العلم وكان المتنبي خرج
الي كلب وادعي انه علوي حسني ثم ادعي النبوة وذلك ببادية السماوه فخرج
اليه امير حمص لولو من قبل الاخشيدية فقاتله واسره وحبسه بالشام الي ان
تاب ثم اطلق بعدما اشرف علي القتل قال ابن ايوب خرج المتنبي من
بغداد الي فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة اربع وخمسين وثلاث
مائة **قوله** والاصل آحيي ذكر ابن الحاجب والزمخشري في ملتقطه من كتاب
ابي الشيخ وجهين اخرين احدهما انه اخبر عن نفسه اي اعيش ثانيهما انه احيي
افعل تفضيل وفي الكلام تقديم وتاخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قتل
احيا ما الغيث وايسر ما الغيث قال وانما يستعمل ذلك في الشعر لو قلت في النثر
افضل واكرم الناس زيد اقبح **قوله** الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد
قايم ام عمرو ولطلب التصديق يعني ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور واخري
لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والتصور
ادراك غير ذلك وهذا عند الاوايل من الحكما ومقتضي عبارة المتاخرين ان التصديق
هو الادراك المقارن للحكم ويختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفيها قال السيد
في حاشية المطول والتحقيق ان الهمزة في قولك ادبس في الانا ام عسل لطلب
التصديق ايضا فان السايل قد يصور الدبس والعسل وبعد الجواب لم يزد له
في تصورهما شي اخر اصلا بل بقي تصورهما علي شي اخر اصلا بل بقي تصورهما
علي ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السوال فكيف يطلبه اجيب
بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا في الانا والمطلوب بالسوال هو التصديق
بان احدهما معينا كالعسل مثلا في الانا وهذان التصديقان مختلفان الا انه لما
كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر وكان
اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو
تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهي **قوله** وهل مختصة بطلب
التصديق ظاهر سياق كلامه ان معناه ان هل لا ترد الا لطلب التصديق فتكون
الباداخلة علي المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان هل منفردة من بين ادوات
الاستفهام بطلب التصديق فقط لا يختص به غيرها لان ما عداها من ادوات
الاستفهام اما لطلب التصور فقط واما لطلب التصور مرة والتصديق اخري
غالبا في كلام العجم داخلة علي المقصور قال التفتازاني في حاشية العضد معني
اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به
غيره فالبا داخل في المقصور قال الله تعالي يختص برحمته من يشا وقد يراد انه

يختص



المراد لا يكون كل واحد منكم او لا كافر به كقولك كسانا حلة
اي كل واحد منا **قوله** ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد لا يقال
الملازمة ممنوعة لجواز ان يقال كافر بالافراد من غير ان يكون
صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معني بان يكون معني ولا تكونوا
ولا يكون كل واحد منكم لانا نقول المراد ولولا ان كافر
صفة لمحذوف مع ان ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو
الظاهر لم يقل كافر بالافراد فالملازمة حينيذ صحيحة **قوله**
واشكل من الاثنين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
يعني بالاثنين قوله تعالى وهمت كل امة برسولهم وقوله تعالى
وعلى كل ضامر ياتين وانما كان اشكل منهما لان شيطانا مفرد
لفظا ومعنى غير صفة لمحذوف **قوله** ولو ظفر بها ابو حيان لم
يعدل الى الاعتراض بسبب عنترة في الشرح هذا تحامل عجيب
بل الظن بابي حيان انه ظفر بالاية وبالجواب عنها فان ذلك كله
مذكور في الكشاف وهو نصب عينيه **وقوله** جاز ان لا يكون في
كلام المصنف تحامل بان يكون معنى كلامه ان ابا حيان لم يظفر بها
اعتراضا على ابن مالك وردا عليه لانها يجاب عنها وليس معناه انه
لم يطلع عليها واذا جاز ان يكون معنى كلامه ما ذكرنا حمل عليه
قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع في الشرح اذا كان
المراد انه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استينافا وصفة وحالا
مقدرة وسياق الكلام على ذلك في الباب الثالث **قوله**
والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا
على لفظها في الشرح قد وقع في صحيح البخاري في باب الاقتدا
بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث ابي هريرة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امتي يدخلون الجنة
الا من ابى قالوا ومن يابى قال من اطاعني دخل الجنة ومن عصاني
فقد ابى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير
مفرد **قوله** وانما لم يقدر ضميرا كان راجعا لكل لئلا يخلو
سوالا عن ضمير فيكون جبيد مسندا الى عنه كما توهم بعضهم
في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون في سوالا ضمير يعود الى المضاف

اي كان كل فعال الملك الحواس فيد حسولا هواي المكلف قلت
لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير
من هي له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب
الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لبس
قلت اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل
ان يكون عندنا نائبا عن الفاعل وقدم على رايهم لانهم
لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا يتحمله
تسولا لا يعود الى المكلف فالالباس حاصل واقول اللبس
الذي لاجله يجوز الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على
غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس
باي شي كان قوله والصواب ان المقدر يكون
مفردا نكرة فيجب الافراد كما صرح بالمفرد ويكون جمعا
معرفا فيجب الجمع يعني ولا يكون غير هذين وفي الشرح فقد
قدم في المتن ان الصواب التفرقة بين ايراده الكل الافرادي
والكل المجموعي واطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير
المضاف اليه مفردا فينبغي ان ياتي ذلك التفصيل هنا
واقول هذا الصواب الذي ذكره المصنف هنا انما هو بنا
على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على
انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذي يظهر
وبين العبارتين تفرق قوله قال البيانيون اذا
وقعت كل في حيز النفي بعضها سوا تقدمت على النفي وكانت
معمولة للمنفي نحو ما كل الدراهم اخذت ولم اخذ الدراهم كلها
وما انا اخذ كل الدراهم وما انا اخذ الدراهم كلها او تاخرت
ولم تكن معمولة للمنفي نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا وما كل
سودا تمرة قوله وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض
الافراد اراد بثبوت الفعل اعم من اسناده الى فاعله ووقوعه
على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان احسن
لشموله الاسم الا المشتق والجامد قوله ما كل ما يتمنى يدركه
هذا صدر بيت عجزه • تجري الرياح بما لا تشتهي السفن •

والمروى

والمروى فيه رفع كل • وجوز ابن جني نصبها باضمار فعل يفسره
ما بعده والسفن بفتحتين جمع سفينة قال في الصحاح والسفينة
معروفة والسفان صاحبها وقال في القاموس وقال في القاموس
سفنه يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء
والجمع سفائن وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفا نة
انتهى ومما اولع به بعض الطلبة ان السفن في البيت بفتح السين
وكسر الفا صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة
وليس بشي اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان
كما ذكرنا عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد
حقيقيا والمجازي ابلغ منه قوله كقوله صلى الله عليه وسلم
لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول
ابي النجم قد اصبحت الخ في الايضاح البياني واعلم ان المعتمد
في هذا المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث
فمن وجهين احدهما ان السوال بام عن احد الامرين لطلب
التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه
اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا والثاني ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان
فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك
قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الا يجاب
الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر
ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا
بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل ههنا
ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشي مما ادعت عليه
هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع
غير مفيد له لم يعدل الشاعر عن النصب الشائع
الى الرفع المحتاج لا تقدير الضمير من غير ضرورة قال
التفتازاني ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر

لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاءني كلكم ولا
ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وبعد هذا البيت

من ان رات راسي كراس الاصلع • ميز عنه قنزعا عن قنزع
جذب الليالي ابطئي او اسرعي • افناه قيل الله للشمس اطلعي
حتى اذا واراك افق فارجعي •

ومعنى عن قنزع بعد قنزع والقنزع الشعر المجتمع في نواحي
الراس وجذب الليالي مضيها واختلافها وفي الاساس
جذب الشهر اي مضت عامته وابطئي او اسرعي حال من الليالي
على تقدير القول او لكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون
منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي على تقدير القول
او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي
اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد
ذلك ولا ابالي وافناه اي ابا النجم او شعر راسه وقيل
الله امره وارادته وقال اليمني معناه ان هذه المراة اصبحت
تدعي علي ذنبا وهو الشيب والقلع والعجز وغير ذلك من موجبات
الشيخوخة وقال ذنبا لان المراد كبر المشتمل على كل عيب ولم اصنع
شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه
على ناصبه لافاد تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا على انه
فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك
رفعه ايذانا بانه لم يصنع منه شيئا قط بل كله بجميع اجزائه
عن مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل
ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم
قال ولقائل ان يقول لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا
وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لا بد ان يكون المضمر
هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير اليه فلا
يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه
نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن
النكرة المذكورة ودخل النفي عليها تقتضي العموم فدخول
النفي عليه ايضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين

قولنا

قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي
ليس بمعين في اقتضاء الاول دون الثاني ثم يقول فتكون
القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع لي وانما
يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزء يمكن الاتصاف ببعضه
دون بعض وعلى هذا اما ان يكون المراد بالكل الكلي المجموعي وهو
الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم
السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول النفي جميع
الاجزاء او يكون المراد كل واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلي باعتبار
الجزئيات فحينئذ يظهر الفرق بينهما بانك رفعت الكل لزم عموم
النفي لجميع الاجزاء وان نصبته لا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه
من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منفيا انتهى
قوله وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه
لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح في كلام سيبويه في الكتاب
صريح او كالصريح في ذلك على ما نقله بها الدين السبكي في شرح التلخيص
واختاره الشيخ تقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه وحمله
على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدئ بكل وبعدها كل تعاملها
المتاخرة معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول يتشوف الى عامله
تشوق سامع المبتدا للخبر فكان كله لم اصنع منصوبا ومرفوعا
في المعنى قوله والجواب عن الاية يعني قوله تعالى والله لا يحب
كل مختال فخور وقد اجاب التفتازاني ايضا عنها بان قال والحق ان
هذا اكثري لا كلي قوله ثم انبا عن الزمان اي كل وقت رزق
ذكر كل هنا مستدرك لان ما بعده اي تفسير للزمان الذي ناب
عنه ما والفعل وان تعالى يجعل كل في كلما رزقوا دليلا لان الزمان
هو وقت رزق قوله وللوجه الاول من ان كثرة مجي
الماضي بعدها يعني بعد كلما مع كثرة مجيئه بعدها المصدرية
توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا او
مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم
من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا ولا مزية للاول على الثاني
باعتبار الكثرة واقول بل له مزية لان الثاني الذي يرد بين

امرين احدهما اكثر من الاخر يكون حمله على الاكثر اقرب قوله
وان ما التوقيتية هذا عطف على كونه بيان للمقرب الثانى واما
التوقيتية هى ما المصدرية النائبة هى وصلتها عن الزمان يعنى
ان المقرب الثانى هو كون ما التوقيتية شرطا من حيث المعنى كما ان كلا
كذلك ولاجل ان كلما شرط فى المعنى احتيج بعدها الى جملتين احداهما
مرتبة على الاخرى قوله ولا يجوز ان تكون شرطية يعنى
ولا يجوز ان تكون ما التى فى كلما اسم شرط مثلها ما تفعل افعل وقيد
بهذا لان التوقيتية شرط فى المعنى كما صرح به وهى الوجه الاول
من الوجهين الجائزين قوله اى تلك عامة فلا تدخل
عليها اداة العموم فى الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم
على العام فقد مر فى كل الداخلة على المعرف بالالف واللام
احتمال ارادة العموم بكل من الاداتين ولا نزاع فى صحة دخول كل على
الموصولات التى هى من صيغ العموم كالذى والتى ومن انتهى واقول
يريد بما مر فى كل ما ذكره هو نقلا عن تاج الدين السبكى انه قال
فى شرح البيضاوى ان كلا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام
واريد الحكم على كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هنا يفيد
العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا
كل من الامرين محتمل وقال تقى الدين السبكى وقد يقال بان الالف
واللام تفيد العموم فى مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم فى اجزا
كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق
كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل الاستغراق الاحاد
فيصير لكل منهما معنى وهو اولى من التاكيد انتهى قوله
وقولى كلما جشأت وجاشت الى اخره فى الصحاح جاشت نفسى
غثت ويقال دارت للغثيان فاذا اردت انها ارتفعت من حزن
او فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وفى الشرح
كذا قيل وفيه نظر اذ لا مانع من جعله ظرفا للمقدر وليس بنا
ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى واقول الحامل لهم على جعله
اسم فاعل لا ظرفا لا ثبت تقدير ان معنى مكانك اثبتى لا اثبتى فى
مكانك ولو كان ظرفا لاثبتى المقدر لكان معناه اثبتى فى مكانك

وتحدى

وتحدى تبنى المحمود وقولى مبتدا وكلما ظرف متعلق به والخبر
مكانك تحمدى وتستريحى اى قولى هذا اللفظ فلا يحتاج
الى رابط قوله كلا وكلتنا اى للخير وللشر مدى
الى حرم المدا بفتح الميم والدال المهملة الغاية وا لوجه مستقبل
الشى والقبل بفتح القاف والموحدة نشز من الارض يستقبلك
وروى بكسر القاف جمع قبله بكسرها ايضا قوله على
حدها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الفارض
المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفى الكشاف فان قلت
بين يقتضى شيئين فصاعدا فمن اين جاز دخوله على ذلك قلت
لانه فى معنى شيئين حيث وقع مشارا به الى ما ذكر من الفارض والبكر
فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مونثين وانما هو لاشارة
الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار ر
فى الكلام قال التفتازانى وذلك انه لما كان تثنية اسما الاشارة
والموصولات وجمعها ليست على قانون اسما الاجناس بان يلحق باوا حرها
الف ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثها
ليس بالحاق جوزوا فيها ما لم يجوزوا فى اسما الاجناس واريد بالمفرد
منها ما يراد بالمثنى والجمع وبالمذكر ما يراد بالمونث ولهذا جاز
التعبير بلفظ الذى عن الجمع قوله كلانا اخى وخليلى واجدى
عضدا • هذا صدر بيت عجزه • فى النائبات والمام الملمات
والخليل الصديق وواجدى اسم فاعل مفرد مضاف الى يا المتكلم
والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف والالمام الانيان
والنزول والملمة النازلة من نوازل الدهر قوله كلاهما حين
جد الجرى بينهما هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجاريا
وجد الامر يجد جدا بكسر الجيم فى المضارع وفتحها فى المصدر
بمعنى عظم فى اعيننا وقوله تعالى جد ربنا اى عظمة ربنا
وقيل غناه وفى حديث انس كان الرجل منا اذا قرا البقرة وال
عمران جد فينا اى عظم فى اعيننا واقلعا كفا ورابى اسم فاعل
من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو او فزع قوله اى المنية الى اخره
الحتوف بضم المهملة جمع حتف بفتحها وهو الموت يقال مات

فلان حتف انفه اذا مات من غير ضرب ولا قتل ولا يبنى منه
فعل والسواد هنا الشخص والجمع اسودة ثم الاساود جمع الجمع
قوله ثم الصواب في انشاده كلا مما يوفي المخادم في الشرح
لم يتبين لي معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية اذ المخارم جمع
جمع مخرم بكسر الرا وهو منقطع انف الجبل وهي افواه الفجاج وا قول
لا ينبغي ذلك الجواز ان يكون مخارم هنا جمع مخرمة بمعنى المفسدة
من خرم بفتح الرا يخرم بكسرها قال في الصحاح خرمت الخرز اخرمه
بالكسر اذا ثقبته اى افسدته قوله كي يجنحون الى السلم الى اخره
تقدم الكلام عليه في كي قوله وهو اسم لدخول الجار عليه
بلا تاويل احترز بقوله بلا تاويل من ان تقع في نحو عجبت من ان قمت
قوله على كيف سمع الاحمرين في الصحاح واهلك الرجال الاحمران
اللحم والخمر فاذا قلت الاحامرة دخل فيه الخلوق قوله ولا بدال
الاسم الصريح في الشرح يريد بلا تاويل والاورد نحو يعجبني ان
تفعل الخير احسانك للفقير قوله لمخالفتها الادوات الشرط
هذا علة لقوله ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين قوله
وقيل يجوز مطلقا يعني سوا اقترنت بما او لم تقترن بها قوله
وهذا يشكل الاشارة بهذا الى كون جواب كيف في تلك المثل
محذوفا لدلالة ما قبلها ووجه اشكاله ان الفعل الذي قبلها ليس مماثل
للفعل الذي بعدها في اللفظ والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه
لا يشكل اذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدر المحذوف وللقائل
ان يقول لا اشكال لانا لا نقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها وانما
نقدره فعلا مضارعا من المشيئة متعلقا بالحدث الذي قبلها
والتقدير كيف يشا الامور يشا تصويركم اى لا فرق بين المشيئتين
الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف
لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية
لها دلالة على المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما تطلق وتراد بها
كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اردتم القيام اليها وقولك
ذهبت الى الجمعة فاغتسل اى اردت الذهاب اليها قوله وتقع
خبرا قبل ما لا يستغنى اى عن خبر قبل الحال وفي الاصل لكيف

فى قول

فى قول البخاري باب كيف كان باضافة باب حتى لكان
ان كانت ناقصة وحال من فاعلها ان كانت تامة ولا بد فيها
من مضاف محذوف والتقدير باب جواب كيف كان بدء الوحي
وانما احتيج الى هذا المضاف لان المذكور في هذا الباب هو جواب
كيف كان بدء الوحي لا السؤال بكيف عن بدء الوحي ثم الجملة
من كان ومعموليها في محل جر بالاضافة ولا تخرج كيف بذلك
عن الصدرية لان المراد من كون الاستفهام له الصدر ان يكون
في صدر الجملة التي هو فيها وكيف على هذا الاعراب كذلك قوله
ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل لان في ذلك وصفه تعالى
بالكيفية وهو ممتنع قوله اونا قصة وقلنا بدلالتها
على الحدث انما قيد به لانه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون
كيف حالا منتصبة على عاملها المعنوي وهو ممتنع قوله
وجملة الشرط اراد بها مجموع الشرط والجواب واراد بضمير الجمع
الذي ذكره في المعنى مجرورا باللام قوله قيل صحيح او سقيم
لان الجواب المطابق للفظ عند سيبويه ان يقال على خير او على شر
ونحوهما وعند السيرافي والاخفش على العكس اى ان اجيب
على المعنى دون اللفظ قيل على خير او شر ونحوهما لان الجواب
المطابق للفظ عندهما ان يقال صحيح او سقيم قوله على انه لم
يسمع في الحديث على في الشرح هذه شهادة نفي ففي الكشف
الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد سلب عن كيف فينبغي الا على نفس
الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع اي الى حال صنعه
وفي الرضي واما قول بعضهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى
الاستفهام لسقوطه عن الصدر انتهى قوله فيلزم ان يعمل
في الاستفهام فعل متقدم لان معنى تعلق الى بما قبلها ان المجرور
بها معمول له بواسطتها قوله وانما هي منصوبة بما بعدها
على الحال وفعل النظر معلق بها وهي وما بعدها بدل من الى
والا المجرور بالى وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل
في المبدل منه او نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر
عن العمل ضرورة وهو باطل وقولك يمكن الجواب عن هذا بانه

يغتفر في الشيء اذا كان تابعا ما لا يغتفر فيه اذا لم يكن كذلك
وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كيف شاذ
بان يقال ان ذلك في الدخول بالاصالة وهذا بالتبعية وعن قوله
فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم بان يقال هذا الاستفهام
تابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ثم في الشرح والذي ينبغي
ان يقال ان كيف ليست في الاية للاستفهام وانها مضافة للجملة
بعدها كما في قول بعض العرب انظر الى كيف يصنع او يقال هي للاستفهام
والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر
يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى متعدى بالحرف الى الابل وبنفسه
الى البدل فهو عامل في محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل
فيها لاجل الاستفهام قوله يلزم على الاول تخريج القران على
القليل النادر الذي لم يحكه الا قطرب عن بعض العرب ويلزم على الثاني
ان يكون الفعل الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه
قوله الى الله اشكو الى اخره في الشرح يجوز ان يكون كيف
يلتقيان جملة استينافية نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد
تينك الحاجتين قوله اذا قل مال المرء الى اخره لين القناة
هنا كناية عن ضعف الحال قوله او بالعطف بالمعنى ثم انظر
كيف بين العاطف والمعطوف في الشرح لا يصح التخريج على ذلك
مع ما قدمه من ان كيف مرفوع على الخبرية اذ الاتمام يقتضي
ان لا يكون له محل ويمكن ان يكون قوله بالعطف متعلقا
بمحذوف والتقدير او يوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسيما
لما تقدم حرف اللام قوله مكسورة مع كل ظاهر

حرف اللام

قال الرضي اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء
ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في
غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه
لموافقة معمولهما وانما بني لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها
الحاقا لها باخواتها من اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك
وانما خص لام المضمر لئلا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير
المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء

والفرق



والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه
قوله الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة قال
الرضي وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما
الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو
مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف
اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر
معه انتهى وقيد المصنف المستغاث بالمباشر ليا لان المستغاث
الذي ليس مباشرا لها بل هو معطوف على مستغاث مباشرها
لامه مكسورة نحو يا للكهول وللشبان ويحصل الفرق بينه وبين
المستغاث له بعطفه على المستغاث قوله واما قراءة بعضهم
الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع هذا جواب سؤال يرد على
قوله مكسورة مع كل ظاهر تقرير السؤال ان هذه الكلية منقوضة
بهذه القراءة وتقرير الجواب ان المراد انها مكسورة بحسب الاصل
وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض
الذي قرا بهذه القراءة هو ابراهيم بن ابي عبلة قوله فيا شوق
ما ابقى ومالي من النوى • هذا صدر بيت عجزه •
• ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى • وشوق
في بعض النسخ المعتبرة مبني على الضم وكذلك دمع وقلب
وذلك على انه منادى معرفة بالقصد لا على انه مضاف الى يا المتكلم
على ما حكاه يونس من يا ام لا تفعلي حيث اكتفى من الاضافة بنيتها
وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى لان هذا الوجه اقل اوجه
المنادى المضاف الى ياء المتكلم ويختص بما يكثر فيه ان لا ينادى
الا مضافا كالام بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين في المنادى المضاف
الى يا المتكلم وما ابقى صيغة تعجب حذف منها المتعجب منه
اي ما ابقاك وكذلك ما اجرى وما اصبى وهو بالصاد المهملة
والموحدة من صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة
او بالضاد المعجمة من ضني بالكسر يضنى ضنا مرض واضناه المرض
ادنفه واثقله قوله وهذا لازم له لا لابن جني هذا جواب عما يتوهم
من ان ما ذكره ابن عصفور دليلا على وجوب كون يا المستغاث من

اجله تبيني ما يقوله ابن جني وهو جهان كون تلك مشتقا ما له قوله
لما شاء ذكره لجد يعني في اخر المعنى الحادي والعشرين وهو ان
ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بادعو وابن جني يراها متعلقة
بيا قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل كانهم
فعلوا ذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل وهي لام الامر
واللام التي ينتصب الفعل بعدها وفي الشرح كانهم فعلوا ذلك
كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل
ففتحوا اللام لتشابه ما تدخل على الفعل ولعل مراده التي في نحو انت
زيدا اليتيم قوله احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى
وذات لم يفسر ابن ام قاسم هذه اللام وانما مثل لها في الجنى الداني
بالنار للكافرين وفي شرح التسهيل بالجلباب للجارية والجل
للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين قوله وللكافرين
النار اي عذابها وانما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين
ذات ومعنى ملفوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار
اقيمت هي مقامه في اعرابه وانما كان التقدير في هذه الاية
ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها
ولم يجعل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست مختصة بالكافرين
بل تكون ايضا لمن شاء الله من غيرهم قوله وقولك هذا
الشعر لحبيب في الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى وكذا
ادوم لك ما دمت لي فيكون من القسم الاول لا الثاني واقول
مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح
الذي اريد به معناه بدليل ما ذكره من الامثلة وما دمت
ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه
المصدري وحبيب هو ابن اوس ابو تمام الطائي الشاعر شامي كان
بمصر في حداثته يسقي الماء في الجامع ثم جالس الادبا وكان فطنا فهما
فلم يزل يعاني الشعر حتى ناله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم
فحمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر
مات في اخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنان وخمسون سنة
قوله ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك لان اللام على تقدير

الاستغنا

الاستغنا بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين تكون لعشرين
معنى وعلى تقدير الاستغنا بذكر الاختصاص به يكون لاثنين
وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح
ما قاله سيبويه من انها للاستحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها
وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاستحقاق وهو معناها
الخاص لانه لا يفارقها وقد يدخلها مع ذلك معان اخر انتهى
قوله ويوم عقرت للعذارى مطيتي ، هذا صدر بيت لامرئ
القيس عجزه ، فيا عجبا من رحلها المتحمل ، ويوم
تبنى على الفتح لاضافته الى مبني وهو معطوف على يوم في قوله في البيت
السابق ولا سيما يوم بدارة جلجل ، وذلك يجوز فيه الرفع والجر
ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا نحرت والعذارى بفتح الراء
وكسرها جمع عذراء وهي البكر من العذرة بضم العين وهي البكارة
والرحل للبعير اصغر من القتب كذا في الصحاح والمتحمل بضم الميم الاولى
وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل بمعنى حمل وقد ذكرنا في حرف
السين عند الكلام على سي قصة عقر امرئ القيس للعذارى مطيته
قوله وتعلقها بفليعبدوا في الكشاف لايلاف قريش متعلق بقوله
فليعبدوا امرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم الرحلتين فان قلت
لم دخلت الفاء قلت في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا
لايلافهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه
لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح
ادخال الفاء يعني في كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية
فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك وانما تعلقها
بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف مضاف اي وتعلقها بفعل
فليعبدوا قوله وقيل بما قبله اي فجعلهم كعصف مأكول لايلاف
قريش في الكشاف والمعنى انه اهلك الحبشة الذين قصدوهم
ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم
فضل احترام حتى ينتظم لهم الامن في رحلتهم ولا يجترئ احد
عليهم قوله وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم
وجرأتهم على البيت في الشرح رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة

بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكون
لهما وطى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت
العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام
للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لئلاف قريش باخر السورة
مذهب الزجاج انتهى قال الحوفى ورد هذا القول
جماعة وقالوا لو كان كذا لكان لايلاف بعض سورة الم تر واجماع
الجميع على الفصل بينهما يرده وافول الجواب عن هذا الرد
ان القول بتعلق لايلاف قريش بجعلهم مبنى على ان القران وان
تفاصلت سوره شئ واحد فيتعلق بما فى سورة منه بما فى اخرى
قوله وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع
فى الظرف لان الجواب مقرون بلام القسم ولام القسم لا يعمل ما
بعدها فيما قبلها ونظير ذلك قول المصنف فى النوع الثانى عشر
من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا فى قوله ائذا ما مت
لسوف اخرج حيا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على
لام القسم لتوسعهم فى الظروف وفى الشرح وقد مر فى الفصل
الثانى من الفصول التى عقدها المصنف لاذا فى الالفاظ المفردة
ان ابن الحاجب قال فى قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان
حجتهم ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعاملها
ما بعد النافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص
بالشعر كقوله ٭ ونحن عن فضلك ما استغنينا ٭
فكيف يتاتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر
ان يخرج التنزيل عليه فان قلت انما جزم بذلك
فى ما النافية قلت غيرها من الادوات التى لها الصدر
تشاركها فى الصدرية فيكون حكم الجميع واحدا والتفريق
غير متجه انتهى اقول لقائل ان يقول بل هو متجه لان
ما النافية اوغل فى التصدير من اللام لان النافى اشد تغييرا
لمعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرتبة التصدير
باعتبار التغيير قال الرضى وانما كانت مرتبة ما يغير معنى
الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير

اذ اسمع
على اصله فلو جوز ان يجئ بعده ما يغيره لم يدر السامع بذلك
المغير اهو راجع الى ما قبله بالقصد او مغير لما يجئ بعده من
الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله عوض لا نتفرق
هذا بعض بيت تقدم فى حرف العين الكلام على عوض وهو
٭ رضيعى لبان ثدى ام تحالفا ٭ باسحم داج عوض لا نتفرق ٭
قوله وانت الذى فى رحمة الله اطمع ٭ هذا عجز بيت
صدره ٭ فيا رب ليلى انت فى كل موطن ٭ والاصل
فى رحمته او فى رحمتك لان اسم الظاهر اذا اخبر به عن ضمير حاضر
فى العائد اليه ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير
غيبة قوله ومن ذلك يعنى ومن اللام التى للتعليل وكذلك
الضمير فى قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة على احد
اللام التى للتعليل واعلم ان التلاوة وجعلنا منهم ايمة يهدون
بامرنا لما صبروا كما وقع فى بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع فى غيرها بها
قوله بان مضمرة بعينها اى من غير تخيير بين اضمارها واضمار
كى قوله ولا بالام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين
جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم اكثرهم قالوا بطريق
الاصالة وباقوهم قالوا بطريق النيابة عن ان قوله
لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين احد المثلين اللام الجارة
والاخرى لام لا قوله فقال المعنى ليرضنكم هو بلام مفتوحة
للقسم ومثناة تحتية مضمومة ونون مشددة للتاكيد
والمقسم عليه محذوف والمراد بالمقسم عليه الجواب قوله اذا قلت
قدنى الحاخره قدنى كفانى وخلفه منصوب على انه مفعول
مطلق لمحذوف اى خلف خلفه وذا بمعنى صاحب وهو هنا
اللبن واضاف الانا للضيف لكونه شاربا فيه ومعنى ليغنى عنى
لتجعله غنيا عنى كان الطعام محتاج الى من يطعمه قوله
وابكى عيشا نقضى بعد جدته ٭ هذا صدر بيت عجزه
طابت اصايله فى ذلك البلد ٭ وابكى بكسر الكاف والجدة
بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحدة والاصائل
جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع ايضا على

اصل بضمتين واصال بالمد قبل الصاد قوله فعندهم
انها حرف زائد موكد غير جار ولكن ناصب في الشرح يلزم عليه
عامل الاسم في الاسم الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسما
الجر وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التاكيد في الحالتين
فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسما في الافعال ولا العكس
لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية واقول ولو كانوا



يرون صحة هذه الكلية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل
لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة
الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غاية الامر انهما
اتفقا في اللفظ قوله ووجهه عند البصريين ان الاصل
ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه في الشرح
هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام لانه استفيد



مما تعلقت به واتيت تعا مه بعد حذفه قوله يا عاذلات
لا يردن الى اخره العذل بالذال المعجمة الملامة والعواذل جمع
عاذلة والامير المطاع واخبر به عن جمع المونث وهو الضمير
في ليس لان فعيلا يستوي فيه المذكر والمونث والمفرد والجمع قال
الله تعالى والملايكة بعد ذلك ظهيرا ولان هنا له مضافا
محذوفا اي ليس امرهن بامير قوله وعلى هذا في عندهم
حرف جر معد في الشرح كيف يكون معديا وهو يعد زوال
قاصدا للفعل وقضية هذا ان تكون اللام للتقوية وكثيرا يطلق
التو... بان الاطراد صحة اسقاطها والمصنف يرى صحة القول
بانها متعلقة بالعامل بناء على انها ليست زايدة محضة ولا هي
معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين واقول اذا كانت
اللام المقوية منزلتها بين الزايدة والمعدية لم يبعد اطلاق
المعدية عليها قوله وزعم كثير من الناس في قوله تعالى
وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراة غير الكسائي
بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انما قيد بغير الكسائي لان قراة الكسائي
بفتح اللام الاولى ورفع الثانية وهي قراة ابن عباس ومجاهد وقرا بها
ايضا عمر وعلي وابي وابو سلمة بن عبد الرحمن وابو اسحاق السبيعي وزيد

ابو علي

واحد وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الرواية ولعلها ليست
كذلك وانما هي قوماهما تثنية توم والمثنى مضاف الى ضمير الرتبان
ولا اشكال حينئذ لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على
هذا التقدير انكل رتيقين في السفر اخوان وان تعادا قوماهما
وتعاطوا المطا عند فالقنا وقد رايت في نسخة من ديوان الفرزدق
هذا البيت مضبوط الميم من قوماهما بفتحة واحدة وسكت
هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثا على شرائها انتهى
واقول اصح من هذه النسخة التي راها الشارح ان ابن عصفور
ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجمل شاهدا على تثنية قوم قوله
وكل اناس الخ تقدم الكلام عليه في رب قوله وعلى هذه
الرواية فالبيت مما نحن فيه لان ما نحن فيه ان تكون كل مضافة
الى منكر وعلى هذه الرواية كذلك دون الاولى قوله
جادت عليه الى اخره الضمير في عليه عائد الى البيت في قوله اروضة
انفا تتمن نبتها عيث قليل الدمن ليس بمعلم والعين مطر ايام لا يقلع
والثرة بالمثلثة المفتوحة والرا المشددة قال في الصحاح سحاب
ثراي كثير الما وعين ثرة وهي سحابة تاتي من قبل قبلة اهل العراق قال
عنترة وانشد البيت والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة
الانف لم ترع قال في الصحاح روضة انف بضمتين بالضم لم ترع وكاس
انف لم يشرب بها قبل ذلك كانه استونف شربها مثل روضة
انف والدمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعر وقيل هنا بمعنى
النفي والمعلم بفتح الميم الاثر يستدل به على الطريق يعني ان الغيث
ليس معه بعر ينقص طيبه وان الروضة لم تكن بمعلم بطوق الدواب
تتغير رايحتها قوله من كل كوما كثيرات الوبر كوما حمر الناقة
العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف يقال وبر
البعير فهو وبر بكسر الموحدة فيهما قوله وعليه اجاز ابن
عصفور في قوله وما كل ذي لب بموتيك نصحه
في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة الحكم على كل واحد
قليل فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى
لا سيما وقد تايد الافراد بقوله نصحه ويقول في عجز

البيت ، ومما لا موت نصحه بلبيب محمل الاول على الامر الكثير
معتضد بالكثرة بمناسبة المصدر للعجز فكيف يعد لعن ذلك
مع عدم الملجي اليه واقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه
انما جوزه بنا على جواز الاتيان بضمير الجمع عايدا الى كل التي اريد
بها الافراد قوله احوقى لا تبعدوا الى خرع بعد بكسر
العين في الماضي وفتحها في المضارع بعدا بفتحتين هلك وبعد
بضم العين في الماضي والمضارع بعدا بضم الموحدة وسكون العين
ضد قرب وكلاهما يحتمل في البيت وامروا بكسر الجيم كبروا وعظموا
قوله وذلك في قولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير
لاخوتها انما خص امروا بالذكر ولم يذكر معه واردوا لان ابراز الضمير
في امروا واستتبان في واردوا لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب
وليست بضمير او للاكتفا بدلالة المقصود بيان ان ضمير وردوا
للاخوة لا لكل وفي الشرح انما خص امروا بالذكر لنصوصيته
في مطلوبه اذ يحتمل واردوا ان يكون مفردا لا جمعا والعبرة باللفظ
لا بالكناية قوله فان حملته على مرادف القبيلة فالجمع في امروا
واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون لا نسلم ذلك لان الحي
وان اريد به القبيلة مفرد لفظا دال على الجمع فهو كالفريق
فلك رعاية لفظه ورعاية معناه واقول هذا وهم لان
الكلام في عود الضمير على كل بنا على انه يجب مراعاة معناها
اذا اضيفت الى نكرة ولحوق معناها بحسب ما تضاف اليه
لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا نظره بكل حزب بما لديهم
فرحون مما المضاف اليه مفرد لفظا جمع معنى كالحي بمعنى القبيلة
قوله وليس من ذلك وهمت كل امة برسولهم اي ليس مما
فيه الضمير انما يعود على كل مع ارادة الحكم على كل واحد قوله
كالحامل والباقر الحامل القطيع من الابل مع رعاته والباقر
جماعة البقر مع رعاتها قوله ونظيره ولا تكونوا اول
كافر فان كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان افعل
التفضيل اذا اضيف الى نكرة وجب مطابقتها لصاحبه في الافراد
والتثنية والجمع وهنا لم تطابق فوجب التاويل بما قال المصنف وبان

المراد

ابن على الآن هو لا افتروا وان كاد بدل المكان النون وتخريجها
عند البصريين على كون ان مخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة
وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الا واما تخريج
قراءة الجمهور ففي البحر اختلف فيها فعن الحسن وجماعة ان نافية
وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وانه ما كان لتزول
منه الشرائع والنبوات التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها ويويد
هذا التاويل ما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه
قرا وما كان بما النافية لكن هذا التاويل يعارضه ما تقدم
من القراءات لان فيها تعظيم مكرهم وفي هذه تحقيره
ويحتمل على تقدير ان نافية ان تكون كان ناقصة واللام لام
الجحود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين
اهو محذوف او هو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى هذا
الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها
الحوفي انتهى ولا يخفى ان قول المصنف كثير من الناس معارضة
لهذا الاخير وفي الشرح وقد جمع ابن الحاجب بين النفي في قراءة
الجمهور والاثبات في قراءة الكسائي بان المراد بالجبال في قراءة الجمهور
ايات الله وشرائعه لانها بمنزلة الجبال في الثبات والتمكن وفي قراءة
الكسائي الامور العظيمة التي ليست بمعجزات قوله وفيه
نظر لان النافي على هذا غير ما ولزم الاختلاف فاعل كان ويزول
في الشرح المخرجون للاية على ذلك الوجه وهم كثير من
الناس لا يبرون ما ذكره المصنف شرطا ولا يوافقون على صحته
وانما يرد عليهم تعدد ثبوته بدليل لا منكر فيه قوله
والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية في الشرح هذا
كلام صاحب الكشاف وعبارته وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال وان عظم مكرهم وتبالغ في الشدة فضرب
زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته اي وان كان مكرهم مسوى
لازالة الجبال معدا لذلك وقد جعلت ان نافية واللام موكدة
كقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم انتهى وفي البحر بعد كلام صاحب
الكشاف وعلى تخريجه تكون ان هي المخففة من الثقيلة وكان هي

الناقصة وَاقول على هذا نقل الشارح وَمَا ذكرهُ المصنف
ليس من مخترعاته وَانما هو كلام صاحب الكشاف تحامل على المصنف
فما جمع لتغلب جمع قومى الاخره تغلب عناة تحتية فى قوله
مضارع غلب وَفى الشرح وليس ما ذكره فى البيت وَقول ابى
الدردا متعينا لذلك لجواز ان يكون المعنى فى البيت فما جمع
متاهلا لغلب قومى وفى قول ابى الدردا وَكانا مريدا الركضا
قوله وَتله للجبين فى الصحاح وَتله للجبين اى صرعه كما يقال
كبه على وجهه وَفى الكشاف تله للجبين صرعه على شقه فوقع
احد جنبيه على الارض قوله والحادى عشر ان يكون بمعنى
عند فى الشرح هذه هى اللام المفيدة للاختصاص وَالاختصاص
على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو
كتبته لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو كتبته لخمس خلون
او يختص به لوقوعه قبله نحو كتبته لليلة بقيت فمع الاطلاق
يكون الاختصاص لوقوعه فيه وَمع قرينة نحو خلت لوقوعه
بعده ولقرينة نحو بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضى انتهى
قوله فلما تفرقنا الاخره هذا البيت لمتمم بن نويره يرثى
اخاه مالكا الذى قتله خالد بن الوليد قوله السادس عشر
موافقة عن نحو قال الذين كفروا للذين امنوا فى كافية ابن الحاجب
ان اللام تكون بمعنى عن مع القول قال الرضى يعنى فى قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
اذ لو كانت كاللام فى قلت لزيد لكان يقال ما سبقتمونا الا ما سبقونا
ثم قال الرضى وَيجوز ان تكون اللام للتبليغ كاللام فى قلت لزيد وانما
قال ما سبقونا على الحكاية بالمعنى لا باللفظ وقيل لام التبليغ
والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول محذوفا
لهم تكون اللام فى هذه الاية للتبليغ كاللام فى قلت لزيد لما ورد
عليهم انها لو كانت كذلك لقيل ما سبقتمونا اجاب بعضهم
بان ضمير الغيبة فى سبقونا لمدخول لام التبليغ وهم المؤمنون الذين
خاطبهم الكافرون وفى سبقونا التفات من الخطاب الذى فى مدخول
لام التبليغ الى الغيبة واجاب اخرون بان ضمير الغيبة فى

سبقونا



113

سبقونا غير عائد على ما دخل عليه لام التبليغ واسم ما دخل عليه
لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا نقله او يكون اسم
المقول لهم محذوفا يعنى من سبقونا لا من الاية لان هذا القول فى هذا بلغة
القول بان فى سبقونا التفاتا والقول بان فى سبقونا التفاتا قول
بان المقول لهم مذكور فى سبقونا وكلاهما مبنى على كون اللام للتبليغ
وفى الشرح بعد قوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا كذا ثبت
فيما رايته من النسخ والصواب او يكون اسم المقول عنهم محذوفا
اذ المجرور باللام هو المقول و هو مذكور لا محذوف من الاية تخطاه
وليس كذلك وانما معناه انه محذوف من سبقونا كما قررناه
قوله وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم فالتاويل
على بعض ما ذكرنا لانه يسقط من الوجوه التسعة بعد كون اللام
للتبليغ قوله كضرائر الحسناء الاخره الضرائر جمع ضرة
بفتح الضاد على غير قياس وضرة المراة امراة زوجها والبغى
حسدا وزنة الحد والدميم بالمهملة القبيح وبالمعجمة ضد الممدوح
قوله فللموت يغذوا الاخره يغذو بالغين والذال المعجمتين
من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب
وقد غذوت الصبى بالطعام واللبن فاغتذى به لا يقال
غذيته واما الغداء بفتح الغين المعجمة والدال المهملة فطعام
بعينه وهو خلاف العشاء كذا فى الصحاح والسخال بكسر السين
المهملة وتخفيف الخاء المعجمة جمع سخلة بفتح السين وسكون
الخاء قال ابو زيد يقال لاولاد الغنم ساعة تضعه امه من
الضان والمعز جميعا ذكرا كان او انثى والجمع سخل وسخال قوله
فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه
الاسد اعلم ان الاستعارة ان كانت فى اسم الجنس اعنى ما
وضع لشى من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به كالاسد للرجل
الشجاع وقيل للضرب الشديد فاصلية وان كانت فى الفعل
وغيره من المشتقات او فى الحرف فتبعية اما بيان التبعية
فى الفعل وغيره من المشتقات فلان المقصود الاهم منه
هو المصدر فتمتنع الاستعارة فى المصدر اولا ثم تبعية

ذلك تقع في المشتق فيقدّر في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا
الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة
فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية
واما بيان التبعية في الحروف فلان الاستعارة تقع في متعلق
معناه اولا ثم بتبعية ذلك تقع في نفس الحرف وفسّر السكاكي
متعلق معنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره مثل قولنا من معناها
ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فان هذه
المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها والا
كانت اسما لا حرفا فتقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
الاستعارة في ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علته
الغائية فجرت الاستعارة اولا في العلة والغرضية وتبعيتها
في اللام وفسّر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقدر
في الاية انه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلته الغائية
كالمحبة والتبني لمشابهة العداوة بعد الالتقاط بعلته الغائية
في الترتب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن اللام
التي كان حقها ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة
فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا التفسير ماخوذ من قول صاحب
الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل لاجله قوله لله يبقى على الايام ذو حيد
هذا صدر بيت للهذلي عجزه • بمشمخر به الظيان والآس
وحيد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية قال في الصحاح الحيدة
العقدة في قرن الوعل والجمع حيود وكل نتو في القرن والجبل
وغيرهما حيد وحيدا ايضا مثل بدره وبدر وانشد قول
الهذلي والمشمخر الجبل العالي والظيان بالظاء المعجمة المفتوحة
ثم المثناة التحتية المشددة ياسمين البر والآس معروف قوله
فيا لله من ليل الى اخره مغار بضم الميم وتخفيف الغين المعجمة
والفتل بالفاء والمثناة الفوقية وفي الصحاح اغرت الحبل

فتلة

فتلته فهو مغار ويذبل بالمعجمة علم جبل لا ينصرف للعلمية
ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة قوله كفى لهم
لله دره فارسا قال في الصحاح والدر يعني بالمهملة اللبن
يقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره • ويقال
في المدح لله دره اي عمله وسد دراك من رجل وقال الرضي واما
معنى نحو لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع
من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب
منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب
منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت
ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله انتهى وقال نجم الدين
سعيد واكثر ما تمثل به النحاة باضافة الدر الى ضمير الغائب ويجوز
ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم قوله ومن فكك
الى اخره الصلب الشديد قال في القاموس الصلب بالضم وكسكر
وامير الشديد والبا متعلقة بوصا لا بنكسر لئلا يتقدم ما في حيز
الموصوف الحرفي عليه قوله وملكت ما بين العراق الى اخره
العراق بلاد يذكر ويؤنث ويقال هو فارسي معرب ويثرب
بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا تتعين
الزيادة لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام
صلة له كما في قوله يجرح في عراقيبها نصلي اي يجرح بمعنى يفعل
الجرح قوله وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه
فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام زائدة بين
الفعل المتعدي ومفعوله لتاكيد وصول الفعل اليه كما زيدت
الباء في ولا تلقوا بايديكم ومن وافق المبرد في ذلك صاحب
الكشاف قوله بل ضمن ردف معنى اقترب يدل على انه
ضمن تفسير ابن عباس وغيره بازف وقرب قوله
اريد لانسى الى اخره يجوز ان يكون تمثل بضم الفوقية في اوله
مبنيا للمفعول ويجوز ان يكون بفتحها مبنيا للفاعل والاصل
تتمثل فحذفت احدى التائين منه قوله فقيل زائدة قال صاحب

الكشاف في قوله تعالى يريد الله ليبين لكم زيدت اللام مؤكدة
لارادة التبيين كما زيدت في انا لك لتاكيدا ضافة الاب والمعنى يريد
الله ان يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وافاضل اعمالكم قوله ثم
اختلف هولاي القائلون بان اللام للتعليل تعليل المفعول محذوف
قال صاحب البحر فتقديره يريد الله هذا هذا مذهب سيبويه
فيما نقل ابن عطية اي تحليل ما احل وتحريم ما حرم وتشريع ما
تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكره
لاجل التبيين لهم فتتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا
مذهب البصريين ولا يجوز عندهم ان يكون متعلقها التبيين لانه
يودي الى تعدي الفعل الى مفعوله المتاخر بواسطة اللام والى اضمار ان بعد
لام ليست لام الجحود ولا لام كي وكلاهما لا يجوز عندهم ومذهب
الكوفيين ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هي الناصبة
بنفسها لا ان مضمرة بعدها قوله وقال الخليل وسيبويه
ومن تبعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتدا
واللام وما بعدها خبر المراد هنا من كون الفعل مقدرا بمصدر
انه في المعنى مصدر وحقيقته ان الفعل جرد عن احد مدلوليه
وهو الزمان واريد به الاخر وهو الحدث قال في الكشاف
نجد ما قال ان االذرتهم ام لم تنذرهم في موضع رفع سوا
على الفاعلية او بالابتدا وخبره سوا فان قلت كيف
صح الاخبار عنه قلت هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب
اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من
كلامهم مع المعاني ميلا بينا من ذلك قولهم لا تاكل السمك
وتشرب اللبن معناه لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وان
كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل قال
التفتازاني يعني ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى
مصدر يضاف الى الفاعل اي انذارك وعدمه وهو مما يصح ان
يخبر عنه وكذا لا تاكل السمك يمال الى معناه فيحصل اسم
يعطف عليه الاسم الذي هو ان يشرب وهذا معنى هجر جانب اللفظ
لا ان يجعل الفعل الذي لا تاكل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير

البيضاوي

البيضاوي والفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع
له اما لو اطلق واريد به اللفظ او مطلق الحدث المدلول عليه
على الاتساع فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى
واذا قيل لهم امنوا وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم
ومن ذلك تسمع في قول المنذر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
فانه حمل على انه مبتدا لان معناه سماعك وخير خبره وحمل
ايضا على حذف ان فيكون الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى
الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان
لقرينة قوله خير من ان تراه عدل بالفعل من النصب لفقد عامله
لفظا الى الرفع الذي هو اقل احواله والمعيدي منسوب الى معيد
تصغير معد تصغير ترخيم واصل هذا ان المنذر سمع بالمعيدي
فاعجبه ما بلغه عنه فلما راه استحقره فقال تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه
لسانه وقلبه ان قال قال ببيان وان قاتل قاتل بجنان فاعجب
المنذر كلامه وصار مثلا يضرب لمن خبره خير من رويته والخليل
هو ابن احمد بن عمرو الفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبويه
والفراهيد بطن من الازد عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان
في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في العرب بعد الصحابة
اذكى منه ولا اجمع وهو اول من استخرج العروض وكان من ازهد
الناس واشدهم تعففا واختلف في وفاته فقيل سنة سبعين
ومائة وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال ابو بكر بن
ابي خيثمة اول من سمي في الاسلام احمد ابو الخليل بن احمد العروضي
وكذا قال المبرد واعترض بابي السفر سعيد بن احمد فانه اقدم
واجيب بان اكثر اهل العلم قالوا انه يحمد بالياء المفتوحة في
اوله والميم المكسورة وقال ابن معين احمد وفي الشرح تقدير
الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس والقول
بانه حذف فهو موجود تقديرا يدفعه قوله لم يعمل الفعل مقدر
بمصدر اذ لو كان الحرف المصدر مقدرا لكان المؤول بالمصدر
وهو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذفها ورفع المضارع

وروي يحمد

المنصوب بما ليس بقيس على المختار انتهى وانت خبير بان ما فسّرنا
به المراد من تقدير الفعل بالمصدر ههنا لا يرد عليه ما في الشرح
ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن تابعهما
تبعًا لابن عيسى فانه نسبه لسيبويه والبصريين وان بعض النحويين
ذهب الى ان اللام في لبيين لام العاقبة كما في قوله تعالى ليكون لهم
عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول يبين قوله يا بوس للحرب
الحاضره البوس بهمزة ساكنة وقد تبدل واوا الشدة وفي الصحاح
والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امراة قال الله تعالى
وكان في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له واحد من لفظه مثل
ذود والجمع ارهط واراهط كانه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء
هنا التعجب قوله لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق في الشرح
والمضاف ايضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجر في المضاف
اليه هو المضاف وان قلنا العامل هو اللام المقدرة لزم ايضًا
تعليقها لحرف الجار انتهى واقول اذا كان المراد بالجار في قولهم
الجار لا تعلق هو حرف الجر الموجود في اللفظ لا يلزم شيء مما الزمه
به قوله ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي
له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام قال الرضي
الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان منفيين وجاء
ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم
وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى
حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والجمع واثبات الالف في الاب
والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا له ولا اخا
له فيكون معرفة اتفاقا واجاز سيبويه ان تكون نحو لا غلام
لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا
المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر
بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا
ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني
في تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي
الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل

لهم

لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف
اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها
تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرلا ففصلوا بين
المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم
هذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى
النكرة فيقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص يفقته
كذا والدليل على انه مضاف قوله
وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا ابالك يخلد
فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك
وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى
وهو شاذ كقوله يا بوس للجهل ضرا والاقوام وفي حاشية التفتازاني
فان قيل لو كان لا ابالك على الاضافة لكان معرفة فيجب الرفع
وتكرير الجار قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كانه
ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة
والخبر مقدر لكون على وجه العموم اى لا ابالك موجود وليس المعنى
على نفي صفر وحالعن ابيه لانهم قصدوا بهذا الابهام ان يكون معنى
لا اباك ولا اب لك سواء وان كان الاب في الاول معرفة وفي
الثاني نكرة كما يقال لا كان ابوك موجودا ولا كان لك اب بتعريف
المسند اليه في الجملة الاولى وتنكيره في الثانية مع ان المحكوم واحد
قوله وجعل الاسم لتشبيهها بالمضاف يعني حق اعطاه حكمه
في حذف نون المثنى والجمع واثبات الالف في الاب والاخ قوله
على لغة من قال ان اباها وابا اباها هذا صدر بيت لرجل
من بلحارث وقبله • واها لريا ثم واها واها • هي المنى لو اننا
نلناها • يا ليت عينا ها لنا وفاها • بثمن نرضي به اباها
وقولهم مكره اخاك لا بطل قولهم مجرور بالعطف على لغة
من قال ومكره خبر مقدم واخاك مبتدا مؤخر وبطل معطوف
على مكره قوله وجعل حذف النون هذا معطوف على جعل

ابا واخا لبيان لا غلامي له كما ان المعطوف عليه لبيان لا ابا
له ولا اخا له قوله تراعه للشوى اي للاطراف لان
الشوى اسم لليدين والرجلين من الادميين او لجلدات الراس
لانه ايضا جمع شواه وهي جلدة الراس قوله ولا محو
لان هذا خبر مبتدا اي ولا اسما محولان وفي الشرح قال
في الصحاح والعاص لعدو والاكيل الذي يواكلك قوله لا اكيل
ايضا الاكل فيمكن ان يقال انهما محولان عما هو مجاز للفعل
والتحرك والسكون وان تحويلها لاجل السكون المبالغة
ولا مانع من ذلك في الاية ولا في البيت بل هو ظاهر فيهما
اذ المعنى ان هذا مبالغ في عداوتك وعداوة زوجك وان
يكون الملتمس لاكل الزاد مبالغا في الاكل وهو الاليق بقصد
الشاعر في التمدح بالكرم واقول اما عدو فان
سلم انه محول عن عاد فلا نسلم ان عادا مجاز للفعل
في حركاته وسكناته لانه لم يستعمل من العداوة ثلاثي مجرد
حتى يكون عاد مجازا بالمضارعة واما اكيل فان سلم انه محول
عن اكل للمبالغة فلا نسلم ان البيت ليس فيه ما نع من المبالغة
فان قوله فاني لست اكله وحدي يدل على ان مراده
بالاكيل المشارك له في الاكل لا المبالغ فيه وكيف والمبالغة
في الاكل صفة مذمومة عند العرب وفي الشرح اخرج
البخاري عن نافع قال كان ابن عمر لا ياكل حتى يوتى بمسكين
ياكل معه فادخلت رجلا ياكل معه فاكل اكلا كثيرا فقال
يا نافع لا تدخل هذا علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
المومن ياكل في معا واحد والكافر ياكل في سبعة امعاء
ثم في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا واكيل
صفتين مشبهتين ونصب المحول على التشبيه بالمفعول
قلت اما في عدو فلانه يمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون
معمولها الا سببيا واما في الثاني له اكيلا فلذلك ولامتناع
تقديم معمول الصفة عليها قوله وفي الاية متعلقة
بمستقر محذوف صفة لعدو وفي التعلق ببيتي اذا ضبط

محذوف

محذوف وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدلا من مستقر
اريد به لفظه فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعتا
له نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد
وصف بقوله صفة لعدو وعلى حد قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة خاطئة واما ان ضبط بالرفع على الخبرية اي هو محذوف
صفة لعدو فلا اشكال واقول لا نسلم ان مستقرا اريد
به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما اريد به لفظه معبرا
به عن معناه ولذلك لم يذكر هنا في الشرح قوله وهذا
الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت
اللام في المقدم لم يلزم ذلك في الشرح كلام ابن مالك محمول
على ما قد ذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل
او متاخرين عنه قوله والضمير على هذا للتولية فيكون
مفعولا مطلقا وانما الزم على هذا المعنى الذي ذكره الفارسي ان
يكون الضمير البارز في موليها للتولية لانه يعني مراعا فيه الاعراب
واظهار ما هو مقدر في الاية فيكون وجهه فيه تقدير
مفعول ثان في الاية كما ان ذوي فيه تقدير مضاف اليه
كل فيها ولانه لو لم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز
في موليها ولا يصح ذلك لان معتبر فيها وجهة مضاف اليها
كل وهذا وجهه مضاف الى كل واذا كان المفعول الثاني
لمول في الاية مقدرا والمفعول الاول مذكورا يعين كون البارز
في موليها للتولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل
يجوز ان يكون الضمير عايد الموجهة ولا يكون فيه تعدى
العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهة
وليس الضمير عائدا عليه انما عائد على الوجهة والمعنى ان
الله تعالى مول كل ذي وجهة وجهته انتهى واقول
بل فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا نظرا الى الظاهر
اللفظ دون الحقيقة وهو مراد المصنف قوله وانما لم
يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغني عن ذوي ووجهته
لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا ادخال حرف

ذوى وهو المضاف الى وجهة فى هذا التعليل لبس على ما ينبغى لان
اعتباره انما هو لان المولى صاحب الوجهة لا لنفسها وفى الكشاف
وقرى ولكل وجهة على الاضافة والمعنى وكل وجهة الله
موليها فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك لزيد ضربت
ولزيد ابوه ضاربه انتهى قال السفاقسى ورد بان العامل
اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد الى ظاهره المجرور باللام لا تقول
لزيد ضربته ولا لزيد انا ضاربه وسببه ان تعديه للضمير
بنفسه يقتضى قوته وبواسطة يقتضى ضعفه ولا يكون العامل
الواحد قويا وضعيفا ويلزم ايضا منه ان المتعدى الى واحد
يتعدى الى اثنين انتهى وفى حاشية السيرافى فان قيل
العامل فى المثال الموافق والممثل مشتغل بالضمير فكيف يعمل
فى المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور تفسير له اى لكل
وجهة الله مول موليها ولزيد ابوه ضارب ضاربه والمفعول
الاخر محذوف اى اهلها ولا حاجة الى ما قيل ان الضمير
للمصدر اى مول التولية وضارب الضرب او ان لكل وجهة
انما هو المفعول الاول بحذف المضاف اى لكل صاحب وجهة
وضمير موليها هو المفعول الثانى وايراد النظير تنبيه على
الوجهين لكن لا يخفى انه لو اراد هذا لكان ينبغى ان يشير الى
المضاف المحذوف **قوله** هذا سراقة للقران يدرسه



هذا صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب
وفى الشرح سراقة بضم السين المهملة اظنه سراقة بن
ملك بن جعشم المدلجى من الصحابة نزل بقديد فمات
سنة اربع وعشرين والرشا بكسر الرا وبالشين المعجمة
مع المد الحبل قصره للضرورة واعاد الضمير عليه مؤنثا
على معنى الالة وعند متعلق بذيب لما فيه من معنى التاخر
والمعنى ان سراقة درس القران فتقدم والمرء متاخر عند
اشتغاله بما لا يهم يمكن اطمن لفسه فى السقى وارخى الارشية
فى الابار انتهى وقيل عجزه والمرء عند الرشا ان تلقها ذيب
والرشا جمع رشوه بضم الرا وفتحها وهى الجعل والجمع رشا

ورشا

ورشا ومعنى البيت هجو رجل من القرا يسمى سراقة بانه
يرائى ويقبل الرشا وانما صيره ذيبا لحرصه على اخذها
وفى حواشى التسهيل ولو زعم ان القران مبتدأ وان اللام
الزايده مثلها فى بحسبك لم يكن بعيدا وفى الشرح وحينئذ
يكون قوله سراقة خبرا اول لهذا وقوله للقران يدرسه
خبرا ثانيا لكن فى ذلك دعوى زيادة اللام ولم ار من ذكره
قوله ورد بان معنى الحرف لا يعمل فى المجرور هكذا وقع
فى اكثر النسخ والاظهر ما فى بعضها وهو معنى الفعل **قوله**
وفيه نظر لانه اى معنى الفعل الذى فى الحرف قد عمل فى الحال
فيعمل فى المجرور الا ترى ان العامل فى الحال عامل فى صاحبها
قوله وفيه نظر لان اللام المقوية زايدة كما تقدم
سيقول المصنف فى الباب الثالث ان التحقيق انها ليست
زايدة محضة ولا معدية محضة **قوله** قلت لما ذكر فى
اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف منه فى الشرح
معنى قولك زيدا اضربته وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور
عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له
ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه وانا **قوله** الدليل
على العوض **قوله** ولولا ان عوضا البتة لم يجز حذفه
فى الصحاح البت القطع ويقال لا افعله بتة ولا افعله البتة
لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفى شرح اللب
وقد تجى اللام لازما فى بعض المصدر المؤكد لغيره نحو لا افعله
البتة فان سيبويه حكم بخطا بدوان اللام فيه لازمة وفى
الشرح قد يكون الشى عوضا ويحذف كالتا فى اقامة فانه
مصدر اقام يحقه ان يجى على افعال فيقال اقوام الا ان الواو
قلبت الفا وحذفت لالتقا الساكنين وعوض عنها التا
فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال
الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كانهم جعلوا المضاف
اليه عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر
عرفت على اقامة ذى صباح * لامر ما يسود من يسود *

ومثله كثير وانشد قوله لقنا قل ان يقول لا نسلم ان التا في قاتة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي لعوض عنها اذ لو كانت عوضا لم يجز حذفها قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو ال قال الرضي وحكى الفرا عن العرب قوله ان اصل يالزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا ال له نحو يالله وياهي ويالسرو ونحوهما قوله واحدى الالفين هما الالف التي في حرف النداء والالف التي هي وسط ال قوله نخير نحن الى اخره في الشرح خير حبر لنحن محذوف ونحن المذكور توكيد للضمير في خير ولو قدر مبتدأ لزم الفصل به بين خير ومن وهو اجنبي ولو قدرنا على الخبر لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت والمثوب المرجح قوله واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار يعني اجيب عما استدلوا به بانا لا نسلم ان يالانيه اصله يا الفلان بل اصله يا قوم لا فرار ولا نفر فحذف المنادى وكما نجد المنافية او اصله يا لفلان ثم حذف ما تعلق الحرف وقولهم ان الجار لا يقتصر عليه ان ارادوا في الاختيار فمسلم ولا يضر هنا وان ارادوا مطلقا فممنوع الا ترى الاقتصار على التا والفاء وان كانا غير جارين في قوله بالخير خيرات وان شرا فا ولا اريد الشر الا ان تا قوله فيا سوقا الا اركبوا الا الجموا الا تا قالوا كلهم جميعا الا فا قوله الى اخره تقدم الكلام عليه في اوائل حرف اللام قوله نعم لهواي تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يالي للمستغاث لاجله وقال في يالزيد لعمرو متعلقة بادعوا ولا شك انه مستغاث لاجله فيكون اللام في يالي اذا كان مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا فيلزم المحذور قوله وينبغي له هنا اي في لام عمرو من يالزيد لعمرو ان يعلقها بادعو بل يعلقها بمدعو لينخلص من هذا الالزام في يالي قوله وانما ادعيا وجوب التقدير يعني تقدير عامل اخر للمستغاث لاجله ولم يكتفوا بعامل المستغاث قوله واجاب ابن الضايع بانهما مختلفان معنى فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل قوله كقوله تعالى يبغونها عوجا

هذه

هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في يصدون عن سبيل الله من امن به والاصل يبغون لها عوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس ويوهمون ان فيها عوجا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ وبتغييرهم صفة الرسول صلى الله عليه وسلم او انهم يحرشون بين المومنين لتختلف كلمتهم قوله والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له منازل وقال الزمخشري وغيره ان منازل ظرف وان الضمير قبله مضاف محذوف وعبارة الكشاف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى قدرنا سيره في منازل قوله واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون في الكشاف والضمير في كالوهم او وزنوهم ضمير منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوا لهم او وزنوا لهم فحذف الجار واوصل الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل او الموزون ولا يصح ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا فان جعلت الضمير للمطففين انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر والتعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا هذا صدر بيت عجزه قوله ولقد نهيتك عن بنات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه في ال قوله فتولى علامهم الى اخره الظليم الذكر من النعام والجمع ظلمان قوله اذا قالت حذام فانصتوها هذا صدر بيت عجزه فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة اسم امراة مثل قطام قوله ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يهمله بل ذكره من معاني ايضا

الى هو

قال في التسهيل ومنها الى لانتها الغاية مطلقا وللمصاحبة
وللتبيين واقوك سبقه الى هذا الاعتراض غيره وتبعه لانهم
اعادوا الضمير المنصوب بيلزم على ابن مالك قوله وقد
يذكر مبنيا للفاعل لا للمفعول وجعلوا هذا الكلام اعتراضا
من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لزم شرح كلام ابن مالك في اللام
ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا قوله سقيا لزيد
وجدعا له الجدع بسكون الدال المهملة قطع الانف وقطع
الاذن وقطع اليد وقطع الشفه وسكون الدال المهملة او المعجمة
السجن والحبس واما بفتح الدال المعجمة فولد الشاة في الثانية
وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة قوله ولا
هي مقويه للعامل لضعفه اللام في العامل لا م تقويه لمقويه
وفي لضعفه لتعليل التقويه واما تعليل النفي بقوله لان لام التقوية
الخ قوله وليس تقدير المحذوف اعني كما زعم ابن عصفور لانه
يتعدى بنفسه في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب
الخامس عند قوله مسئلة ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
جاز ان يقدره ابن عصفور متاخرا وتقديره كذلك لا يمنع
من ادخال اللام على معموله المقدم كما في قولك لزيد ضربت
بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخرا للاهتمام بشان
الظرف المذكور للتبيين انتهى واقول لو قدر العامل هنا
اعني مؤخرا لكانت اللام للتقويه لضعفه بالتاخير ولا يصح هنا
ان يكون للتقوية لان لام التقوية تصلح للسقوط وهذه
لا تصلح فلا يصح ان يقدر العامل اعني مؤخرا قوله بل المقدر
ارادتي لزيد بل في الشرح ليس المراد بل تقديرا المحذوف الذي
تتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لاما للتقويه لا لام التبيين
ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدا ولزيد ظرفا مستقرا هو
الخبر فيتعلق بمحذوف على ما هو المعروف واقول يدل على
ان هذا مراد المصنف قوله فيما قبل ولكن استونف بيانه
تقويه للبيان وتوكيدا له وقوله فيما بعد وانما يريدون
بها انها متعلقة بمحذوف للتبيين اذ لا يطلق الاستيناف الا في الجمل.

قوله

قوله فقيل اللام زائدة وما فاعل يؤيد هذا القول قراة ابن ابي
عبلة هيهات هيهات ما توعدون قوله وقيل هيهات مبتدا
بمعنى البعد والجار والمجرور خبر في البحر قال الزجاج البعد لما توعدون
وينبغي ان يجعل كلامه تفسير معنى لا تفسير اعراب لان هيهات لم
تثبت مصدريتها وقال الزمخشري فمن نونه نزله منزلة المصدر
ليس بواضح لانهم قد نونوا اسما الافعال ولا تقول انها اذا نونت نزلت
منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراة من ضم هيهات ونونه اسم
معرب مستقل وخبره لما توعدون اي البعد لوعدكم كما تقول
النجح لسعيكم وقال صاحب اللوامح فاما من قرا هيهات بالرفع ونون
احتمل ان يكونا اسمين متمكنين مرتفعين بالابتدا وما بعدهما
خبرهما بمعنى البعد لما توعدون فالتكرار للتاكيد ويجوز ان يكونا
اسما للفعل والضم للبنا مثل حوب في زجر الابل لكنه نون نكرة
انتهى ثم قراة الجمهور بفتح التا من هيهات هيهات هي لغة الحجاز
وقرا هارون عن ابي عمرو بفتحهما منونتين وقرا ابو جعفر بضمهما
من غير تنوين وعنه وعن الاحمر بالضم والتنوين وقرا ابو جعفر
وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في تميم واسد وعن خالد بن
الياس بكسرهما والتنوين وقرا خارجة بن مصعب عن ابي عمرو والاعرج
باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل ان في هذه الكلمة ما نيف
على اربعين لغة قوله واما من قرا كذلك ولكن جعل التاء
ضمير المخاطب فاللام للتبيين انما لا يجوز تعلقها بالفعل لعدم
الفائدة ولانه يلزم تعدي فعل المخاطب الى ضميره قوله
ويحتمل انها اصل قراة هشام بكسر الها والياء وتفتح التا ويكون
على ابدال الهمزة لم يقرا هشام كذلك وانما قرا بكسر الها وسكون
الهمزة وفتح التا وضمها نعم قرا كذلك ابن ذكوان رفيق هشام
وقرا بها ايضا نافع قوله وهو ان يقدر جمع اللهاة في الصحاح
اللهاة الهنة المطبقة في اقصى سقف الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات
شبهت يعني المنايا بشي يبتلع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه واثبت
للمشبه شي من لوازم المشبه به المحذوف وهو اللهى التي اريد بها الافواه
فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة

بكونه

ح

تخييلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب
التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد ذكرنا
المذاهب في شرح الخطبة قوله وحركتها الكسر قال التفتازاني
نسبتها لها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر يعني في ان كلا منهما
مختص بنوع من الكلم وعامل قوله وسليم يفتحها سليم بصيغة
التصغير قبيلة من العرب قوله واما ليكفروا بما آتيناهم
وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل في الكشاف واللام في ليكفروا
محتملة ان تكون لام كي وكذلك في وليتمتعوا فيمن قراها بالكسر
والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة
النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين
المخلصين على الحقيقة اذا انجاهم الله ان يشكروا نعمة الله تعالى في
انجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى زيادة الطاعة لا الى التلذذ
والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرا وليتمتعوا بالسكون
تشهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى
وفي الشرح فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك
كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان
نجعل اللام للصيرورة والعاقبة على ما يقول الكوفيون او نجعل
التعليل الوارد على طريق المجاز قوله فخفة قراءة من سكنها هي قراءة
ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون عن نافع قوله
ويؤيده ان بعدها فسوف تعلمون لان المعنى فسوف تعلمون
بشؤم الكفران والتمتع وبال عاقبتهما وذلك يقتضي ان الامر
بالكفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفا الداخلة على هذه
الجملة تشعر بشرط ثبت مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما
سيأتي او يقال ان قوله فسوف تعلمون متضمن للتهديد فيوجد
حمل الامر السابق على التهديد ويصير الكلام متلائم الاطراف
قوله واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل
بما انزل الله انزله في الشرح وكذا في قوله تعالى انا زينا السماء
الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليلا لفعل محذوف
متاخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما يقدر المحذوف متاخرا

قصدا





لا مفعول له في الشرح تقدم هذا في حرف الحا المهملة في الكلام على حيث وقد اسلفنا
هناك انه لو قيل بان المراد بعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد واقول قد
اسلفنا هناك ايضا انه بعيد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير
دليل قوله واما اذا فسر بالظهر فالمتعلق به قرا حمزة فصرهن بكسر الصاد
وقرا غيره بضمها وهما لغتان بمعنى الامالة يقال صاره يصوره ويصيره امالة قوله
لانه لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن يعني وما الحق به
من فقد وعلم وانما لم يذكره هنا لانه ذكره في حرف العين في على فاكتفى بذكره هناك عن
ذكره هنا قوله فلا تحسبنهم بمفازة في من ضم البا فيجعل به لان من فتح البا وقرا
بالمثناة الفوقية في اول الفعل ليست قراته من هذا الباب لان الفاعل المخاطب
والمفعول غيره قوله دع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر بيت لامرئ القيس تقدم
الكلام عليه في عن قوله وانما هو متعلقة بيحسب وهي للتعليل وذلك ان المعنى ان
حالهم يخفى فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسألة انهم اغنيا من المال لان عادة الغني
من المال ان يتعفف عن السؤال وجر المفعول له بحرف السبب لفقد شرط من شروط
نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقرا ولانه
معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه حرف
السبب وانما عرف للدلالة على ان التعفف وقع منهم مرارا حتى صار معهودا وقيل
من لابتدا الغاية اي من تعففهم ابتدات محسبة الجاهل لانه لا يحسبهم اغنيا غنا
تعفف وانما يحسبهم اغنيا غنا مال قوله العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس
مني في الاغتراف وفي هذه الاية دليل على ان الاستثنا اذا تعقب جملا لا ينبغي عوده
على الاخيرة واعترضه العراقي من وجهين احدهما ان الاستثنا اما ان يعود الى الجملة الاخيرة
او لجميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الاية لقيام دليل من خارج
دل على ارادة الاولى الثاني ان عود الاستثنا الى الجملة الاخيرة او الى الكل حيث يقترن له ما
يدل على خلافه قوله وقد رده بعضهم هذا الرد في كلام القرافي والمراد بما قبل الغاية
الحدث الواقع قبلها وتكرره تكرره بنفسه بان يقع مرتين او اكثر في محل واحد كضربت زيدا
الى ان مات او تكرره بحسب اجزا محله بان يقع مرة واحدة في محل ذي اجزا منفصلة كسرت
من البصرة الى الكوفة وغسلت من الاصابع الى المرفق لان في كل جزء من المسافة سيرا
ومن المغسول غسلا قوله فالقواب تعلق الى باسقطوا محذوفا في التلويح وذهب
بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تفسيرين احدهما ان صدر الكلام اذا
كان متناولا للغاية كاليد فانها اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها
لا لمد الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا
وغاية له لكن لاجل اسقاط ما ورا المرافق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط

ويتعلق به كانه قيل اغسلوا ايديكم مسقطين الي المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقي داخلا
تحت الغسل والاول اوجه لظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللقاضي
الامام ها هنا بحث وهو انه اذا اقترن بالكلام غاية او استثنا او شرط لا يعتبر بالمطلق
ثم يخرج بالقيد عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع المقيد جملة واحدة فالفعل مع
الغاية كلام واحد للايجاب اليها لا للايجاب والاسقاط لانهما ضدان فلا يثبتان الا بنصين
والنص مع الغاية نص واحد **قوله** قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا
اي ومدوا الغسل الي المرافق في الشرح ولا بد من شي اخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا
لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الاية من قوله
فاغسلوا وجوهكم لاستحال المعني وانما هو علي هذا التقدير من عطف الجمل وحرف
الغاية متعلق بالمحذوف واقول لا حاجة الي ما قدره الشارح وما ذكره من استحالة
المعني بدونه ليس بصحيح لان عطف الايدي علي الوجوه بالواو لا يقتضي الا الجمع
بينهما في المفعولية لاغسلوا الا التعلق باغسلوا المقيد بالوجوه كما ظن الشم **قوله**
ان امري القيس جري الي مدي الخ امري القيس هو ابن حجر الكندي قال الاصمعي كان
امري القيس اذا عرق فاح منه ريح الطيب وذلك ان امه ماتت وهو رضيع فطلبوا
من يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة انتهي والمدي الغاية واعتاقه حبسه
والحمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح **قوله** وانما الي مدي متعلق بكون
خاص منصوب علي الحال اي طالبا المدي في الشرح فيجوز ان يتعلق الي بكون
خاص اي جري قاصدا الي مدي وتقدير المصنف طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلبت
اليه كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه ويجوز ان يتعلق بجري
علي ان المعني اراد الجري او علي انه جري علي معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف
في الاخير اي دون قطع المدي **قوله** ينوي التي فضلها الخ ينوي يقصد
والموصول صفة الكعبة او مكة ودعا يبهلني والبنا اما بفتح الموحدة جمع بنية
كغرفة واما بكسرها جمع بنية كقربة **قوله** من قوله تعالي ولم يجعل له
عوجا قيما في تفسير البيضاوي عوجا شيئا من العوج باختلال في اللفظ وتناف
في المعني وانحراف من الدعوة الي جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان
قيما مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او قيما بمصالح العباد فيكون وصفا
له بالتكميل بعد وصفه بالكمال او علي الكتب السابقة يشهد بصحتها **قوله**
وترجحت علي من وقف من القرا علي الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا
لهذا الوهم الذي وقف من القرا لذلك هو حفص عن عاصم **قوله** واما من الضمير
المجرور باللام اذا اعيد الي الكتاب لا الي مجرور ولا الي الضمير المجرور باللام اذا
اعيد الي العبد لان سياق الاية في وصف الكتاب والتنويه بشانه وذلك يقتضي

كونه حالا

كونه حالا من الكتاب او من ضميره لا من العبد ومن ضميره **قوله** لان الحال بالخبر اشبه
هذا تعليل لقوله لا يقال فقد صح ذلك في النعت ومما يدل علي ان الحال بالخبر اشبه من
النعت انه لو حذف العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدا
وخبر لا نعت ومنعوت **قوله** واما جنبا فعطف علي الحال لا حال هذا جواب
عن قوله لم لا تثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكاري ثم قال ولا جنبا
ومعني كلام المص ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصالة والكلام انما
هو في الحال بطريق الاصالة **قوله** الرابع عشر قول بعضهم في احوي انه صفة
لغثا الغثا مخفف الثا ومشددها ما يحمله السيل علي جانب الوادي من الحشيش
والنبات والقماش وهو بضم الغين المعجمة الشي المجموع من امكنة والحوة سواد يضرب الي الخضرة
وقيل خضرة عليها سواد والاحوي الظبي الذي في ظهره خطان من سواد وبياض وفي
الصحاح الحوة سمرة وقال الاعلم لون يضرب الي السواد وقال ايضا الشديد الخضرة
التي تضرب الي السواد **قوله** وفي رفع جنات الذي رفعها هو محمد بن ابي ليلي والاعمش
وابو بكر في رواية عنه عن عاصم وانكر ابو عبيد وابو حاتم هذه القراءة قال ابو حاتم
هي محال لان الجنات من الاعناب لا تكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد
في العربية وهو انها مبتدا خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره ابو البقاء ومن الكرم
لقوله تعالي ومن النخل ووجهه الطبري علي ان جنات عطف علي قنوان قال
ابو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب لا يخرج من النخل وقال الزمخشري بعد ان قال وقنوان
رفع بالابتدا ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصله من طلع النخل
قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوفا لدلالة اخرجنا عليه تقديره ومخرجة من
طلع النخل قنوان وقوله وجنات من اعناب اي من نبات اعناب قال التفتازاني
اورد علي الاول انه لا دلالة فيه علي ان الاعناب والجنات من اثار القدرة ولا خفا
في انه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات والاعناب بل يجري في النخيل والقنوان
ويندفع بان ذلك تعرض الي شهادة العقل ودلالة المقام واورد علي الثاني انه
يؤول الي ان يكون المعني ومن النخيل جنات من اعناب وفساده ظاهر والجواب
انه اذا عطف جنات علي قنوان كان من اعناب عطفا علي من النخيل فيصير
من عطف مفرد علي المبتدا واخر علي خبره غايته ان المعطوف علي المبتدا يكون
يكون نكرة غير مخصوصة ولم نعرف منع ذلك وقد قال الشاعر عنده
اصطبار وشكوي عند قاتلي وقد يجاب بان من اعناب صفة جنات وهي لما
كانت مغروسة تحت اشجار النخل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازا
لكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز
او بان المراد انه من باب عطف الجملة اي ومخرجة او حاصلة من الخضرا والكرم

جنات من اعناب نفي قوله عطف علي قنوان نحو لا حاجة اليه علي هذا التقدير ايضا الجواز
ان يعتبر جنات من اعناب عطفا علي قنوان وذلك المحذوف اعني من الخضر والكرم عطفا
علي من النخيل وعلي تقوله اي من نبات اعناب انه علي حذف مضاف لان البستان لا يكون من
العنب بل من النبات والاشجار قوله ونظيره قراءة من قرا وحور عين بالرفع بعد قوله
تعالي يطاف عليهم بكاس من معين وانما هو قوله تعالي يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب
واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير
مما يشتهون والذي قرا وحور عين بالرفع الجمهور وخرجت علي العطف الذي علي
ولدان او علي الضمير المستكن في متكئين او علي مبتدا محذوف هو وخبره تقديره لهم
هذا كله وحور عين او علي انه مبتدا حذف خبره اي ولهم حور او فيها حور وقرا السلمي
والحسن وعمرو بن عبيد وابو جعفر وشيبه والاعمش وطلحة والمفضل وابان وعصمة
عن عاصم وحمزة والكسائي وحور عين بجرهما وعطف علي المجرور وقيل علي معني
ينعمون بهذا كله وبحور عين وقال الزمخشري علي جنات النعيم كانه قال هم في جنات
وفاكهة ولحم وحور قوله ويرده ان المعني حينئذ ولله علي الناس ان يحج المستطيع
فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج في الشرح هذا مبني علي ان الالف واللام
في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جري
ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله تعالي لله علي الناس والمبتدا
وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة واقول كون اللام في هذا الموضع للعهد الذكري في غاية البعد وما
ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة علي قوله علي الناس لا بعضهم من استطاع الذي هو
المعهود عليه مع انه لا يدفع الضعف الذي ذكره المص من جهة الصناعة وفي اعراب ابي البقاء حج
البيت مبتدا وخبره علي الناس ولله متعلق بالاستقرار في علي تقديره استقر علي الناس ويجوز
ان يكون الخبر لله وعلي الناس متعلق به اما حالا واما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان
العامل في الحال علي هذا يكون معنويا والحال لا يتقدم علي العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع
الحج بالجار الاول او الثاني والحج مصدر اضيف الي المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل
بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع او الواجب عليه من استطاع
والجملة بدل ايضا وقيل هو مرفوع بالحج تقديره ولله علي الناس ان يحج البيت من استطاع فعلي
هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير يرجع علي الاول وقيل
من مبتدا شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل علي ذلك قوله ومن كفر
وجوابها انتهي والقول الثالث هو الذي نسبه المص لابن السيد ونسبه ابو حيان لبعض
البصريين ولا حاجة عليه الي تقدير منهم علي ما لا يخفي ولهذا لم يذكر المص تقديره فيه والقول
الرابع هو الذي نسبه المصنف للكسائي قوله افني تلاد ديباج التلاد بكسر المثناة الفوقية
المال القديم وقيل المال الثابت وقيل المال مطلقا وفي الصحاح والقافوزة مشربة وهي قدح

وكذلك

وكذلك القافوزة ولا يقال قافزة قال ابن السكيت اما القاقزة فمولده وانشد البيت
والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق معرب آب ري قوله والمشهور
في من في الاية انها بدل من الناس بدل بعض في البحر وذهب الاكثرون الي انه بدل بعض من كل فتكون
من موصولة في موضع جر وبدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع ع
اليه سبيلا منهم وفي الشرح وحذف الرابط لفهمه اي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين
البدل والمبدل منه بالاجنبي قوله وعليهما اي علي بدليته من استطاع من الناس وابتدائيته
من موصولة وابتدائيتها شرطيه في محتمل قول الكسائي فالعموم في ولله علي الناس حج البيت
مخصص اما بالبدل فيما اذا كانت من بدلا او بالجملة فيما اذا كانت مبتدا قوله السابع
عشر قول الزمخشري في قوله تعالي يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري
سواة اخي ان انتصاب اواري في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشي مسبب
عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز في حاشية التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه
للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب اي ان لم اعجز واريت وقيل هو من قبيل اتعصي
ربك فيعفو عنك ليستحب الانكار التوبيخي علي الامرين ويشعر بانه في العصيان وتوقع قع
المغفرة مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون الموبخ
علي هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة دلالة علي التعكيس
الموكد للعجز والقصور عما تهتدي اليه غراب قوله والصواب القول الاول وهو امتناع
نصب فتصبح قوله لا انها يعني من ان جواب الشي مسبب عنه واصباح الارض مخضرة
لا تتسبب عن رؤية انزال المطر وزيادة العقل وكماله يتسبب عن السير في الارض قوله
وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعني وان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا
حال في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله والمقصود النهي عن
اتخاذ الالهة من دون الله مطلقا ولا يتاتي ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحال مبينة ان من
شان الالهة عند هؤلاء ان يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الي الله زلفي قوله
ووجهه انهم اذا ذموا علي اتخاذهم قربانا من دون الله انتفي عنهم الحث علي ان يتخذوا
الله سبحانه قربانا هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال الطيبي وجها اخر وهو ان الهة
اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين
اتخذوا الهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتي ينسب ذلك
اليهم بل كانوا مقرين بالهية الله تعالي مع قولهم بان الاصنام الهة والمفهوم من فلولا نصرهم
الذين اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله تعالي
وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعني حينئذ انهم اتخذوهم الهة حال التقرب بهم
الي الله تعالي فانه لا يفهم منه نفي الهية الله تعالي وهذا الموضع مظنة تامل انتهي واقول هذا
الوجه الذي ذكره مبني علي ان المبدل منه في حكم المطروح لفظا ومعني وليس كذلك قال الزمخشري

في فصله وتوهمهما ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
للتاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لان بعض اهذا الاول واطراحه الا تراك تقول
زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو ذهبت تهدر الاول لم يشتد كلامك **قوله** التاسع
عشر قول المبرد في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة
من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام ماية فسد
المعنى هنا مبني على ان البدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت عن قريب ما فيه
قوله قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني ذا كرمه
بالنصب لكان لذا واللازم ممتنع قد اشبعنا الكلام على هذا في الا فخرجا لا لف **قوله** في
قول العرجي اظلوم ان مصابكم الخ ظلوم اسم امراة وهو منادى ويقع في بعض الروايات
اهدى السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الرا عبد الله بن عمرو بن عثمان
ابن عفان منسوب الى العرج منزل بطريق مكة **قوله** وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى
المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة في الشرح بل يتحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد
ولا افساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل
على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدا
محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم **قوله**
بحضرة الواثق هو ابو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد بويع بالخلافة بعد
موت ابيه وكانت وفاته سنة اثنتين وثلاثين ومايتين وعمره ست وثلاثون سنة كان اديبا
شجاعا صارما فيه جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنسا حتى انه اكل لذلك لحم الاسد فولد له
امراضا تلف منها **قوله الجهة الثانية** احدها قول بعضهم في وثمودا فما ابقى ان ثمودا
مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها في الشرح لصاحب
ذلك القول ان يجعل اما محذوفة وهو مكان حذفها قياسا كما تقدم عن الرضي واما ثمودا
فالنبي فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين اما والفا بشي ما في حيزها ولو كان عامله مقترنا
بما له الصدر نحو اما زيدا فاني ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفرا واختاره
ابن الحاجب وغيره وقد قوى ذلك البعض بانه قيل ان اما هنا تقديرها ولم تتقدم قرينة على تقديرها
واعتراض المم انما هو على ظاهر قوله **قوله** واما قراة عمرو بن فايد من شر ما خلق بتنوين
شر فالابل من شر بتقدير مضاف اي من شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول
تعني انما على هذه القراة اسم موصول بدل من المجرور بتقدير مضاف لانما فيه والجار
والمجرور قبلها متعلق بما بعدها فلا يكون مما نحن فيه في البحر وقال ابن عطية وقرا عمرو بن
عبيد وبعض المعتزلة القايلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على
النفي وهي قراة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله خالق كل شي انتهى ولهذه القراة
وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد وهو ان يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف اي من شر

شر

شر ما خلق فحذف شر لدلالة شر الاول عليه اطلق ولاخر عمثا انتهى ما في البحر ووقع في
بعض نسخ المغني ومن شر ما خلق اي ومن شر شر ما خلق باثبات الواو في الموضعين وفي بعضها
باثبات واو في الثاني والذي ينبغي حذفهما منهما وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه هي الابهامية
وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد
اي كتاب كان وخلق صفة له والعايد محذوف واقول فيه نظر لان الغرض من وصف النكرة
هو تخصيصها وتقليل شيوعها منافي للغرض من ما الابهامية المتصلة بها فلا يكون خلق
صفة لشر ولا يكون صفة ايضا اما على مذهب الاكثر ومختار الزمخشري في المفصل ان ما
الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف واما على مذهب البعض ان ما الابهامية
اسم ولذلك جعلها الزمخشري في الكشاف قسيمة لحرف الصلة فلان وصفها ينافي الغرض
من ضمها وهو زيادة الابهام **قوله** الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا
ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت
الاول او الثاني وكلاهما ممنوع هذه الاية انما هي من الجهة الثانية على اعتبار تعلق اذ
تدعون بالمقت الاول والمنادي هو الزبانية قال السدي ينادون في النار وقال قتادة
يوم القيامة واللام لام الابتدا او لام القسم قال ابن الحاجب في اماليه العامل في اذ تدعون
على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر
من مقتكم انفسكم في الاخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله
بالاجنبي وهو اكبر الذي هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل
فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض
عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذا كانوا يدعون في الدنيا فاجيب بان المراد اذ صح كونكم
تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم اي قامت الحجة وعلى هذا يكون
اذ تدعون للاخرة او يكون المراد بانفسكم امثالكم من المومنين فيكون اذ تدعون للدنيا
قوله وهو راي جماعة منهم الزمخشري فلا استلزامه الفصل بين المصدر ومعموله
بالاجنبي ضير وهو عايد على تعليقه بالاول وعلى ما في ابن الحاجب الاجنبي هو المستقل بنفسه
غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك
الخبر فاذا قلت حزني في الدار زيدا احسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما
فصلت بينهما بمتعلق به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت
بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية وانما اجريت الجمل المعترضة
مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانت الفصل بها عرض بين الجزئين لغرض مع انه لا
لبس في ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم
انه للثاني وهو للاول او للاول وهو للثاني **قوله** وهو وقت فالخ الصبح للاتي والقضا
الحكم والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها وهي تشرق والصامر

بمعنى التالت قوله واذ علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على
الذين من قبلكم قال التفتازاني انتصاب اياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر في الظرف
مع تخلل الفصل وان لم يجز في غيره واما الاعتذار بان مبناه على كون كما كتب في موقع الحال
من الصيام لا في موقع المصدر لكتب فليس بمقبول لان ما في كما كتب مصدرية والمعنى
مثل كتابته على من قبلكم وظاهر انه لا يصح حالا من الصيام الا بتكلف ولو سلم فالمراد
بالاجنبي ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا لذي الحال وان اكتفى
بمجرد التعلق المعنوي فالمصدر ايضا كذلك نظرا الى كونهما من ملابسات فعل واحد وكون
المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقوله لعلكم تتقون
ليس من جملة الحال بل متعلق لكتب بمعنى لكن يتقوا على طريق الاستعارة فيكون
فاصلا بالاجنبي قوله ونظير اللازم له اي للزمخشري على هذا التقدير اي تقدير
كما كتب صفة للصيام ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد
الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وههنا حاشية عن المصنف
يعني صاحب الكشاف قد المقتبا لمتن حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل
الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل
بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه فهو
بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم للعناية ومثله
لا يعد فصلا والاول اوجه قوله فانه حينئذ اي فان المسجد حين عطفه على سبيل الله
من جملة معمول المصدر الذي هو صد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال انه
قد عطف كفر على المصدر قبل مجي المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله قوله واضوا
ان خفض المسجد بيا محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف في حاشية التفتازاني قيل
البعيد ان يتعلق بمحذوف اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة وفي الشرح
لانه مثل اشارت كليب بالاكف الاصابع قوله ومن امثلة ذلك قول المتنبي وفا وكما
الخ اي ومن امثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي واشجاه احزنه والطاسم الدارس
والسجم الهامل وهو الفايض والسايل الذي لا مانع له قوله لننا لكن جعلت كذا
اياد الخ اياد بكسر الهمزة حي من معد وفي الشرح ذكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف
فرا مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وايل كذا في القاموس
قوله وانما التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى تجي مذهب
البغداديين لا التعلق بمحذوف لانه الذي مضى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المعترضة
قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا هذا الخبر بيت صدره يذيب الرعب منه كل عضب وقد تقدم الكلام
على البيت بتمامه في لولا قوله فالظرف بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به وجه شبهها به ان كلا منهما
فضلة منصوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال المنصوبة المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول



به ممنوعة وان اراد المنصوبة اللفظ فلا خفا فيه ليس كذلك وايضا فغير ابي علي يجيز الفصل
بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على
حرف واحد قوله ومثله نقل ابي حيان فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا ان اشد
حال كان في الاصل صفة لذكرا قال ابو حيان في البحر جوزوا في اعراب اشد وجوها اضطرارا
اليها لاعتقاد هم ان ذكرا بعد اشد تمييز بعد افعل التفضيل ولا يمكن اقراره تمييزا لا بهذا
التقادير التي قدروها ووجه الاشكال كونه تمييزا ان افعل التفضيل اذا انتصب ما بعده
فانه يكون غير ما قبله تقول زيد احسن وجها لان الوجه ليس زيدا فاذا كان من جنس
ما قبله انخفض نحو زيد افضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيد اكضرب عمرو
خالدا او اشد ضربا بالجر لا بالنصب لان افعل التفضيل من جنس ما قبله يجوزوا اذا كان النصب
على وجوه احدها ان يكون معطوفا على موضع الكاف في كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف
وجعلوا الذكر ذاكرا على جهة المجاز قاله ابو علي وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على اباكم
الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير وكونوا اشد ذكرا
له منكم لاباءكم ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كونوا ذاكريه قاله ابو البقا قال وهذا
اسهل من حمله على المجاز يعني في ان يجعل للذكر ذكرا كما قال ابو علي وابن جني وجوز
الحوفي ان يكون اشد معطوفا على ذكركم قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير
او كذكر اشد ذكرا فيكون قد جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا على الضمير المجرور بالمصدر
في كذكركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الى الذهن في الاية انهم امروا
بان يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر اباءهم او اشد وقد ساغ لنا تكملة الاية على هذا المعنى
بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال ثم ذكر ابو حيان الاعتراض
الذي ذكره المصنف واجاب عنه فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو او
وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا على انه اذا جاز ذلك
فشرطه ان يكون المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على
ازيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو
حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف وجوز
ابو حيان في الاية ايضا وجها اخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم اباكم
في موضع المنصب على الحال لانه في التقدير نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون
اشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفي الكشاف او اشد ذكرا في موضع
جر عطف على ما اضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر قريش اباءهم او قوم اشد
منهم ذكرا او في موضع نصب عطف على اباكم بمعنى او اشد ذكرا من اباءكم على ان ذكرا من فعل
المذكور قال التفتازاني يعني ان للافعال المتعدية اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر
مثلا من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكورية وتحقيقه

ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يوخذ مبنيا للفاعل اي ان ذكرا ذكر وقد
يوخذ مبنيا للمفعول اي ان ذكر او يذكر والمعنى على الاول كذكر قوم اشد ذكر به لاباهم وعلى
الثاني لذكركم قوما اشد مذكوريه لكم واعترض ابن الحاجب بان افعل للمفعول شاذ لا يرجع اليه
الاستثنا فالوجه ان هذا من عطف الجملتين اي اذكروا او ذكرا اشد ذكركم اباكم واذكروا الله
حال كونكم اشد ذكرا من ذكر اباكم وليس من عطف المفرد ليلزم المشارك في العامل واجيب بان افعل
هو لفظ اشد وما هو الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول محذور
كما اذا جعل من الالوان والعيوب اشد بياضا وعورا من غير الثلاثي المجرد مثل اشد دحرجة
واستخراجا واذا اريد الدلالة على ان مضروبية زيد اشد من مضروبية عمرو فطريق سوى
ان يقال هو اشد مضروبية فهذا مثله وما ذكر من الوجه بعيد جدا لظهور كونه من عطف
المفرد وعدم انسياق الذكر الى ما ذكر واعلم ان هنا وجها ظاهرا لم يتنبهوا اليه
وهو ان يكون نصبه عطفا على كذكركم اوجدا عطفا على كذكركم والمعنى ذكرا اشد ذكر على
الاسناد المجازي وصفا للشي بوصف صاحبه كما تقول لجد اجد وشديد الصعرة م
صعرته وقد ذكر في شرحنا انا واضل سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في
المعنى انتهى وقد ذكرنا عن ابي حيان انه نقل العطف على كذكركم عن ابي علي وابن جني ونقل
العطف على كركم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما **قوله** ومثله قول ابن عطية في
قاتلهم الله اني يوفكون ان اني ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يوفكون لا موقع لها
حينئذ يعني ان ابن عطية يلزمه شيئان احدهما خروج الاستفهام عن الصدر والاخر
كون جملة يوفكون لا موقع لها وذلك ان قاتلهم دعا عليهم وهو انه طلب من ذاته تعالى
ان يلعنهم او تعليم للمومنين ان يدعوا عليهم بذلك ومعنى يوفكون يصرفون عن الحق
قوله والصواب تعلقهما اي تعلق البا في الاية الاولى وتعلق اني في الاية الثانية بما بعدها
وهو يرجع في الاولى ويوفكون في الثانية **قوله** ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعا كم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل
اذا بما بعدها في الشرح لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظ به متعلق بيخرجون وانما
قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وغاية الامر انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى
اذا انتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه واقول هذا تاويل لكلامهم وهو ظاهر ان لم يكن
تعليق ما قبل اذا بما بعدها من معقولهم بان كان من قول المهم او قول ابي حاتم **قوله**
وهذا لا يصح في العربية لان اذا الفجائية بمنزلة الفا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** وبرده
ان الشرط له الصدر يعني فلا يعمل ما بعده من فعل الشرط او جوابه فيما قبله وقد اجاز الكسائي
تقديم معمول فعل الشرط على كلمة نحو زيدا ان تضرب اهنك فيجوز عليه ان يكون ملعونين
حالا من معمول ثقفوا **قوله** والصواب انه منصوب على الذم اي على انه صفة ذم لقليلا

قال

١٣٦

قال في البحر والصحيح ان ملعونين صفة لقليلا اي الا قليلين ملعونين ويكون قليلا
مستثنى من الواو في لا يجاورونك والجملة الشرطية صفة ايضا اي مقهورين مغلوبا عليهم
قوله لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان لان الحال مما قبل الا اذا
جات مذكورة بعد ما استثنى بالا يكون الاستثنا نصبا عليهما وجمهور البصريين منعوا من
ذلك وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه ابو حيان بان البدل بالمشتق
قليل **قوله** وقول اخر في وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا
ممتنع اذا قدرت ال الموصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في
الشرح صرح ابن الحاجب في امالي القران بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما
اني لكما لمن الناصحين الظاهر ان لكما في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين
ونحوه لان المعنى عليه ولا ارتياب في ان المعنى اني لمن الناصحين لكما وان اللام انما
جي بها للتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان صلة
الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت
صورتهما صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا التي لا تمنع
التقدم قال الشارح يفرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما
٤٧ بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون مع الحرف كالاسم
الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة
الى التعسف واقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اختيارا
ودليل امتناعه تقدم معمول الصلة قايم في الالف واللام الموصولة وهو ان تقدمه
لتقدم جزء من الشي المترتب الاجزا عليه واما وصل الالف واللام باسم فاعل او مفعول
فامر ثابت عن العرب على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف
معمول تقديم الصلة معمول الصلة نعم الظرف والجار مع المجرور يجوز فيهما ما لا يجوز
في غيرهما قال صاحب البحر ولكما متعلق بمحذوف اي ناصح لكما اعني او بالناصحين على ان ال
موصوله ويتوسع في الظرف والمجرور ما لا يتسامح في غيرهما او على ان ال للتعريف الجنس
لا موصوله او وجه **قوله** فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفة او بزاهدين
محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين في
الشرح اما التعلق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول
فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول اعنيت زيدا ولا تقول اعنيت فيه فان
تكلف المعنى اعني الزاهدين فيه قلنا فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعني
واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كاينون فيه واقول الجواب عن الاول ان نفس فيه
مفعول اعني لا الضمير بواسطة في وكانه قيل يعني بمن فقال اعني فيه اي في يوسف
وعن الثاني بانه ليس الاخبار بمجرد كاينين فيه وانما هو بكاينين المتعلق به فيه ومن

الزاهدين قوله البعد بعدت بياضا الي اخره يقال بعدا بالكسر بعدا فتحتين اي هلك

دبياضا تمييز عن النسبة ولابيا ضله اي لاحسن له سار له لان العرب تطلق البياض على

الحسن التام قوله وذلك ممتنع في الالوان في الشرح امتناع ذلك مذهب البصريين وذهب

الكسائي وهشام الي انه يجوز بنا اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب غيرها من الكوفيين

الي جواز بنائه من السواد والبياض خاصة والمتنبي كوفي فلا حرج عليه في ارتكابه طريقته

وطريقة اصحابه قوله والصحيح ان من اظلم صفة لاسود في الشم الظاهر انه انما قصد

التفضيل بنا على مذهبه الكوفي فتخريج المص مفوت لغرضه من كون بياضا للشيب عنده

اشد بياضا سوادا من سواد الظلم قوله يقال مرتديا الخ الارتدا لبس الردا وهو هنا

استعارة لتقلد السيف واراد باحمر دم السيف والطلى بضم المهملة الاعناق قال

الاصمعي واحدتها طلية وقال ابو عمرو والفرا واحدتها طلاة والاكيد جمع كيد والذي في

الصحاح ان جمع كيد اكياد وفي القاموس ان جمعه اكباد وكبود قوله الثامن قول بعضهم

في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك يعني واللازم باطل في

الشرح اللازم حق على ما صرح به ابن الحاجب في الشرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا

وجدعا اياه قوله تلام التقوية لا تلزم تحيي وهذه اللام لازمة وهذا كله على غير

قول ابن الحاجب في هذه المسألة قوله وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغا

مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم بالليل وهو وهذا لا يجوز في الشعر في الشرح لبس في

قول الزمخشري ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا للمنامكم

وان يكون النهار معمولا لابتغايكم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا

لابتغا الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما

من جهة المعنى فقط فان قلت فبم يتعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصناعة

قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة

ترجع الي ما ذكر من المنام وابتغا الفضل والابتغا وان تاخر لفظا هو متقدم تقديرا

لانه من تتمة الاول والجملة معترضة قوله وزعم عصري هو قاضي القضاة بها

الدين بن عقيل وقد ذكرنا ترجمته في الحادي عشر من الاشيا التي تحتاج الي الرابط

قوله والمطلق والمقيد غيران في الشرح كان المصنف نسي ما قدمه في الباب

الرابع في اواخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس

بعربي واقول لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى ان العرب لم تتكلم به وانما يلزم ذلك

من التنزيل انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين قوله قول بعضهم في وما هو

بمزحزحه من العذاب ضمير هو مبنيه هنا اوجه اظهرها ان يكون عايدا على احدهم وتجوز

ان يعود على المصدر المفهوم مما قبله وهو لو يعمر وعلى كل فهو اسم ما عند الحجازيين

ومبتدا عند التميميين وبمزحزحه خبر وان يعمر مرفوع بمزحزحه على الاول وبدل من

هو



هو على الثاني وقيل هو كناية عن التعمير ولا يعود على شي قبله وان يعمر بدل منه وكون

البدل من الضمير مفسرا له فيه خلاف واجاز الفارسي في الحلبيات ان يكون ضمير الشان

وهو المسمى عندهم بالمجهول لجوز ان يكون خبره جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو

بقايم زيد لنحو مبتدا ضمير مجهول عندهم وبقايم خبر وزيد فاعل تقايم ولا يجوز في

مذهب البصريين ان يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها سالمة من حرف الجر انتهى فان اراد

المص بقول بعضهم هذا الذي في الحلبيات كان في كلامه رد على ابي حيان في جعله ما بعد

ضمير الشان هنا غير جملة قوله نيمن رفع يدرك هو طلحة بن سليمان وخرجها

ابو الفتح على حذف فا الجواب اي فيدرككم الموت وهي قراة ضعيفة وعبارة الزمخشري

ويجوز ان يقال حمل ما يقع موقع اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع في قول

الشاعر • مشايم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب الا ببين غرابها •

على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين فرفع كما رفع زهير يقول لا

غايب مالي ولا حرم وهو قول نحوي سيبويه ويجوز ان يتصل بقوله ولا تظلمون

فتيلا اي ولا تنقصون شيا مما كتب من اجالكم اينما تكونوا في ملاحم حروب

او غيرها ثم ابتدا قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على اينما تكونوا الكلام

الا ان يقال ان رفع المضارع على نيته قال التفتازاني بيت زهير عنده محمول على

التقديم والتاخير اي تقول ان اتاه وعند البعض على اضمار الفا كما ذكره المبرد في هذه

الاية فان قيل لعل المراد هنا ايضا على نية التقديم فيكون قول سيبويه قلت

فيجنبه لا حاجة الي جعل اينما تكونوا في موقع اينما كنتم اللهم الا ان يقال ان رفع المضارع

على نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا وههنا بحث وهو ان كون الشرط ماضيا

والجزا مضارعا انما يحسن في ان لقلبها الماضي الي معنى الاستقبال فلا يحسن اينما كنتم

يدرككم الموت الا على حكاية الماضي وقصد الاستحضار على الوجه الثاني لا يكون فتيلا

بمعنى ادنى شي من الاجور بل من مدة الاجل المكتوب لينتظم الكلام قوله لانه لا يلحقه

علامات الفروع الا بشرط يريد بالفروع التانيث والتثنية والجمع وبالشرط ان يكون

خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان اسم التفضيل معرفا باللام او مضافا

اضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها الجهة

الثالثة قوله احدها قول ابي عبيدة في البحر قال ابو عبيدة الكاف بمعنى

واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم كما في قوله تعالى وما خلق الذكر

والانثى وجواب القسم يجادلونك قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع •

هذا عجز بيت صدره فيا رب ليلى انت في كل موطن قوله وفي الاية اقوال اخر ثانيها

ان الكاف بمعنى اذ ذكر صاحب البحر الاقوال التي في هذا الموضع فبلغ بها خمسة عشر قولا

ولم يذكر ما ذكره المص ثالثها وذكر ما نسبه المص رابعها للزجاج وما ذكره خامسها

للاخفش واقتصر صاحب الكشاف فيها على ما ذكره المصنف وما ذكره سادسها في الشرح
تامل قوله آخر مع قوله ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم اولها حتى يكون هذا
ثانيها لم يصح لان الاقوال يتقيد كونها اخر لا يشمل ذلك اصلا والاقول الضمير في ثانيها
راجع الى الاقوال لا يتقيد كونها اخر قوله المثال الثاني قول ابن بهران في القاموس
ونهر مهران بالسند ومهران قرية باصبهان وجد احمد بن الحسين المقرئ وفي الشرح
واظن ان هذا المقرئ هو المراد في المتن قوله انتزح الاكباد الحبيين الى اخره تقرح
تجرح والاكباد جمع كبد وهي مؤنثه قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة
الاستعاد في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود مشكل في نفسه وذلك لان ان اذا
كانت موصولا اسميا بمنزلة الذي على زعمه لم يتات في مثل قولنا انت اعقل من ان
تكذب ان تكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب ان تكون اذ ذاك بالياء
التحتية لتكون متحملا لضمير غيبة يعود الى ان التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع فيه
فيه الخطاب وكذا يرد في نحو انا اعقل من ان اكذب والمص تكلف له على هذا واخذ
يورد اللفظ بما يوافقه ولا ينجيه ذلك من الاعتراض فتامله واقول لعل ابن مسعود يجوز
في مثل انت اعقل من الذي او من ان تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وفي مثل انا اعقل من الذي
او من ان اكذب الهمزة للمتكلم فان ابن مسعود كما قال المص خالف النحويين في اقوال كثيرة
قوله لا العود الى القول نفسه كما يقوله اهل الظاهر في البحر والظاهر في قوله تعالى
ثم يعودون لما قالوا للفظ الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانيا انت مني كظهر امي
فلا يلزم الكفارة بالقول الاول انما يلزم بالثاني وهذا مذهب اهل الظاهر انتهى وفي
الاشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان في الفرج وقيل ان يجمع على اصابتها
فاذا فعل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال ابو حنيفة
ايضا وقال احمد اذا اراد ان يغشى كفر واذا اخرج الظهار من لسانه فقد وجبت عليه
وهذا قول الثوري وروي عن طاووس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها بعد
الظهار فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض اهل الكلام اذا
عاد فظاهر منها ثانيا وجبت عليه الكفارة قوله ولبعد هذا الوجه عندي
ضعيف لان انت اعقل من ان تكذب يقال للتفضيل وانت اعقل من الكاذب لا تفضيل
فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لا فضل فيه قوله التوجيه
الثاني ان افعل من معنى ابعد في الشرح فيه نظر فان الفعل الذي ينسبك هو وما
معه في المثال بالمصدر يشتغل في ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف ذلك
المصدر الى هذا الضمير كما تقول اعجبني ما صنعت المعنى اعجبني صنعك ولا يضر
في غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد
ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذبه نفسه فيلزم

مشاركة

مشاركة الناس له في ذلك اعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من نظائر التوجيه
بمعزل ثم في كلام المص الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو
ممتنع قال الرضي واما نحو قولهم انا اكبر من ان اشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس
المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول
وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست
تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين بلا
تفضيل فمعنى انت اعز علي من ان اضربك اي باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز
ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا
قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه هو
كالتفضيلية الا في تعيين التفضيل انتهى كلامه واقول الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح
ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا تجب اضافته ولا نسبته الى فاعل ذلك الفعل
لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل
منهما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن قوله ان في كلام المص الجمع بين اضافة اسم التفضيل
وادخال من على المفضل عليه ان في كلام المص ليس فيه ذلك لان من الاولى هي المتعلقة هو
بالفعل لما ضمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قيل في قوله تعالى ونصرناه
من القوم وهي متعلقة بفضله وهو علة لكون زيد ابعد الناس من الكذب
الجهة الرابعة قوله على لفظ الساعة في من خفض هو السلمي وابن وثاب
وعاصم وحمزة وقرا الاعرج وابو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حرب
وقيله بالرفع وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف اي وعلم
قيله وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه روي هذا عن الكسائي قوله وابعد
منه قول ابي عمرو هو ابن العلا قاله في مجلس بلال بن ابي برده لما سئل بلال عن هذا
فقال لم اجد لها نفاذا فقال ابو عمرو انه منك لقريب لو لبثت ينادون قال الحوفي يريد
هنا كثرة الفصل وانه ذكر هناك المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون
قوله وقول بعضهم عطف على قول الكوفيين ولو قال وابعد من هذا مشيرا الى قول
الكوفيين والزجاج لكان احسن لان التباعد بين المعطوفين هنا ابعد من
التباعد بين القسم وجوابه هناك بكثير قوله وقول الزمخشري عطف على قول جماعة
قوله فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب وقيل الجواب محذوف اي لننصرن او لانتقمن
منهما انشا قوله واما من نصب فقيل عطف على سرهم او على مفعول محذوف معمول
ليكتبون او يعلمون اي يكتبون ذلك او يعلمون الحق في الشرح حكاية هذه الاقوال المذكورة
هنا في توجيه النصب فيما هو صواب ليست بجيده لوجود التباعد الموجود في الوجه الذي
ادعا انه غير صواب بل التباعد فيما حكاه هنا اشد واقول ينبغي له الا يريد الشرح ان التباعد في كل

ماحكاه المصنف هنا اشد بلبغ بعض ما حكاه لان النصب بالعطف على معمول يعلمون او على انه
مصدر لقال محذوفا او على اسقاط الخافض ليس كذلك قوله وقيل هو لما جاءهم اي كفروا
به في الشرح يعني ان خبران في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من
المذكور مع المحذوف وفيه نظر لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به
والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدا وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك
ان الذي قام قام فايده وقد يقال التقييد الكفر بحين المجي قلع في الخبر والمخبر عنه لم
يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار قوله حمل على ما لم يثبت في الخبر يعني خبر
المبتدا فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار قوله والذي فسرت به عايشة رضي الله عنها
خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله عنه مسطورة في صحيح البخاري هو ما روى
هشام بن عروة عن ابيه انه قال قلت لعايشة ام المومنين وانا يومئذ حديث السن ارايت
قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعاير الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه
ان يطوف بهما فما على الرجل ان لا يطوف بهما قالت عايشة كلا لو كان كما تقول لكانت
فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما انما انزلت هذه الاية في الانصار كانوا يهلون لمناة وكانت
مناة حذو قديد وكانوا يتحرجون ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جا الاسلام
سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا
والمروة من شعاير الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما انتهى وفي
الكشاف كان على الصفا اساف وعلى المروة نايلة وهما صنمان يروى انهما كانا رجلا
وامراة زنيا في الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون
الله فكان اهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما فلما جا الاسلام وكسرت الاوثان كره المسلمون
الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح وفي حاشية
التفتازاني وان لا يكون عطف على اجل او فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما لما عليهما من الصنمين
الحجرين قوله وبه يتخلص من اشكال الظاهر في الاية محوج للتاويل في حاشية التفتازاني
نظم الكلام لا يخلو من اشكال لان ان اما ان تجعل مصدرية او مفسرة فان جعلت مصدرية كانت
في موقع البيان للمحرم بدلا من ما او من العايد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه
وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على
الخبري وجعل المعاني الواجبة المامور بها محرمة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل
لا زايدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها ونفي الخبر بمعنى
الطلب واما جعل لا ناهية فانه يقع موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب
لهم نقلا عن سيبويه غير باد باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل
والناصب في لا مع الفعل فلا سبيل اليه ههنا لان زيادة لا الناهية مما لم يقل به
احد ولم يرد في كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية والنواهي بيان لتلاوة

المحرمات توجه اشكالان احدهما ان عطف ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا
مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف على الاوامر المذكورة على
النواهي فانها لا تصلح بيانا لما تلاوة المحرمات بل الواجبات واختار المم يعني صاحب الكشاف
كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر على المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل
حينئذ الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهي لما عرفت واجاب عن الاشكال الاول
بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع
متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان
قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه
مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف اعني الواو والفا وليس بمستقيم وان جعلنا الواو استينافية
اعتراضية نقلنا ورود الواو مع الفا عند تقديم المعمول فعلا بينهما شايع في الكلام مثل
وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا فان ابيت الا الجمع البتة ونعت
زيادة الفا فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والمذكور بالفا عطفا عليه مثل عظموا
فكبروا دعوا الله فلا تدعوا مع الله واثروه فاتبعوه وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر
على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المامور به لا يكون محرما
دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر كانها ذكرت وقصد لوازمها التي هي
النهي عن الاضداد حتى كانه قيل اتل ما حرم ان لا تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل
والميزان ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجر بحسب الاصل لكن ربما
يجوز بطريق العطف واما انتصاب ان لا تشركوا عليكم بمعنى الزموا ترك الشرك فيأباه عطف
الاوامر الا ان تجعل لا ناهية وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو
قاعدته انتهى قوله ويتاولون قراءة حفص تقدم الكلام من المم على هذه الاية
في اخر اقسام العطف الا انه لم يذكر هناك الوجه الاول قوله ولبس عباءة وتقر عيني
هذا صدر بيت عجزه احب الي من لبس الشفوف وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام
في الكلام على لو قوله ولا سابق شيا هذا بعض بيت وهو بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جاييا وقد تقدم الكلام عليه في العطف على التوهم قوله وقد
مضى البحث فيها مضى ذلك في اواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التقدير
قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشري انه لو نصب لكان مندرجا تحت المستثنى
منه واذا رفع كان بدلا والمبدل منه في نية الطرح فصار العامل كانه فرغ له لان
البدل على نية تكرار العامل فكانه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو اعرب من معمولا
والغيب بدل منه والا الله هو الفاعل اي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله
اي الاشيا الغايبة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها اي ليسبق علمهم بذلك
لكان حسنا قوله في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه في البحر من اسم

استفهام في موضع رفع على الابتدا وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه في موضع
رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثنا والرفع
على البدل اجود لانه استثنا من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تمييز على قول الفرا
او شبيه بالمفعول على قول بعض الكوفيين او مفعول به اما لكون سفه يتعدي بنفسه
كسفه المضعف واما لكونه ضمن معني ما يتعدي اي جهل وهو قول الزجاج وابن جني او اهلك
وهو قول ابي عبيدة او على اسقاط حرف جر واصله في نفسه وهو قول بعض البصريين او توكيد
لمؤكد محذوف تقديره سفه **قوله** نفسه حكاه مكي اما التمييز فلا يجيزه البصريون لان
شرط التمييز عندهم ان يكون نكرة واما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة
ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه واما
اسقاط حرف الجر فلا ينقاس واما كونه توكيدا حذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح ان ذلك
لا يجوز واما التضمين فلا ينقاس واما كون سفه تتعدي بنفسه فهو الذي يختاره لان
ثعلبا والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفا يتعدي كسفه بفتح الفا وشددها وحكي
عن ابي الخطاب انها لغة **قوله** وانما لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس
او العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم في الشرح تقدم هذا في حرف
البا وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين ليس حقه ان يكون بعد توكيده
بالضمير المنفصل على التعيين بل حقه ان يكون بعد تحقق احد الامرين لا بعينه اما
التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره ايا ما كان الفاصل وتقدم هناك ان اليا الزايدة يمكن



الاعتداد بها واقول تقدم لنا ايضا هناك مع الشم كلام في ذلك على انه يمكن ان يكون
في كلام المم هنا مخلص من اعتراض الشم وهو تقييده بلغة الاكثرين **قوله** لتقترانت
يا ابن اخ في الشرح اقتصر على التمثيل بابيت ليروح له دعوي الضعف ولا يستنكر وقد
ذكر هو في حرف اللام انه قرا جماعة منذ لك فليفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ومن قرا بالتا الفوقية في تلك الاية يعقوب وليست قراته شاذة اذ الصحيح في الشاذ
انه ما ورا القراات العشر وقراته من العشر **قوله** وان الذي كانت ببلخ دماوهم
هذا صدر بيت عجزه هم القوم كل القوم يا ام عامر وقد سبق الكلام عليه **قوله** ولكن
الظاهر منه قول الجماعة انه جا على اهمال ان الناصبة حملا على اختها المصدرية في الشرح
فيه نظر من وجهين احدهما انه لا وجه لكون هذا اظهر فان حمل ان الناصبة على
المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار
معني من فانه كثير وتقيس ووقوعه في فصيح الكلام شايع الثاني انه قد ذكر
في اواخر الكلام على المثال الخامس والجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل
مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتم بالجمع
حملا على معني من حسن وبيان المنافاة ان كون هذا حسنا ينتفي سداده واقول

الجواب

الجواب عن الاول ان كونه اظهر وجها وهو تبادره الي الذهن وكونه غير مقيس لا ينافي
ذلك وعن الثاني ان هذا المحل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا
نسلم امكان الاصل فيه **قوله** وقد يري كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع
تناقضا والصواب ما بينته لك في الشرح حاصله رفع التناقض عن الزمخشري بانه
امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراة قراة الجماعة وتساهل
في تجويزه ما اجازه في اينما تكونوا يدرككم الموت بيدرككم وان كان مثل ما منعه او اشد
لكون القراة شاذة فلم يبال في الفسح فيها وفيه نظر فانه يري ان القراات كلها احاد
ولا متواترة ولذلك تراه مطلق عنان القول في تخطيه بعض القرا السبعة في بعض الاماكن
ولا يبالي بما يقول لظنه ان القراة بالراي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم
فالاعتذار له بما ذكره المم غيره ظاهر واقول بل الاعتذار له بما ذكره المم ظاهر لان الزمخشري
وان كان يري ان القراات كلها احاد لما كانت الاولي قراة الجماعة لم يتسمح فيها لقلة القاري
بها **قوله** والتاسع قول بعضهم ان اصل لبسم الله كسر السين او ضمها على لغة من قال
سم ادسم في الشرح هذا الشاذ لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور
التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها فالنظر في ذلك ليس من الاعراب في شي وقد
ذكر في ديباجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب
ذكر ذلك في كتابه اصلا وراسا واقول لا يخفي عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم
الجواب عن مثلها مرارا **قوله** وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع في الشرح بل هو
خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النخعي الاذان
جزم ففي نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا
على عدم الخروج بالكلية عن السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا عليها واخرها
نعوان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل
الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الرا بالضمة
الاعرابية كما استصوبه المم كان غير واقف لا حسا ولا حكما فيخرج عن سنة الاذان
بالكلية واحتجاج المم بان همزة الوصل لا ثبوت لها في الدرج لا تفيد اذ قد فرضنا ان
الناقل لحركتها الي الرا واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما
واما الم الله فان تقتضي قياس الوقف وحق كون هذه الالفاظ مقطوعة عن
البعض ان يقال المر بسكون الميم وسكون الهمزة لكن اطبق القرا الا في رواية حيي
عن ابي بكر عن عاصم علي فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الي انه
حرك لالتقا الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والمحافظة على التفخيم في الله
واليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واختار في الكشاف ان
حركة الفتح فيها نقلت الي الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل

يسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لها ثبوت وكيف لا وابقا حركتها
ابقالها ودلالة عليها فاجاب بان يتم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في
الدرج بل في الابتدا لجاز تخفيفها بحذفها والقا حركتها على الساكن قبلها كما في واحد
اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وما ذهب اليه الزمخشري في ذلك في كتابه
هو نظير ما ذكرناه انتهى ما في الشرح **قوله** وقيل من الها وفيه ما ذكر ظاهره
ان الرد والثلاثة التي ذكرت في ابدال زهرة من ها ايتة في ابداله من الضمير العايد
اليها ولا يخفى ان الثاني وهو اتباع الموصول لتكميل صلته ذكر هناك وليس يات ههنا
قوله تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه
كقراة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين في الشرح هذا اعتراف من المص بان
هذه القراة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي
ارتكاب مثله واقول ليس في كلام المص اعتراف بان هذه القراة غير فصيحة غايته
الامر فيه اعتراف بانها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة **قوله**
نجي الفعل ماض بني للمفعول وفيه ضعف من جهة اسكان اخر الماضي وانابة ضمير
المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابته غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع
اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ذكر هذين
الضعفين ابو علي الفارسي والزمخشري قال اليمني في شرحه للكشاف واعلم ان ما
ذكره المص وابو علي ضعيف لانه لا يعد في تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد ايضا في اقامة المصدر
مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم ومتعد
لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به
خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية ههنا واذا اقيم
المصدر مقام الفاعل نصب المومنين بالفعل لان المصدر قايم مقام الفاعل
فنجي المومنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجا المومنين او نقول نجي فعل مضارع
ادغم نونه في الجيم واصله ننجي ونقول هذه القراة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية
توخذ من القران المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجي عن العرب مشيرا
الى انه احاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ
باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله او لعدم عدالته او لجهالة علمه وعدالته
وترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن من ثبت عصمته عن الغلط وهو رسول الله
صلى الله عليه وسلم افصح العرب بعموم قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون
فان تلك القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الادا واما ما هو من قبيل الادا
كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله
وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشيا اقل من ناقلي العربية

والاخذ



صدر بيت مجزء هدوا بالمساه والعلاط والهدو بضم الها والدال وتشديد
الواو مصدر هدا بالهمز هدا وهدوا وبالمساه متعلق بنادي والعلاط بالعين المهملة
المكسورة في اوله والطا المهملة في اخره مصدر علطه بشر اذا ذكره وفي الشرح
وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة اولا هي نافي الجواب
تقدم اعتنا بالنفي وفيه تقديم نافي جملة على جملة اخرى مع انه لا يتاتى في قوله تعالى
فلا وربك لا يومنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى **قوله** وقول اذا ما احلقوا الى اخره
هذا البيت للنمر بن تولب وفي الصحاح والمنخل بفتح الخا المعجمة مشددا اسم شاعر
يقال لا افعله حتى يوب المنخل كما يقال حتى يوب القارظ العنزي وفي الشرح واظنه
يعني المنخل احد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا قال لو لا ابيك
او يوب القارظان قال ابو ذويب وحتى يوب القارظان كلاهما وينشر في القتلى كليب
لوايل وفي شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المص اراد والله لا ابلا تونه فحذف القسم وحرف
النفي وهذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجماعة من النحاة يرونه مما حذفت منه
لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المص والظاهر ان راي ابن مالك اولى ليكون من قبيل
ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم **حذف ما النافية قوله**
والله ما نلتم الى اخره في الصحاح والوفق الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال
حلوبته وفق عياله اي لها لبن كفايتهم لا فضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل
قوله بمعتدل مفعولا به والبا زايدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلين
تنازعاه وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة
حذف كي المصدرية قوله وانما يقدر الجمهور ان يعنيها لانها ام الباب وفي او في ابا يجوز
هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه اشارة الى وجه الرد على السيرافي **حذف
اداة الاستثنا قوله** لا اعلم ان احدا اجازه الا السهيلي في الشرح هذا عجيب
جدا كيف لا يعلم المص احدا اجازه غير السهيلي والمسيلة في التسهيل وقد كتب
منه نسخا وملاه بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول
على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما
قعد الا زيد فهل هذا من غير حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا وقد صرح
ابن الحاجب بالمسيلة ايضا واختار فيها ذلك اي انها محمولة على الحذف دون
التنازع انتهى واقول هذا لا يرد على المص فان مراده حذف اداة الاستثنا وحدها
وتاويل ذلك ان الاصل الا قايلا الا ان يشا الله وحذف القول كثير فحذف قايلا
لذلك فبقي لا الا يشا الله فحذف اولى اداتي الاستثنا فبقي الا ان يشا الله فتكون الاية
على هذا من حذف اداة الاستثنا وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قولا
في حذفه **قوله** فتضمن كلامه هذا اعتراض على السهيلي بانه ترد الاية من حذف

الاداة وحدها بما تقتضي انها من حذف الاداة والمستثني جميعا قوله والصواب ان
الاستثنا مفرغ وان المستثني مصدرا وحالا اي الا قولا مصحوبا بان يشا الله ان
قدر المستثني مصدرا والا ملتبسا بان يشا الله ان قدر حالا او حذف هذا المستثني
لوجود ما يدل عليه وهو ان يشا الله لان معناه بان يشا الله قوله وقد علم انه لا يكون
القول مصحوبا بذلك يعني بان يشا الله الا مع حرف الاستثنا داخلا علي ان يشا
الله نحو لا نفعلن الا ان يشا الله فيكون المحذوف من هذه الاية حرف الاستثنا الداخل
علي ان يشا الله وهو حذف اداة الاستثنا وحدها وفي الشرح وهذا معني ما قاله
ابن الحاجب في اماليه في قوله تعالي ولا تقولن لشي اني فاعل ذلك غدا الا ان يشا
الله وهو والوجه فيه ان يكون الاستثنا مفرغا كقولك لا تجي الا باذن زيد ولا تخرج
الا بمشية فلان علي ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا فتقدير الحال لا تخرج
علي حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا تخرج خروجا مستصحبا لذلك كقولك
ما كتبت الا بالقلم وما خرجت الا بالقدوم وحذفت البا من ان يشا الله والتقدير
الا بان يشا الله اي الا بذكر المشية وقد علم ان ذكر المشية المستصحبة في الاخبار
عن الفعل المستقبل في المشية المذكورة بحرف الشرط او ما في معناه كقولك لا افعلن
ان شا الله او لا افعلن بمشية الله او الا ان يشا الله وما اشبه ذلك وما ذكر من انه
استثنا منقطع او متصل علي ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يودي الي
نهي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشي او لم يقيده وهو خلاف
الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القايل لافعلن غدا كذا ان شا الله وجعله منقطعا
يدرجه في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيودي الي ان يكون المعني
نهيتكم الا ان اشا والنهي لا يتقيد بالمشية لانه ان اريد تحقيق الاخبار
عن نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشية وان اريد نفس النهي الذي هو انشا
فلا يقبل تعليقه علي المشية وان اريد وامه الي ان ياتي نقيضه فذلك معلوم
من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل
ان شا الله واني فاعل الا ان يشا الله وهو لا يقوله احد واما ما ذكره من ان
بعض المتاخرين زعم ان الا هنا ليست باستثنا فان اراد انها ليست باستثنا
اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثنا اصلا لا منقطع ولا
متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم انتهي قوله وقال بعضهم
يجوز ان يكون ان يشا الله كلمة تابيد هكذا وقع فيما رايناه من النسخ والظاهر
ان يقول الا ان يشا الله حذف الجار قوله وقد يحذف مع بقا الجر قال ابن مالك
الصحيح جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال بمن مررت
كقوله صلي الله عليه وسلم اقربهما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين

فالي

فالي ايهما اهدي ولقول العرب خير لمن قال كيف اصبحت فحذف اليا وابقي عملها لان
تعني كيف باي حال فجعلوا معني الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة اقوي
وجواز الحذف اولي قال ابو حيان وينبغي ان يتثبت في القياس علي ذلك حذف
ان الناصبة قوله هو مطرد في مواضع معروفة هي عشرة مواضع خمسة اضمار
ان فيها علي سبيل الوجوب وخمسة علي سبيل الجواز وكلها مستوفي في النحو في باب اعراب
الفعل حذف لام الطلب قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب
قد سبق الكلام علي الاية الاولي في حرف اللام قوله محمد تفد نفسك كل نفس
هذا صدر بيت لا يطالب بعجزه اذا ما خفت من امر تبالا وقد تقدم الكلام عليه في
اللام قوله حذف حرف الندا يريد به يا لانها اصل الباب لكثرة الاستعمال
وشذ في اسمي الجنس والاشارة قال الرضي اما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة
قبل الندا يصح تعريفه باللام سوا تعرف بالندا نحو يا رجل بالضم او لم يتعرف
نحو يا رجلا وسوا كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه
او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا فقصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا هو
والسر في امتناعهم من حذفه اما من النكرة فلان حرف التنبيه اما يستغني عنه
اذا كان المنادي مقبلا عليك منتبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة
واما من المعرفة المتعرفة بحرف الندا فلان الحرف المذكور حينيذ حرف تعريف
وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لييلا يظن بقاوه علي اصل التنكير الا تري
ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف الندا اولي منها بعدم الحذف
انه مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل يجوز حذف حرف الندا من
اي نحو ايها الثقلان وهو جنس متعرف بالندا فالجواب ان المقصود بالندا هو وصف
وهو معرف قبل الندا باللام فجاز حذفه لذلك الا تري انه لا يجوز الحذف من
يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من هذا فثبت ان الاغتفار
في حذف حرف الندا من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو يا ايهذا
الرجل واما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الي شي وبين كون
الاسم مشارا اليه وكونه منادي اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في الندا عن ذلك
الاصل وجعل مخاطبا احتيج الي علامة ظاهرة تدل علي تغييره وجعله مخاطبا
وهي حرف الندا انتهي وفي الشرح وتقييد الميم شذ وذا حذف حرف الندا بما ذكره
من اسمي الجنس والاشارة ظاهر في ان حذفه من منادي غيرهما ليس شاذا فيرد
عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف الندا منها الا مع تعويض الميم المشددة في الاخر
وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الي ندايه باي او باسم الاشارة فلما حذفت
الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندايها لم يحذف الحرف لييلا يكون اجحافا واقول الاوجه

لا يراد خصوصية كلمة الله فان حرف الندا لا يحذف الحرف ايضا من المندوب
نحو يا عمراه ولا من المستغاث نحو يا لله ولا من المنادي البعيد لان المراد فيهن اطالة
الصوت والحذف ينافيه ولا يحذف ايضا من المضمر ونداوه شاذ وياابي علي صبغني
المرفوع والمنصوب كقولك يا ابجر ابن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعتنا
وكقول بعضهم يا اياك قد كفيتك قوله اصبح ليل هذا القول لام جندب زوجة
امرء القيس خالته تبرما به وفي الصحاح وكان امرء القيس مفركا وهو بالتشديد
الذي تبغضه النساء وبيانه انه سالها عن سبب تفريك النساء له فقالت انك ثقيل
الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة قوله بتلك هذا الوعة وغرام
هذا عجز بيت صدره اذا هملت يوما لها قال صاحبي ولوعة الحب حرقته وقد
لاعه الحب يلوعه والتاع فواده اي احترق قوله هذي برزت لنا فهجت
رسيسا هذا صدر بيت عجزه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا والرسيس ابتدا
الحب والنسيس بنون في اوله وبمهملتين بينهما مثناة تحتية بقية الروح وغاية
جهد الانسان قوله واجيب بان هذا مفعول مطلق في الشرح يمكن ان يجعل
هذي منادي ولا يتم التحيين وذلك لان المتنبي كوفي ومذهب اصحابه نحاة الكوفة
جواز حذف حرف الندا من اسم الاشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه قوله
يا عمرو انك قد مللت الخ الملال السامة ومعني البيت علي ما قال المص انك قد مللت
صحابتي وصحابتيك احالها قليله فلا تمل وفي الشرح الذي يظهر لي ان ذاك اشارة
الي الملل المفهوم من قولك مللت او الي الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعني انك قد مللت
صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما اخاله واظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله بقية
ذاك مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله اخاله جملة الغي فعلها واتي بها بعد الجملة التا
لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشا عن الظن لا عن اليقين كما تقول زيد قايم اظن و
حينيذ فليست الاشارة بذاك الي مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد بهذا
البيت علي ابن مالك فتامله واقول وجهه ان ذاك اشارة الي المصدر الذي هو صحابتيك
ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل اخبر عنه بقليل اما بان يكون من التعليق
بلام الابتدا المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه في اني وجدت ملاك الشيمة
الادب وفي وما اخاك لدينا منك تنويل ان الاصل لملاك ولدنيا واما علي ان
يكون من الغا المتوسط لان التوسط المبيح للالغا ليس التوسط بين المعمولين فقط
بل توسط العامل في الكلام مقتض للالغا ايضا نعم الالغا للمتوسط بين المعمولين
اقوي والعامل هنا قد سبق بالمبتدا الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من
الغا المتوسط لان العامل في الاول سبق بابي وفي الثاني بما النافية ونظيره متي
ظننت زيدا قايما فانه يجوز فيه الالغا حذف نون التوكيد قوله ولا الي

لثانيها

لثانيها الي اخره في الصحاح والروم من ولد الروم ابن عيصو ابن اسحاق يقال
رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا اليا المشددة كما قالوا تمرة
وتمر ولم يكن بين الواحد والجمع الا التا قوله ويجب حذفها الخفيف اذا لقيها ساكن قال
قال الرضي انما كان ذلك خطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل
اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا
مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل علي اللاحقة للفعل قوله
ويعاد حينيذ ما كان حذف لاجلها هو واو الضمير في اضربن يا قوم وبالضمير
في اضربن يا هند وقال يونس الواو واليا عوض من النون قوله اضرب عنك
الهموم طارقها الي اخره تونس الفرس عظم ناتي بين اذنيها حذف نوني التثنية
والجمع هذه الترجمة تثبت في بعض النسخ وتسقط في بعضها قوله هما خطتا الي اخره
الخطتان تثنية خطة وهي الامر والقصة وقيل برفع اسار ومنة ودم علي الحكاية
وحذف النون مع ذلك من خطتان للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم لي اما
كذا واما كذا قوله لا يزالون ضاربين القباب هذا عجز بيت صدره رب حي
عرندس ذي طلال وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام علي كل قوله
حذف التنوين اسلمني الي قومي شراح هذا عجز بيت صدره وما ادري وظني كل ظن
قال الفرا وشراح مرخم شراحيل في غير الندا وفي الشرح ويمكن ان يكون منادي
وسلمني خبرا لمحذوف اي انت مسلمني الي قومي يا شراح وفي الصحاح وشراحيل
اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند
الاخفش في النكرة انتهي والجمهور علي ان النون في مسلمني للوقاية دخلت في اسم الفاعل
علي سبيل الضرورة وذهب هشام الي انها للتنوين واجاز في السعة هذا ضاربنك
وضاربني والكاف واليا في موضع جر قوله ثم هو نون وقاية لا تنوين لقوله وليس
الموافيني الي اخره هذا يقع في بعض النسخ دون بعض وهو لبيان مذهب الجمهور في
نون نحو مسلمني والرد علي مذهب هشام قوله ولكون الاسم علما موصوفا بما
اتصل به واضيف الي علم من ابن او ابنة قال الرضي وذلك لكثرة استعمال ابن بين
علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك من قولك هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين
نحو جاني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا
لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم
واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا وخبره انتهي
٢٤ وفيما في ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل
كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا والوقف والدليل علي ذلك كتابتهم فالله

باثبات اليا في وَاثبات الالف في اسه وكذلك اذا كتبت قد زيد الكتبت قافا وها
لانك لو وقفت لقلت قه فد لعلي ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك
لو ابتدات به قلت ابن وَانما حذفت الالف اختصارًا لكثرتها ولذلك حذفت العرب
التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذف
الكتاب الالف لاجلها وَانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك
وانما اشترط ان لايكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبدا به غالبا لان
القاري ينتهي الي اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه
علي غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان علي خلاف القياس انما
كان لكونه اجري مجري الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعني الموجب للحذف
لم يكن للحذف وجه قوله جارية من قيس بن ثعلبة بعدها كريمة اخوالها والعقيلة
وَفي الشرح قال ابن جني والذي اري انه لم يرد في هذا البيت وما جري مجراه ان يجري
ابنا وصفا علي ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري
ابنا علي ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك
ان ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا
وعلي ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك تقول كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم
البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخري غير جملة المبدل منه وقال بعض المتاخرين
لو كان الامر علي ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيد ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم
لانه وجه سايغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان يحمل علي انه ضرورة قوله
فالفيته غير مستعتب الخ هذا البيت لابي الاسود الدولي وقبله فذكرته ثم عاتبته
عتابا رفيقا وقولا جميلا قوله وانما اثر ذلك علي حذفه للاضافة لارادة تماثل
المتعاطفين في التنكير الاشارة بذلك الي حذف التنوين لالتقاء الساكنين في ولا ذاكر الله
الا قليلا واللام الاولي تعليل للحذف والثانية للايثار واراد بالمتعاطفين المعطوف
والمعطوف عليه اي اثر الشاعر حذف التنوين في ذاكر الله لاجل التقاء الساكنين علي
حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذاكرا الي الاسم الشريف ليتماثل في التنكير المعطوف
وهو ذاكر والمعطوف عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا يشعر بان ذاكرا
اذا حذف منه التنوين لاضافته الي الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه
لفظية وهي لا تفيد التعريف اجيب بان اضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا
كان بمعني الحال او الاستقبال وهو ههنا بمعني الماضي والاستمرار قوله فان الاول
مضاف الي المذكور والثاني لمجاورته له مع انه المضاف اليه في المعني كانه المضاف اليه
لفظا الضمير في له واليه الاولي والثانية للمذكور وفي انه وكانه للثاني مبتدا خبره كانه
وما بعده ولمجاورته تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام به قوله حذف ال تحذف للاضافة

المعنوية

١٢٤

المعنوية لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة
فلو لم تحذف ال مع الاضافة المعنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة
وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل اما تعريف المعرف فظاهر
واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان معرفا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان ال
لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الي معموله لانها
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك ان ال لا تمتنع من المثني ولا من المجموع بالواو
والنون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا
كانا متعديين مجرورين مضمرا نحو الضاربك والضاربوك او مظهرا باللام نحو الضارب
الرجل والضراب الرجل او مضاف الي المظهر باللام مرة بعد اخري نحو الضارب وجه
فرس غلام اخي الرجل قوله قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة لان تقديره
يا مثل الخليفة هيبة فدخول يا في الحقيقة علي غير الالف واللام قوله ويرده انها
لا تجامع من الجارة للمفضول فقيد به لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بني
افعل التفضيل مما يتعدي بمن كقول الكميت • ثم الاقربون من كل خير وهم الابعدون
من كل ضر ويجوز ايضا ان تجامع من هذه من الجارة للمفضول متقدمة عليها او موخرة
نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير قوله وليس هذا بقياس التركيب قياس هذا رد علي الاخفش
في قوله ان اللام زايدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامنا
فيه قياسي قوله وابدال المشتق ضعيف قال الرضي والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث
لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الي المتبوع قبله في المعني فان لم يكن جامدا كقولك
• فلا وابيك خير منك اني • ليوذيني التحمحم والصهيل • فلابد من الموصوف اي فلا وابيك
رجل خير منك قوله فالاولي عندي ان يخرج علي قوله • ولقد امر علي اللييم يسبني •
وهو ان تجعل ال للتعريف الجنسي فيكون مدخولها في المعني كالنكرة فيصح نعته
بالنكرة حذف لام لانعلم قوله وقتيل مرة اثار من مره بميم مفتوحة وراء مشددة
ابو قبيلة من قريش وابو قبيلة من قيس غيلان واثار بهمزة مفتوحة فثاء مثلثة
ساكنة فهمزة مفتوحة مضارع ثارت القتيل وبالقتيل ثارا وثورة اذا قتلت
قاتله والعرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر حذف جواب القسم قوله
وتمثله ان جاني زيد والله اكرمته هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال
الثاني من القسم الاول وانما هو من الثاني وقد صرح بذلك في اول الترجمة التي تاتي
وهي حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا سهو وسبق قلم وان قول ليس ما ذكره
هنا ولا في الترجمة الاتية بسهو ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا يوتي
معهما بجواب السابق مستغني عنه به عن جواب المتاخر والاصل في الجواب
ان يلي ما هو جواب عنه فيكون اكرمته في المثال متقدما في الرتبة علي القسم ويكون المثال

مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه في لم تنبذون القطر ولهذا قال ومنه فان
قيل مثل هذا باب يماذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جاني زيد لاكرمته وقد
صرح بعضهم بانه مما اكتفي للشرط ما يدل على الجواب اجيب بان اعتبار الجواب المذكور هنا مقدما
على الشرط له لازم ممتنع وهو عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار
لامتناع لازمه قوله اي انه لمعجز وانك لمن المرسلين او ما الامر كما تزعمون في تفسير
ابن عطية عن قتادة ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصحيح وقدره ما الامر كما تزعمون وقدره
الزمخشري بانه لمعجز وفي البحر ينبغي ان يقدر ما اثبت جوابا للقران حين اقسم به وذلك في قوله
تعالى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين فيكون التقدير ص والقران ذي الذكر انك لمن المرسلين
ويقوي هذا التقدير ذكر النذارة هنا في قوله وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وذكرها هناك في قوله
لتنذر قوما فان الرسالة تتضمن النذارة والبشارة قوله وفيه بعد قال الفرا لا نجد هذا
القول مستقيما في العربية لتاخره جدا عن قوله والقران قوله الفرا وثعلب حم في البحر
وهذا مبني على تقدم جواب القسم واعتقاد ان ص يدل على ما ذكراه حذف جملة الشرط
قوله ما يدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون في حاشية التفتازاني عند
قوله تعالى واياي فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في واياي
فارهبون وجوه من التاكيد تقديم الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفا الموجبة
معطوفا عليه ومعطوفا تقديره اياي ارهبوا فارهبون احدهما مضمر والثاني
مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفا كانه قيل
ان كنتم راهبين شيئا فارهبون قوله ويرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه
الفا في الشرح ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو
جملة اسمية حذف مبتداها اي فانتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك
حيث قال والفا جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم
ولكن الله قتلهم قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها
الخ الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقا الاداة جايز مطلقا وذهب بعضهم الى انها
لا تحذف الا مع بقا لا النافية ايضا كهذا البيت حذف جملة جواب الشرط قوله
ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية ما امنوا بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون
يقدرون لكان هذا القران وما قدرته اظهر ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم
وبينه بالاية التي بينه بها المص وذكر ايضا الوجه الذي ذكره المص عن النحويين وبينه
بقوله تعالى لو انزلنا هذا القران على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله
وفي الشرح فلم ينفرد المص شيا انفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقديره اظهر
من تقديرهم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره
الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا تقع جوابا

الا بالفا في الشرح لم يتبع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاستفهام
جواب ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع كون القران من عند الله مع كفركم به
واجتمع شهادة اعلم بني اسرايل على نزول مثله فايمانه به مع استكباركم عنه وعن
الايمان به الستم اضل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فما حذف هذه الجملة
المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فا موقعها قلت موقعها ان تكون مفعولا لاخبروني والفعل
معلق كما هي كذلك في قوله تعالى قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك
الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف تدل عليه الجملتان
المتقدمتان له والتقدير في اية الاحقاف ان كان من عند الله الى اخره فاخبروني الستم ظالمين
وكذا تقدير الاية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني هل يهلك الا
القوم الظالمون انتهى قوله ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم
السر في الشرح هذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا يشكل على هذا التحقيق
فانهم يتكلمون على ان الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا او
ولذلك عدوا من الضرورات قوله • لين تك قد ضاقت عليكم بيوتكم • ليعلم ربي ان بيتي واسع •
واقول يندفع الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شي يسد مسده الا اذا كان الشرط
ماضيا وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شي سد مسد الجواب حذف
الكلام بجملته قوله فان ان هنا بمعنى نعم لانها لو كانت العاملة لكانت محذوفة
الاسم والخبر وذلك غير جايز فيها قوله الثالث بعد حرف الندا في مثل يا ليت قومي يعلمون
اذا قيل انه على حذف المنادى فاحترز بهذا عما اذا قيل ان حرف الندا اذا ولي ما ليس منادى
يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف
الكلام بجملته اي بحيث لا يبقى منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور
البصريين مفعول به لادعو مقدرا واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف ادعو لزوما
لكثرة الاستعمال ودلالة الندا عليه فجزءا الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف
المنادى ايضا كان الكلام بجملته محذوفا قوله قالت بنات العم الخ العيي بعين مهملة
مفتوحة فمثناة تحتية مكسورة فمثناة تحتية مشددة من العي وهو خلاف البيان
ويروى فقيرا مكان عييا وفي الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جا زيد اكرمته فالكلام
هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها وليس شي من الجملتين حال
تعلق ان به وارتباطه بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام ٢
واذا كان كذلك فالمحذوف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المص بعض الكلام لا الكلام
بجملته واقول مراد المص من حذف الكلام بجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا
فضلة ولا شك في ان المحذوف في الرابع والخامس كذلك وان بقي اداة شرط ونفي
حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قوله ان يك طبك الخ الطب بالمهملة مثلثة

دالها الموحدة مشددة هنا الحادة كقولك فان طبناجبن ولكن • منايانا ودولة اخرينا
قوله اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا في ماضي لاحتملناه منك في الشرح هذا
لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزا فهي كون هذا مثالا لما حذف منه اكثر
من جملة في غير ما ذكر نظر واقول ما ذكر هو حذف جملة الشرط وحذفها وغير حذف
الجواب وحده احترازا عن حذف اكثر من شرط وحذف اكثر من جواب فان ذلك لا يجوز
وحينئذ فحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثالا لحذف اكثر من جملة في غير ما ذكر
قوله ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد وهل انا الا من غزية الخ
في الشرح يحتمل ان يكون انشد مضموما بان مضمرة والعطف على المصدر المتقدم على حد
قولها للبس عباءة وتقر عيني • ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستيناف والبيت لدريد
ابن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة قراي قبيلة ويقال رشد يرشد كنصر ينصر
ورشد يرشد كفرح يفرح واعترضه انه لم يذكر بعض ما اورده في كتابه مما يتعلق بغير
الاعراب لاجل اقتفا اثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا
البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر اخر وهو انه وضع كتابه لينتفع به من تعاطى
التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر قوله واما قولهم في راكب
الناقة طليحان قال صاحب احكم لطلاحه الاعيا من السير ومن كلامهم راكب الناقة طليحان
اي والناقة فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت اي فضرب فانفجرت وكما قال
الثعلبي اذا ما الماء خالطها سخينا • اي خالطها فشربناها ولا يكون التقدير الناقة وراكب
الناقة لان الحذف اتساع وبابه اواسط الكلام واخره لا اوله الا ترى ان كان تزاد وسطا واخرا
لا اولا ولان حذف العاطف وبقا المعطوف شاذ وانما حكي منه ابو عثمان اكلت خبزا سمكا تمرا
انتهى الباب السادس من الكتاب قوله اذا اريد تفسيرها من حيث الجملة
هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمراد واحد قوله واما الافراد والتذكير
واضدادها نحوها كالفعل يعني فيفرد النعت على الافصح وتضعيفا لمطابقة بينه
وبين فاعله في التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى مفرده في الحركات
والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو
مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل
اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر
ولا يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون
غلمانه قوله بكرت عليه بكرة الخ البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشي والبه وفيه
بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وابكرت وباكرت بمعنى اتيته بكرة والصريم الارض
المحصود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد قوله والرابع قولهم في نحو فكلا
منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين

والصواب خلافه لانه الامر من كلام المص الى ان الذي اشتهر بين المعربين صواب وان
تخطيتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحل واقول انما عده المص فيما اشتهر بين المعربين
والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على
ذلك لا بناء على اعتراضه على ادلتهم قوله فالجواب ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجاز
من حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا لا على السعة في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين
حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا لا على السعة في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين
امر مستنكر ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيى الارض شباب
الزمان من مستحسنات الكلام واقول قد سبق مثل هذا في اخر الكلام على ما وسبق منا توجيه
كلام المص فليراجع ثمة وبالجملة فمراد المص هنا وهناك مجازان للنحوي بحث عنهما ومثل احيى
الارض شباب الزمان ليس كذلك قوله اي الشملة الصما والحالية المتعذرة لتعريفه
في الشرح لعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع
والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتمال اشتمل بالثوب ادارة على جسده كله حتى لا يخرج منه يده
وفي القاموس واشتمال الصما ان يرد الكسا من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر
ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب
واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه قوله
والصواب العطف على معمولي عاملين في الشرح غاية ما نقلوه في هذا الذي قبله ان حذفوا
مضافا فابقيا مرفوعه عليه ولا بعد في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه في كتاب
الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة قوله والصواب ان يقال مرفوع
لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين سواحل في محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب
او مجرورا او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع قاله
الرضي واعترض بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو
كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم
عليه وكذا قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع هذ
تقديرها شاغير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع
قايم لا سيقوم وحده والسين صار كاحد اجزا الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله
صلاحيته وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وقال ابن مالك بدر الدين
والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم
بالاصالة سواجاز وقوع الاسم فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في جعل زيد

بنحو فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه
موقعا هو للاسم مطلقا فباطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع
صالح للاسم بالجملة كما في وان احد من المشركين استجارك فلو كان الرافع للمضارع وقوعه
موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الامر نوعا واللازم منتف فالملزوم
كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التجريد من الناصب والجازم عدمي والرفع
امر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر العدمي علة للوجودي يجاب به لا نسلم ان التجريد
من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا
عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشي والجي به على صفة ما ليس بعدمي انتهى وقال
الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع
بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع
حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين
ومذهب الفرا وهو المشهور بين المعربين وانما عزيا عامل الجزم والنصب لضعفها
وصيرورتها كجزء الكلمة قوله ثم اذا اعربوا او عربوا اي اعربوا الكلام او عربوا
الطالب اي جعلوه يعرب قوله فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهه
لالفي التانيث قال الرضي الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من
جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون
عن التاثير وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه
في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعا وبهرا وهي قبيله من قضاعة وليس بوجه
اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى تقلب النون ابدا لهما واما صنعا وبهرا فالقياس
صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا للمناسبة التي بينهما
الا ترى الى ادغام النون في الواو قوله عن درك الحق الدرك بفتح الدال وسكون الرا
بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب
باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة
ويقابله الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق
من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع ومعنى حقيقته مطابقة الواقع اياه.
قوله وهو الاعداد الاصول يعني التي ليست بمعدودة قوله ولكنما اهلي بواد انيسه
الى اخره هذا البيت لساعدة بن جوية بالجيم المضمومة المفتوحة المشددة وامثله تبتغي
فلا له حذفت احداهما من التبني وهو التطلب ومثنى وموحد صفات او خبر مبتدا
محذوف اي بعضها مثنى وبعضها موحد قوله والمجهل موقع هذه الالفاظ يعني الالفاظ
المعدولة قوله احاد ثم سداس الخ تقدم الكلام عليه في الكلام على ام قوله الذي اطلقنا اي
قوله ولو افردت لم يكن له معنى قال التفتازاني اي لو قلت اقتسموا هذا المال درهما مثلا

وارتبة

وارتبة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهما حالا من المال الذي هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر
فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام وكذا الطيبات في حكم النكاح قوله
ولو جيت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه قال التفتازاني وذلك ان او لاحد
الامرين او الامور لا غير واما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه
يكون بدليل من خارج مثل ان مجالستهما خير وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون
اولى بالجواز وحاصله ان او لاحد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقيد في
الكلام نفيا لما يقابله فمعنى او ان تكون الاقتسام على احد هذه الانواع غير مجموع بين
اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوز ايا ها الى ما فوقها وهذا
معنى قوله محظورا عليهم ما وراه ذكره وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من
جواز التسع تمسكا بان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاثة والاربع وهي تسع ودفعه ان
من نكح الخمس وما فوقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا
العدد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس انتهى قوله واختلف فيها ههنا
اي في الواو في قوله تعالى وثامنهم كلبهم قوله فتبرع الاشهاد ايضا هوان في
قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل ردا على كون الواو في وثامنهم كلبهم للاستيناف وعلى كون
الكلام فيه تقرير لكونهم سبعة قوله فاما الواو الادبي تجيء للثمانية قوله قلنا العامل
المعنوي لا يحذف في الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قايما جوابا لمن قال
من في الدار اي زيد فيها قايما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويحذف عاملها جوازا
لحضور معناه او تقدم ذكره في استفهام او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره انتهى واقول
يحمل على غير المعنوي لقول المص في بحث الواو وتجد قولهم ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا
ممتنع وهذا رد على المبرد قوله في بيت الفرزدق • واذ ما مثلهم بشر • ان مثلهم حال
ناصبها خبر محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم قوله ولا ارض ابقل ابقالها
هذا عجز بيت صدره • فلا مزنة ودقت ودقها • والمزنة السحابة البيضا والودق المطر
وضمير ودقها للسحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبله وابقلت الارض خرج بقلها
قوله الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت
معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول قال التفتازاني في تلويحه
والكلام فيما اذا اعيد اللفظ الاول اما مع كيفيته من التنكير والتعريف او بدونها وحينئذ
تكون طريق التعريف هو اللام او الاضافة لتتم اعادة المعرفة نكرة وبالعكس وتفصيل
ذلك ان المذكور اولا اما ان يكون نكرة او معرفة وعلى التقديرين اما ان تعاد نكرة او معرفة
فتصير اربعة اقسام وحكمها ان ينظر الى الثاني فان كان نكرة فهو مغاير للاول والا لكان
المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول
حملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة انتهى فان قيل تنتقض كلام المص

ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت عينا وكلام التفتازاني انها تكون غيرًا قلت حكي ابن السبكي
في هذه الصورة قولين وحكي عن امالي ابن الشجري انه قال انها غير الاول لا نفسه يجري كلام
المص بانها عين والتفتازاني علي القول بانها غير وحملوا علي ذلك ما روي لن يغلب عسر
يسرين روي ذلك موقوفا علي ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما ومرفوعا الي النبي صلي
الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك لن يغلب عسر يسرين وفي تفسير البغوي
قال ابو علي الحسن بن يحيي بن نصر الجرجاني صاحب النظم تكلم الناس في قوله لن يغلب عسر
يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان تكون
عسر واحدا ويسران وهذا قول مدخول فان قول القايل ان مع الفارس سيفا ان مع
الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا
اليسر الذي وعد الله المومنين بها واليسر الذي وعدهم في الاخرة وانما يغلب احدهما
وهو يسر الدنيا فاما يسر الاخرة فدايم غير زايل اي لا يجمعها في الغلبة كقوله صلي
الله عليه وسلم شهرا عيد لا ينقصان اي لا يجتمعان في النقص ويشهد للصورتين
الاولبين هما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة والرابع هو اعادة المعرفة
نكرة وذكره علي تاويل القسم والا فمقتضي قوله الاولبين ان يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث
وهو باعادة المعرفة معرفة لانه ذكرا ولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج
صفحنا عن بني ذهل الخ هذان بيتان من بحر الهزج والصفح العفو وذهل بضم المهملة وسكون
الها والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة قال التفتازاني في
تلويحه واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القراين والا فقد
تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالي وهو الذي في السما اله وفي الارض اله
وقالوا لولا انزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر علي ان ينزل اية الذي خلقكم من
ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد ضعف قوة وشيبة يعني
قوة الشباب ومنه باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله
تعالي وهذا كتاب انزلناه اليك الي قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب علي طايفتين من قبلنا
وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالي وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق
مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالي انما
الهكم اله واحد ومثله كثير في الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ومنه بيت الحماسة
انتهي فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام فلا يكون الثاني
عين الاول لان المعني من كون الثاني عين الاول ان المراد به هو المراد بالاول لان اللام
ان كانت فيه اي في العسر للعهد في العسر الذي كانوا فيه وهو حقيقة معينة من العسر
معهودة بين المتكلم والمخاطب فهو اي فالثاني عين الاول الخامس عشر قولهم
يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في الشرح عد هذا الموضع في هذا الباب مبني علي

وبقوله



بي

الاقول

ان قول سيبويه في المسيلة صواب وقد رده بعد هذا فال الامر الي ملامة ما اشتهر بينهم في ذلك
من المعارض فلا ينبغي له يعدهن فبيل ما هو من الخطا واقول ما رد المص قول سيبويه الا
وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده **قوله** وليس بلازم
عند سيبويه لم يحك الرضي ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكي واختاره هو وبعضه
في المبتدا والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم
اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين علي ما ذهب اليه المالكي **قوله** معمول المضاف
او جار مقدر قال الرضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام
المقدرة او معنا المضاف ثم قال انه الحرف المقدر نظرا الي ان معناه في الاصل هو الموقع
للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعني الاضافة
قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدرا لقوة الدال عليه بالمضاف
الذي هو مختص بالمضاف اليه او جيء به ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولي قال ان
حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف حينيذ لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة
كغلام لزيد فمعني الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال
بعضهم العامل معني الاضافة وليس بشي لانه ان اراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعني
المقتضي والعامل ما به يتقوم المعني المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه
فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب
خلف ان العامل هو الاسناد **قوله** ها بيناذا صرح الحق فاصغ له هذا صدر بيت عجزه
وطع فطاعة مهد نعته رشد وقد تقدم في الجهة الخامسة فيما يحتمل باعتبار عامله
وجهين **قوله** لان الحال حينيذ من المعرفة هنا هو المرجح لكون موحشا حالا من
المستتر في الظرف **قوله** واما جواب ابن خروف اجاب ابن خروف عن تجويز كون
موحشا في البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف ههنا لا مستتر فيه لانه انما
يكون فيه مستترا اذا تاخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المص بان هذه
التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول ابي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه
بخلافها فقوله ولقول ابي الفتح معطوف علي لاطلاقهم **قوله** عليك ورحمة الله السلام هذا
عجز بيت صدره الا يا نخلة من ذات عرق والمراد بنخلة هنا امراة وبذات عرق موضع هو
قوله وقد اعترض يعني انه اعترض علي ابي الفتح في قوله ان عطف رحمه علي المستتر
في عليك اولي من عطفه علي السلام بان ما ذهب اليه في تخلص عن ضرورة وفي تقدم هو
المعطوف علي المعطوف عليه بضرورة اخري وهي العطف علي الضمير المرفوع المستتر مع عدم
الفاصل ولم يعترض علي ابي الفتح بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه علي المبتدا وعدم اعتراضهم
بذلك يدل علي ان الظرف فيه مستتر مع تقدمه علي المبتدا **قوله** وجوابه ان عدم الفصل
اسهل لورووده في النثر اي والجواب عما اعترض به علي ابي الفتح بانه تخلص عن ضرورة

بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الي ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الي ضرورة اسهل منها
وذلك ليس بممتنع   والجواب ان ذلك بان الحمل على طللا اولي لانه ظاهر فاما
بمع لوسا ورد الظاهر المضمر في التعريف تجيب انه ان ذلك اجاب عن تعلقهم لا نسلم ان صاحب
الحال طلل بل هو ضمير المستتر في الظرف بان جعل صاحب الحال طللا اولي من جعله الضمير
المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر اولي من جعله ضمير ذلك الاسم ودفع
المص هذا الجواب بانه انما يثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر واما
اذا كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم اولي لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال
احدها ضبعان في تثنية ضبع المونث وضبعان للمذكر يعني ان المونث من الضباع
يقال له ضبع بفتح اوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال ضبعان بكسر اوله وسكون ثانيه
وزيادة الف ونون في اخره فاذا ارادوا وثنوا غلبوا المونث لقلة حروفه على
المذكر فقالوا ضبعان هذا ولكن في الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة لان
الذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثى ضبعانة والجمع ضبعانات
وضباع   وهو سهو فرق الحكما بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة
عند العقل عما من شانه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها
اي وقت شا يسمي ذهولا وسهوا وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم
كسب جديد يسمي نسيانا   ولا يجتمع الليل والنهار لقايل ان يقول ان اراد لا
يجتمعان فمسلم لا يفيد ولان المراد بقوله اذ يجتمع شيان هو الاجتماع في حكم من الاحكام لكن صح
وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع   وضابطها في الشرح يقع التغليب بدون هذا
الضابط ففي التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
وعشرا والمراد وعشرة ايام بلياليهن لكن انث لتغليب الليالي واقول هذا الضابط
انما هو لتغليب الليالي على الايام في التاريخ لا لتغليب الليالي على الايام مطلقا ثم نقتضي
التغليب في هذه الاية انه لا اختصاص لتغليب المونث على المذكر بتغليب المسيلية
لان الله تعالي موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه
ففعل العبد مستند الي الله تعالي من جهة الايجاد والي العبد من جهة الكسب وحقيقة
ان صرف العبد قدرته وارادته الي الفعل كسب وايجاد الله تعالي الفعل عقيب ذلك خلق
والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور
الله تعالي ايجادا ومقدور العبد كسبا   وقد مضي مرة يعني في الجملة
الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب   الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها
نفي ونفيها اثبات قال الرضي قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف ساير
الافعال انما كون اثباته نفيا فان اراد وا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم فاثبت الكود
اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشي نفيه بل في كاد زيد

يقوم

يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو
صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفا الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك
لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول فيه ايضا ان قصدوا
ان نفي الكود اي القرب في ما كرب افوم اثبات لذلك المضمون فهو من الفحش غلط وكيف
يكون نفي الشي اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون
بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ من انتفا ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان
ما قربت من الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجي مع قولك ما كاد زيد
يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفايه وبعد انتفا القرب منه فتكون
تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفايه وانتفا
القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفا الشي في وقت وثبوته في وقت اخر وانما
التناقض بين ثبوت الشي وانتفايه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون
خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر
كاد بعد انتفايه كما في قوله تعالي وما كادوا يفعلون اي وما كادوا يذبحون قبل ذبحهم
وما قربوا منه اشارة الي ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا
ربك يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يكاد
الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك ما كاد زيد وما كاد يسافر قلنا بنفي مضمون خبر كاد
على انتفايه وعلى انتفا القرب منه كما في قوله تعالي لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر البيت
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفايه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن
قال ان نفي كاد اثبات   قوله احدها ان الزمخشري قال في اوليك سيرحمهم الله تقدم
كلام الزمخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين   قوله الثاني
قال بعضهم في ستجدون تقدم هذا بجميعه في حرف السين   قوله تمام العشرين قولهم
في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال انه مخفوض بالاضافة
في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا للذي هو المضاف اليه
فالتعبير حينيذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث
هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح لهذه الحيثية لظهور المراد
ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح
عندهم فالبنا في تخطيته الجماعة عليه واه واقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان للخصوصية
الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المص بالاضافة في قوله
الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعني المصدري لانه ذكر في الخامس عشر
ان العامل في المضاف اليه المضاف او الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولا

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

قوله

قوله ان كان حرفا واحدا يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه
نيابة في المتصل بالفعل نحو ضربت فاعل او الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل
الاول يعبر باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث
بلفظه قوله اذ لا يكون اسم هكذا اي اسم ظاهر قيدنا به لان الضماير المنفصلة
اسما ومنها ما هو على حرف واحد يعني انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون
اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد قوله فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة
للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه هذا جواب سوال يرد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا
تقرير السوال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقرير الجواب
انها لما لازمت الاضافة واعتمدت على المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو اكثر من حرف الا انها
لا يعبر عنها عند الكلام عليها الا باسمها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها عما تعتمد عليه
وهي لا تنقطع عنه والكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه
قوله وهذا اذا تكلمت على اعرابها الاشارة بهذا الى اعتماد الكاف الاسمية على المضاف
اليه قوله لان الحذف فيهما اي في مر وق وشي ول واللام في لان متعاقبة يجوز
قوله ولا ينطق بلفظها اي بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا و حرف
عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق
به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من
اطلاقه فاعلا وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا
له لفظا اخر لكان الوضع له ضايعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني
ولا خفا في ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق
والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل
ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب
ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب
الاشتراك والا كان جميع اللفظ مشتركة ولا قايل به انتهى فظاهر كلام المص ان اللفظ
اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنايية .
اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها يشدد الحرف الثاني منها سوا كان حرفا
صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على اقل اوزان
المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ او لم يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها
اذا كان صحيحا نحو جاني كم ورايت منا لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا
قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شي من ذلك اي مما كان على حرفين بان يقول في قد القاف
والدال وفي هل الها واللام قوله وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف



فهو كلمة حرف

حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض فماض ٥ س
قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام
وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول غيره وهو
منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف ايضا في التركيب
الذي ذكره المص باسم ولهذا اخبر عنها بقوله حرف استقبال وكان المص لم يذكرها لان
الادلة الثلاثة التي في قوله يدل لك على ما ذكرنا الخ مختصة بضرب قوله وانما فتحت
على الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالاكثر فيها الحكاية تقول من
اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر
ليت وهل ينفع شيئا ليت ثم ان اولت بمذكر كاللفظ انصرفت مطلقا وان اولت بمونث
كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهي كهند في الصرف
وتركه وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة قوله فهذا في
انه لفظ سماه لفظ كاسما السور واسما حروف المعجم وذلك انها الفاظ سماها الفاظ
فان ال عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المولفة من الكلمات وجيم مثلا اسم
مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسال اصحابه كيف يقولون اذا
ارادتم ان تلفظوا بالكاف التي في لك والباء التي في ضرب فقيل نقول باء كاف فقال انما جيتم
بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول كه به وفي الكشاف فان قلت من اي قبيل هي من الاسما
امعربة ام مبنية قلت بل هي اسما معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسما
حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل على ان سكونها وقف وليس بنا انها
لو بنيت لحذي بها حذو كيف واين وهولا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين
قوله قياس همزات الاسما يعني الاسما الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد
نحو الانطلاق والاقتدار من المصادر التي همزتها همزة وصل لانها ليست باسما صرفة بهذا
المعنى قوله كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته في الشرح لانه حينيذ اسم صرف ولا
وجود لهمزة الوصل في شي من الاسما الصرفة الا اذا كان من الاسما العشرة فان قلت فيلزم ان
قطع همزة الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسما العشرة
قلت انما بقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان .
ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثال واضرب قوله فقلت فكيف توهم ابن مالك
ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به
ولا عنه لقايل ان يقول لم يتفق كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة وانما اقتضى
اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اي الاسناد الذي المسند اليه فيه لفظ
سوا عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره
كلفظ ضرب ولفظة سوف او عبر عنه بلفظ اخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس واعلم

ان الامام الرازي اعترض على النحويين في قولهم لا يخبر عنه بان المخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفا
اتفاقا فتعين اما اسم او فعل وعلى التقديرين فهو كاذب اما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه
وقد كان لا يخبر عنه واما ان كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل
يخبر عنه فيلزم التناقض واجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جايز
في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عبر عنها بالفاظ اخر
واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ
اخر فالاول من خواص الاسم والاخيران مشتركان بينه وبين اخويه فاذا اريد الاخبار
عن معناها بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به مع غيره
فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه
ثالث فلا تناقض في ذلك قوله لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه
ثم بتشديد الميم وخففوه بفاء بين جوابها والجملة باسرها استيناف جواب عن سبب اصطلاحهم
على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به فصل قوله وقد تمعن من يعرب
الهاكم التكاثر مبتدا وخبرا ظنهما مثل قولك المنطلق زيد في الشرح لا عيب على هذا المعرب
الا اذا صرح بان الهاكم نفسه هو المبتدا واما اذا اطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان
يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدا موخر والهاكم خبر متقدم بنا على مذهب الكوفيين في تجويز
تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل الحكم تمامت
عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد ان الهاكم مبتدا والتكاثر خبره قوله وذكر
لي رجل عن كثير من الفقها هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كبير من الفقها
وكبير في جميع النسخ بالبا الموحدة قوله اثبتته يا ان المجنون الخ الريان ضد الظمآن والكرى
النعاس تقول منه كري الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كر وامراة كريه على فعلة والمراد به
في البيت النوم والملسوع اسم مفعول من لسعته الحية والعقرب لسعا وليلة الملسوع
كناية عن ليلة السهر قوله وقال جماعة من المعربين في وكذلك نجي المومنين في قراة
ابن عامر وابي بكر بنون واحدة تقدم الكلام على هذه القراة في التنبيه الذي ذكره المصنف
في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس بما لا مزيد عليه قوله والاقيل تلطت في الشرح
فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد اكثر الشيخ رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب
وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين قوله من باب ولا ارض ابقل ابقالها يعني من
من بابه في حذف تا التانيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان تمنى مسندا الى ظاهر
مونث حقيقي وانما مسندا الى ضمير مونثه غير حقيقي قوله وهذا حمل على الضرورة
من غير ضرورة لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر مونث حقيقي او الى ضمير
مونث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز
جعله مضارعا محذوفا منه احدى التاءين قوله فتعلت هل لا استشكلت

وورد



انتهى قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي الفعل السابق عليها فعال للاستقبال
وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه
لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك
في غير ليس ولا يكون نقول قاموا خلا زيدا اي جانب هواي قيامهم زيدا يريد بالفعل
الفعل السابق على افعال الاستثنا وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان غيره لم يتقيد
به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار
بالذات عن الحدث وهو غير جايز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما اخبر به عنه فان قيل
هناك مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو اي قيامهم قيام زيد
اجيب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط قوله لان ذلك على قلة مخصوص
باستطالة القسم جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها لقول
ابي بكر الصديق رضي الله عنه والله يا رسول الله انا كنت اظلم قال واما ان كان في
المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدم قوله حنت نوار ولات
هنا حنت • هذا صدر بيت عجزه • وبدا الذي كانت نوار اجنت • ونوار بفتح النون وتخفيف
الواو اسم امراة النوع الرابع عشر قوله وذلك بدل الغلط والنسيان الفرق بينهما
ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل
عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه غلط كما توهم وان كان مقصودا وتبين بعد
ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شي ذكر نسيانا النوع الخامس عشر قوله
والثاني الجملة المضاف اليها يوم قام زيد علل ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما
هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها وكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير
الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عود ذلك نادرا قوله وتحنن
الخ تحمحم بفتح المثناة الفوقية وضم الحا المعجمة من التحمحمة وفاعله ضمير المراة ونباح
الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد قوله
محنت سنة الخ السنة والعام والحجة بكسر الحا المهملة واحد قوله هذا وجدكم
الصغار بعينه • هذا صدر بيت عجزه • لا ام لي ان كان ذاك ولا اب • وقبله • واذا تكون كريهة
ادعى لها • واذا يحاس الحيس يدعى جندب • والجد بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد
المهملة وبالغين المعجمة الذل والكريهة هنا الشدة في الحرب وفي القاموس الحيس الخلط
وتمر يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق وحاسه
يحيسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة وحكي فتح داله اسم رجل الجهة السابعة
قوله ولكن مجي قوله يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف
ذلك في الشرح سبقه الى هذا صاحب الانصاف فانه قال ذكر في القران يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي في سورة يونس والروم وغيرهما فبعد قطعها عن نظيرها والوجه

اي في تيالي الاية ان تكون الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل
الليل وانما عدل الي صيغة المضارع الدالة على تصور ذلك وتشيله واستحضاره كقوله
تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق
والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعظم في القدرة فكانت العناية به ولذلك جا مقدما
في القران وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهي لكن في كلام الزمخشري ما يدفع
هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق
الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر النامي من جنس اخراج الحي من
الميت لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الي قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان
قوله يخرج الحي في موقع البيان لفالق الحب والنوى لم يتات عطف مخرج الميت من الحي
عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب
ففي تلك الايات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الاية وجد ما يرجح العطف
على غيره فحمل في كل بمقتضاه انتهي ما في الشرح واقول يرجح حينيذ كلام صاحب الانتصاف
والمستمع الزمخشري الي كون يخرج الحي من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى حتى
يترجح عطف مخرج على فالق وفي حاشية التفتازاني شاع في الكلام يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي وحسن التقابل كما في يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وجاز عطف اسم
الفاعل على الفعل المضارع لانه في معناه اذ سوق الاية على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل
وانما عدل في اخراج الحي الي المضارع استحضارا له لكونه اول في الوجود واعظم في القدرة
لكن لا يخفي ان قوله يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفالق الحب والنوى ولذا ترك
العاطف ويخرج الميت من الحي لا يصلح بيانا فلا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطفا
على فالق الحب قوله الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى في
سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشا في الشرح جوز الجماعة
الامرين في الاية الاولى لاستقامتهما واما الاية الثانية فوجدتها انما يجيء الاستيناف
فصيروا اليه وليس تعيينه هنا بمقتض لتعيينه في محل اخر وجد فيه ما يجوز غيره واقول
القران يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر نظم منه وكان له في موضع محمل واحد
تعين اخذ ذلك المحمل وغيره حمل في الاخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثمة ترى
المهرة من شارحي المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حملها بما في مطولاتها
وان احتملت غيرها في تلك المطولات احتمالا ظاهرا قوله زعمتني شيخا ولست
بشيخ هذا صدر بيت عجزه انما الشيخ من يدب دبيبا وفي القاموس والشيخ من
استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الي اخر عمره او الي الثمانين والدبيب
المشي على هينته قوله لتعلم شفاء النفس قهر عدوها هذا صدر بيت عجزه فبالغ

بلطف في التحيل والمكر قوله وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن استعمال هب بمعنى ظن
مذهب الكوفيين ويختاره ابن مالك قوله ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى
زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قايم لحن قال الحريري في درة الغواص
ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل فيقال هبني فعلت
وهبه فعل قوله وذهل عن قول القايل هب ان ابانا كان حمارا سبب هذا القول ان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وام واخوين لام واخوين لاب وام بالنصف للزوج
والسدس للام والثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوين للاب والام شيا فقالا له يا امير
المومنين هب ان ابانا كان حمارا فاشركنا بقرابة امنا في الثلث فاشركهم فيه قوله
والسادس قولهم في سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون ان لا يومنون مستانف
او خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
لا يومنون في الشرح هذا من نمط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في اية البقرة
ما يصلح ان يكون لا يومنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الاية الاخرى وهي اية يس فترتب
على ما يقتضيه واقول قد ذكرنا الجواب عن النمط المتقدم فلا نطول باعادته وفي الشرح
ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب من جهتها والمصنف قد اعترف
بان ما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطا فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه
الجهة عبر عما يخالف رايهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك
هنا بقوله والاولى فتامله واقول ليس مراده بالخلل الخطا بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان
مرادهم بالصواب ما غلب على الظن قوله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولين سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم في الشرح هذا معارض بقوله
تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لين انجيتنا من هذه لنكونن
من الشاكرين قل الله ينجيكم منها واقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب
الذي مسنده خلق لا في كل جواب قوله التاسع قول ابي البقا في افمن اسس بنيانه
على تقوى ان الكاف حال اي على قصد تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الذي اخره
هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى في الشرح لم يظهر لي الوجه
الذي عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس مع احتماله لان يكون
ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في اسس كما كان حالا من بنيانه
في تلك الاية واقول تعين الوجه الاخير هنا عند المصنف لتعينه بما قبلها وهو المسجد
اسس على التقوى وانما تعين فيه لانتفا الوجه الاول منه لان النصب على الحالية
من فاعل اسس ولا فاعل في لمسجد اسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل
اسس لان ابا البقا قال على تقوى يجوز ان يكون في موضع الحال من الضمير في اسس اي على
قصد التقوى والتقدير قاصدا ببنايه التقوى ويجوز ان يكون مفعولا لاسس

والمسجد المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم يؤيده ما في صحيح مسلم انه تمارى رجلان في المسجد الذي اسس على التقوى فقال
رجل هو مسجد قبا وقال الاخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدي هذا **الجهة الثامنة قوله** ويمكن
ان يدعى لها ان الالف في لاازايته هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله
والجواب ان هذه الجملة لم تذكر لبيان ما هو جواب عن قوله والذي حملها على
الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له **قوله** كما تقي
الاثم عن المتاخر في نفي تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان
حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة في الشرح وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من
جعل المتعجل اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد القران بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق
الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين **قوله**
وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد هذا جواب عن قوله ويمكن ان
يدعى لها ان الالف في لاازايته **قوله** انه دليل على جواز استثنا الاكثر هكذا وجد في اكثر
النسخ ومعناه اكثر المستثنى منه او اكثر من الباقي بعد الاستثنا وفي بعضها الاكثر وهو ليس
بصواب **قوله** فالصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثنا
منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان في الشرح اختيار
لكون الاستثنا منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان
حمل الاستثنا على الاتصال وهو الاصل وكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر
في ذلك ان اية سبحان بدون استثنا لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثنا
واقول هذا من نمط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثنا المنقطع وان كان خلاف
الاصل لكنه فصيح شايع وفي الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة
لان يحمل الكلام على شي وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة
ورود اية سبحان بتجرده عن الاستثنا فهو من اسئلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام
على شي ويشهد استعمال في مكان اخر بخلافه واقول الدافع عنده لدعوى الجماعة
انما هو في الموضع الذي استدل به وذلك ان دليل كون المراد بالعباد في الاية التي استدلوا
بها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه اضافة تشريف لهم ان
ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لازينن لهم في الارض ولاغوينهم اجمعين
الا عبادك منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى له بقوله ان عبادي
ليس لك عليهم سلطان نعم استدلال المص على كون الاستثنا في هذه الاية منقطعا
لسقوطه في اية سبحان ليس هذه من الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد
المخلصين او لكونه دفعا لسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما

هذا الاستثنا **قوله** المثال التاسع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد
الا امراتك ان من نصب قدر الاستثنا من فاسر بعبادك باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت
منكم احد ويرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المراة يكون مسريا بها على قراءة
الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي لا يدل
على انها مسري بها بل على انها معهم يقع في بعض النسخ التاسع من غير ذكر المثال وفي بعضها
بذكره وقد اجاب الرضي عن هذا التناقض نقلا لو لما تقرر ان الاتباع هو الوجه
مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القرا على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد
الا امراتك نطلق جار الله لئلا تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال
امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله
ولا يلتفت منكم احد فاعترضه المص يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال
وبيان التناقض ان الاستثنا من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثنا من لا يلتفت
منكم احد يقتضي كونها مسريا بها لان الالتفات بعد الاسرا فتكون مسريا بها غير مسري
بها والجواب ان الاسرا وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم
الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها
اسرا مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من ولا يلتفت ولا تناقض
وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه انتهى **قوله** وبعد
تقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر في الشرح التقدير واقول بعد ما مضى
تنبه تقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وتقدم مثل هذا في حرف الفا حيث قال
وبعد تقديري ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي **قوله** وقد التزم بعضهم جواز
مجي قراءة الاكثر على ذلك هذا جواب عن سبب حمل الزمخشري وغيره الاية على ما حملوها
عليه والاشارة بذلك الى الوجه المرجوح كما في زيدا ضربته ورجحان الرفع على النصب
في فاعل لم يرض سيبويه والمعنى ان نصب كل شي عند سيبويه في الاية من قبيل
النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب في الاية مرجوحا
وانما هو راجح لان في الرفع فيها خوف الباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب
ولا كذلك الرفع في زيدا ضربته اجيب بان سيبويه لم ير الباس خوف المفسر
بالصفة اذ اوقع الاسم مرجحا للنصب على الرفع كما راه بعض المتاخرين قال الرضي
اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك
لم تملك احدا منهم الا بشرا بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين
بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي
بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريت خبرا له وقولك بعشرين
متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان

ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقوله بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك
فهو بعشرين فالمبتدا اذا على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكي عمم
من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات
والمبتدا على الثاني لا يتعم الا على من اشتريته انت فرفعه اذا اسطرق لاحتمال الوجه
الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثاني
منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او بما اقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم
جماعة بالهبة والوراثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى
لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره وهو الاية الشريفة اعني قوله
تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيها المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء
جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل
شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته سوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا
عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه
اسم شي لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شيء وكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لانه
معناه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معناه كل شيء خلقنا
بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء
مخلوق وكاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات
سوا كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير
الثاني كما في مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحدا لان المحكوم عليه وهو كل شيء في
الاية اذا كان خلقناه صلة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه
النسبة في صفته واذا لم تكن صفة له غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة
فيه فالاول اخص من الثاني بحسب المفهوم ومساوله بحسب الصدق عند
اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المعتزلة اجيب
بان خلقناه اذا لم تكن صفة كان خبرا والخبر صفة في المعنى ولو سلم فالعبرة
انما هي بالمساواة في الصدق وبمذهب اهل السنة وفي شرح اللباب وقع كل شيء
يحتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفسد المعنى المقصود من الاية وهو عمومية
خلق الاشيا بقدر خيرا كان او شرا وهو مقصود اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة
مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات لتوهم وجود
شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فان في نصبه رفع توهم
كون خلقناه صفة لشي لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسرا للناصبه
واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا

كل شيء

كل شي بقدر انتهى واقول يرد عليه اولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشيا مطلقا بل
بل خلق الاشيا المخلوقة كما ذكره الرضي سوا كانت تلك الاشيا المخلوقة خيرا او شرا
وثانيا ان خلقنا اذا كانت صفة مخصصة وبقدر خبرا افاد الكلام عمومية القدر
في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات
ويجاب عن الاول بان مراده بالاشيا الاشيا المخلوقة وبعموميتها عموميتها
بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشي من الممكنات وعن الثاني بان
خلقنا اذا كان صفة افاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق
في الصفة مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى
قوله ووجه الرفع انه على الابتدا وما بعده الخبر والمستثنى الجملة قال بدر الدين
ابن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعني قبيل المستثنى المنقطع الا في جملة الا من
تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتدا ويعذبه الله الخبر ودخلت
الفا لتضمن المبتدا معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراة ابن كثير وابي عمرو الا امراتك انه
مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثنا في الرفع والنصب من فاسر باهلك
وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد انتهى **الجملة التاسعة**
قوله زيد احصى ذهنا الذهن بكسر المعجمة قوة للنفس معدة لاكتساب الارا وشدتها
هي الذكا وجودة تهيوها لتصور ما يرد عليها هي الفطنة **قوله** وشرط التمييز
المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف ما لزيد اكثر مال وذلك ان
فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى زيد لا مطلق المال **قوله**
الثالث رايت زيدا فقيها ورايت الهلال طالعا فان راى في الاول علمية وفقيها مفعول
ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال فان قيل لم لا يكون راى في الاول بصرية وفقيها
حالا اجيب بان الغالب في الحال ان تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك **قوله** واذا
حمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول
ثان تكرر في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يتصور للفعل الواحد
مفاعيل متعدده اكثر من ثلاثة وليس احدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا
فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا واقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل
اخبارا وقيل بجواز تعداد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار
عن المجموع الظرف ولا يبصرون فقوله مفعول ثان لا يتاتى اما اولا فلانه مناف
لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم
اذ المجموع لم يتكرر واقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف ولا يبصرون
وانما هو اخبار عن كل واحد منهما وتكرر كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار
ذاته **قوله** الرابع اغترفت غرفة في الصحاح وغرفت الماء بيدي غرفا واغترفت

منه فالغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للمفعول منه لانك ما لم تغترفه لا تسميه
غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف الجهة العاشرة قوله وقول بعض العصريين
في الشرح وجد في بعض حواشي الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المص ان المراد بهذا
الرجل المصري ابن الاكفاني الحكيم المشهور قوله واذا ما شئتم نشر هذا الخبر بيت
اوله . فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش . وقد تقدم الكلام عليه في اذ قوله
لا نسب اليوم ولا خلة . هذا صدر بيت عجزه يدل على نحصته انسع الخرق على الراقع قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا هذا صدر بيت عجزه يدل على محصلة تبيت وقد تقدم الكلام عليه
في الا بفتح الهمزة والتخفيف قوله وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور يعني ان النصب
رجلا فهذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور اولى من نصبه
بمحذوف غير مفسر بمذكور وقد قال المص في الا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضمار الخليل
اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان تدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وهذا
هو الثالث من الامور التي ذكر المص انها يجاب بها عن اولوية الاشتغال قوله ويجاب
بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد تقدم الكلام على ذلك في حرف الا قوله
اعتاد قلبك من الطلل ما تخص من اثار الديار والرابع الدار بعينها حيث كانت والقوا
بفتح القاف وبالمد المنزل الذي لا انيس به واذاع افشى والمعصرات السحائب اذا
شارفت ان تعصرها الرياح فتمطر والخضل بفتح الخا وكسر الضاد المعجمتين الرطب
والنبت الناعم قوله ان التقدير هو ربع دلم يجعله على البدل من الطلل لان
الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل في الشرح هذا مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر
من الاقل لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق
ايضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصحح فاي شي فرض مصححا للاخبار كان بعينه
مصححا للبدلية واقول لمصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في
الابدال قوله فترجح عنده الحمل عليه اي حمل ما احسن زيدا على حذف الخبر
قوله لان نعم وبيس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب
بتكثير الجمل فاذا قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد كان فيه اطناب بابهام الفاعل
اولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب
من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا وايهام الجمع
بين المتنافيين وهما الايجاز والاطناب قوله واما قولهم نعم الرجل هنا منقول
نقل سيبويه قوله فسوي بين تاخير المخصوص وتقديمه حيث جعل المخصوص
في كل منهما مبتدا خبره الجملة قوله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه
قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص يعني انه
يرد على اكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع

نقل

نعل المدح او الذم اذا كان المخصوص متاخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سوال مقدر
حذف مبتداها وبقي خبرها قال ايضا مطلوبة فة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم
جملتان ثانيتهما جواب عن سوال مقدر وهذا ما قال به احد قوله وانما اراد ان
يعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفايدة الا بالمجموع قدمت او اخرت
هذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فما اراد به قوله ويرده
ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شي مسده وذلك وارد على الاخفش فيما احسن زيدا
لان الخبر عنده محذوف بنا على ان ما موصولة او موصوفة وما بعدها صفة او صلة
قوله انه يجوز ان يكون تقديره هو في اذا انهم لا و في اذا انهم والصواب الاول قوله انه
يجوز ان يكون تقديره هو في اذا انهم وقد حذف المبتدا او في اذا انهم منه هكذا يقع في بعض
النسخ وفي بعضها بدلا او في اذا انهم لا و في فاذا انهم والصواب الاول قوله حديثا في
القران يعني كلاما في شان القران قوله وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح
به قوله يعني ان ابا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم
بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله خاتمة قوله واذ قد انجر بنا القول الى ذكر
الحذف فلنوجه القول اليه في الشرح كانه ادخل الفا لاجرا الظرف مجرى كلمة
الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون لكن يصد عن ذلك وجود
قد لامتناع دخولها في الشرط واقول اجرا اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفا بعدها
لا يقتضي اعطاها حكم الشرط من كل وجه قوله او لفظا يفيد معنيهما هذا
عطف على قوله الجملة باسرها قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر
معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثنا مما تقدم قوله وسياتي
شرحه يعني في التابع والثامن من شروط الحذف قوله ولاشتراط الدليل
فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض اذ لو حذف وقيل ابيض لم
يدر اهو من انواع الحيوان او من انواع النبات او من انواع الجماد في الشرح فان
قلت كيف قال ولاشتراط الدليل مع انه لا يشترط لحذف مثل هذا دليل وانما اشترط
انتفا الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه
ضرر معنوي في حكم الاستثنا من الاول فكانه قال فلا يشترط لحذفه وجدان
الدليل الا عند حصول ضرر معنوي قوله بخلاف رايت رجلا كاتبا في الشرح
فيه نظر لان الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهو كاتبا على
خصوصية الرجل وانما تدل على اعم منه وهو انسان واقول لو حذف الموصوف
هنا لكان ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان
وانه لو كان الموصوف به امراة لقيل كاتبة قوله وكان مردودا اي ولاشتراطه
الدليل فيما تقدم كان مردودا فكان مع معمولها معطوف على امتنع حذف الموصوف

وكذلك تماد في قوله وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد يا كلك قوله وقول
جماعة المعطوف هنا وفي قوله وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا معطوف على قول ابي الفتح
قوله وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك مبتديا
من غير قرينة لا رجل بفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع بني من التميميين وغيرهم
قال الرضي قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت
قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنوا
تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة
عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم انتهى
وفي الشرح كلام المم هنا مناف لما ياتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر على هذه الصورة
امر واجب وقوله فيما ياتي ولك ان تجيب عن الجمهور الى اخره يقتضي ان الجمهور قايلون
بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم
في باب لا وانه اذا اريد التعبير عن هذا المعنى اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل
مبتدا واسم لا او اضيف اليهما كان مبتدا في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا
على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قايم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب
رجل واقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي قاله فان مراده من الاجماع ليس اجماع
النحاة بل اجماع التميميين وغيرهم على ذكره اعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه
اولا وهو قول بعض النحاة او على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول
الجمهور قوله ولك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب
ان يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب لولا يريد بالجمهور الاكثرين القايلين
بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القايلين بان بني تميم لا يثبتون خبر
لا التبرية ويريد بالخبر خبر المبتدا بعد لولا وخبر لا التبرية وبكونه مجهولا
ان لا يدل عليه دليل وبالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل قوله وذلك
كقولهم في لا اقسم بيوم القيامة هذه القراة بلام مفتوحة فهمزة مضمومة
فقاف ساكنة ورسمها بالالف زايدة بين اللام والهمزة كما ان رسم لا اذبحنه م
ولا وضعوا بالف زايدة بين اللام والهمزة قوله لان ام المنقطعة لا تعطف
الا الجمل في الشرح لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان احسن فان كثيرا من النحاة
لا يرى ام المنقطعة عاطفة قوله ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو لكن
المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسما في الشرح م
يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول
فلبنايها على الفتح كالماضي واما الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي
موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظي م

واقول لما ذكره المم من عدم اعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه
اللفظي قوله ان يكون عن طبق المحذوف تعيين في المعنى سوا كان طبقه في اللفظ
نحو زيدا ضربته او لا نحو زيدا اضربت به قوله والاخر بمعنى الايلام المعروف
هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز
في شرح البزدوي في اصول الحنفية الضرب اسم الفعل بصورة معقولة اي معلومة
وهو استعمال الة التاديب في محل صالح للتاديب ومعنى مقصود وهو الايلام
فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه
بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام قوله وعلى منع ليت زيدا قايم وعمرو
وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى عنه هكذا وقع في بعض النسخ لفظ
عنه بعد متمنى عنه هكذا وقع في نسخ وسقط في بعضها والاول رايناه بخط المصنف
وفي الشرح حكاه الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله
من المم فان الخلاف في المسيلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره قوله قلت
الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله
تعالى الرحمة والى الملايكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض في الشرح هذا
الراي هو الذي اختاره السهيلي قبل المم ذكره في كتابه المسمى بنتايج الفكر فقال
الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك
ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المم العطف بالنسبة
الى الله تعالى على الرحمة لا ياتي على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب واقول
لا يخفى ان مراد المم من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حمله على
معناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين
في الرد على من استدل بالاية على استعماله المشترك في اكثر من معنى نحو ما ذكره
المم قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في اصول الحنفية ان سياق
الاية لايجاب اقتدا المومنين بالله تعالى والملايكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملايكة يستغفرون
له يا ايها الذين امنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد
معنى الصلاة سوا كان معنى حقيقيا او معنى مجازيا اما الحقيقي فهو الدعا فالمراد
والله اعلم ان الله يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعا الرحمة
فالذي قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد اراد هذا الا ان الصلاة وضعت للرحمة
كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد
الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اريد بالمحبة لازمها
واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازي فكارادة الخير له ونحوه مما

مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا باس به ولا يكون
هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بين اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند
اليه يفهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لان معناه مختلف
وضعا انتهى وفي الكشاف عند قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
والصلاة الحنو والتعطف فوضعت موضع الرافة وجمع بينها وبين الرحمة كقوله
تعالى رافة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازاني والصلاة لما انها في الاصل تحريك
الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرافة المناسبة لذلك ولعطف
الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رافة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلاة من الله
رحمة مؤاخذ بالحاصل وبان الرحمة ايضا تنبئ عن الرافة والانعطاف ومنه الرحم
قوله الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند
اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الفرق بين هذا وبين ما قال المص انه المتوب
عنده ان المعنى الواحد في ذلك لا يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه
حقيقة على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه بل هو موجود مع كل مسند اليه
باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة يخالف في نفسه لمعنى الثنا والحاصل ان الاختلاف
على ما اختاره المص في افراد معنى الفعل وما قال انه غير معروف في العربية في نفس
معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الجذع
والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند
اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معني او عدا او زكم ومعناه عند اسناده
الى الجذع معنى اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كثا مثلثة وهمزة
ان اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الما وصفا الما من تحته وان اسندته
الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسندته الى القدر كان
معناه ازبدت وغلت ومنه نحوه ان اسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر
وان اسندته الى الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من
هذا القبيل شيا كثيرا انتهى واقول قد عرفت ان مراد المص بقوله فعلا واحدا غير
المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذي في الصحاح ثات الماشية
ونمو الرجل وهما فعلان مختلفان بالبنية قوله وحق المترادفين صحة حلول
كل منهما محل الاخر هذا مختار ابن الحاجب في اصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من
المترادفين محل الاخر مطلقا ومختار البيضاوي ان كانا من لغة واحدة ومختار الامام
انه غير واجب قوله فقال اهل المدر يخالف قال اهل الوبر في الصحاح المدره
واحدة المدر والعرب تسمي القرية مدرة يقال اهل المدر والوبر انتهى ويقع في
بعض نسخ المغني بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال بعدها نون والاول

هو

هو الموجود بخط المص قوله وهذا جواب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنتيه
لتسقي الماشية في الكشاف فان قلت كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب عليه السلام ان
يرضى لابنتيه بسقي الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا يا باه واما
المروة فالناس مختلفون في ذلك والعادة متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف
احوال العجم ومذهب البدو فيه غير مذهب اهل الحضر خصوصا اذا كانت الحالة
حالة ضرورة قوله وقد يعني الورد على ابن مالك في مرفوع افعال الاستثنا يعني
ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة قوله فان اراد ان الفاعل لفظ
المثل محذوفا فمردود لعين بان الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى وان
في بيس ضمير المثل مستترا فاين تفسيره يعني فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا
كان فاعل نعم وبيس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السوال
عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب
قوله وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقديره بيس مثلا وقد نص سيبويه
على ان التمييز فاعل نعم وبيس لا يحذف والاشارة بهذا الى ما الذي عنه المص بقوله فاين
تفسيره وهو خلو فاعل بيس اذا كان ضميرا من مفسر وفي الشرح مجرد نص سيبويه
على ذلك لا ينتهض ردا على الزمخشري فله ان يقول الحذف لاينافي التمييز فقد اجمعوا
على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال
الله تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم ففي الحديث من توضا يوم الجمعة
فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة وادعا شذوذه ممنوع واقول
ان اراد ان الحذف لاينافي التمييز في الجملة فمسلم ولا يضرنا لان الكلام في منافاته في محل
مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لاينافيه في باب نعم فممنوع وما ورد من ذلك
شاذ لا يحمل عليه القران مع امكان غيره مما هو كثير شايع ومنع شذوذه مكابرة
غير مسموعة قوله وحذف المخصوص اي مثل هولا ومضاف اي مثل الذين
كذبوا مضاف عطف على المخصوص اي او حذف مضاف للذين كذبوا هو المخصوص
فالذين كذبوا في محل جر صفة للقوم على الاول ومضاف اليه للمضاف المحذوف
على الثاني قوله الثالث ان يكون موكدا هو بفتح الكاف المشددة واسم
يكون عايد على ما المحذوف قوله ولبدر الدين بن مالك معه والده في المسيلة
بحيث اجاد فيه قال بدر الدين رحمه في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده
في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره ان المصدر الموكد يقصد به تقوية عامله
وتقرير معناه ان حذفه مناف لذلك فلم يجز فان اراد ان المصدر الموكد يقصد
به تقوية عامله وتقرير معناه دايما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد
ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر الموكد قد يقصد به التقوية

والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك
المقصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز
ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى ولو لم يكن معنا
ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم حذفوا عامل الموكد حذفا
جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين بغير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا سيرا وحذفا واجبا
في مواضع ياتي ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا اما لسهو عن
وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على
خلاف الاصل ولا تقتضيها دعوى الكلام انتهى قال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع
الامثلة التي ذكرها ليست من باب التاكيد لان المصدر فيها نايب مناب العامل دال
على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شي من المؤكدات
يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد ويدل ايضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد
لما مثله ان المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع
الفعل بدلا انتهى **قوله** ايها المايح دلوي دونكا هذا بعض بيت من بحر الرجز هو
يا ايها المايح دلوي دونكا • اني رايت الناس يحمدونكا • ويقع في بعض النسخ المصراع الاول
تاما وفي الصحاح المايح الذي ينزل البير فيملا الدلو وذلك اذا قل ماؤها واجماحه



وفي الحديث نزلنا سنة ماحة وقد ماح يميح فتحم انشد البيت **قوله** فقالوا انما اراد
تفسير المعنى لا الاعراب انما قالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب
ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز اسم الفعل مضمرا **قوله** ويجوز في دلوي
ان يكون مبتدا ودونك خبره قال الرضي ولا تتقدم عند البصريين معمولات
اسما الافعال عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع
تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقلة الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل
واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملها لتضمنهما معنى
الفعل وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا ايها المايح دلوي دونكا اي رايت
الناس يحمدونكا • ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
لدلوي اي دلوي قدامك فخذها **قوله** فلا يحذف الجار والجازم والناصب
للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع الجر من مقدرة بعد كم الاستفهام
نحو بكم درهم اشتريت ومنها حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل
ومنها حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها **قوله** ولا كلمة لا
من قولهم افعل هذا اما لا في الشرح نقلا لم في حرف الميم في ما الزائدة غيرالكافة ان ما في
هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واقول لا مخالفة بين قوله
هناك ان ما عوض في نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل وبين ما

انتقاما

انتقاما لكلامه هنا من ان لا فيه عوض لاختلاف المعوض عنه فان قلت ما عوض عنه
ونعت في موقعه وهو كنت ولا عوض عن نفيها وهو تفعل **قوله** فاما قوله تعالى
واقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده في الشرح يعني فلا يجوز ان يتعدى ويجعل امرا
يقاس عليه قال الزمخشري في تفسير سورة النور التا في اقامة عوض من العين الساقطة
للاعلال والاصل اقوام فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض في مصدر
افعل تقول اريته اراة قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ
فلا يجوز القياس عليه فان قلت الحمل على الشايع يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس س
عليه قلت الحمل على الشايع اولى لغة كيلا يلزم ورود القران على اللغة النادرة
وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفرا الى ان جواز
ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التا وعند
سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اريته اراه كما ذكرنا يقوي الاصح قلت يعني هذا
يكون ادعا المصنف ان التا لا تحذف من اقامة وان اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده
بمعنى انه لا يقاس عليه منتقضا على ان الحكم بان التا في عمدة واقامة واستقامة
للتعويض فلا تحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة اهل الصرف انتهى
ما في الشرح واقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستطراد دون الاصالة كما عادته يذكر اشيا
ليس مما ترجم له وانما هي مناسبة له **قوله** ومن هنا قال ابن مالك عطف من هنا
لم يحذف والاشارة فيه للمشار اليه في الاول وهو انما يحذف لا يكون عوضا عن شي **قوله**
ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل زيد ضربته فمنعوا الحذف وان لم يود الى
ذلك يعني منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يود حذفه الى تسليط ضرب على العمل
في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتدا مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدريتهما
لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن المصدرية
وقوعهما حشوا **قوله** ولذلك منعوا رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها
الا ان يذكر الخبر يقع في بعض النسخ ولذلك باللام في اوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين
وفي بعضها وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد
ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع راسها في هذا المثال اذا لم يذكر له خبر لان
في رفعه تهيئة تهيئة حتى اوا كلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتدا
لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى او اكلت لكونه لفظيا **قوله**
ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في زيد قام اراد بالجميع جميع البصريين
لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في نحو زيد قام لا لالباس لالباس الفاعل بالمبتدا
قوله بما كان اياهم عطية عودا • هذا عجز بيت صدره • قنافذ هداجون حول
بيوتهم وهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدج الظليم

اذا امشي في ارتعاش قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور يريد بالنكتة
علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيدا عمرو ضرب مع امتناع تقديم نفس الخبر
قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله ذلك
المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال
القوي والباس المبتدا بالفاعل قوله تنبيه ... هذين الشرطين
يعني التابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثاني وهو اعمال الضعيف
مع امكان اعمال القوي قوله وقالت ... هذا صدر بيت عجزه بالحق
لا بالباطل قوله كله لم اصنع هذا اخر بيت وهو قد ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في كل قوله بعكاظ
الي اخره عكاظ بعين مهملة مضمومة في اوله وظا معجمة في اخره قال صاحب الصحاح اسم
سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون
ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جا الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس
سوق بصحرا بين نخلة والطايف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما
تجتمع قبايل العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشي يحتمل ان
يكون بضم الشاة التحتية وسكون العين المهملة وكسر الشين المعجمة من العشا بالقصر
وهو سو البصر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح الشاة التحتية فسكون الغين المعجمة من غشيه
غشيانا قوله وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي لان كلا من العاملين في البيت
قوي لانه عامل لفظي قوله عمتهم الخ تقدم الكلام عليه في حتى قوله فان
ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول فيما لشذوذ يريد بالنوع الاول
ما خولف فيه مقتضي الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد
حتى غير مذكور ففيه تهيئة حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو
الابتدا مع امكان اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المص في ثبوت رواية الرفع
مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وايضا فهو مناف لجزمه
بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عمتهم بالبيت
البيت واقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المص بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى
صحتها فكم من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة بيان انه يظن الشي
من باب الحذف وليس منه قوله من يسمع يخل اي يكن ممن يسمع يخل
وهو من باب ظننت واخواتها سنه خيله في الصحاح وخلت الشي خيلا وخيلة وخيلولة
اي ظننته وفي المثل من يسمع يخل وهو من باب ظننت واخواتها التي تدخل
على المبتدا والخبر وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو اسد
تقول بالفتح على القياس قوله فيما بعضه مسند الي فعل كون عام في عبارته

قلب

قلب والاصل فيما بعضه فعل كون عام مسند الي مفعوله ذلك الفعل فادخل البا على ما حقه
ان تدخل عليه الي وادخل الي ما حقه ان تدخل عليه البا وفي الشرح في هذا الكلام قلب
والصواب ان يقال فيما بعضه مسندا اليه فعل كون عام واقول لا يخفي ان ما ذكرناه
في تقرير القلب اولي من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب الاعلي راي من رد
القلب في الكلام او على انه يريد بصوابه ما يقابل القلب قوله ومنه على الاصح ولما
ورد ما مدين الاية قال التفتازاني في مطوله في قوله تعالى ولما ورد ما مدين وجد
عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد
القاهر وصاحب الكشاف الي ان حذف المفعول منه للقصد الي نفس الفعل وتنزيله
منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج
عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل فيسقون ابلهم ويذودون غنمهما لتوهم ان الترحم
عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا تري انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الي انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
ويذودان غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الي التحقيق لان
الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما
غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد
التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد
في حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل او الغنم مثلا واحدهما
يقابل الاخر وجعلا مضافا اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو
باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر في الاية لادي هو باق على
حال واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادي الي فساد المعني
فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب
المفتاح نظر الي ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم فكل واحد
منهما يقابل الاخر فلو لم يقدر المفعول في الاية لفسد المعني وهذا ادق نظرا واصح
معني انتهى قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب
تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا في الشرح مرض الكلام فيما اذا قصد اسناد
الفعل الي فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينيذ جزمنا بوجوب تقديره
لانه تتضح لك القصد سوا وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكلا وعد الله الحسني
او لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلا واقول قصد اسناد الفعل الي الفاعل
وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول امر قايم امر قايم بالمتكلم غيب عن السامع



فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المعمول لجزم التابع به والا لم يجزم **قوله** وما ثمّ
حيث يستباح هذا الجزبية صدره ● حيث حمي تهامة بعد نجد ● وقد تقدم في الاشيا
التي تحتاج الي رابط **بيان مكان المقدر قوله** فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا
رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه [illegible] لو انه يفيد الاختصاص
حينيذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند [illegible] الاصل او عند اقتضا امر
معنوي لذلك في الشرح بل ليس الامر كما توهم هو فانهم [illegible] يقدر ونه موخرا ليفيد
الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقدوا فقهم هو على ذلك حيث قال وانما
يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضا امر معنوي لذلك فا وجه
اعتراضه عليهم وا قول وجهه ان كلامهم يقتضي جواز تقديره موخرا عند عدم ما
يقتضي تاخيره وعنده هو يجب تقديره مقدما قا التفتازاني في مطوله واما نحو زيدا
عرفته فتاكيد ان قدر المفعل المحذوف قبل النصب نحو عرفت زيدا عرفته وان لم
يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان
التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد
التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في
الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد **قوله**
وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد قدم ذلك في اخر الباب الثالث **قوله** واذا
قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم
مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية في الشرح ولقايل
ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخير زيد
يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان
دخلت عليه كان فاسترينها ويحتمل ان يكون مبتدا موخرا خبر عنه بالفعلية
المتقدمة عليه وهي تقوم وليس ثمه ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل
دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا تغير ما كانتا تختلفتين به باعتبار تقوى
الحكم وعدمه فتجويز التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب
كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الي المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان
يقوم زيد لم يرجعا الي ذلك واقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان احتمال
بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المص في الباب الرابع في المواضع التي يعود
الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة انه لا ينبغي الحمل على ضمير الشان اذا امكن
غيره **قوله** لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزي اي تفتتح باسم
اللات والعزي اي تقول باسم اللات وباسم العزي كذا في الكشاف **قوله**
واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراة اهم قال السيد في



في

في حاشية المطول يعني اهم من الامر باختصاص القراة اذ لا يناسب المقام فلا
يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم **قوله** واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة
باقرا الثاني في المطول ومعنا الاول اوجد القراة من غير اعتبار تعديته الي مفعول
كما يقال فلان يعطي اي يوجد المعطا من غير اعتبار تعلقه بالمعطي كذا في المفتاح
وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة
على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا
الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراة واوجدها والمفعول
محذوف من كليهما اي اقرا القران والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم
ربك او متبركا ومبتديا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة
ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى
قوله واعترضه بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين
وعبارته وفي هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرا الثاني توكيدا للاول
فيكون قد فصل بعود الموكد بينه وبين ما اكده مع الفصل بكلام طويل **قوله** ثم
هذا الاشكال يجي لزوم الفصل بين الموكد وتوكيده لازم له اي لهذا المعترض على
قوله انها متعلقة باقرا الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما
له لان تقييد اقرا الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا امنع من كونه توكيدا فكذا تقييد
اقرا الاول يمنع من كون اقرا الثاني توكيدا واما ما وقع في كثير من النسخ ورايته مصححا
عليه في هامش نسخة بخط المص لكن بغير خطه وهو لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من
كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر **قوله** ثم لو سلم يعني لو سلم ان
هذا الاشكال ليس بلازم **قوله** تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر
نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب
الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال الرضي اعلم ان الشرط
اذا دخل على شرط فاذا قصدت كون الشرط الثاني مع جزايه جزا للاول فلا بد
من الفا في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سالت فلك كذا وان سالته فان
اعطاك فافعل كذا لان الاعطا بعد السوال وان قصدت الغا اداة الشرط
الثاني لتخللها بين اجزا الكلام الذي هو جزاوها معنى اعني الشرط الاول مع الجزا
الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فا فهو بمنزلة والله ان اتيتني لا تيتك
في الشرطين لفظا ولها معا وشله ان تغتبا ان تذنب ترحم اي ان تذنب
فان تتب ترحم وكذا ان كان اكرمن شرطين نحو ان سالتني ان لقيتني ان دخلت
الدار اعط اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فعلك فان سالتني
مع الجزا جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزايه جواب ان دخلت وعلى

هذا فقمس ان كان اكثر وقال ابن عصفور اجتماع الشرطين فصاعدا بمنزلة القسم
والشرط فانك تبني الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذي يليه محذوفا لدلالة
الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد ان ... من ان يكون فعل الشرط المتاخر
ماضيا لانه محذوف الجواب عليه ... تقول ان اجابني ان دعوته احسنت اليه
فيكون احسنت جواب من وجواب ان ... وجوابها والتقدير من اجابني
احسنت اليه ان دعوته فقولك من اجابني احسنت اليه جواب ان حتى كانك
قلت ان دعوته اجابني احسنت اليه فاذا وقع منه الدعا ولا للشخص واجابه
ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير
بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكرته تجري الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل
ان اعطتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي فليس يعتق العبد الا ان بدا باخر
الشروط فيكون مبدا فعله ويكون اول الشروط اخر فعله فان ساله ثم وعده
ثم اعطاه لزمه العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذكر
انه قد تقدم على الجواب ثلاثه شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط
الثاني محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالا عليه فهو الجواب
في المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه واذا كان
دالا عليه ومغنيا عنه فهو جوابه في المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وقوعا وان
تقدم عليه لفظا جرى في المعنى على ان يتاخر بعده حتى كانه قال ان سالتني فان وعدتك
فان اعطيتك فعبدي حر قال الفرا سالت عن هذه المسالة عدة من الفقها فقال بعضهم
كما قدمنا انفا وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم فعل الثالث
لزم العتق وقال بعضهم ايا ما فعل تقدم او تاخر لزم العتق انتهى ثم صحح في المذهب
الاول وابطل المذهبين الاخيرين وقول ابن مالك في التسهيل وان توالى شرطان
او قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما يقتضي ان الشرط الثاني له جواب مقدر
وكلامه في شرح الكافية يقتضي ان الشرط الثاني لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان
دون عطف الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور او
المدلول عليه للاول والثاني مستغنى عن جواب لقيامه مقام ما لا جواب له وهو
الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد
ان يغويكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وصاحبه الجواب اول الشرطين
والثاني مقيد له مستغنى عن جواب والتقدير ان اردت ان انصح لكم مرادا اغواكم
لا ينفعكم نصحي **قوله** كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط اشارة
الى علة ما ذكره هنا فيما اذا اعترض شرط على اخر **قوله** ولهذا قال محققوا
النحاة في المثال المذكور انها لا تطلق حتى تتقدم الموخر وتوخر المقدم وذلك

لان التقدير

به لان لحوقها بانتم الفعل واجب بل من حيث انها لحقته هنا نادر
اذ الجملة مستانفة لبيان سبب عدم ذكر شاهد ليجلني بمعنى يكفيني
كانه قال وانما لم اذكر شاهدا ليجلني بمعنى يكفيني كما ذكرت
شاهدا ليجلني بمعنى حسبي لان يجل بمعنى يكفي نادر بخلاف معنى حسب ثم
ثم ليس الرد على المصنف بكلام عصرى له في بعض كتبه باولى من
الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح بجل بمعنى حسب
ولم يذكره بمعنى يكفي ولولا انه نادر لذكره **بل قوله** ووهم بل قوله
ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على
هذا الوجه في الشرح يحمل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع في
التنزيل الا على هذا لوجود القران الا للتنبيه على انتها امر واستيناف
غيره فلا يتم توهيمه بتينك الايتين الشريفتين اذ ليس الاضراب
على وجه الابطال منصبا في شى منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن
القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بعيد ورد لك منهم
ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال
من امر الى شى ثاني امر اخر **وقوله** سبقه الى ذلك ابن الصائغ
فانه ما ذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن ام قاسم في شرح الالفية
وسبقهما لذلك ابو حيان وقال الجميع ما مآله ان ليس مفرد زماخذ
من ان الايتين وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية
بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة
غير باطلة لم يبطلها الاضراب وانما افاد الاضراب الانتقال من
اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملكة
والنبي صلوات الله عليهم انتهى **قوله** بل بلد ملء الفجاج قتمه
هذا صدر بيت لروبة بن العجاج عجزه .. لا يشترى كتانه وجرهمه
والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف
والمثناة الفوقية وكذلك القتم بفتح القاف وسكون المثناة
والقتام والقتار بضم القاف والجرهم قيل بساط من شعر والجمع
جهارم واراد روبة به وبالكتان هنا الثراب وفي القاموس جرهم
جعفر بلد بفارس والجرهمية منسوبة من نحو البسط او هي من الكتان
انتهى **قوله** ووهم بعضهم من زعم انها تستعمل جارة وجه وهمه

اى الجر برب المقدرة بعد بل لا بيل حكى ذلك ابن مالك وابن عصفور
والرضى وحكوا الاتفاق عليه قوله فهى تجعل ما قبله كالمسكوت
عنه قال الرضى تجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه محتملا حكمه الى
التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد فى قولك قام زيد بل عمرو غلطا
يجوز ان يكون قد قام وان يكون لم يقم اذ تدت بيل ان تلفظت
بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد وسهو لسان قوله وان
تقدمها نفى او نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته هذا ما قال
ابن مالك اى بل بعد النفى والنهى كلكن بعدها فان اطلاقه هذا
يعطى ان عدم مجى زيد بل فى قولك ما جانى زيد بل عمرو متحقق كما
كذلك فى جانى زيد لكن عمرو بلا اتفاق قال الرضى وبه قال ابن الحاجب
لانه قال فى ما جانى زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجى لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد
تاكيد وظاهر كلام الاندلسى وهو الظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى
الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت
عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففى قولك ما جانى زيد بل عمرو افادت بل
ان الحكم على زيد بعدم المجى كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون يصح فيكون
غير جاى وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجى فى جانى
زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون قوله وجعل
ضده لما بعدها قال الرضى واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفى او النهى
فعند الجمهور انه مثبت لعمرو وجاء لك من قولك ما جاء زيد بل عمرو
كانك قلت بل جانى عمرو وقيل ابطل النفى والاسم المنسوب اليه المجى
قالوا والدليل على ان الثانى مثبت للحكم انه لا يجوز النصب فى ما زيد
قائما بل قاعد قوله وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل
قاعدا وذلك ان ما عملت للنفى وما بعد بل على قولهما يصح كونه
منفيا بعد النفى فيصح عمل ما فيه قوله ويختلف المعنى يعنى
بالنفى والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفى ومع الرفع مثبت
قوله قال ابن هشام على ما ضربت زيدا بل اياك هذا تصريح
من هشام وهو كوفى بمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على
الرضى حيث قال والظاهر ان منع الكوفيين عدم جواز العطف
ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد

بلكن



بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانبارى والاندلسى
فكيف يمنعوى هذا قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب
بان ينفى بها الايجاب الذى قبلها ويجبر بها قطعيا فى النفى بعد
صيرورته بحرف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل الاضراب النفى
وغيره وذلك هو حقيقة تاكيد الاضراب بعد الايجاب وفى الشرح
وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر
فقد قال الرضى واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل
عمرو اضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر
المتقدم لا الى ما بعد بل ففى قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد
واثبته لعمرو ولو لم تجى بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت
عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا اى لا
تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا
بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص
فى ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة بل اتى بها للتاسيس
بمعنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما فى المتن نكته
وقع للمصنف فى اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا
قيل جانى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة
وهذا نقتضى ان لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا ثم قلم انتهى ما
فى الشرح واقول بما قررنا به كلامه هنا من ان المراد بزيادتها
انها تذكر لا للعطف ونفى ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه
فى شروط لا العاطفة وكلام الرضى قوله وجهك البدر الى
اخره الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيبوبة
بلى قوله والبعض هو لا يقول انها للتانيث يعنى تانيث الكلمة
كالتا فى ثمت وربت لانها ابدلت ولو لم تكن للتانيث لكانت
زائدة لمجرد التكثير كالف قبعثرى وتلك لا تمال قوله تختص بالنفى
فى الشرح حكى الرضى عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب
تمسكا بقوله وقد
وقد بعدت بالوصل بينى وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا
قال الرضى وهو شاذ قوله فى المحكى عن ابن عباس وغيره هو لغو

بلى قوله

قالوا نعم كفروا قوله ولذلك امتنع سيبويه من جعل ام متصلة
في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير في الشرح هذا معارض
لما حكاه في الكلام على ام عن سيبويه ان ام في هذه الاية متصلة
وانما نقل عنه ان ام انا خير قائم مقام ام تبصرون فراجعه وتامل
قوله ليشكل عليهم ان بلى لايجاب بها الايجاب وذلك
متفق عليه معنى ولو كان الاستفهام التقريري خبرا موجبا
لكانت بلى في الاية جوابا للايجاب في الشرح لا اشكال فان هولاء
راعوا صورة النفي المنطوق به فيجاب ببلى حيث يراد ابطال النفي
الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق
لمضمون الكلام جميعا للهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف
ودعواه الاتفاق ممنوعا فنمنعها اما ان اراد الايجاب المجرد
من النفي اصلا وراسا فقد اسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف
واما ان اراد ما هو اعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف
موجود مشهور ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف
النون انتهى واقول لما اراد الايجاب المجرد من النفي اصلا
ولم يجب بالبعض الذي اجاز استعمالها بعد الايجاب لعلته قوله
في كتاب الايمان هو بفتح الهمزة جمع يمين قوله وليس هولاء يعني
السهيلي والجماعة ان يجيبوا عن الاية بذلك يعني بوقوع الجواب
ببلى للايجاب بيد قوله وهو اسم ملازم للاضافة الى ان ببيد
وصلتها قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح
والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف استثنا فيكون التقدير
الا ان كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا
مفهوم منها ولا دليل على اسميتها قوله نحن الاخرون السابقون
بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا ووقع في بعض طرق هذا
الحديث بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك
على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها واضيفت
بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه
نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور قياسا وليس بيد منها واقول
لابن مالك ان يجيب عن هذا بمنع الحصر ولو سلم فالمحصور في الاضافة
الى

الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تغير فحذف وهذا
ليس كذلك قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير في الشرح
الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله
فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة كثير بكسر الصاد
على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب
والمعنيان مستقيمان الا ان يثبت رواية عن مصنفه فيصار
اليها ولا يعدل عنها انتهى ومصنفه هو اسماعيل ابو نصر بن حماد
الجوهري قال ابن الصلاح في شكل الوسيط لا اقبل ما تفرد
به وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد
به ورد بانه لم ينفرد به فان التبريزي والجواليقي وغيرهما
نقلوا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامة كتابه بالقبول ولابن
بري عليه حواش مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين
وثلاثمائة قال ياقوت في معجم الادبا كان من فاراب وهي
من بلاد الترك وكان من اذكيا العالم اخذ عن خاله ابي ابرهيم
الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر
فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين
الكاتب عنده واكرمه جهده فاقام بنيسابور يدرس في اللغة
ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة واقرانه
قال القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل
له دفين وشدهما كالجناحين وقال اريد اطير فقفز من علو فهلك
قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها
تلميذ له يقال له ابرهيم بن صالح فغلط في اشيا قوله انا افصح
من نطق بالضاد في الشرح يريد انا افصح العرب لان الضاد ليست
في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس على
يب حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
التاء الفوقية جمع كتيبة وهي الجيش وقراعها مضاربتها واراد ابن
مالك وغيره يكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما
اشتمل عليه من تاكيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذي منه
في الحديث من نوع وفي البيت من اخر وذلك ان البديعيين

فتموه الى الضرب الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم فمعنى البيت لا عيب فيهم الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال لان فلول السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتاكيد في هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعوى الشيء ببينة وانك علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني ان الاصل في الاستثنا الاتصال فذكر اداة الاستثنا على ذكر ما بعدها يوقع في وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شيء مما قبل وجعله بيانا فاذا ولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثنا من الاتصال الى الانقطاع جا التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه ذم حتى يثبته فاضطر الى استثنا صفة مدح والضرب الثاني نحو الحديث وهو ان يثبت لشي صفة مدح وتاتى عقبها باداة استثنا يليها صفة مدح اخرى ولا يفيد هذا الضرب التاكيد الا من الوجه الباقي وهو الاصل في الاستثنا الاتصال فقيل ذكر ما بعد الاداة انه تقع في وهم السامع اخراج شي مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جا التاكيد ولا ياتى في هذا الضرب التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشي ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على هذا الاستثنا متصلا وهذا التقدير في الضرب الاول دون الثاني قوله ترى من الرنين وهو الصعت في الشرح كان ينبغي ان يقول من الارنان لان الفعل منه ارنان وقوله انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان اصل هذا المعنى في هذه الكلمة بله قوله تدرا الجماجم الى اخره الجماجم جمع جمجمة وهي القبيلة وعظم الراس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهي الراس ومعنى بله الاكف على رواية النصب دع الاكف فامرها اسهل وعلى رواية الجر لترك الاكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الاكف التي يوصل اليها بسهولة قوله من بله ما اطلعتم عليه قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من

بله قوله

بله

بله والصواب اسقاط كلمة من في الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله في هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف واما وجه الفتح فقال الرضي اذا كانت بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتى بالصخرة اي كيف ومن اين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتدا والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذم قوله وخارجة عن المعاني الثلثة لقائل ان يقول جاز ان تكون مخندرا بمعنى الترك مفيدا للتعليل والمعنى اعددت لعبادي الصالحين من اجل تركهم ما علمتوه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثه حرف التا قوله وهو من حروف فقال في قولهم في النسب كنتي في الصحاح ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي وكانه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن والعاجن الذي اذا نهض اعتمد على يديه من حمق لهم عجز الرجل اذا نهض معتمدا بيديه على الارض قوله اذ لو قالوا رايتنا كا جمعوا بين خطابين في الشرح اي محذور في ذلك فقد اجازوا مثله في افعال القلوب نحو اعلمتك منطلقا واعلمتا كما انفسكما وتوكـ وجه منع الجمع بين خطابين هو ما اشار اليه المصنف بقوله فاذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم الى اخره واما افعال القلوب فقد اختصت باحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكونا ضميري خطاب او تكلم او غيبه فلا يقاس عليها غيرها قوله فانه خطاب لاثنين احدهما المنادى والاخر المضاف اليه قوله ويالي تمام القول في ارايتك في حرف الكاف كلمة في الاولى متعلقة بالقول والثانية ببيان قوله وزعم الجلولى بفتح الجيم وضم اللام الاولى وكذا اللام الثانية بعدها يا للنسبة الى جلولا بالمدفرية بفارس وهو نسبة على غير قياس حرف الثا قوله كقولهم في جدث جدف الجدث القبر وجمعه اجداث

حرف التا

ايم

حرف الثا

واجدث قوله ارانى اذا اصبحت الى اخره الهوى بالقصر
العشق وارادة النفس و فى الشرح وكان الثانى هو المراد بالبيت
بقوله اصبح مريد الشئ وامسى تاركا له متجاوزا عنه يقال عدا
فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه واقول هذا يدل على
ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط فى بعض نسخ المغنى و فى غيره
بالمعجمة وقد انشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية
• ارانى اذا ما بت بت على هوى • فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا •
قال ابن القطاع غدا اليه كذا اصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه
ليس على ما ينبغى لان تجاوز عنه معناه عفى عنه وليس بمراد ههنا
قوله وتخرجت الاية على تقدير الجواب فى البحر وتقديره
تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير
قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبى و فى ذلك كرر
للتوكيد او اريد بالاول انشاء التوبة وبالثانى استمرارها وقوله
وقوله على الثلثة عطف على قوله النبى او على قوله عليهم وقيل
ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى
جواب بل تكون غاية للفعل الذى قبلها وهو قوله خلفوا اى
خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم قوله والبيت على زيادة الفا
قال ابن مالك فى شرح عمدة وهو زعم الاخفش ان ثم فيه زائدة
والفا اولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد ادنى انتهى
وقال البلى شارح الحاجبية الذى اراه ان الفا للترتيب المتصل
فى الحكم كان الشاعر اخبر بالحكم الثانى عقيب اخباره بالحكم الاول
قوله متمسكا بقوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل
منها زوجها هكذا رايناه فى النسخ والاية ليست الا فى الزمر
والاعراف وهى فى الزمر بدون هو الذى و فى الاعراف بالواو لا بثم
ولفظها فى الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها و فى
الاعراف هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها قوله
ان من ساد الى اخره هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم
وزنه الا باثبات قد بعد ثم الثانية وهى ساقطة فى كثير من
النسخ المعتمدة قوله الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر

ادم

ادم عليه الصلوة والسلام كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه الذرية
بالمعجمة ولد الرجل ذكرا كان او انثى واحدا كان او اكثر والذر
جمع ذرة وهى اصغر النمل وحواء بالمد زوج ادم عليه الصلوة
والسلام والقصيرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع
الذى فى اسفل الاضلاع قوله ولكن الجواب الاخير اعم
لانه يصح ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت اما لم يبين
عموم هذا الجواب بصحته فى الاية الثانية لان هذا الجواب
لا يفيد سوى الترتيب فى الاخبار ولا يعدل الى ذلك الا عند
تعذر الترتيب فى الحكم و ثم فى الاية الثانية يصح ان يراد بها
الترتيب فى الحكم من غير تقدير ولا تاويل بان يكون سواه عطفا
على الجملة الاولى لا الثانية فان قيل قوله وقد اجيب
عن الاية الثانية ايضا يقتضى ان الاخير يجاب به عن الاية الثانية
اجيب بانه انما يقتضى ذلك لو كان ايضا راجعا الى اجيب
وهو غير راجع اليه وانما هو راجع الى عن الاية الثانية ولذا
اخر عنه قوله قال ابو الصقر الخ الصقر بالصاد المهملة
والقاف وشيبان هى من بكر والذرى بضم المعجمة والقصر الاعالى
جمع ذروة بكسر المعجمة وضمها والحسب ما يعده الانسان من مفاخر
اباه و فى الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل
ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على
ما اجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب
سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشئ سابق لذلك الشئ
فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة ابيه وسيادة جده
وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد واقول يمكن ان
يجاب عن ذلك بان دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب
لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى اول وجود
الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها بعد وسابقة
عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الاب
وسيادة الجد مترتبة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة
عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجد فلا يكون

قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور
قوله كمهز الردينى الى اخره يقال رمح ردينى وقناة ردينيه
نسبة الى ردينه وهي امرأة كانت تقوم القنا بخط هجر
والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبه وهي ما بين كل عقدتين
من القصب قوله قال الطبرى هو ابو جعفر محمد بن جرير
ابن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اماما
جليلا لم يقلد احدا ولد سنة اربع وعشرين ومايتين بطبرستان
وتوفي سنة عشر وثلثماية ببغداد والطبرى نسبة الى طبرستان
بخلاف الطبرانى فانه نسبة الى طبريه حرف الجيم قوله
ذا الا عربت ودخلت عليها ال في الشرح مناقشة لفظية من
جهة ادخال اللام على جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية
من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى حقا او ابدا
وبين الاعراب ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما التى بمعنى شى
ونحوها فان قلت ما سبب البنا حينيذ قلت موافقتها لجير
الحرفيه لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها حقا واما عند
من يجعلها كابدا فالبنا مشكل واقول الدليل على الملازمة
بين كون جير بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب عدم مشابهتها
الحرف حينيذ بوجه من الوجوه المقتضية للبنا بخلاف ما
بمعنى شى فانها مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها
موافقتها لجير الحرفية لفظا ومعنى عند من يجعلها حقا فيه
نظر فان القائل بان جير بمعنى حقا او ابدا لا يثبت جير
اخرى حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها قوله اجل جير
ان كانت رواسا فله ويروى ان كانت ابيحت اسادعاثره
وهو عجز بيت لطفيل الغنوى وقيل لمضرس بن ربعي صدره
• وقلن على الفردوس اول مشرب • ويروى وقلن على البردى
ويروى اول محضر والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون
اليمامة وقال في المحكم الوادى الخصيب عند العرب وهو بلسان
الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكرى
غدير لبنى كلاب وانشد البيت وقال غيره واد ويقال نوم رواء

حرف الجيم جير قوله



سو

من الما بكسر الراء والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المتثلم
وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن اول مشرب نشربه يكون
على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان ضرب وابيح حياضه
حياضه ولم يمنع منه احد واما على عمارته واستقامة احواله
فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه ولمن ذهب ان جير بمعنى حقا
اى يمنع كونها موكدة في البيت لاجل لاحتمال ان يكون المعنى حق ذلك
حقا اى يقع ذلك حقا انتهى واقول ما ذكره من معنى
البيت انما هو على رواية ان كانت ابيحت دعاثره واما على رواية
ان كانت رواسا فله فمعناه نعم هذا يقع ان رويت اسا فله
من الماء قوله وقائلة اسيت الخ الاسى الحزن واسى بتشديد
اليا خبر مبتدا محذوف اى انا اسى والاشارة بذلك الى الحزن
اى انى مخلوق من الحزن قوله جلل او اسم بمعنى عظيم او يسير
او اجل في الشرح لا ينبغى للمصنف عد هذا لان الكلام في جلل
المبنية على السكون ولا يكون الا حرفا وعلى تقدير انه اراد ما هو
اعم من المبنية على السكون حتى يشمل التى هى اسم لا ينبغي ايضا عدها
لانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الظروف
وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره
من المعربات بحكم مثل كل واما جلل الاسمية فهى بمنزلة زيد وعمرو
وبكر وخالد لا حكم لها تنفرد به عن الاسما المعربة وبمجرد موافقتها
للحرفية اللفظ لا يقتضى ذكرها واقول مراد المصنف من قوله
في صدر هذا التصنيف واعنى بالمفردات الحروف وما تضمن
معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد
والترجمة الا هى ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد
بعد عقد الترجمة بحرف وما يتضمن معناه قوله قومى
هم قتلوا اميم اخى الى اخره اميم ترخيم اميمه على لغة من ينوى
المحذوف واخى مفعول قتلوا وجللا اما صفة مصدر محذوف
اى عفوا عظيما واما منصوب على اسقاط الخافض اى عن عظيم
قوله الا كل شى سواه جلل هذا عجز بيت من المتقارب صدره
بقتل بنى اسد ربهم قوله رسم دار وقفت في طلله • الى اخره

جلل قوله

الاسمية

يروى فى مكان العداة الحياة درسم الدار اثرها اللاطى بالارض
والطلل ما شخص من اثار الديار قوله نقيل اراد من اجله
وقيل اراد من عظمه فى عينيه فى الشرح الاول هو الظاهر وليس
الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل
اراد من عظيم امره فى عينى لكان مناسبا. واقوله فى الصحاح
بعد انشاد البيت اى من اجله ويقال من عظمه فى عينى والجليل
العظيم انتهى وهذا صريح فانه قيل ان الجلل فى البيت بمعنى العظم
لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم
حرف الا حاشا قوله ومنه الحديث فى الشرح هذا
الحديث مذكور فى مسند ابى امية الطرسوسى قوله وتوهم
ابن مالك انها ما المصدريه وحاشا الاستثنائية الضمير فى انها
عائد الى كلمة ما التى فى الحديث قوله وحاشا الاستثنائية
كلام مستانف من مبتدا وخبر اه عطف على اسم ان وخبرها ويجوز
ان يكون الضمير عائدا على ما حاشا الذى فى الحديث وانث الضمير
باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة
معطوف على ما المصدريه وفى بعض النسخ انها بضمير التثنية وهو
ظاهر قوله رايت الناس الخ النعال بفتح النون الكرم وبكسرها
جمع نعل كقدح وقداح ومفعول رايت محذوف اى انقص منا جمع
وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على راى الاخفش قوله
ويرده ان فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها
وكذا فى مسند ابن عمر من مسند احمد والطبرانى هو الحافظ ابو
القاسم سليمان بن احمد بن ايوب بن مطير بتصغير مطر روى عنه
الحافظ ابو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام
وتوفى فى ذى القعدة سنة ستين وثلاثمائة باصبهان والطبرانى
نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبرى الى طبرستان
وفى الشرح ووجه الرد ان لا زائدة بعد الواو لتاكيد النفى
فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدريه ويكون هذا من
كلام الراوى وبقوله عليه الصلاة والسلام اسامة احب الناس
الى وهذا ليس بقاطع اذ لا يحتمل ان لا تكون نافية وغيرها منصوب

محذوف

ما حاشا قوله

محذوف والمعنى ولا استثنا غيرها فيكون من كلامه عليه السلام
ولا يعارض حينئذ بين رواية الطبرانى وتلك الرواية المتقدمة
انتهى واعلم ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه
عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذى قدره مضارعا
ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام
ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال ويكفى فى الرد الظهور
والرجحان قوله الثانى ان تكون تنزيهية هى التى يراد بها
معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الاخيران انه يراد
بها مع معنى التنزيه معنى اخر قال الرضى واذا استعمل حاشا
فى الاستثنا وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء
ذكر فى غيره او فيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا
تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم
يبرؤن من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان
لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه قوله وهذان الدليلان
ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية لان اثباتها لا بد فيه
من نفى الاسمية وهما لا ينفيانها قال الرضى وعند المبرد
يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام تعين
عنده فعليته واستدلاله على فعليته بتصرفه ليس بقاطع
لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا واسما كقولهم
لوليت اى قلت لولا ولا ليت اى قلت لا لا وسبحلت اى قلت
سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر واستدلاله
بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشا لله ليس بقوى لان الحرف الكثير
الاستعمال قد يحذف منه نحو سوا فعل وسف افعل فى سوف
افعل انتهى وفى الشرح وجزم المصنف بانتفا الحرفية
اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما
الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف
منه نحو سو افعل وسف افعل فى سوف افعل واما الثانى فقد
قال شارح اللباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام
فى حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت

وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشي
يدخل على كلمة اخرى ليستعمل الحرف انتهى واقول
الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سو وسف مقتطعان
من سوف ان الاحتمال في التصرف بالحذف وعدمه ان لا يكون
في الحرف موجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقوم
دليل على انها حرف كما في سوف قوله ولا يتاتى مثل هذا
التاويل في حاش لله ما هذا بشرا الاشارة بهذا التاويل الى
تاويل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء تجانب يوسف المعصية
لاجل الله قوله انما تجر في الاستثنا و التنوين في القراة
الاخرى ولدخولها على اللام في قراة المتبقة في الشرح
كلها منظور فيها اما الاول فهو انها انما تجر في الاستثنا متعقد
بمنع على ما ذكرا لبلى شارح الحاجبية فانه قال حرفية حاشا
لا يتوقف على الاستثنا ورد على ابن الحاجب تقييده حرفيتها بذلك
حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثنا فزعم
انه يقال حاشا زيد اي يقوم على الابتدا والخبر والتقديم
والتاخير كما تقول على زيد اي يقوم نقله المصنف عنه
في حواشي التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك واما الثاني
والثالث فلابن عطية ان يقول اي حكمت بالحرفية حيث
لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسما وحرفا فحيث دخل
عليها التنوين او دخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية وحيث
انتفيا جاز الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف انتهى واقول
الجواب على النظر في الاول ان كون حاشا لا يجر بها الا في الاستثنا
هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويبنى عليه الكلام دون ما قاله
البلي واما النظر في الثاني والثالث فماخوذ من كلام الرضي
فانه قال ويجوز ان يقال ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاش
لله اسم بني لمشابهته لفظا لحاشا الحرفية قوله وانما نزل
التنوين في قراتهم لبنا حاشا لشبهها بحاشا الحرفية لان معنى
الحرفية لان معنى الحرفية الاستثنا ومعنى التنزيهية الابعاد
عن السوء وهما متقاربان قوله وحامله على ذلك بناوها

في الشرح

في الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل
واقول مراده ان حامله على ذلك بناوها مع انه لا سبب
فيها للبنا الا نيابتها عن الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على
الفهم قوله ويرده اعرابها في بعض اللغات في الشرح وكان
المصنف اراد ببعض اللغات التي اعربت حاشا فيها قراة حاشا لله
بالتنوين فانه يعرب منصوب مثل تنزيها وتنوين تمكين وفيه
نظر لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز
في اسما الافعال واقول الجواب عن هذا النظر ان تنوين
التنكير باب اسم الفعل ليس بقياسي وانما هو سماعي في الفاظ منه
كصه ومه وايه كذا ذكر المصنف في حرف النون قوله اللهم
اغفر لي ولمن يسمع • حاشى الشيطان ولمن يسمع وابا الاصبغ
هذا الكلام ليس بشعر وانما هو نثر واصبغ بفتح الهمزة واهمال
الصاد واعجام الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة امر حسن
لا ينزه احد عنه فلم استثني بحاشا قلت تنبيها على ان
الشيطان لشدة خساسته تنزه المغفرة عنه ويعظم شانها ان
تتعلق به انتهى ولا يدفع هذا السوال بان حاشا الاستثنائية
ليس فيها معنى التنزيه وانما فيها معنى الاستثنا لما نقلناه انفا
عن الرضي من ان حاشا في الاستثنا وفي غيره معناه تنزيه
الاسم الذي بعده قوله حاشا ابي ثوبان الخ الخنى بكسر
المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالحا المهملة
اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا
الوجه وليس كذلك وانما هما بيتان صحتهما
حاشا ابي ثوبان ان ابا • ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله ان به • ضنا على الملحاة والشتم
البكمة الخرسة والفدم العيي قوله اي اباها وابا اباها
صدر بيت عجزه • قد بلغا في المجد غايتاها
وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها
او اسم فاعله القول الاول للكوفيين والثاني مذهب بعض النحويين
ويرد عليهما انهما لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا زيد الا انه

لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجري مجراه قوله البعض المفهوم
وفهمهم العام هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل
وهو ان فاعل حاشا وسائر الافعال التي يستثنى بها ضمير عائد
على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود
من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا او عدا زيدا ان
زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه
ومجاورة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضي
وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم
ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير
انتهى واقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتام بل
الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزة
البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة
الكل له وخلوه عنه فليتامل حتى قوله احدهما عام يعني حتى قوله
شاملا لحتى الجارة المسبوقة بذي اجزاء ولحتى غير المسبوقة به بخلاف
الشرط الثاني فانه خاص بحتى الجارة المسبوقة بذي اجزاء قوله
وقيل لعلة خشية التباسها بالعاطفة فان قيل يشترط
في حتى العاطفة ايضا ان لا يكون المعطوف بها ضميرا اجيب
بانه لم يشترط في حتى العاطفة هذا الا ابن هشام الخضراوي
وهو يعلله لغيره قوله كما في الى هذا بيان لملازمة قلب الف
حتى لدخولها على الضمير وقوله وهي فرع عن الى فلا يحتمل
ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله اي حتى فرع عن
الى فلا تحتمل ما تحتمله الى من قلب الفها ياء والا كان الفرع مساويا
لاصله والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان فرعية
حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب ان لا تحتمل ما
تحتمله الى في المعنى والعمل لا في غيرهما قوله تقتضي دخول
ما بعدها يعني في حكم ما قبلها قوله التي الصحيفة الى اخره
هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى فيما قبلها
فقوله كي متعلق بتقتضي والقرينة هي قول الشاعر القاها
فانه يقتضي ان الفعل ملقاه قوله او عدم دخوله كما في قوله

سقا



سقا الحيا الى هجره هذا البيت مثال لما قامت به قرينة تدل
على عدم دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها فقوله لم يستحق ايضا
بتقتضي والقرينة هي دعا الشاعر عليها بجمجمتي بانقطاع
الخير عنه والحيا بالقصر المطر وقد يمد كذا في القاموس
وعنيت بعين مهملة مضمومة فزاي مكسورة مشددة بمعنى نسبت
والجذوذ بجيم وذالين معجمتين المقطوع والمكسور يقال
جذذت الشيء قطعته وكسرته والجذاذ والجذاذ ما كسر
منه وضمه افصح من كسره وبجيم ومهملتين المقطوع ايضا
من جددت الشيء اجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى
مجدود ومنه يراد به حين جده الحايك اي قطعه وبحاء
مهملة ودالين مهملتين الممنوع قوله وزعم الشيخ شهاب
الدين القرافي هو ابو العباس احمد بن ابي العلا ادريس بن عبد
الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري اصلا ومولدا وسكنا الامام
العلامة اخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره
وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية
في زمانه حتى قيل افضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة
القرافي بمصر القديمة والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية والشيخ
تقي الدين ابن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال ابو عبد
الله بن رشيد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي
ان الكاتب لما اراد ان يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ
غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة
القرافة فكتب القرافي فجرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم
ان اصله من البهنسا توفي رحمه الله تعالى بدير الطين في جمادى
الاخرة عام اربعة وثمانين وستمائة ودفن بالقرافة
قوله وما يعمل الا في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك
العكس فان قيل اذا قلت ايهم رجل تضرب اضرب
عمل اي فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان خافض
المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان المراد
ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء

وعمل اي الجر في الاسما ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان
عملها الجر في الاسما من جهة اضافتها وعملها الجزم في الا فعال
من جهة تضمنها معنى الشرط قوله ويحتملها قوله تعالى
فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله في الشرح تخصيص هذه
الاية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا
القسم غير محتمل فاما اسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليليه
واما حتى يرد وكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالاية
الاخيرة اقول هذا المثال ايضا يحتمل الوجهين ان كان الخطاب
به مسلما لان المراد منه حينئذ الدوام وقد صرح بالوجهين
في الاية الاولى ابو البقا فقال ويجوز ان تكون بمعنى كي وان تكون
بمعنى الى وهي في الوجهين متعلقة ببيعا تكونكم وجواب ان استطاعوا
محذوف قام مقامه ولا يزالون انتهى قوله نعم هو ظاهر
فيما انشده ابن مالك من قوله
ليس العطاء من الفضول سماحة الخ
يعني ان الراجح في حتى في هذا البيت ان تكون للاستثنا المنقطع ويحتمل
الغاية احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى ان انتفا كون عطائك
معدودا من السماحة ممتدا الى زمان اعطائك في حالة قلة ما لك
فاذا اعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل ايضا التعليل
احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى اني احكم بان اعطاءك من فضول المال
ليس سماحة لاجل ان ابعثك على الاعطا حالة الاقلال من المال
وفي الشرح استظهره مع ان احتمال الغاية ثابت واقول
الظهور لا ينافي الاحتمال وانما ينافيه القطع قوله وفي
قوله والله لا يذهب الاخره يعني ان كون حتى بمعنى الاستثنا
في هذا البيت ايضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا
اما الغاية فبان يكون المعنى لا اترك الاخذ بثاري لاجل ان
اقتل هذين الحيين واما بين بالبا الموحدة اهلك والتا من بار فلان
هلك واباره الله اهلكه وفي بعض النسخ ابيد بالموحدة والدال
المهملة من باد الشي يبيد بيدا ويؤد اهلك واباده الله
اهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بني اسد قتلا ابا امرئ

القيس

١٦٠

القيس وبعده القاتلين الملك الحلاحلا خير معد حسبا
والحلاحل السيد الركين والجمع الحلاحل بالفتح كذا في الصحاح
وفي القاموس والحلاحل بالضم موضع والسيد الشجاع او الضخم
المروة والرزين قوله لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا سببا
عنه يعني ما بعد كلمة حتى في البيتين ليس غاية لما قبلها فيهما بحسب
الظاهر وان كان يحتملها احتمالا مرجوحا وفي بعض النسخ لان
ما بعدها ليس غاية لما قبلها بافراد حال الضمير اي ما بعد حتى في
البيتين ليس غاية لما قبلها قوله ولك ان تخرجه على ان فيه
حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون في الشرح
يتاتى التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف
وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا
مستقرا خبر المولود اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى
يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره
على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير فيزول لذلك الا انه
ينبغي فان قلت فما فائدة هذه الصفة قلت
فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون
وهو لا دلالة على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقديره
وهذا عين ما قدره المصنف قلت الامتداد لفعل حقيقته
لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل
الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى والجلوس
والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصورا
بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد اصلا انتهى ما
في الشرح واقول لا يلزم من ان الكون المطلق قد
يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه ههنا ممتد بهذا
الطريق لا بد من تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج الى ما قدره
المصنف قوله ولا ينتصب الفعل بعدها الا اذا كان مستقبلا
لان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال قوله
ثم ان كانت حالية بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب

لان الحال حينئذ حقيقة وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال
وبين كونه للحال الحقيقية تناف **قوله** وان كانت حالية
ليست حقيقية بل كانت محكية رفع معنى حكاية الحال ان يفرض
الفعل الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم **قوله**
والثاني ان يكون مسببا عما قبلها بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يودي
حصول مضمون ما بعدها سوا اتصل المضمونان نحو سرت حتى ادخلها
او لم يتصلا نحو رايت منه العام الاول شيا حتى لا استطيع ان اكلمه
العام مني وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي
وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها بشرط السببية الموجبة
للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي **قوله** واجاز
الاخفش الرفع بعد النفي قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما سرت
حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه انتهى
وفي الشرح الذي يظهر لي اجرا ما قال الاخفش في الاستفهام ايضا
بان يقدر اصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداته
على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص
لاخر سرت حتى تدخل البلد فتشك انت في صدق المخبر فتقول
لذلك المخبر هل سرت حتى تدخلها اي هل ما اخبرك به هذا الشخص صحيح
قوله والثالث ان تكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى
ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتدا والجملة
بعدها مستانفة فيخلو المبتدا عن الخبر لفظا وهو ظاهر
وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو انهم ان عنوا
ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر
اي سيري حاصل وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر
وما اظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر **قوله**
الثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى
المشاة او جزا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها يعني بعضا من جمع
في المعنى سوا كان جمعا في اللفظ او لم يكن وفي الشرح ان اراد ان يكون
اما جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل ورد ان اريد
بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس

المراد



لا يدل في المقام ولا ادل منه به وانما هو ادل عليهم بذلك لان المذكور
بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى واقول انما اكتفى الزمخشري بتكرار
لا في الاية لمعنى التفسير من خوضها متعدد فكانها تقدرت في اللفظ
وذلك منتف في لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قل ما تقع لا
على الماضي الا مكررة فما لها لم تتكرر في الافصح قلت هي متكررة
في المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا
الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى وسيلحق هذه الاية وما فيها
من الاقوال في بحث لا ان شا الله تعالى **قوله** ووجهه بعضهم
بان ما كانت ان لا سيما تنزلت منزلة الا في الاستثنا في الشرح يقدح
فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جا القوم والا زيدا والقول
بزيادتها ضعيف انتهى واقول لا يقدح فيه اقترانها بالواو لان
مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزلت منزلة اداة
الاستثنا **قوله** وعلى هذا يكون الاستثنا منقطعا وذلك لان
الاستثنا المنقطع كما صرح به بدر الدين بن مالك هو الاخراج بالا وغير
او بيد لما دخل في حكم دلالة المفهوم سوا **قوله** سواء والعدم
هو برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سوا **قوله** وعند
سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب قال ابن مالك وقد
صرح سيبويه ايضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية
كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما تضمن من اسما الزمان
والمكان وليس سوا كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم
لزومه الظرفية والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا **قوله**
جا الذي سواك هو بالقصر **قوله** وحالا لبثت اي مفعولا له **قوله**
مال الحرام كانه حرا جبل على يسار الذاهب من مكة الى منى بينه وبين
مكة ثلاثة اميال يمد ويقصر ويونث على ارادة البقعة فيمنع من
الصرف ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان معو كفها
فاعل ثبت مضمرا **قوله** ولا يمنع الجرية قولهم سوا اي بالمد والفتح
يعني فتح الهمزة **قوله** وما بعدها فاعل على الاول ولهذا ابتدا
كلام يبيان ما لزم وترتب على كل من الاوجه الثلثة التي اجيزت في سوا
في الاية فاراد بالاول كونها خبرا عما قبلها وهو ان الذين كفروا

سوا

وبالثاني كونها خبرا عما بعدها وهو أانذرتهم وبالثالث كونها مبتدا
قوله ابن عمرون الاول هو كون انذرتهم فاعل سواء فيبطل
بلزومه وهو كون سواء خبرا عما قبله قوله فيقال له وكذا اخبر
يعني اي كما قاله ابن عمرون على الثاني كان تقديره على ما هو مختاره
وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه على
مبتدائه فلو كان أانذرتهم خبر سواء لكان متقدما عليه فان اجاب
بان أانذرتهم جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذي يجب تقديمه
اذا تضمن استفهاما هو المفرد وهذا الجواب يمنع ان أانذرتهم
جملة وانما هو مفرد وقوله واما شبهته اي شبهة ابن عمرون
التي ابطل بها الاعراب الاول والاعراب الثاني فجوابها ان الاستفهام
هنا ليس على حقيقته لانه للتسوية والاستفهام الذي ليس على حقيقته
لا يستوجب التصدير حرف العين عدا قوله ولم يحفظ
سيبويه فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر بها فوجب
القول بحرفيتها معه على قوله نحن نتبدى الى اخره هذا البيت
لعروة بن حزام العذري في محبوبته عفراء ونحن بالمهملة تشتاق
والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة
بضمها ايضا وبكسرها جمع اسوة بكسرها ايضا ومما يأتسى به
الحزين اي يتعزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر
أسى بالضم وهو محتمل هنا واما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا يصح
اراده هنا قوله اي يقتصر على محذوف وجعل مجروره
مفعولا قال ابو حيان الذي سمع حذف الحرف والانتصاب الاسم
اختاروا واستغفروا وامر وكنى ودعا وسما وزوج وصدق
وانما جاز ذلك في هذه الافعال لتحقق الحرف وتعين محله ولا يجوز
القياس عليها وان تعين الحرف وتعين محله فلا يجوز بريت القلم
السكين خلافا لعلي بن سليمان انتهى واقول ينبغي على
هذا ان يقال ان قضى في البيت مضمن معنى قتلوا او اهلك فتتعدى
بنفسه لانه ليس واحدا من هذه الافعال وفي الشرح فان قلت
لم لا تكون على ههنا اسما ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوقا

حرف العين عدا
على

والظروف

والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل
جلست قرب زيد اي مكان قربه وايضا فكونه قليلا لا ينبغي حمل
البيت عليه بل من حمل الاية قوله وكذلك لا تحذف من اركل
اي على صراطك قال في الكشاف لاعترضن لهم على طريق الاسلام
كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على
الظرف كقوله عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب
زيد الظهر والبطن اي على الظهر والبطن قوله وبات على النار
الندى والمحلق هذا عجز بيت صدره تشب لمقرورين يصطليانها
٢٧ وتقدم الكلام عليه في الباء المفردة قوله ولتكبروا الله
على ما هداكم في الكشاف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء
لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما
هداكم وفي الشرح واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا
التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا
والحمد لله على ما اولانا فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى
قلت فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني
ثم قال وايضا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الاولى
قلت يمنع ظهور شي بينها في التعليل انتهى ما في الكشاف
واقول حاصل اعتراض المص لو كان وقوع على في الاية لتضمين
التكبير معنى الحمد لكان وقوعها في قول هذا الداعي الله اكبر كذلك
لعطف الجار والمجرور لم يذكر الحمد لله والجواب ان ذكر الحمد
ليس لتعلق الجار بل لتحصيل الثواب لانه يا لفقط وكان هذا
هو مراد الشارح بقوله فلان المستفاد من الاول غير المستفاد
من الثاني وفي حاشية التفتازاني وفي تقرير المتضمن ظرف
انسبها جعل الفعل المذكور حالا مثل لتحمدوا الله مكبرين ليكون ما
تعلق به الجار والمجرور مذكورا قصدا وعكسه مثل لتكبروا
الله حامدين واثره يعني صاحب الكشاف لان التعليل بالتعظيم
حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم انسب من العكس لان الحمد
انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم قوله السادس
موافقة من نحو قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس

شهادة ان لا اله الا الله وان محمدًا عبده ورسوله واقام الصلاة
وايتا الزكاه والحج وصوم رمضان اي بني الاسلام من خمس وبهذا
يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف
يكون مبنيا عليها والمبني لابد ان يكون غير المبني عليه ولا حاجة
الى الجواب بالكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل
واحد من اركانه **قوله** كقول حميد بن ثور ابى اسرالا ان
سرحة مالك الى اخره ثور بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والدوحة
الشجرة العظيمة والافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن والعضاه بكسر
العين المهملة جمع عضه او عضهه او عضاهه وهي كل شجر عظيمة
لها شوك **قوله** ولنا المراد تعلو وترتفع في الشرح فضن تزوف
تعني ترتفع فعداه بعلى وفي الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة عن امراة
واذا كان كذلك امكن ان يكون افنان العضاه كناية عن نسوة
اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن ينبني يروق على معناه من غير تضمين
ويكون حينئذ للبيت معنى صحيح انتهى ما في الشرح **قوله** في قوله
فيصح اسناد الاعجاب اليهن نظر لان اسناد تروق ليس الى افنان
العضاه وانما هو الى ضمير السرحة ويمكن الجواب بان مراده
من اسناد الاعجاب ليس اسناد يروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب
وهو حصول العجب **قوله** نى الله لا اتى الى اخره رديته
اي اصبته وفي القاموس وقوسى كسكرى موضع ببلاد السراه
له يوم وقوسى بالضم الموضع البعيد وتعفو تذهب الاثر والكلام
بضم الكاف جمع كلم بفتحها وهو الجرح **قوله** وتعلو على هذه
اي التي للاستدراك والاضراب **قوله** والثاني من جهتي على
ان تكون حلها بمعنى فوق حكى ابن ام قاسم خلافا في كونها في هذه
الحالة معربة او مبنية وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول
مقتضى البنا وهو مشابهة الحرف في لفظه واصل معناه **قوله**
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها هذا صدر بيت لمزاحم العقيلي
شاعر اسلامي معاصر لجرير والفرزدق عجزه •
• تصل وعن قيض بزيزا مجهل •
قال ابو حاتم للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة انما تذهب

تذهب الى الماء ليلا لا غدوة فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل
للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هناك قال الاصمعي
ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال ابو عبيدة من عنده والظمؤ
بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها همزة ما بين الوردين اعني
الشربين مشتق من الظما يستعمل في الابل وقد استعمل هنا في القطاة
قال ابو زيد وهو اخف من العطش وتصل بكسر الصاد المهملة
وفتح اللام اي تصوت بجوفها من شدة العطش وقيل تصوت
في طيرانها والصليل صوت كل شي يابس والقيض بفتح القاف وسكون
المثناة التحتية وفي اخره ضاد معجمة القشر الاعلى من البيض والزيزا
بزايين معجمتين بينهما مثناة تحتية وفي اخره مدة الارض الغليظة
ويروى بيبدا وهو القفر الذي يبيد من يدخله اي يهلكه والمجهل
بفتح الميم والهاء المفازة لا يهتدى فيها بعلم وقوله عن قيض معطوف
على المجرور بمن والتقدير غدت من عليه ومن عن قيض **قوله**
في غير باب ظن وفقد وعدم الاصل في التعدي الى ذلك وهو باب
ظن وحملوا فقد وعدم على وجد لانهما ضداه وانما جاز في باب
ظن وامتنع في غيره ووجب فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق
فعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو كان
فاعله ومفعوله ضميرين لشي واحد لسبق الفهم الى المغايرة بينهما
ويعلق فعل الفاعل في باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان
وظنه بصفات نفسه اغلب من علمه وظنه بصفات غيره فلم
يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتج الى تقدير مضاف لانتفا ما يقتضيه
قوله وفيه نظر في الشرح هذا النظر ذكره ابو حيان ايضا
وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شي يصح حلوله في محل ذلك
الشي انتهى وا**قوله** الدليل على انه يصح حلوله محل ذلك الشي
الذي بمعناه ولا يجب في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في اصوله
في الكلام على المترادف **قوله** وهذه الاشارة بهذا الى ما
كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد وبما كان
فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد **قوله**
وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب فوقا فيذكر قومه

لغيره الا ويزيد هو ولا القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم
عليهم وفي الشرح قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه قدر
لهم بعد قوله فاذكرهم وقدرت ثناهم على قومه ليكون ذلك
سببا للزيادة بهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز
ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه لم يذكرهم
زاد هولا القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهد من انحطاط
مرتبة هولا عن مرتبة قومه وفي الصحاح وذكرته بلساني وبقلبي
وتذكرته واذكرته غيري وذكرته بمعنى وا قوله
فقد ذكر المصنف هذا الذي جازه الشارح في شرحه للشواهد
حيث قال معنى البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر
الا يزيد اوليك القوم قومه حبا اليه لما يرى من تقاصرهم عن
قومه او لما يسمع منهم من الثنا عليهم والذكر على الاول بالقلب
وعلى الثاني باللسان ويشهد للاول انه يروى فاخبرهم وزعم
بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ان هذا
ليس بضرورة لتمكن قائله من ان يقول الا يزيدونهم حبا الي هم
ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل ورده الناظم يعني
ابن مالك بانه يقتضي كون الفاعل والمفعول والمفعول ضميرين متصلين
لمسمى واحد وانما يجوز ذلك في باب ظن وهذا سهو لان مسمى
الضميرين مختلف او ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع
لقومه الممدوحين ويحتمل عندي ان يكون فاعل يزيد ضمير الذكر
ويكون هم المنفصل توكيدا الضمير المتصل لانه يجوز ان يوكد بالمرفوع
المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهد ويجوز في فاذكرهم
د فاخبرهم الرفع عطفا على اصاحب والنصب في جواب النفي
لان انتقاض النفي انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تاتينا
فتحدثنا الا في الدار وزعم ابو حيان ان الناظم حرف صدر
البيت وان صوابه لم القى بعدهم حيا فاخبرهم ولا مستند
له في ذلك الا انه وجد في حماسة ابي تمام هكذا والذي اورد الناظم
فما اصاحب انتهى قوله ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره
في بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على انه كقوله فديت الاخره

وهو

وهو انسب لقوله وهذا الكلام مخرج وقوله وقد خرج ابن
مالك على هذا او الاشارة بذلك الى ما كان فيه مفعولا بشيء
وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قوله فديت احرمي
الى الحره يخجن بالخاء المعجمة والحاء المهملة يصوتن والهام
طير الليل الواحد هامة قوله لان ذلك انما قوله
فديت احرسني البيت وانما اشار اليه بذلك مع انه ليس ببعيد
لانه سبق التكلم وتقضى والمتقضي في حكم المتباعد قال صاحب
صاحب الكشاف وهذا في كل كلام يحدث الرجل بحديث
ثم يقول وذلك ما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك
كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لان ذلك وهو ظاهر وفي بعضها
لان بابه الشعر قوله وقوله ذي الاصبع لاه ابن عمك
الى اخره ذو الاصبع هو العدواني احد حكام العرب في الجاهلية
وقيل له ذو الاصبع لان حية نهشته في اصبعه فقطعها عاش ثلثمائة
سنة واصل لاه ابن عمك لله در ابن عمك فحذف اللام الجارة والتي
في اول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو في الاصل مصدر در اللبن
يدر ثم اطلق على اللبن نفسه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر
ابائه قال ابن سيده وافضل عنه وعليه زاد والديان الحاكم
وقال ابن السيد السائس القيم بالامر ويخزوني بالخاء المعجمة والزاي
اي تسوسني من خزي الرجل خزوا ساسه وقهره وسكن واو يخزوني
لاجل القافية وقبل هذا البيت

لاه ابن عمي ما يخاف الحادثات من العواقب ۞ لاه ابن عمك على ما كان من خلق ۞ مخالف لي اقليه ويقليني
ازري بنا اننا شالت نعامتنا ۞ فخالني دونه بل خلته دوني

وفي الشرح ويخزوني يحتمل الرفع والنصب نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ولا انت مالكي فكيف تسوسني او ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه
فالفتحة مقدرة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ في السواد الا ان
يعفون او يعفو الذي باسكان الواو من يعفو قوله
وحكى الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير احبابا
اذا برك فلم يثر في الكشاف احببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن
كانه قال انبت حب الخير عن ذكر ربي او جعلت حب الخير مجزيا

او مغنيا عن ذكره في ذكر ابو الفتح الهمداني في كتابه التبيان
ان الحيت بمعنى المزيت من قوله مثل بعير السو اذا حبا وليس
بذاك انتهى والرماني هو ابو الحسين بن على بن عيسى النحوى المتكلم
اخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج واخذ عنه التنوخي والجوهري
ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين وتوفي سنة اربع وقيل اثنين
وثمانين وثلاثمائة وهذه النسبة يجوز ان يكون الى الرمان وان
يكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والهمداني باسكان الميم
وبالدال المهملة نسبة الى همدان قبيلة من قحطان **قوله** نحو وما
كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة في الشرح يحتمل ان يكون
المعنى الا صادرا عن موعدة **قوله** والخامس مرادفة بعد
في الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم
بيقين فلو رادفتها عن لكانت اسما اذ لا مرادفة بين كلمتين
من نوعين ولو كانت عن اسما لا متنع عد هذا المعنى من معاني
عن الحرفية واقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقتها
بل مجرد التوافق في المعنى لانه سيقول في حرف الواو في الواو الحالية
ان الحرف لا يرادف الاسم **قوله** يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل
ان في مكان اخر من بعد مواضعه وذلك ان الايتين الواردتين
في امر واحد فتبين احداهما بالاخرى قال الزجاج ومعنى من
بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل حلاله
وحرم حرامه **قوله** ولتركبن طبقا عن طبق في الشرح
يحتمل ان يكون المعنى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر
دونه واقول هذا احتمال بعيد لم يعول عليه المعربون
لافضائه الى ما منعوه وهو تعلق الظرف الصفة بكون خاص
محذوف بلا دليل نعم ذكروا هنا ان عن يتعلق بكون مطلق
صفة لطبقا او حال من الضمير في لتركبن وقال المفسرون المعنى لتركبن
الشدائد الموت والبعث والحساب وقيل لتركبن تكون الاحوال
من النطفة الى البرزخ كما تنو لطبقة بعد طبقة وقيل لتركبن الاخرة
بعد الدنيا وقيل لتركبن هذه الاحوال امة بعد امة وهذا المعنى
الاخير ادق لكون عن طبق حالا والمعاني الاخر تكون صفة واعلم

ان

ان ما في الشرح ماخوذ من شرح الدماميني حيث قال الاولى ان يقول
ان عن نافية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا في الشدة
عن طبق اخر دونه الا ان المقدر في الشرح متباعد ولا دليل عليه
وفي شرح اللباب متجاوزا وعن دليل عليه فان معناها المجاوزة
وسيذكر المصنف في اخر الباب الثالث ان الكون الخاص لا يجوز
تقديره الا لدليل **قوله** ومنهل وردته عن منهل في الصحاح المنهل
المورد وهو عين ما ترده الابل في المراعي وتسمى المنازل التي في
المفاوز على طرق السفار مناهل لان فيها ماء وفي الشرح
يمكن ان يكون معنى البيت وردته صادرا عن منهل اخر **قوله**
واسراه الحي الخ يقال اساه بماله مواساة اي اناله منه وفي الصحاح
والسراة جمع سري وهو جمع عزيز وفي القاموس انه اسم جمع والحي
بطن من البطون يجتمعون فيه فيحمي بعضهم من بعض والرباعة بكسر
الراء الحمالة بفتح المهملة هي ما تحمل من دية او غيرها وتجوم اقساطها
الموجلة وانما سميت اقساط الكتابة والحمالة نجوما لان العرب
كانوا يجعلون الاجال طلوع النجم فيقولون اعطيك حقك اذا طلع
النجم الفلاني **قوله** الشاهد في الاولى في الشرح لا شاهد
فيه لجواز التعلق بمحذوف اي يقبل التوبة صادرة عن عبادة
واقول كلام المصنف انما هو بالنظر الى الظاهر وعدم
الحذف **قوله** بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من
الاخر في الشرح لو قال الاية يشير الى ما تقرر لما ناسب
لغرضه وهو لا يمكنك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان
حسنا واقول لا حاجة الى ذلك لان غرضه بيان تعدي
التقبل بمن وهو يتم بتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر
قوله الاستعانة في الشرح اللباب ويجوز رميت بالقوس
بالنظر الى القوس جعلت الة للرمي وستعانا بها فيه
ورميت على القوس بالنظر الى يد الرامي التي اعتمدت على القوس
في الرمي ورميت عن القوس بالنظر الى السهم **قوله** ابجزع
الى اخره الجزع نقيض الصبر والحمام بكسر المهملة الموت والكمي
بين جنبيك نفسك **قوله** اعن ترسمته الى اخره في الصحاح

الحرقا صاحبة ذي التمنو والمراد بما الصبابة الدمع وفي القاموس
سجوم العين قطر دمعها وسال قليلا قليلا **قوله** فلقد
اراني الى الحجرة الذريه بمهملة على وزن صحيفه حلقة يتعاسع
عليها الطعن قال الاصمعي وهي مهموزة **قوله** على عن يميني
مرت الطير سنحا هذا صدر بيت من بحر الطويل عجزه
وكيف سنوح واليمين يطيع • كذا في شرح الشواهد والسنح
بضم السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع وركع
والسانح ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس والعرب
تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني **قوله** دع عنك نهبا صيح
في حجراته هذا صدر بيت عجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل
وهو من بحر الطويل وفعولن الذي فاق له اثرم لانه جزم بحذف
صدره والحجرات بفتح الحاء والجيم النواحي جمع حجرة مثل حمرة
وحمرات اي اترك نهب الاموال واشتغل بالنساء الى في الرواحل
قوله وقول ابي نواس • دع عنك لومي فان اللوم اغراء
هذا صدر بيت عجزه • وداوني بالتي كانت هي الداء • وبعده
• صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها • لو مسها حجر مسته سراء •
وابو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة الحسن
ابن هاني ابو علي الحكمي الشاعر المعروف ولد بالاهواز ونشا
بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى
القطان وقرا على يعقوب وكتب عن ابي زيد الغريب وحفظ
عن ابي عبيدة ايام الناس قال ابو عبيدة معمر بن المثنى كان ابو نواس
للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين وقال الجاحظ ما رايت
اعلم باللغة من ابي نواس مات سنة ست وتسعين ومائة وقيل
قبلها او بعدها وله نحو من ستين سنة ويحكى عنه حكايات
غريبه **عوض قوله** كقولهم لا افعله عوض العائضين
في الصحاح ويقال لا اتيك عوض العائضين كما يقال لا اتيك
دهر الداهرين وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض
حالة الاضافة معرب لاتفاقهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم
فيه عند عدمها **قوله** مبني اذا لم يضف لقطعه عن

الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبه الحرف في افتقاره
الى غيره **قوله** رضيع لبان الخ رضيعي لبان خالص اهتدى
والمحلق في قوله تبله نشب لمعتر ومن تصطفيا نهاره وبا
على النار الندى والمحلق • وقد تقدم شرحه في البناء مفردة
وثدي ام على تقدير حرف الجر اي من ثدي ام وهو متعلق
برضيعي ويجوز ان يكون بدلا من لبان على الموضع والاسحم
بمهملتين هنا الليل وقيل الرحم والبا بمعنى في اي تحالفا
في ظلمة الاحشا قبل الولادة وقيل زق الخمر وقيل الرماد اي تحالفا
عند ذلك وفي الشرح لا اعرف احدا جعل البا بمعنى عند فما
ادري هذه العنعنه من اين جات **واقول** لعلها جات من مجازية
الظرفية لانهما لا يتحالفان في نفس الزق ولا في نفس الرماد بل عنده
وبقربه **قوله** فقيل ظرف فقيل ظرف ليتفرع على ان فيل
انما يكون ظرفا ليتفرع على القول بان لا ليس لها الصدر لا على
القول بان لها الصدر مطلقا واذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح
وهي ههنا وقعت في جواب تحالفا **اجيب** بان عوض كما قال
الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه ابدا او لما فيه من التاكيد
ما يفيده فائدة القسم ولاجل فائدته فائدة القسم قد يقدم على عامله
قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمنع عمله
فيما تقدمه نحو عوض لا اتيتك وعوض ما اتيتك انتهى وعلى
هذا فعوض في البيت متقدم على عامله قائم مقام الجملة
القسمية بيان لتحالفا **قوله** حلفت بمايرات الى اخره
اي بدماء مايرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب
بضمتين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون
الله **قوله** ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت
في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بان يكون معنى قوله ان عوض
ثم انه سادا مسد القسم وبناؤه حينئذ متجه لانه ظرف
مقطوع عن الاضافة فان **قلت** قولهم هو اسم
صنم يابى ذلك **قلت** انما يابا ه لو كان الضمير عايدا على
عوض بقيد كونه ظرفا سادا مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائد

على عوض لا باعتبار هذا التقييد بل باعتبار لفظه فقط ويكون
هذا من الاستخدام المذكور في البديع وهو ان يراد بلفظ احد
معنييه وبضميره المعنى الاخر او يراد باحد ضميريه احد المعنيين
وبالضمير الاخر المعنى الاخر انتهى واقول لا يخفى ما فيه من التكلف
والخروج عن الظاهر **قوله** عسى تعمل مطلقا اى سواء
اتصل بالضمير المنصوب اولم يتصل **قوله** لا حرف مطلقا خلافا
لابن السراج وثعلب فانهما ذهبا الى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى
لعل **قال** الرضى واتصال الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك
الا ان يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه شابه الفعل
لكونه على ثلاثة احرف كما قال ابو على فى ليس لما قال بحرفيتها
قوله ومعناه الترجى فى المحبوب والاشفاق اى الخوف
فى المكروه قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب
والاشفاق فى المكروه انتهى وفى الصحاح عسى من الله واجبة
لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا فى المجهول
وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للمخوفة والاشفاق
كما ان او فى كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك **قوله**
وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير
لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم عسى الاولى لاشفاق
المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم
نظرا الى ما عندهم من المحبة وفى الشرح وعسى الاولى فى الاية
للترجى والثانية للاشفاق نظرا الى ما فى نفس الامر وفى تفسير
البيضاوى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو جميع ما نهوا عنه فان
النفس تحبه وتهواه وهو يفضى بها الى الردى وانما ذكر عسى لان
النفس اذا ارتاضت ينعكس الامر عليها وفى حاشية التفتازانى
ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافى
كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته
مع انه ليس بمكروه منكر غاية الانكار كالمباح والسرور
قوله واجيب بامر واحد هاانه على تقدير مضاف قال
الرضى هذا تكلف اذ لم يظهر المضاف فى اللفظ لا فى الاسم ولا فى الخبر

قوله



قوله ومثله ولكن البر من امن بالله فى الشرح هذه الاية
تركيب واحد حرفى حذف منه المضاف للقرينة وما نحن فيه
كلى ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام فى عسى
زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما شابهه واقول مراد
المصنف من ذكر المثال هنا مجرد التنظير فى حذف المضاف من الاسم
او الخبر **قوله** والثانى انه من باب زيد عدل يعنى الاخبار
بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون فى ذلك ان المصدر بمعنى اسم
الفاعل وقال البصريون انه على تقدير ذو ومضاف الى المصدر وقيل
جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة **قوله** والثالث ان ان
زائدة قال الرضى فيه نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم ولزومها
مطردا فى موضع معين مع اى كلمة كانت تفيد **قوله** وليس بشىء
لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا فى الشرح اما الرد بالاول
فانما يتمشى على قول غير الاخفش والا فهو يرى ان الزائدة ناصبة
واما الرد بالثانى فللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن
عدم سقوطه موثرا فى زيادته انتهى واقول فيما نقلناه
اننا من كلام الرضى جواب عن هذا الثانى واما الجواب عن
الاول فظاهر **قوله** والقول الثانى انها فعل متعد
بمنزلة قارب قال الرضى وفيه نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة
لا وضعا ولا استعمالا **قوله** وهو مذهب الكوفيين قال
الرضى وفيه نظر قال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما
قبله بدل الاشتمال والذى ارى ان هذا وجه قريب فيكون
فى نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلا من
الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد يساعد ما ذهبوا
اليه لان عسى بمعنى توقع فمعنى عسى زيد ان يقوم توقع وترجى
قيامه **قوله** ويرده انه يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف
عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل فى الشرح لهم ان يقولوا
اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما فى بعض الصور مع مجى
مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا
والبدل اولى بذلك لانه المقصود بالحكم واقول قد اشار

المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شان البدل قوله
عسى الكرب الى اخره هذا البيت لهدبة بن الخشرم العذري
قتل جبيرا قصاصا لقتله ابى عمه وكان معاوية عرض على
ولى القتيل سبع ديات فابى الا قتله فقتله وهو اول قتيل قتل صبرا
بعد عهد النبى صلى الله عليه وسلم وقبل ان اذوا فقتله قال لاهله
يبلغنى ان القتيل يعقل بعد سقوط راسه فان عقلت فانى قابض
رجلها وباسطها ثلاثا ففعل ذلك وذكر المصنف فى الباب الخامس
ان فرج مبتدا ووراءه خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود
الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراءه خبرها لئلا
يصير الفعل من خبر عسى رافعا الاجنبى عن اسمها قوله اكثرت
فى العذل ملحا الى اخره العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال
المعجمة الساكنة الملامة والالحاح بمهملتين الملازمة قوله
وقولهم فى المثل عسى الغوير ابوسا الغوير بمعجمة مضمومة
وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء لكلب والابؤس بضم
الهمزة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب او الشدة فى الحرب
واصل هذا المثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير اليها من
العراق ومعه الجمال عليها الغرائر مخبا فيها الرجال وكان الغوير
فى طريقه لعل الشر ياتيكم من جهة الغوير قوله
والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اى يكون ابوسا واكون صائما
لان فى ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلى الاولى ان يقول اى ان
يكون ابوسا وان اكون صائما وحينئذ حذف ان مع الفعل مع كونها
حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد
مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله وقيل التقدير ياس
ابوسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فطفق مسحا وفى المثل
على هذا التاويل مجاز فى الاسناد لان فاعل ياس ضمير الغوير وقال
ابو على جعل عسى بمعنى كان وتركه منزلته وقال ابن جنى فى الرسائل
الطبريات قلت لابى على ابوسا فى قوله عسى الغوير ابوسا حال
قال نعم كانه قال عسى الغوير مهلكا والغوير واد قوله عسى طى
الخ قال الرضى السين فى سيصغى تامة عند المتاخرين مقام ان لكونها

للاستثقال

للاستثقال والعلاث بضم المهملة جمع علة وهى بمنزلة المعطش
والكلى جمع كلية او كلوة بضم الكاف فالجواب ان الاستثناء قوله
وعسى فيهن فعلنا فعم ضمير فيهن عائد على الثالث والرابع والخامس
باعتبار ان لكل واحد صورة من صور استعمال عسى قوله
والسادس ان يقال عسانى وعساك وعساه وهو قليل
لان الاصل فى عسى ان يتصل بها الضمير المرفوع قوله يا ابن
الزبير طالما عصيكا ۝ قاله رجل من حمير وبعده
فطالما عنيتنا اليكا ۝ لنضربن بسيفنا قفيكا ۝
قوله والكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا اعترض
عليه بان هذا البدل ليس بمذكور فى التصريف والجواب
ان نسبته الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شانه
ان يذكر فيه قوله والثانى ان الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله
فقلت عساها نار كاس الى اخره يعنى ولو كانت باقية على
عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر
بعدها فعسى فى البيت جارية مجرى لعل والضمير اسمها
ونار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفى الشرح ويحتمل البيت وجهين
اخرين احدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب
خبرها فيكون مثل ان عسيت صائما والثانى ان يكون ضمير
النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما
حكاه ثعلب انتهى فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة
عن النكرة فجوابه ان كاسا علم على امراة فالاخبار بمعرفة عن
معرفة قوله واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين
يعنى نقصان عسى وتمامها لكن يكون الاضمار فى يقوم لا فى عسى فان
اعتبر يقوم متحملا للضمير كانت عسى ناقصة وزيدا اسمها وان يقوم
خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير كان زيد فاعل يقوم
وعسى تامة مسندة الى ان يقوم زيد وفى الشرح فان قلت
قد حكموا فى باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة
فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدا مثل زيد قام
فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدا فى الاصل قلت

المسئلة مختلف في جائزتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من
منع كما منع في كتاب المبتدا ومنهم من اجاز قال ابن عصفور وهو الصحيح
ووجه الفرق ان الابتدا عامل معنوي والناسخ عامل لفظي
والعامل اللفظي اقوى من العامل المعنوي فاذا تقدم الفعل
على المبتدا كان العمل للفعل لازما لكونه اقوى واذا تقدم
على الاسم بعد عسى لم يكن لان ما وافق قوله لقائل ان يقول
ليس ان يقوم في عسى ان يقوم زيد على تقدير نقصان عسى من
تقدير الخبر الجملة على مبتدا ئه لان ان مع صلتها مفرد قوله
كما يقال من علوه هو بسكون اللام وضم المهملة او كسرها قال
في الصحاح وعلو الدار وعلوها نقيض سفلها وفي بعض نسخ المغني
ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه نظر لان ذلك
مصدر علا في المكان او في الشرف او في الارض بمعنى تكبر وليس
بمعنى المصدر مراد هنا قوله يا رب يوم لي لا اظلله الى اخره
اصل اظلله اظلل فيه فحذف الجار توسعا واوصل الضمير بالفعل
وارمض بفتح الاول والثالث اي اشتد حره مضارع رمض يرمض
كعلم يعلم واضحى بفتح الاول والحا المهملة مضارع ضحي بكسرها اي
برز للشمس قوله لا وجه لبنائه لو كان مضافا يعني لا وجه
لبنائه لو كان مضافا على الضم لان علة البنا فيه على الضم
شبهه بالغاية وهو منتف حالة الاضافة وفي الشرح بل له وجه
وهو اضافته للمبني كما مر في سواك وسيأتي في غير واقول
الاضافة الى المبني علة لمطلق البنا لا للبنا على الضم والواقع في كل مبني
لاضافته الى مبني انما هو البنا على الفتح قوله والمعنى انها تصيبه
الرمضا من تحته وحر الشمس من فوقه هذا بيان لحاصل
المعنى فان اشتداد الحر من اسفل سبب عن اصابة الرمضا له
والبروز للشمس سبب لحر الشمس من فوقه قوله اقب
من تحت عريض من عل في القاموس القبب محركة دقة الخصر وضمور البطن
قوله كجلمود صخر حطه السيل من عل هذا عجز بيت
صدره • مكر مفر مقبل مدبر معا • والمكر بكسر الميم
وفتح الكاف من كر يكر والمفر من فر يفر والجلمود بضم الجيم

بكسر الميم وفتح الفاء

الحجر



الحجر العظيم الصلب والحط الالقاء من علو قوله
وهي اصلها عند من زعم زيادة اللام قال الرضي اللام الاولى
زائدة عند البصرية اصلية عند الكوفية لان الاصل عدم زيادة
في الحروف بالزيادة لان مبناها على الحذف والبصرية نظروا
الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة الثانية نحو لعلت
قوله لا تهين الفقير الى اخره قاله الاضبط جاهلي قديم
قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال
وبعد هذا البيت
• فصل حبال البعيد ان وصل الحبل واقص القريب ان قطعه •
• واقنع من العيش ما اتاك به • من قر عينا بعيشه نفعه •
وهذه الابيات من بحر المنسوخ دخل الاول منها الخرم بالرا
بعد الخبن في مستفعلن الذي في اوله فصار فاعلن وهو لا نهي
وذلك على سبيل الشذوذ قوله وهما بمنزلة عسى الضمير
المثنى عائد الى عل ولعل وكذلك الضمير في بهما ولانهما وجوابهما
وعقيل بضم العين المهملة وفتح القاف قوله والكسر على اصل
التقا الساكنين لان اللام الاولى ساكنة وكذا الثانية في الاصل اذ اصل
المبني ان يكون بناؤه على السكون قوله على صروف الدهر
الى اخره الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح
المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحرب
بالفتح واللمة الشدة والزفرات بفتح الفا جمع زفرة بسكونها
وهي ادخال النفس بشدة وسكنت فا زفرات للضرورة قوله
وسيأتي البحث في ذلك يعني في الباب في اقسام العطف قوله •
لعل التفاتا الخ الرحم بالضم الرا الرحمة قال الله تعالى واقرب
رحما عند قوله قال الحريري لحن جملة قال الحريري
لحن خبر مبتداه قول بعض المولدين ولحن خبر مبتدا محذوف
عائد على المبتدا المذكور فالجملة منه ومن مبتدائه مقول قال
والحريري هو ابو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات
كان احد ائمة عصره ولد سنة ست واربعين واربعمائة وتوفي
سنة ست عشرة وقيل احدى عشرة وخمسمائة بالبصرة والحريري

يستند الى الجمع لعلها [illegible] وقوله بل كل كلمة ذكرت مرادًا بها
لفظها [illegible] في كل كلمة اريد بها لفظها ان تقع فاعلا ومبتدا
[illegible] لانها التي اريد بها مدلول مغاير للفظها
وان [illegible] وهل ينفع شيا ليت
وانما تحكى [illegible] وفي كلام المصنف ما يقتضي ان دلالة
الكلمة على لفظها وضعية قال التفتازانى ولا خفاء ان هذا
ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق
والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم
لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال الاسم والمدلول
فعل او حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح
والتحقيق انه وضع علمى لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك
والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر
في الاشتراك الوضع قصدًا والمدلول مغاير للفظ **قوله**
قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك في الشرح غاية ما
فعله ابن ملك انه حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة
قلت كونه عد هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها مثم
موافقة ابن ملك في الخطا لا يكون عذرًا له في ارتكابه **قوله**
ويفترقان من وجهين وهو ان لدن لا تكون الا فضلة
بخلافهما الوجه الاول هو ما اشار اليه النقاش ان عند لمكان
الحضور ولدى تعاقبها مطلقا ولدن تعاقبها اذا كان المحل
محل ابتداء غاية وفي الشرح فان قلت يجوز ان يقال علم من
لدن زيد بينا علم للمعمول ونيابة الظرف عن الفاعل قلت
انما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه
وعليه فلا نقض **قوله** وهي مبنية في لغة الاكثرين تبدد
به لان قيسا يعربونها وبلغتهم جات قراءة من لدنه بضم
الدال وكسر النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من اخواتها
ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبنى للشبه الوضعى وحملت
لدن عليه • لدن شب حتى شاب سود الذوائب
هذا عجز بيت صدره • صريع غوان راقهن ورقنه •

والصريع

يب

والصريع المصروع اى المطروح على الارض والغوانى جمع غانية وهي
التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين وراقه اى اعجبه والذوائب
جمع ذوابة بذال معجمة وهمزة تبدلوها في الجمع واوًا كراهة
وقوع الف الجمع بين همزتين **قوله** والنصب على التمييز في الشرح
ظاهره انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله
مبدا وقت مبهم فنسر ذلك الوقت المبهم بغدوة وفي شرح الرضى
دال لدن قبل نون ساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم قد تحذف
نونه فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة
تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار
لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة لتشبيهها بالتمييز
او تشبيهًا بالمفعول نحو ضاربه زيدا وغدوة بعد لدن
لا تكون الا منونة وان كانت معرفة اما تشبيها بالتمييز
واما لانا لو حذفنا التنوين لم ندر امنصوبة هي ام مجرورة
قوله ومبرمان هو بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء
لقب واسمه ابو بكر والله تعالى اعلم **حرف الغين**
قوله ان فهم معناه اى معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ
معناها اى معنى الاضافة **قوله** وقولهم لا غير لحن
في الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه
على ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون وحكى الزمخشري
في المفصل لا غير وليس غير قال الاندلسى واما لا غير فان ابا
العباس كان يترك انه مبنى على الضم مثل قبل وبعد وانما ليس
غير فكذلك الا ان غيرا في موضع نصب على خبر ليس واسم
ليس ضمير لا يظهر لانها هنا للاستثناء وانشد ابن مالك في باب
القسم في شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا • لعن
عمل اسلفت لا غير تسئل • والعجب انه رحمه الله يبوح
هنا بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان
مستنده في التلحين **قوله** السيرافى فيما حكاه عنه صاحب
القاموس ان الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان
مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز

لذلك تورد السماع انتهى قوله وحذف المضاف لفظا
ونية ثبوته هكذا وقع في اكثر ما رايناه من النسخ والصواب
ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف
دينه مجرور ان بالعطف على اضمار الاسم قوله وقال ابن
خروف يحتمل الوجهين يعني الاعراب والبنا وابن خروف
هو ابو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي الاشبيلي شرح
كتاب سيبويه والجمل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل
سنة تسع وستمائه والحضرمي نسبة الى حضرموت قوله
لان المعرف الجنسي قريب من النكرة يعني سوا كان اسما موصولا
او معرفا باللام او بالاضافة وذلك لان المعرف الجنسي في المعنى
كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السفاقسي ورد بانه
على خلاف اصلهم ان المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة والمراعى في ذلك
اللفظ لا المعنى قوله ولان غير اذا وقعت بين ضدين ضعف
ابهامها لان المراد بها حينئذ غير معين ولهذا قال ابن السراج
ان غيرا تتعرف اذا كان المغاير واحدا نحو الحركة غير السكون
قوله وترده الاية الاولى في الشرح انما يرده لو اعترف
ان غيرا في الاية الاولى صفة ولا نفي الجائز ان يقول انه بدل
قوله والثاني ان يكون استثنا قد اسلفنا في حرف الا الكلام
على كون غير للاستثنا فليراجع ثمة قوله فيعرب باعراب
الاسم التالي الا في ذلك الكلام وذلك لان الاسم الذي بعدها
لما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذي كان
يستحقه للاستثنا عليها قوله يقرا برفع غير هي قراة ابن
كثير وابي عمرو وحمزة والكسائي وعاصم قوله انما
على انه صفة للقاعدون هذا توجيه الاكثرين وهو قول
سيبويه كما انه عنده صفة في غير المغضوب عليهم قوله
ويؤيده قراة النصب هي قراة نافع وابن عامر والكسائي
وهي على الاستثنا من القاعدون ووجه التائيد ان
نصبها لا يظهر ان يكون على الاستثنا وهو يوافق رفعه على
انه بدل فسقط قوله في الشرح ولقائل ان يقول انما يكون

النصب



النصب مؤيد للبدل لو تعين كونه على الاستثنا وهو ممنوع
لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال في المعنى صفة
قوله الا في السبع اي القراءات السبع وفي بعض النسخ السبعة
اي القرا السبعة قوله لانه لا وجه لها الا الوصف يعني
وعلة حسنه مفقودة وفي الشرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا
قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب فيها كما
صرح به غير واحد والنكرة في الاية لم توصف فامتنع جعلها بدلا
ولقائل ان يمنع فيه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف
اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت بابيك
خير منك وما في الاية من هذا القبيل قوله وعلى التشبيه
بظرف المكان لاشتراكهما في الابهام قوله ابن الهاذش هو بالباء
الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نحاة
المغرب قوله لم يمنع الشرب منها الخ الضمير للناقة المتقدم
ذكرها قال الاوقال جمع وقل بفتحتين وهي الحجارة وصخرة الاصا
نة لانها في الارض التي تنبت فيها شجرة تلك الغصون او بفتح الاول
وسكون الثاني وهو شجر المقل ادثمره وفي شرح شواهد
الكتاب الاوقال الاعالي وسنة النوقل في الجبل وهو التصعود فيه
والمعنى لم يمنعها في الما الا صوت حمامة ذكرتنا من غيب فتنتنا
عن المسير وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة
فنفرت يريد انها حديدة النفس وذلك محمود فيها قوله
وذلك في البيت الاول اقوى لانه اجتمع فيه الابهام والاضافة
فيه لمبني تضمن غير معنى الا يعني وتضمن الاسم معنى الحرف مقتض لبنائه
وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم فقد تضمن الا في البيت
الثاني فان التفريغ فيه جائز وان كان موجبا اجراء له مجرى
النفي كما في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره واما ثانيا فلان
تضمن معنى الحرف موجب للبنا لا مجوز له والبنا في البيتين قبيل الجائز
لا الواجب بدليل انه روي بالضم واقول التفريغ في الثاني
وان كان جائزا الا انه خفي غير ظاهر فلا يصلح مقويا بخلاف
التفريغ في الاول ورواية الضم لا تقتضي ان البنا في رواية النصب

من قبيل الجائز دون الواجب وانما تقتضي ان النصب في البيت
من قبيل الجائز دون الواجب والكلام في الاول دون الثاني ولو سلم
فانما يكون يضمن معنى الحرف موجبا للبنا اذا لم يكن له معارض
وفي غيره معارض وهو لزوم الاضافة التي هي من خواص الاسما
قوله من شكل التراكيب اشارة الى ان الاشكال في هذا
البيت لتركيبه لا لمعناه قوله الحكمي بفتح المهملة والكاف
هو ابو نواس وقد ذكرناه في غير قوله بل لما اضيف اليه مرفوع يعني
عن الخبر لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي اضيف ضمير
عائد على غير والضمير المجرور باللام عائد على ما ومرفوع مبتدا
وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع خبط قوله
انا ابن جلا هذا اول بيت وهو
• انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني •
والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب
لصعاب الامور قوله اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها
وقيل انا ابن رجل جلا اي انكشف امره وقيل جلا ها هنا علم
وحذف منه التنوين لانه يحكى كيزيد في قوله •
• نبئت اخوالي بني يزيد • ظلما علينا لهم فديد •
لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة
لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة
الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه
ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي ولا يجري عليه حكم المفرد في
الانصراف وعدمه قوله ترمي بكفي الخ الضمير في ترمي عائد
الى الكبدا في قوله مالك عندي غير سهم وحجر • وغير كبدا شديدة
الوتر • والكبدا القوس التي يملا مقبضها الكف قوله ابن الخشاب
هو بمعجمتين وموحدة في اخره من نحاة بغداد المتاخرين وهو
ابو محمد عبد الله بن احمد البغدادي كان عالما في الادب
والتفسير والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمسمائة
ببغداد قوله وهو ظاهر التعسف في الشرح يعني ان ارتكابه
خارج عن طريق العرب المسلوك وانا قولك ان ثبت بطريق معتبر

يجي

يجي هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك
الا حذف المبتدا للقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال
ما سوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول انتهى ما في الشرح ولعل
مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدا
فيما نحن فيه وجعل ما سوف مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا
ما يستعمل التعسف في ذلك قوله من ابيات المعاني يعني من
الابيات التي يسال عن معانيها قوله والجواب ان الها في بغيره
للسوى في الشرح ويظهر وجه اخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل
والانصاف لا بمعنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره
فالمعنى لم يعدل عدله لعدل غيره حتى يحتاج مع كون العدل بمعنى
السوى الى تقدير مضاف والله سبحانه اعلم حرف
الفا قوله حرف مهمل اي اهمل عن العمل قوله لحدها الترتيب وهو
نوعان قال الرضي الفا تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف
او لا فان عطفت مفردا غير صفة فمعناها ان ملابسة المعطوف
لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على
الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في
ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك
جاء زيد الاكل فالنايم اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف
غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الحديث
يتقدم الاقرا فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة
على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون
الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو قوله
وذكره وهو عطف مفصل على مجمل قال الرضي الترتيب الذكري
ان يكون المذكور بعد الفا كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها سواء
كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها او لم يكن نحو ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ونحو وتبوا الارض نتبوا
من الجنة حيث نشا فنعم اجر العاملين فان ذم الشي ومدحه
يصح بعد جري ذكره انتهى وبهذا تبين ان الترتيب الذكري ليس

منحصرًا فی عطف المفصل علی المجمل کما هو ظاهر کلام المصنف **قوله**
نحو فازلهما الشیطان عنها فاخرجهما مما کانا فیه بین المصنف رحمه
الله التمثیل بهذه الآیة علی ان اخراجهما مما کانا فیه تفصیل
لازلهما عنها لا امر آخر مرتب علیه وفی الشرح فی التمثیل بذلک نظر
فان ضمیر عنها اما للشجرة او الجنة وعلی الاول فالآیة مما لنا بعید
الترتیب المعنوی لان اخراجهما من الجنة کان بعد الازلال عن الشجرة
وعلی الثانی فان التفصیل الذی یفیده المعطوف والذی کانا فیه هو الجنة
اللهم الا ان یراد فاخرجهما مما کانا فیه من النعیم والکرامة فیکون حینئذ
من التفصیل بعد الاجمال انتهی وفی الکشاف الضمیر فی عنها للشجرة
ای فحملهما الشیطان علی الزلة بسببها وتحقیقه فاصدر زلتهما عنها
وعن هذه مثلها فی قوله تعالی وما فعلته عن امری وقول الشاعر
ینهون عن اکل وشرب ۰ وقیل فازلهما عن الجنة بمعنی اذهبهما عنها
کما تقول زل عنی مرتبته ومما کانا فیه من النعیم والکرامة او من الجنة
ان کان الضمیر فی عنها للشجرة قال التفتازانی اذ لو کان للجنة لکان
الاخراج قبل الازلال او معه فلا یصح العطف بالفاء الا بتاویل
وفی تفسیر البیضاوی ویعضد کون ازلهما بمعنی اذهبهما قراءة حمزة
فازالهما وهما متقاربان فی المعنی غیر ان زل یقتضی عثرة مع الزوال
وازلاله قوله هل ادلک علی شجرة الخلد وملک لا یبلی وقوله
ما نهاکما ربکما عن هذه الشجرة الا ان تکونا ملکین او تکونا من الخالدین
ومقاسمته ایاهما بقوله انی لکما لمن الناصحین واختلف فی انه تمثل
لهما فقاولهما بذلک او القاه الیهما علی طریق الوسوسة وانه کیف
توصل الی ازلالهما بعد ما قیل له اخرج منها فانک رجیم فقیل انه منع
من الدخول علی جهة التکرمة کما کان یدخل مع الملائکة ولم یمنع ان
یدخل للوسوسة ابتلاء لآدم وحواء وقیل قام عند الباب فناداهما
وقیل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخزنة وقیل دخل
فی فم الحیة حتی دخلت به وقیل ارسل بعض اتباعه فازلهما والعلم
عند الله **قوله** ونحو توضأ فغسل وجهه ویدیه ومسح راسه
ورجلیه یحتمل ان یکون رجلیه منصوبا باضمار غسل فیکون من عطف
الجمل وان یکون بالعطف علی راسه فیکون اخبارًا عن المسح علی

الحنین

١٧٢

الحنین **قوله** بین الدخول نحو مل هذا آخر بیت لامرئ القیس
وهو ۰ قفا نبک من ذکری حبیب ومنزل ۰
۰ بسقط اللوی بین الدخول فحومل ۰
والسقط بکسر السین المهملة وسکون القاف منقطع الرمل حیث
یستدق واللوی بکسر اللام والقصر رمل یلتوی والدخول بفتح الدال المهملة
موضع وحومل بفتح الحاء المهملة موضع آخر **قوله** وهو فی کل شیء
بحسبه الا تری انه یقال تزوج فلان فولد له اذا لم یکن بینهما الا مدة
الحمل **قال** الرضی اعلم افادة الفاء للترتیب بلا مهلة لا ینافیها
کون الثانی المترتب یحصل بتمامه فی زمان طویل اذا کان اول اجزائه
متعقبًا لما تقدم کقوله تعالی الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان اخضرار الارض یبتدئ بعد نزول المطر لکن یتم فی مدة
ومهلة فجیء بالفاء ولو قیل ثم یصبح نظرًا الی تمام الاخضرار جاز
وکذا قوله تعالی جعلناه نطفة فی قرار مکین ثم خلقنا النطفة علقة
نظرًا الی تمام صیرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظامًا فکسونا العظام لحمًا نظرًا الی ابتداء کل طور ثم قال ثم
انشأناه خلقًا آخر نظرًا الی تمام الطور الاخیر واستبعاد المرتبة هنا
الطور الذی فیه کمال الانسانیة من الاطوار المتقدمة **قوله**
وقال الله تعالی الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ای الظاهر
ان تصبح علی حقیقته فیکون الاخضرار فی وقت الصباح من لیلة
المطر ویحتمل ان یکون بمعنی تصیر فلا یلزم ذلک والاول قول عکرمة
وهو موجود فی مکة وتهامة قاله ابن عطیة وقد شاهدت فی السوس
الاقصی ونزل المطر لیلا بعد قحط فاصبحت تلک الارض الرملة التی
تنسفها الریاح قد اخضرت بنبات ضعیف انتهی وفی البحر واذا کان
الاخضرار متاخرا عن انزال المطر فثم جمل محذوفة ای فتهتز وتربو
فتصبح بین ذلک قوله تعالی فاذا انزلنا علیها الماء اهتزت وربت وفی
الکشاف فان **قلت** هلا قیل فاصبحت ولم صرف الی لفظ
المضارع **قلت** لنکتة فیه وهو افادة بقاء اثر المطر زمانا بعد
زمان کما تقول انعم علی فلان عام کذا فاروح واغدو شاکرا له ولو
قلت فرحت وغدوت لم یقع ذلک الموقع فان **قلت** فما له رفع

ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لاعطى عكس الغرض لان
معناه اثبات الاحضرار فينقلب بالنصب الى نفى الاحضرار مثاله ان
تقول لصاحبك الم ترانا نحسن اليك فتشكر ان نصبته فانت ناف لشكره
شاك لتفريطه وان رفعته فانت مثبت لشكره قوله وفا
السببيه لاستلزام التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل
الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة فى الشرح بهذا اجاب ابن الحاجب
فى امالى القران عن الاية المذكورة وهى قوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء والحق ان الاصل فى السببيه استلزام التعقيب وذلك
لان السبب التام يعقبه مسببه عن غير تراخ ولو كانت الفا لا تدل
على ذلك لم يجز دخولها فى الجزا لم يجز دخولها والوا وبعض جزا
السبب قد تقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضى وقوع
المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه يعلم ان يسلم فهو يدخل
الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه
فمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة
انتهى واقول لا يريد النحاة بالسببية التى هى معنى الفا السببية
التامة التى هى مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها
اعم من ذلك سواء كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضى
او شرطا نحو ان كان لى مال فانا احج به او غير ذلك نحو ان كان النهار
موجودا فالشمس طالعة قال الرضى الفا التى لغير العطف لا تخلو من معنى
الترتيب وهى التى تسمى فا السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزا
مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها
نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية
قبل الفا وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى فى مثالنا اذا كان
كذا فاكرمه وفى قوله فاخرج منها اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج
ثم قال وقد تجئ فا السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده
سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم ويقول اكرم زيدا
فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى تدخل
على ما هو الجزا فى المعنى انتهى وفى التلويح للتفتازانى لا يقال قوله
تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفاء

للوصل



للوصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام
الى الصلاة مقدما على غسل سائر الاعضا وحينئذ يجب الترتيب لعدم
القائل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب فى البواقى
لانا نقول المذكور بعد الفا هو غسل الاعضا فلا يقتضى الا كونه
عقيب القيام الى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب
فيما بينها ثم اورد اسئلة واجوبتها ثم قال والجواب القاطع لاصل
السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزا المضمون
الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه
بالواو للقطع بانه لا دلالة فى قوله تعالى اذا نودى للصلاة الاية على انه
يجب السعى عقيب النداء فلا تراخ وانه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعى
انتهى وفى الشرح واستدلال التفتازانى باية الجمعة على عدم دلالة الفا
الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزا لمضمون الشرط غير منتج لان
السعى يجب عقب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور
كالظهر يجب اول الوقت ولا يجب اداؤها فيه بل هو موسع الى اخر الوقت
فكيف ينتج هذا الاستدلال واقول ان قول التفتازانى للقطع
الى اخره ليس استدلالا بعد المنع لانه لا يجوز فى الجدل وانما هو سند
للمنع على ما لا يخفى على محصل وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند
وهو غير مسموع فى الجدل وقول الشارح ان السعى يجب عقب النداء وجوبا
موسعا فيه نظر لان المراد بالندا بالاية الاذان ولم يكن الجمعة فى زمن النبى
صلى الله عليه وسلم وزمن ابى بكر وعمر الا الاذان الذى عند الجلوس على
المنبر كان بين يدى الامام على ما روى ابو داود وقيل على باب المسجد
وقيل على الجدار وظاهر ان وقت وجوب السعى الذى ابتداؤه عقيب
هذا الندا لا يزيد على السعى وان الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه
فلا يكون وجوب السعى موسعا خصوصا ان كان المراد بالذكر فى الاية
الخطبة او الصلاة او الوضوء من السعى اليها ولذا قال عثمان رضى الله عنه
لما جاء الى الجمعة وعمر رضى الله عنه يخطب فقال عمر لم تحتبسون عن الصلاة
الى هذا الوقت ما هو الا ان سمعت الندا فتوضأت واتيت وزاد فى خلافته
الاذان الذى بين يدى الامام لما راى كثرة الناس واحتياجهم الى ذلك
ولم ينكر عليه احد من الصحابة فكان اجماعا سكوتيا واستمر العمل

عليه والجواب عن هذا النظر ان الواجب الموسع قد يعرض له ما
يضيقه وما نحن فيه من ذلك **قوله** يا احسن الناس ما قرنا
الى قدم التبت الخصلة المجموعة من الشعر وفي الشرح ويجوز ان يكون
يكون ما زايدة وقرنا منصوب على التمييز والمعنا محذوف اي يا احسن
الناس قرنا وما بعده الى قدم او على اسقاط الخافض اي من قرن الى قدم
قوله ومثله ما بعوضة فما فوقها في الكشاف وما هذه ابهامية
وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما
نحو اعطني شيا ما او صلة للتاكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب
بعوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا حال عن
النكرة مقدمة عليها او انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولان لجري
ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا خفا في انه لا معنى لقولنا يضرب
بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسميته مثل هذا مفعولا ومثلا حال بعيد
جدا وقولهم هو حال موطئة غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما
يستقيم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل انزلناه قرانا عربيا
قوله وانت الغري حيث الى اخره شغب بشين وغين معجمتين على
زنة فلس قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشغبي
المحدث وبدا بموحدة مفتوحة مهملة على مثال قفا وعصى موضع
بين مكة والشام قال ابو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري
الفقيه **قوله** وهذا معنى غريب لا لي ارمن ذكره في الشرح
من حق النحاة ان لا يذكروه مستندين الى انا لا نسلم ارادة الترتيب
في البيت الاول لاحتمال ان يكون الى فيه بمعنى مع او تكون متعلقة بمحذوف
اي مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول
اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل في ان واحد بعد حلوله فيهما
على الترتيب ولو سلم دلالة البيت الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب
الواقع الثاني انما هو بثم لا بالفا وا**قول** استناد النحاة الى منع ارادة
الترتيب في البيت الاول لا يقتضي انهم لا يذكرون هذا المعنى لا الى الجواز ان
يذكروه لثبوته بغير هذا البيت وكلام المصنف صريح في استدلاله
بالبيت الثاني على مجرد الترتيب في الاول **قوله** احدها ان تدل
على ترتيب معانيها في الوجود من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه

تراب فاصابه وابل الا ان الفاء هنا في جملة فعلية هي معطوفة على نعت
فان الفاء دخلت في الصفة الثانية وهي اصابه وابل الى ترتبها في الممثل
به صفوان اصابه التراب الذي عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة
بربوة اصابها وابل حيث لم تدخل الفا في الصفة الثانية التي هي اصابها
وابل لعدم تعين ترتبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي بربوة وفي
اخر من الاثنين وهو ان الصفة الاولى في الاية الثانية ثابتة والصفة
الثانية عارضة ومعلوم ان العارضة مترتبة في الوجود على الثابتة فلا
حاجة الى ما يدل على ترتبها بخلاف الصفتين في الاية الاولى فانهما عارضتان
والثانية مترتبة على الاولى فلا بد مما يدل على ترتبها وهو الفا فظهر
الفرق بين الموضعين وحصل **الجواب** عن قول ابي حيان
في قوله تعالى كمثل جنة وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم
عطف عليه بالفا وهنا لم يعطف بل اخرج صفة ويتطلب الفرق بين
الموضعين انتهى **قوله** اي الفصيح بفتح الموحدة الخفيفة **قوله**
والبيت لابن زيابة هو بزاي مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فموحدة بعد
الالف اسم ابي الشاعر كما قال المصنف او اسم امه كما قال المصري والحرث
هو ابن همام الشيباني **قوله** وذلك لانه يريد بالهف نفسي في
الشرح يعني وذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا اكون لقيته فقتلته
انما ارتكبناه لاجل انه يريد بالهف نفسي فاقام اياه مقام نفسه
وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقا بابيه
انتهى وا**قول** هذا التقدير وان امكن مع جعل التلهف متعلقا
بابيه الا ان الظاهر انه متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا
يا لهف ابي وبريد وا يا لهفي وفي حاشية التفتازاني الى الشعر لابن زيابة
في جواب الحرث بن همام الشيباني حين قال

ايا ابن زيابة ان تلقني ۝ لا تلقني في النعم العازب

اي يا حسرة ابي من اجل هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهذه
الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التهكم بمعنى انه لم يحصل له تلك
الاوصاف وبعده

والله لولا قيته وحده ۝ لا اب سيفنا مع الغالب

اي مع فالتنكيت لا دعا ظهور الغلبة له والبيت مع انه من الحماسة

ومعناه على ما ذكرنا في الشرح يغلط فيه فيقال زبابة هو الشاعر يظهر اللهف والحزن لاجل الحرث او بسببه او زبابة اسم ابي المهجو والممدوح والحرث اسمه انتهى قوله الثاني من اوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلا بد من رابطة واولى الاشياء الفاء المناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط لذلك انتهى قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا لا يقال الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال او مضارعا منفيا بلا يصلح للشرط وتكون الفاء رابطة ولا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا الا ان يريد الربط على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز لانا نقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيبويه انه حينئذ خبر مبتدا محذوف وسيذكر ذلك المصنف والمضارع المقرون بلا تدخل الفاء عليه اذا كانت لا فيه لنفي الاستقبال ولا يدخل عليه اذا كانت لمجرد النفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا قوله احدها ان يكون الجواب جملة اسمية لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء او عدمها اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب قوله نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والا فقد صرح في اواخر الباب الخامس بان التحقيق ان نحو قوله تعالى من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لات يكون الجواب فيه محذوفا لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله ات سواء اوجد الرجاء او لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان اجل الله ات

قوله

١٧٦

قوله الثالثة ان يكون فعلها انشائيا اي فعل الجملة الواقعة جوابا سواء كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او بغيره نحو ان اصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائي لكونه خبرا عن اسم استفهام وسواء ايضا كان الفعل مذكورا كما مثل ام غير مذكور نحو ان قام زيد فوالله لا قومن وان لم يثبت زيد فيا خسره رجله وفي الشرح هذان من امثلة الاجوبة الفعلية التي فعلها انشائي فكان المناسب نظمها في سلك فاتبعوني وفلا تشهد معهم بحيث يذكر الكل في نسق واحد ويذكر فمن يأتيكم بماء معين بعد الجميع والا فلا معنى للفصل بها بين الامور المتناسبة واقول بل المناسب ان يذكر فمن يأتيكم بماء معين في موضعه الذي ذكر فيه ولا يذكر بعد الجميع لان الفعل مذكور فيه كما هو مذكور فيما قبله وليس بمذكور فيما بعده فلا فصل به حينئذ بين الامور المتناسبة قوله فان اهلك الخ الحنق بالمهملة الغيظ واللظى النار وتكاد وتلتهب بالمثناة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللظى وهي مؤنثة او بالمثناة التحتية على اكتساب المضاف وهي لظى من المضاف اليه وهو الضمير التذكير قوله وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبرا لمحذوف هذا جواب سؤال يرد على قوله ان الفاء تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون شرطا تقرير السؤال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الفاء تدخله وهو يصلح لان يكون شرطا وتقرير الجواب ان الفاء حينئذ ليست بداخلة على المضارع وانما هي داخلة على مبتدا ذلك المضارع خبره فهي في الحقيقة داخلة على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطا وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفاء وقد اسلفنا في الاياب والتعقيب كلام الرضي في هذا فليراجع قوله وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء يعني وهي حينئذ لا تجامعها اذا كانت معوضة ومؤكدة لها لانابتها عنها فسقط قول الشارح مقتضية هذا

اى لايجا معها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هى
شاخصة ابصار الذين كفروا واذا هى المفاجاة وهى تقع فى المجازاة
سادة مسد الفا كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفا
معها تعاونتا على وصل الجزا فيتاكد ولو قيل اذا هى شاخصة او فهى
شاخصة كان سديدا قوله وتقدم تاويله يعنى فى
الفصل الذى عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية
نابت عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها والجواب محذوف
اى فليوص قوله ومنه حديث اللقطة فان جا صاحبها والا
استمتع بها قال ابن ملك تضمنت هذه الرواية حذف جواب
ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفا من جوابها والاصل
فان جا صاحبها والا يجى فاستمتع بها واللقطة بفتح القاف المال
الملتقط قوله كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط المراد
بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لمذكور وبشبه الشرط ما كان
مضمونه ملزوما لمذكور وذلك فى المبتدا اذا كان اسما موصولا بفعل
او ظرف او نكرة موصوفة بهما لان الموصول او الموصوف حينئذ
كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزا الذى يدخله
الفا قال الرضى وكان حق الموصول فى هذا ان لا يكون الا مبهما كاسم
الشرط لكن فى كونه دخيلا فى معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان
الذين فتنوا المومنين والمومنات الاية فان المراد بها جماعة مخصوصة
حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذلك كان حق الصلة ان لا تكون
الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز
ان يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف وان لا يكون مستقبل المعنى
نحو ان الذين فتنوا المومنين وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفا
لكونه كالجزا لكن لما لم يكن جزا حقيقة جاز تجريده منها مع قصد
السببية قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم هذا
صدر بيت عجزه • واكرومة الحيين خلو كما هيا •
وخولان بفتح الخا المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفى
الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب
والمراد بالحيين هنا حى ابيها وحى امها والخلو بكسر المعجمة وسكون



اللام

اللام الخالية وكما هى خبر بعد خبر وما كافة قوله انت
فانظر لاى ذاك تصير • هذا عجز بيت مقفى من بحر الخفيف صدره
• رواح مودع ام بكور • والرواح من زوال
الشمس الى الليل والبكور مصدر بكر اى ذهب اول بكرة
واسم الاشارة اعنى ذاك مفرد فى اللفظ متعدد فى المعنى لانه
مشار به الى متعدد ولذلك اضاف ايا اليه وهى مما تضاف
الى متعدد قوله وقال ابن برهان تزاد الفا عند اصحابنا
جميعا يعنى البصريين لانه منهم ويعنى من عدا سيبويه لانه
لا يقول بزيادتها قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
هذا عجز بيت صدره • لا تجزعى ان منفسا اهلكته •
ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه الجزع خلاف الصبر والمنفس
بضم الميم وكسر الفا المال الكثير ويروى ان منفسا
والتقدير على الاولى ان هلك منفس وعلى الثانية ان اهلكت
منفسا وفى الشرح والفا الزائدة هى الثانية والفا فاء الجزا
لان الثانية لو كانت فاء الجزا والاولى هى الزائدة لزم تقديم
معمول الجزا عليها فانه لان الظرف اعنى عند ذلك معمول لاجزعى
انتهى واقول ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية
فاء الجزا ظاهرا اذ يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية
الواقعة بعد اما وان امتنع ذلك فى غيرها وان لم تكن اما
محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزا وقدم الظرف عليها
للضرورة لان الجزا هو الفعل والاصل فى فاء الجزا ان تكون
داخلة عليه وقال ابو على فى البغداديات الفعل المحذوف
والمذكور فى البيت مجزومان فى التقدير وانجزام الثانى ليس
على البدلية فلم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير
ان اهلكت منفسا اهلكته وشاع اضمار الفعل بعد ان
قوله وتاويل ما نعوت فى الحصولى فانكح على ان
التقدير هذه فى الشرح الفا على هذا للسببية لا للعطف
لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر قوله على ان التقدير
النظر فانظر فى الشرح والفا على هذا للسببية لا للعطف لئلا

يكون عطف الانشا للعطف لا للسببية تاكيدًا لله ولابل هو
تاسيس والمعنى انظر نظر اعتيب نظر قوله وابيت الثالث
ضرورة ويجوز ان يخرج على حذف اما والتقدير فاما اذا هلكت
فعند ذلك فاجزعي قال الرضي قد تحذف اما لكثرة الاستعمال
نحو وربك فكبر هذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما
يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا
به او بمفسر به انتهى وكان المصنف انما لم يحمل البيت على ذلك لانه
سيقول بعد اسطر ان قول بعضهم في نحو بل الله فاعبد ان اما
محذوفة فيه اجحاف لكن لا يخفى ان الاجحاف ان منع منه
ذلك فانما يمنع منه في الاية دون الشعر قوله وما بينهما
معترض في الشرح ولا يمكن ان تكون الفا جزائية لانه
يصدد الشيء فيما بدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف
الانشا على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون
رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزا معترض
قوله او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه
الشرح وهو شبيه بالاشتغال في كونه منصوبًا بمقدر دل عليه
المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفا لا يعمل
فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا وهو من الاشتغال وقبله
اما مقدره اي اما هذا فليذوقوه قوله لما اتقى الى اخره
الجرم بكسر الجيم الجسم والضاحي البارز ويتذبذب بمعجمتين
بينهما موحدة اي يذهب ويجي وفي الشرح ويمكن ان يكون
الفا عاطفة على محذوف والتقدير ضربتها فتركتها ضاحيًا جلدها
قوله فقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها هذا
قول الفرا فانه قال الفا في فلما جاءهم جواب لما الاولى وكفروا
فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى
فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال ويدل على
ان الفا ليست بناسقة ان الواو لا تصلح في موضعها قوله
وهذا مردود وقال ابو حيان لانه لم يثبت من لسانهم لما جاء
زيد فلما جاء خالد قتيل جعفر قوله وقيل كفروا به جواب

لهما

لهما لان الثانية تكرير للاولى فيه نظر لان كون الثانية
تكرير للاولى يقتضي ان كفروا جواب للاولى لا لهما قال ابو
حيان ذهب المبرد الى ان جواب لما الاولى كفروا به وكررت
لما لطول الكلام وهذا القول احسن لولا ان الفا تمنع من التا كيد
قوله وقيل جواب الاولى محذوف هذا قول الاخفش
والزجاج ذهبا الى انه محذوف لدلالة المعنى عليه قوله
وفيه اجحاف فهو بجيم بعدها حاء مهملة يقال اجحفته النفخ
اي تنقرته ولم تدع له شيا وفي الشرح ووجه ما قاله المصنف
ان اصل اما زيد ففاضل مهما يكن من شي فحذفت جملة الشرط
وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك لزم حذف
على حذف وهو امر ليس بالسهل قال وهذا لا ينتقض بما نعنا
من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا
مع ان الاصل ادعو فحذف وجعل حرف النداء نائبا منابه ومع
ذلك لم يمتنعوا من حذفه انتهى واقول يمكن الجواب
عن هذا بان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل
بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا لدليل قوله
دونه بعد يعني من جهة ان الزيادة خلاف الاصل قوله
وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله في الشرح
الظاهر انه ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشي وقدح في
الاول والثاني ولا اشكال في حذف المعطوف عليه مع تقدم
المعمول على حرف العطف تعسفا قوله انما ارتضاه لان
الجميع قالوا بنظيره وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال
الجميع في الفا في نحو اما زيدا فاضرب وفي الشرح ليس هذا قول
الجميع لان منهم من يقول ما في حيزها معمول للمحذوف مطلقا
قوله وعاطفة عند برمان يعني حملا على المعنى والتقدير
خرجت ففاجات قوله عند ابي اسحق يعني الزجاج
صرح بذلك ابن ام قاسم في الجنى الداني وهو ابرهيم بن محمد بن
السري اخذ عن المبرد وثعلب حدث عنه ابو محمد بن درستويه
قال كنت اخرط الزجاج فلزمت المبرد وشرطت له كل يوم درهما

الى ان يفرق الموت بيننا فما زلت اعطيه العهم الى ان مات
وعلمت القاسم بن عبيد الله بن سليمان فا مضت السنون
حتى مات والده وولى الوزاره فصرت نديمه وحصل لى بسببه
اموال توفى رحمه الله سنة احدى عشره وثلاثمائة **قوله**
ولا يحسن اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها فى الشرح ليس بين
الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما
زائدا او **قوله** لو سلم دلالة كلامه على التلازم فانما
يدل على التلازم بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة
لا بين الزيادة وجواز السقوط فليتامل **قوله** مثله ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه قال الزمخشرى
هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب فى عرض المغتاب على افظع
وجه وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذى
معناه التقرير ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة
موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاشعار بان
احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب
بلحم الانسان حتى جعل الانسان اخا ومنها انه لم يقتصر على لحم الانسان
حتى جعله ميتا وقال الرمانى كراهة اللحم يدعو اليها الطبع
وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير
عالم والطبع اعمى جاهل **قوله** وقال الفارسى هذا القول
والذى قبله مشتركان فى تقديرانهم قالوا بعد الاستفهام لا ويختلفان
فى تقدير فكرهتموه قال ابو حيان فالذى قدره الفراء اسهل واقل
تكلفا واجرى على قواعد العربية وهو فقد كرهتموه فلا تفعلوه
قوله وبعد فعندى فى الشرح بعد ظرف مقطوع عن الاضافة
مبنى على الضم معمول المحذوف والتقدير اقول بعد نقل هذا
الكلام تنبه فعندى ان ابن الشجرى فحول القول محذوف
اى تنبه والفا للتشبيه وهى هنا فصيحة وبهذا يفهم توجيه
قول المصنفين وبعد فقد سالنى **قوله** الم تسال
الربع القوا فتنطق • هذا عجزبيت • صدره •
• وهل يخبرنك اليوم بيدا سملق •
والقوا بفتح

القاف

القاف وبالمد وقد تقصر الخالى الذى لا انيس به والسملق بفتح
السين المهملة القاع الاملس القفصف **قوله** ولو كانت
للتسبيبة لنصب فى الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فقد وقع
الفعل مرفوعا مع تحقق التسبيبة كما فى قوله تعالى لا يؤذن لهم
فلا يعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الاكثر مع السببية النصب
فافهم **قوله** الملازمة فى كلام المصنف انما هى على الاكثر **قوله**
الشعر صعب الخ ضمير فيه ويعلمه المنصوب للسلم ويجوز فى الثانى
ان يكون للشعر وضمير يعرب وتجمه المنصوب للشعر وضمير
به وقدمه للذى والحضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل
قوله او مجازية فى الشرح كان ينبغى ان يقول ولا احدها
الظرفية مكانية كانت او زمانية وهى اما حقيقية مثل كذا او مجازية
نحو كذا والا فالمجازية ليست قسيما للمكانية والزمانية واقول
فى العبارة حذف والتقدير وهى اما حقيقية مكانية او زمانية مجازية
كذلك فقوله او مجازية قسيم للحقيقية المفهومة فى صدر الكلام
فان قيل الظرفية فى قوله تعالى ان المتقين فى جنات ونهر
حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى النهر فيلزم استعمال
كلمة فى حقيقته ومجازها وجمهور علمائنا يمنع ذلك اجيب
بانه يقدر هنا مضاف مجازى الظرفية شامل لها يعنى الظرفيتين اى فى نعيم
جنات ونهر **قوله** نحو ولكم فى القصاص حياة فى الكشاف
هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو ان القصاص الذى هو
قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا لها ومن اصاب محز
البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم فى هذا
الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة وذلك انهم كانوا
يقتلون بالواحد الجماعة او نوع من الحياة وهى الحياة الحاصلة
بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل انتهى
قال التفتازانى معنى قوله كلام فصيح كامل فى الفصاحة
عالى الطبقة فى البلاغة لاسيما على الغرابة التى هى من نكت البلاغة
ولكونه على غاية المطابقة لمقتضى الحال **قوله** ومن المكانية
يعنى الحقيقية ادخلت الخاتم فى اصبعى والقلنسوة فى راسى الان فيهما

قلبا لان الخاتم والقلنسوة ظرف والراس والاصبع مظروف
لكن لما كان المناسب ان يتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا
الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار قوله الرابع
الاستعلا نحو لاصلبنكم فی جذوع النخل قال الرضی فی هذا
وفی قول الشاعر • بطل كان ثيابه فی سرحه • يعنی
علی والاولی انها بمعناها لتمكن المصلوب فی الجذع كتمكن
المظروف فی الظرف قوله هم صلبوا العبدی فی جذع
نخلة هذا صدر بيت لسويد بن ابی كاهل وعجزه
• فلا عطست شيبان الا باجدعا •
قوله بطل كان ثيابه فی سرحة • هذا
صدر بيت لعنترة وعجزه • يحذی نعال السبت ليس بتوءم
والسرحة الشجرة العظيمة ويحذی بالذال المعجمة ای يجعل
له حذا ای نعلا كذا فی الشرح وفی الصحاح والحذا النعل واحتذی
وانتعل واحذيته نعلا اذا اعطيته نعلا وهذا يقتضی
ان يحذی فی البيت بضم الياء وفتح ثالثه مبنی للمفعول
والسبت بكسر المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوءم
كل من الولدين اللذين فی حمل واحد ومعنی البيت انه شجاع
طويل حتی كان ثيابه علی شجرة عظيمة من طوله تام القوی
لانه لم يشاركه احد فی بطن امه وانما خص نعال السبت
لانه كان لا يلبسها الا اشراف الناس وملوكهم قال ابن
سيده وانما كانت فی هنا بمعنی علی لانه معلوم ان ثيابه
لا تكون فی داخل سرحة لان السرحة لا تنشق فتستودع
وهی بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان فی الجبل
لانه قد تكون فی غار من اغواره وليس عاليا عليه
قوله مرادفة الباء ای فی معناها الاصلی لها وهو الالصاق
حقيقيا كان او مجازيا لا فی كل واحد من معانيها الا ان
من معانی الباء ما لا يكون فی له كالقسم ولا فی بعضها الا كان
لذلك ولانه لو كان كذلك لم يذكر نحو الظرفية والمصاحبة
اكتفا بذكر المرادفة ولا فی بعض غير الاصلی لا قتضا المرادفة

الاصلی

الاصلی اذ هو موافقة اللفظ المتعدد فی الوضع للمعنی الواحد
قوله ويركب يوم الروع الی اخره الروع الفزع والفوارس
جمع فارس علی غير قياس والاباهر جمع ابهر وهو عرق اذا
انقطع مات صاحبه وفی الصحاح وهما ابهران يخرجان من
القلب ثم يتشعب منهما ساير الشرايين وهو بفتح المعجمة والرا
وبمثناه تحتية مكسورة العروق النابضة ومنبتها من القلب
جمع شريان بفتح المعجمة وكسرها وسكون الرا والكلی جمع
كلية او كلوة قال الرضی والاولی انها فی هذا البيت بمعناها
ای لهم بجارة فی هذا الشان قوله خلافا للزاعمه
هو الفرا قال ان فی هنا معناها الاستعانة والاستعانة
الصاق مجازی كما صرح به الرضی قوله السابع مرادفة
من ای فی المعنی الاصلی وهو ابتدا الغاية مطلقا عند
الكوفيين وفی غير الزمان عند البصريين سوا كان المجرور
بها مكانا نحو من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد
الی عمرو قوله الا عم صباحا الی اخره هذا من البيتين
من قصيدة لامرء القيس وفی الصحاح عم صباحا كلمة
تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول كل من
اكل ياكل فحذفت الهمزة والنون تخفيفا وصباحا نصب
علی الظرفية او التمييز عن النسبة والطلل ما شخص من اثار
الدار والعصر بضمتين وبضمة فسكون وبفتحة فسكون
الدهر وفی الشرح لا معنی لقوله ثلاثين شهرا فی ثلاثة
احوال متی اريدت البعضية اذ لا يكون الثلاثون شهرا
بعض ثلاثة احوال بكونه بعضا رابعة فاكثر فلا يظهر
لتخصيص الثلاثة بالذكر معنی طائل وان كانت هی اول
المراتب التی يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن ان تكون
من لابتدا الغاية ای ثلاثين شهرا ابتداؤها من ثلاثة احوال
ای من انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا وهو
المعنی الذی ادعی فيه ان فی بمعنی مع لكن بطريق اخری غير
تلك انتهی واقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر

تبي

ارادة المصنف معنى طائل غير كونها اول مراتب وجود الثلاثة
شهرا وذلك المعنى هو ما في الوزن بها والجناس في البيت دون
خلافها قوله وفيه نظر لان ما ذكره في الباب ليس بقياسي
بل سماعي فلا يقاس عليه حرف غيره وفي الشرح الضمير يرجع
الى القياس والى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه
وهو فانظر بمن تتق لا يتعين للمانعية للزيادة اذ يجوز كما مر ان
تكون من استفهامية لا موصوله والكلام تم بقوله فانظر
ثم ابتدا مستفهما بقوله بمن تتق فلا حذف ولا تعويض
قوله انا ابو سعد الخ دجا الليل يدجو اظلم
واليرندج بمثناة تحتية مفتوحة فرا مفتوحه فنون
ساكنه فدال مهملة مفتوحة فجيم الجلد الاسود وفي
الشرح ولو جعل هذا البيت من قبيل التجريد نحو لهم
فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله
سبحانه وتعالى اعلم

حرف القاف

قوله قد على وجهين حرفية وسياتي واسمية قد مبتدا
وعلى وجهين خبره وحرفية مرفوع على انه خبر اخر او بدل
من الخبر واسمية معطوف عليه بناء على ان الياء من حرفيه
واسميه للنسب ويجوز جرهما على البدل التفصيلي من وجهين
بناء على ان اليا فيهما للمصدرية اي الكون حرفا والكون اسما
كالياء في الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون
مفعولا وفي الشرح ينبغي ان تضبط حرفية واسمية بالرفع
فيكون قد مبتدا اخبر عنها بخبرين متعاطفين ولا يضبط
بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية والاسمية لا يرجع
الى نفس بما المفصل الذي هو الوجهان اذ الوجه هو كونها
اسما انتهى واقول بما ذكرنا تبين ان الرفع ليس بمتعين
وان الجر ايضا جايز وفي كلام الشرح تصريح بان الوجه
هو كونها حرفا وكونها اسما وهو عين كون اليا للمصدرية
فليتامل قوله وهذه تستعمل على وجهين مبنية
وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها وكثير من

الحروف

وسكون المثلثة بينهما واهمالا للاجر يكتحل به قوله واستدل الصفار بهذا البيت وقوله
الاشارة بهذا الى الذي مطلعه تناهي وقوله ومجرور بالعطف على هذا فيكون
الصفار شارك من استدل بالذي مطلعه تناهى وانفرد بالاستدلال بالذي مطلعه
فقايلة قوله واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى
يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المومنين على جملة عذاب الكافرين كقولك
زيد معاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على فاتقوا التفتازاني وحاصله
عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شي من هذا على شي من ذاك وقد يقع مثل هذا في المفردات
كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع
الصفتين الاخيرتين على مجموع الاولين ويجوز ان يكون معطوفا على فاتقوا ووجه
ربطه بالشرط المذكور ان تبشير المومنين ايضا مرتب على عدم معارضة الكفرة القران والا
لم يكن معجزا فلا يثبت صدق النبي ولا يكون تصديقه وسيلة نيل الثواب كانه قيل
فان لم تاتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار ايها الكافرون
وبشر المومنين بالجنات ايها النبي او ايها المبشر ولما في الوجهين من البعد سيما الثاني فان
في ربطه بالشرط تكلفا وعطف الامر بمخاطب على الامر لمخاطب اخر من غير تصريح بالندا مما منعه
النحاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس كانه قيل قل كذا
وكذا وبشر المومنين انتهى ثم الظاهر ان المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم
وبيانه ما قال السيد في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود
في هذه المباحث بل اريد معنى المجموع اي المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المومنين
على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف اي ليس من باب عطف
جملة على جملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى
اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكلما
كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد
فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
عطف جملة مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشا عطفت
احداهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الداله على حسن حاله
على قصة زيد الداله على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الاية لكنه اقتصر من القصتين
على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الثاني منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق
فما اسوا حاله وما اخسره الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله
وما ارفعه قوله ومعنى هذا فبشر هولا المعاندين بانه لاحظ لهم في الجنة يريد
انه يفهم منه بطريق التعريض لا انه عينه قوله تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب لان
الدلالة على المجازاة التي هي الايمان سبب للايمان سبب للغفران فاقيم سبب سبب الغفران

وهو الدلالة على سبب الغفران وهو الايمان **قوله** لان تخالفهما علين لا يقدح هذا جواب
عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله ولان يومنون لا ينبغي للتفسير جواب عن قوله ولان
يقال في يومنون انه تفسير للتجارة اي ان يومنون لا ينبغي للتفسير بل يجوز ان يكون
بمعنى الطلب ويحصل الغرض على هذا التقدير **قوله** بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا
تجارة تنجيكم من عذاب اليم انما احتاج الى هذا لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان
المفسر جملة طلبية او كان مفردا يودي معنى جملة ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما
يودي معنى جملة **قوله** وقال المحاكي الامران معطوفان على قد مقدرة قبل يا ايها يعني
بالامرين الامر الذي في اية الصف وتقديره في اية البقرة قل يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذي خلقكم الى اخر الاية وفي اية الصف قل يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة الى اخر الاية
وفي حاشية التفتازاني ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم الا بتكلف وهو
ان يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبادة تليق بجلاله مثل ان
كنتم في ريب مما نزلته الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مرادا قبل فان لم تفعلوا
او على محذوف يقابل بشر اي فانذر الكافرين وبشر المومنين **قوله** مثلها في هل يهلك
الا القوم الظالمون هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها نهلك بالنون وليس بصواب
لان اية نهلك في الاحقاف فهل يهلك الا القوم الفاسقون **قوله** واذ قد استدلا بذلك
الظاهر ان الاشارة الى قول الشاعر وقايلة خولان البيت ويرد عليه ان المستدل به
انما هو الصفار وحده فكيف قال استدلا فالحق ان الاشارة الى هذا البيت والى الذي
مطلعه تناغي وان الضمير في استدلا للصفار وللمشارك له في الاستدلال بالذي مطلعه
تناغي **قوله** وكحل ما اتيك فتوقف على النظر فيما قبله من الابيات هذا يقع في بعض النسخ
وهو معطوف على هذه خولان وفي بعضها واما وكحل ما اتيك وهو ظاهر **قوله**
واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه في الشرح الذي نقل ابو حيان عن سيبويه
اجازته ان تقول جاءني زيد ومن عمرو العاقلان ووجه الغلط الذي اشار اليه المصنف
ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف
الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين وانما
مراده الوصف المقطوع لوجهيه اي وجه الرفع ووجه النصب فحمل ابو حيان كلام
الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصحح المسيلة فقال اذا كان العاقلان
خبر مبتدا محذوف جازت المسيلة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان
سيبويه مصرح بامتناع المسيلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا زال
النعت المقطوع اليه والغرض تعذر النعت الصناعي بان يقول من عبد الله وهذا زيد
كان التركيب جايزا لفقد ما بني سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على



الانشا وجوابه ما ذكره المص من انه قد يكون للشي معنيان ويقتصر على احدهما لاقتضا المقام
له **عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قوله** والثاني المنع مطلقا حكي ابن جني
انه قال في قوله عاضها الخ هكذا رايناه في النسخ بغير واو وبتبديل انه وفي الشرح والثاني المنع
مطلقا حكي ابن جني وانه قال ويوجد في بعض نسخ المغني في هذا المحل حكي عن ابن جني انه قال
بدون واو فيشبه ان يكون ذلك تنبيها على ماخذ هذا القول يعني انه يستنبط من كلام ابن جني
على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره
ابن جني من ان الفرس فاعل لا مبتدا ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا انه ممنوع
انتهى واقول الظاهر من قول ابن جني انه فاعل بمحذوف وليس مبتدا ان ذلك على سبيل
الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقد بكسر القاف المتاكل اسم فاعل من نقدت السن بالكسر
اذا تاكلت وتكسرت ومعنى البيت ان هذه المراة عوضها الله غلاما تزوجته بعدما وصلت
في الكبر الى هذه الحالة **قوله** واضعف الثلاثة القول الثاني لمجي هذا العطف كثيرا نحو قوله
تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون **قوله** وانهم زعموا ان قول الشافعي يحل
الاكل متروك التسمية مذهب الشافعي ان متروك التسمية عمدا كان الترك او نسيانا يحل اكله
وهو قول ابي هريرة وابن عباس في رواية وابي عياض وابي رافع وعطا وابن المسيب والحسن وجابر
وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة وربيعة ومالك في رواية وذهب ابو حنيفة واصحابه
وسفيان الثوري الى ان الترك ان كان عمدا لا يوكل وان كان نسيانا يوكل وهو قول مجاهد
وطاوس ايضا وابن شهاب وابن جبير وعطا في رواية والحسن وابن جني والحسن بن صالح
واسحاق ومالك في رواية واحمد في رواية وابن قاسم وعيسى واصبغ واختاره النحاس وقال
لا يسمى فاسقا اذا كان ناسيا وذهب اشهب والطبري الى ان ترك التسمية عمدا ان كان
استخفافا لا يوكل والا يوكل وظاهر الاية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك او نسيانا
وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عياش بن ابي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن
سيرين والشعبي ونافع وابو ثور وداود واحمد في رواية **قوله** وانه لفسق قال الحسن
لكندي قال اللوماني يريد مع الاستحلال وقال غير الحسن لمعصية والضمير في انه عايد
على الاكل وجوز الحوفي ان يعود على ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم من
لم يذكر يعني ترك الذكر وفي البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت
معنى التعليل كانه قيل لفسقه **قوله** ينبغي ان يكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة
للنهي في حاشية التفتازاني واعترض بان التاكيد بان واللام ينفي كون الجملة حالية
لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحقيقه البتة والرد على منكر تحقيقها او تقديرا
على ما بين في علم المعاني فحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كانه قيل
لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق والجواب انه لما كان
المراد بالفسق ههنا الاهلال لغير الله كان التاكيد مناسبا كانه قيل لا تاكلوا منه

اذ اكان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض
بأنه ولو سلم كونها حالية فلا نسلم انها قيد للنهي بمعنى انه يكون النهي عن الاكل في هذه الحالة دون
غيرها بل يكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تؤذ فلانا
وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون
له فايدة لانه كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه **قوله** فالمعنى
لا تأكلوا منه اذا سمي عليه غير الله في الشرح اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخص مما لم يذكر اسم الله
عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر
عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المحملين اولى لانه اعم فايدة فيحرم
متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يخص التحريم بما اهل به لغير الله واقول ما قدره وان كان
اخص من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مسا ولما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه
فسقا اهل به لغير الله كما هو المراد والمفروض ثم في الشرح وايضا فالتحريم انما كان للاعراض
عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية
عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا
مناسب خاص لبعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه اولى من
اضافته الى المناسب الخاص **قوله** وتوهم على عاملين **قوله العطف على معمولي عاملين**
فيه تجوز يعني بحذف المضاف قال الرضي معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد
معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي
عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي
عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف
المعمولان على عاملين بل على معمولي عاملين فهذا القول منهم على حذف مضاف **قوله** ولان فيه
تعاقد المتعاطفات ثني في عبارته تسامح لان الذي فيه ليس تعاقد المتعاطفات وانما
هو تناسبها وانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفان لان وضع التفاعل
على نسبة الفعل للمشتركين فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف
قوله قرأهما الاخوان بالنصب هما حمزة والكسائي وقرأهما ايضا يعقوب **قوله**
وقد استدل بالقراءتين في ايات الثالثة قيد بها لان الثانية لا دليل في قراءتها اما النصب فلكونه
يعطف ايات على اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو عطف معمولين على معمولي عامل واحد
لا على معمولي عاملين مختلفين واما الرفع فلاحتمال ان يكون ايات مبتدأ وفي خلقكم خبره والجملة
عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه وان جاز ان يكون ايات عطفا على محل اسم ان الاولى وفي خلقكم
عطفا على خبرها فيكون العامل في ايات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن فيه **قوله** اما
الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي هذا مبني
على ان حرف العطف عامل في المعطوف لنيابته مناب العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار

قال

قال صاحب الكشاف واما ايات لقوم يعقلون فمن العطف على عاملين سواء نصبت او رفعت
فالعاملان اذا نصبت هما ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في اختلاف الليل والنصب
في ايات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في ايات والجر في واختلاف واعترض
ابو حيان بان نسبة عمل الجر والنصب والرفع لبيت ليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب ان حرف
العطف لا يعمل وان العمل للعامل في المعطوف عليه انتهى واقول في عبارة الكشاف
تسامح اخر وهو ذكر الواو في قوله فعملت الجر في واختلاف وفي قوله والجر في واختلاف
والظاهر اسقاطها منهما وان يقول في اختلاف **قوله** يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة
ما تم والمخفوضات عطف على الشمس اشار بهذا الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين
في هذه الاية على تقدير ان الواوات فيها غير الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية
والثالثة لان الاولى ليست بمعطوفة على معمول قبلها وكذلك العطف على معمولي عاملين هو
مختلفين في قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس
انما هو في الواو الثانية **قوله** ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل
اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وتصرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء
منزلة الباء حينئذ الخافضة فما اسلفنا في اخر الكلام على اذا كلام الرضي على نحو هذه الاية وانما قدر
فيه مضافا بعد الواو وهو العامل في معمول الواو وفي الظرف والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى
فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد **قوله المواضع التي يعود الضمير فيها**
على ما تاخر لفظا ورتبة وهي سبعة قال الرضي فان قلت فاي شيء الحامل لهم على
مخالفة وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد والتفخيم والتعظيم في ذكر ذلك
المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور على المراد به ثم
يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا
والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا
لم يصر نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجي
في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير
يحصل بعد ذكره فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز
دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف
لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي
التعريف من المضاف اليه **قوله** ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو
يجب تاخير التمييز عن نعم وبئس واما تاخيره عن المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب
سيبويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح
قوله ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة فعل
الذي يراد به المدح او الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسرها

وقد يكون من فعل بفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وتضو الرجل زيد ومعنى
الحاق هذا النوع بنعم وبيس ان ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبيس واصل ساسو بضم
الواو قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقري كبرت بسكون البا الموحده **قوله** وعن
الفرا والكساي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل فقد اختلفا بعد هذا الاتفاق
فقال الكساي ان النكرة المنصوبة حال وقال الفرا انها تمييز منقول **قوله** ويرده نعم
رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل فان قيل كان في مثل هذا التركيب زايدة قلت
الاصل عدم زيادتها **قوله** فقال الكساي بحذف الفاعل انما قال ذلك فرارا من الاضمار
قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما فر عنه وهذا النوع الذي ذكره المص عن الكساي هو المشهور عنه
وفي شرح الايضاح في باب الاستثنا حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من الكوفيين
وما حكاه البصريون عن الكساي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين
باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى **قوله** وقال الفرا الضمير
ويوخر عن المفسر في شرح التسهيل لابن ام قاسم والمشهور عن الفرا في هذه المسيلة وجوب
اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمال الاول في هذه المسيلة بشرط
تاخير الضمير فتقول ضربني وضربت قومك فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم
اقف على هذا النقل عن الفرا من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل انتهى وقد نقل
ذلك ايضا بعض متاخري المغاربة ونقل عن الفرا ايضا انه يقتصر في مثل ضربني وضربت
زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح التسهيل **قوله** فان استويا في العمل
في طلب الرفع في شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفرا في مثل هذا ان الثاني ان طلب
ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم
الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على
فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي
بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث جيء بالمنفصل لتعذر
المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للمفعولية مع طلب
الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير
بعد المتنازع كما رايت كل هذا احترازا عما يلزم البصريين والكساي من الاضمار قبل
الذكر وحذف الفاعل انتهى **قوله** وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه
ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصه في الشرح ظاهر عبارة الزمخشري
ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي من حاول القدح في ذلك ابقا محتمل
اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزمه ابدا جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال
دعوى التعين وهو حاصل بابدا بعض ما يحتمله اللفظ واقول عبارة الزمخشري على
ما نقله المص صريحة في ان المثالين من قبيل الاية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده

بذلك الظهور دون القطع فلا يرد عليه احتمال اخر اذ ظهور الشي لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم
ان الغرض ابطال دعوى التعين في المثالين بل اظهار قصور نظره فيهما ثم في الشرح فان
قلت سيقول المص بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم
ضعف قول الزمخشري في انه يرا كمرا ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان
فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين يحتمل لان
يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الالزام لابن مالك بان يفعل
ما لا ينبغي له فعله وهو عن مظان القبول بمعزل قلت المراد ان ضمير الشان والقصه
لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة
عن القياس فقد تتساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يختص به بعض دون بعض ولا شك ان
جعل الضمير في المثالين مفسرا بالخبر او بدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما
عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافي بين كلام المص في الموضعين ولقايل ان
يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما
الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على
ذلك فلعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح
واقول الظاهر ان المص هنا لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا اولويته الحمل عليه وكلام
الذي سيقوله بعد انما هو اولويته الحمل على غيره اذا امكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضعين
قوله اسكران الخ المراغة اسم مكان من التمرغ وهو هنا لقب ام جرير الشاعر قال في
الصحاح لقبها به الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال وقال فيه الجو ما بين السما والارض قال
ابو عمرو في قول طرفة خلا لك الجو فبيضي واصفري هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذي
يظهر السكر وليس به **قوله** والصواب ان كان زايدة يعني بين رفع سكران وابن المراغه
قوله له مرفوع جملة في محل جر صفة لمفرد **قوله** واجاز الكوفيون قاطبة يجوز
حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكساي منهم هو الذي يجيز حذفه
وقد مر ان الفرا منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمني زيدا بل يوجب الاتيان
به ضميرا منفصلا موخرا عن الظاهر المتنازع فيه واقول اراد بالكوفيين معظمهم بقرينة
ما ذكره فيما مر عن الفرا **قوله** والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يوكد ولا يعطف عليه
ولا يبدل منه لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضماير لا تنعت واراد
بقوله ولا يعطف عليه ما نعم عطف البيان والنسق وفي الشرح اما كونه لا يوكد فلانه
اشد ابهاما من النكرات والنكرات لا تؤكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف
بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه وفيه نظر واما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق
واقول وجهه ان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف
عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه

من رابط وهو ممنوع قوله لامانع من تقدير الرابط فلا يلزم ذلك واذا تقرر هذا علم انه لا
ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره يعني بل الاولى الحمل على غيره يدل على ان هذا مراده قوله والاولى
كونه ضمير الشان وقوله واقول ان يعاد على غيره اذا امكن وفي الشرح ذكر المص في الباب الخامس
في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى
ومن يكتمها فانه اثم قلبه ضمير الشان مع امكان كونه عايدا على من واقول لا معارضة بين
هذا وبين ما ذكره المص هنا على ما لا يخفى قوله ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب
وضمير الشان لا يعطف عليه في الشرح لم يتبين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا
معه اي يراكم مع قبيله وان كان العطف ارجح واقول انما لم يذكر المص هذا الوجه لمرجوحيته
بالعطف ثم الذي قرا بنصب قبيله هو اليزيدي وقبيل ابليس وجنوده نوعه وذريته
وهم عند اهل السنة اجسام لطيفة شريرة لها قدرة التصور بصور الاجسام الكثيفة
قال الزمخشري في الاية دليل على ان الجن لا يرون ولا يظهرون للانس وان اظهارهم لانفسهم
ليس في استطاعتهم وان زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى ورد بانه لا دلالة
في الاية على ما ذكر لانه تعالى اثبت انهم يروننا من جهة لا نراهم فيها وهي الجهة التي يكونون
فيها على اصل خلقتهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد نفي رؤيتنا لهم على العموم لكان
التركيب انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم في
الشريعة بالاحاديث الصحاح التي تفيد القطع بذلك كحديث ابي هريرة حين حفظ
تمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا دعوة اخي سليمان لربطته بسارية وحديث خالد حين سار لكسر ذي الخلصة
الى غير ذلك قوله وقول كثير هو مرفوع معطوف على قول الزمخشري قوله ويؤيده
قول سيبويه الضمير في يؤيده عائد على الاولى ان يعاد ومحل الشاهد من هذا الكلام هو قوله
ان تقديره انك وقوله برفع على انك قوله الخامس ان يجر برب هذا خامس المواضع
التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة قوله ربه فتية الخ فتية جمع فتى
وهو السخي الكريم ويجمع ايضا على فتيان ودايما اي مستمرا قوله ويؤول على
ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا اباه في الكشاف في سورة
فصلت عند قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ما يعين مراده هنا فانه قال هناك
يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السما على المعنى كما قال طايفة ونحوه اعجاز نخل خاوية
ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما
على الحال والثاني على التمييز قوله وقوله فلا تلمه ان نام البايسا • هذا عجز بيت
صدره • قد اصبحت بقرقرى كوانسا • وربما اتي بالبيت بكماله في بعض النسخ وقد مر
الكلام [illegible] انتزاقا فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول
خرجوا وهو قولهم قوله وقال سيبويه هو باضمار اذم في الشرح البايس هو الذي

اشتدت

اشتدت حاجته فهذه ايضا صفة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل اذم
وانما ينبغي ان يقدر ارحم واقول ان شدة الحاجة ايضا صفة ذم فلعل سيبويه لهذا
اذم قوله وقولهم قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم
والتاخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتا في قامت هند وهو المختار قولهم
منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وفي شرح الالفية لبدر الدين بن مالك ولا يجوز حمل
جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم والتاخير لان ايمة اللغة اتفقوا على ان قوما
من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كانهم بنوا ذلك على
ان من العرب من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل
جمع المذكر والنون في جمع المونث فوجب ان يكون عند هولا حروفا وقد لزمت
للدلالة على التثنية والجمع كما قد تلزم التا للدلالة على التانيث لانها لو كانت اسما
للزم اما وجوب الابدال والتقديم والتاخير واما اسناد الفعل مرتين وذلك باطل
لا يقول به احد قوله وابو عبد الله الطوال هو بضم الطا المهملة وتخفيف الواو
وانما اجازوه لشدة اقتضا الفعل للمفعول كالفاعل قوله ولو ان مجدا الى اخره
المجد الشرف ومطعم بكسر العين علم على رجل قوله كسا حلمه الحلم الاناة والسودد
السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهي اعلى
الشي قوله ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب
غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول لما اشتمل قوله التابع ان يكون متصلا بفاعل
مقدم ومفسره مفعول موخر اشار الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بذينك القيدين
قوله وقال الزمخشري في لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا الاية وفي قراءة ابي عمرو
فلا يحسبنهم بالغيبة وضم اخر الفعل هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حذف
في قراءة بدون واو احترز بالغيبة وضم اخر الفعل بجيء من فلا تحسبنهم عن
قراءة حمزة والكسائي وعاصم بتا الخطاب في الفعلين وضم البا الموحدة فيهما وخرجت
على وجهين احدهما ذكره ابن عطية ان المفعول الاول الذين يفرحون والثاني
محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل لطول الكلام والثاني ذكره الزمخشري
ان احد المفعولين الذين يفرحون والثاني بمفازة وفلا تحسبنهم توكيد واحترز ايضا
عن قراءة نافع وابن كثير لا يحسبن بالغيبة وفلا تحسبنهم بالخطاب وبفتح البا الموحدة
فيهما وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولي يحسبن لدلالة ما بعدهما عليهما ولا يجوز على
هذه القراءة ان يكون فلا يحسبنهم بدلا من لا يحسبن لاختلاف الفاعل واذا كان فلا تحسبنهم
توكيدا فدخول الفا انما يتجه على انها زايدة وكذا اذا كان بدلا في غير هذه القراءة قوله ورده
ابو حيان باستلزامه عود الضمير على الموخر لانه قدر ضميرهم المحذوف متقدما على الذين
يفرحون مع انه عايد اليه ومفسر به قال في البحر وقرا ابن كثير وابو عمرو ولا يحسبن

ولا يحسبنهم باليا فيهما ورفع با يحسبنهم على اسناد يحسبن للذين وخرجت هذه القراة على
وجهين احدهما ما قاله ابو علي وهو ان لا يحسبن لم يتع على شي والذين رفع به قال
ابن عطية فتجي القراة بكون فلا يحسبنهم بدلا من الاول وقد تعدي الي المفعولين وهما
الضمير وبمفازة واستغني بذلك عن المفعولين كما استغني في قوله باي كتاب ام باية سنة
يرى جهم عارا علي وتحسب اي وتحسب حبهم عارا علي والوجه الثاني ما قاله الزمخشري
وهو ان يكون المفعول الاول محذوفا على لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة بمعنى لا يحسبن
انفسهم الذين يفرحون فايزين وفلا يحسبنهم تاكيد وتقدم لنا الرد على الزمخشري في
تقديره لا يحسبنهم الذين في قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا انما فان التقدير لا يصح
فليطالع هناك واقول لم يتقدم له الرد على الزمخشري هناك وانما تقدم له عند قوله
تعالى ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا وذلك انه قال وقرا الجمهور ولا تحسبن
بالتاء اي ولا تحسبن ايها السامع وقال الزمخشري الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
او لكل احد وقرا حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه باليا اي ولا يحسبن هو اي حاسب
او واحد قال ابن عطية واري هذه القراة بضم اليا فالمعنى ولا يحسبن الناس
انتهى وقال الزمخشري ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا
يحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي لا يحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف
جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدا فحذف كما حذف المبتدا في قوله
احيا والمعنى هم احيا لدلالة الكلام عليهما وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسبنهم
الذين قتلوا امواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمر على مفسره وهو محصور في اماكن وهي
باب رب بلا خلاف وباب نعم وبيس في نحو نعم رجلا زيد على مذهب البصريين وباب
التنازع على مذهب سيبويه في نحو ضرباني وضربت الزيدين وضمير الامر والشان وباب
البدل على خلاف فيه بين البصريين في نحو مررت به زيد وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر
المفسر خبرا للضمير وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الامور المذكورة
الي هنا كلامه في البحر **قوله** ووقع له نظير هذا في قول القايل مررت برجل ذاهبة فرسه
مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم المضمر
على مفسره يعني لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينيذ
وهو فرسه رتبته التاخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير
على متاخر في الرتبة لكن لا بالنظر الي نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الي كون ما عاد
عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تاخيره عنها **قوله**
ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد هذا اعتراض على ابي حيان توجيهه
انه لو صح ما ذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير ممتنع بيان
الملازمة ان هذه الصورة كالصورة التي ذكرها في انه عاد الضمير على متاخر في اللفظ

وفي الرتبة

١٢٦

وفي الرتبة لكن لا بالنظر الي نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الي كون ما عاد عليه فاعلا
للفعل الذي تقدم عليه وفاعل الفعل يجب تاخيره عنه وقد يفرق بينهما بشدة اقتضا
الفعل للمفعول به كما للفاعل فلا في الحال **قوله** ولو قدم قود لغير التركيب هذا جواب
سوال يرد على قوله فان الضمير الان عايد على متقدم لفظا تقرير ذلك السوال هو ان عود
الضمير على متاخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا التركيب وانما لزم من تقدير تقديم قود وتقرير
الجواب ان الواقع في التركيب الان تاخير قود واما تقديمه فتركيب اخر غير هذا التركيب
قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التاخير للقايل ان يمنع كونه في نية
التاخير بل هو في محله غايته انه محل غير اصلي **قوله** وقد استشعر ورود ذلك وفرق
بينهما بما لا يعول عليه في الشرح وجه التفريق الذي اشار المصنف الي تضعيفه هو ان ابا حيان قال
اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تاخره عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضا
جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزا لا جملة دليل لانها ليست
بعاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها فيتدافع حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها
فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط تقتضيها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب
زيدا غلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد منهما
يقتضي صاحبه فلذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد
هند هذا فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما اشار اليه المصنف **شروع حال
الضمير المسمى فصلا وعمادا قوله** احدها كونه مبتدا في الحال يعني في حال التكلم او
في الاصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتدا **قوله** واجاز الاخفش وقوعه
بين الحال وصاحبها في اعراب السفاقسي ان المجيز الكسايي وفي البحر وقد اجاز ذلك
بعضهم **قوله** وجعل منه هولا بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو
من قرا بذلك قال الرضي وروي عن محمد بن مروان وهو احد قرا المدينة هولا بناتي هن
اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلا احتبى ابن مروان
في لحنه يعني في ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال ابو حيان وقرا الحسن وزيد
ابن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان اطهر بالنصب وروينت
هذه القراة عن مروان بن الحكم وقال سيبويه لحن **قوله** وفيهما نظر اما الاول
فلان بناتي جامد غير موول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين الضمير
المجرور بني عايد الي كون هن توكيدا وكونه مبتدا خبره لكم وفي الشرح لا نسلم
انه جامد محض اذ هو في معنى مولوداتي فيكون في معنى المشتق فيتحمل الضمير وانما
قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يوول بمشتق يتحمل
الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية ونقله غيره ايضا وانما نقل
في التسهيل عن الكسايي واقول لا ضرورة تدعو الي تاويله بالمشتق فلا يوول

به فلا يتحمل ضميرا واعلم ان التخريج الاول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هو توكيد
للضمير المستكن في بنا في على ان بنا في في معنى المشتق فتحمل الضمير قال وقد يرد عليه قولهم مررت
بنسا بنات لعمرو وتوصفوا به **قوله** واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند
الاكثر هم في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي حرج في تخريجها بحيث لا يلتفت اليه
ولا يخرج تركيب عليه ولقد حجر المرتكب لذلك واسعا وفي اعراب السفاقسي وهو مبتدا
وكلكم خبره واطهر حال والعامل ما في هو من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل كلكم بما فيه
من معنى الاستقرار واجاز الزمخشري ان ينصب هؤلا بفعل مضمر اي خذ هؤلا وهن
واطهر حال والعامل فيه الفعل المضمر **قوله** وكونه معرفة فانه لا يقبل ال كما تقدم
في خيرا واقل قال الرضي واجاز الجزولي وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد
هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع
دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو ابي انا اخوك
وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو ابي انا زيد والحق ان كان هذا دعاهم لم يثبت صحتها
بكينه من قران وكلام موثوق به ونحو قوله ابي انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون
انا مبتدا ما بعده خبر والجملة خبران بل لو ثبت في كلام لصح الاستدلال به نحو ما خلف
احدا هو خيرا منك وكان نحيرين ترسهو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك
وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخوك وظننتك انت زيدا بالنصب فما بعد صيغة
الضماير في ذلك حكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس وانما الضمير ليس بامر هين
فيقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة
ونكرة وهي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه **قوله** وخالف في ذلك الجرجاني فالحق
المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدي ويعيد وهو عند غيره توكيد
او مبتدا قال الرضي واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول
اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم
حتى يقال فيه كان الماضي اسم تمتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله
تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره
وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشي لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات
واحيى **قوله** فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال لعارض كما نقل منه
والمضاف كمثلك العارض هنا هو وقوع من بعد افعل والاضافة في الجامد **قوله**
وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة لقائل ان يقول انما مثل به لمجرد ما امتنع
فيه لعارض **قوله** وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك اي انه ابن الخباز يلزمه اجازة
الفصل قبل الماضي لانه قال اولا لذاته وامتناع ال في الماضي لذاته **قوله** واما الثالث
فلم يدعه احد من الناس يجيء بالثالث خلق الزوجين الذي دل عليه قوله وانه

خلق

خلق الزوجين **قوله** يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي
انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل
في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم انه
معطوف على الخبر لو قوعه هو خبرا اذ التوالي يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل **قوله**
احدها ان يكون بصيغة المرفوع قال الرضي وانما حكي بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا
التشبيه ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك
لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القايم **قوله** والثاني ان يطابق ما قبله اي في
الغيبة والخطاب والتكلم **قوله** واما قول جرير ابن الخطفي • وكاين بالاباطح الخ يقع في بعض
النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذي ثبت في النسخ التي وقفت
عليه من هذا الكتاب اثبات الالف وينبغي ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبني
على القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد
بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول
وسياتي الكلام فيه فيما بعد هذا ان شا الله تعالى والخطفي ليس ابا اقرب لجرير لان
جريرا هو ابن عطية بن حذيفة وهو الخطفي تلقب بذلك وفي القاموس في مادة
خطف وكجمزى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفي ايضا لقب عوف
وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكاين بهمزة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة
بمعنى كاين **قوله** وانما هو توكيد للفاعل يعني في تراني **قوله** اي ترى مصابي والمصاب
حينئذ مصدر هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والبا الموحدة ويقع
في بعضها والمضاف بالضاد المعجمة والفا **قوله** اي نافعا لان انعا لهم توزن في الشرح
هذا المعنى غير متعين لجواز ان يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فتزدري بهم
ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال الشايع يقال لا نقيم لفلان وزنا
اي لا يعبا به ولا يلتفت اليه وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف في الاية **قوله**
وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض في الشرح المصنف اشار اليها انما قدرها
على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر
ولذلك جعله مفعولا ثانيا لترى والمفعول الاول هو اليا ولولا ذلك لما صح بحسب
الظاهر **قوله** والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن
تقدير الصفة وذلك لان معناه على ان يكون منصوبا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس
نكرة بل معرف بال والحصر مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره
وكذا المعنى في البيت اي لو اصبت راي المصاب بمعنى انه لا يرى المصاب الا اياي دون
غيري كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلاشى عنده مصاب غير صديقه

فلا يري غيره مُصابا ولا يري المصاب الا اياه مُبالغة فالمعني صحيح متجه كما رايت
بدون تقدير صفة قوله ولهذا سمي فصلا لانه نفصل بين الخبر والتابع قال الرضي
يسمى فصلا عند البصريين قال المتاخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه
خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر
فجيئ بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله
الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره وما المعنيين
الي معني واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم قوله وعمادا لانه يعتمد
عليه معني الكلام قال الرضي والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده ٤٢
حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن
الحاجب في شرح المفصل وتسميه اهل البصرة اقرب الي الاصطلاح لان الشي يسمي باسم
معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا
اجري من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الي ان المتكلم او السامع او هما جميعا
يعتمدان بها علي الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويودي الي معنا ها
فكانت تسمية البصريين اظهر قوله وذكر التابع اولي من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع
الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف لقايل ان يقول مراده انه
يفصل من اول الامر بين كون ما بعده خبرا لا صفة وان كان هناك ما يمنع من كونه
صفة فلا اعتراض عليهم وفي الشرح كما ان الصفة هنا منتفية كذلك غيرها من التوابع
اذ لا يصلح في هذه الاية شي منها البتة اما عطف النسق والتوكيد فظاهر واما
عطف البيان فلا شتقاق وشرطه الجمود ولان ما لا يوصف لا يعطف عليه بيان
علي الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل لظاهر من ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض
او اشتمال او بدل كل مفيدا للاحاطه والكل منتف فالاستناد الي هذه الاية
في ان التعبير بالتابع اولي من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى واقول
بل يظهر له وجه بنا علي ان المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي قوله والثاني
معنوي وهو التاكيد ذكره جماعة اعترض عليه ابن الحاجب في اماليه بانه لو كان
تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظي
اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد زيدا وبمعناه مثل قمت انت واما الثاني
فلان المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح التاكيد الذي
ردده بين الامرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في
الفصل بهذا المعني وليت شعري ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالي في التاكيد
بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض علي من يقول ان الفصل تاكيد للمسند
اليه فيتجه اعتراضه حينيذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد



للحكم لما فيه من زيادة الربط انتهى واقول كانه يريد ببعض المحققين التفتازاني
فانه قال في حاشية الكشاف ذكر بعني صاحب الكشاف لضمير الفصل ثلاث فوايد
الاولي الدلالة علي ان ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين المبتدا والخبر
لا بين الموصوف والصفة وبهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل الثانية تاكيد الحكم
لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه لتاكيد المبتدا اليه لانه بمنزلة زيد نفسه
العادل ليس بشي الثالثة افادة قصر المسند علي المسند اليه بشهادة الاستعمال
مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما يتم اذا ثبت ان
في مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام
الجنس يفيد قصره علي المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو
الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره علي الخبر وان كان مع ضمير الفصل
نحو الكرم هو التقوي اي لا كرم الا التقوي وفي المطول ثم التحقيق ان الفصل
قد يكون للتخصيص اي قصر المسند علي المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل
التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا
بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق
الا هو او قصر المسند اليه علي المسند نحو الكرم هو التقوي والحسب هو المال اي لا كرم
الا التقوي ولا حسب الا المال قوله وبنوا عليه انه لا يجامع التاكيد فلا يقال
زيد نفسه هو الفاضل في الشرح منعوا ذلك ليلا يجتمع تاكيدان علي شي واحد وهو
بنا منهم علي انه تاكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا انه تاكيد للمسند
لكن ما المانع من اجتماعه مع تاكيد اخر وانت تقول جا زيد نفسه عينه وجا زيد زيد
نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالهم الي سماعهما من العرب
مجتمعتين في تركيب واحد ولهذا تقول جا القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
ابتعون من غير توقف علي ورود السماع بها مجتمعة واقول ليس ما نحن فيه نظير جا
زيد نفسه عينه فلا جا زيد نفسه وانما نظيره زيد نفسه زيد الفاضل لان
التاكيد بضمير الفصل عندهولاء من باب التاكيد اللفظي لان عندهم تكرار معني
الموكد باعادة لفظه او تقوينه بمرادفه ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير
بجا زيد نفسه عينه وجا زيد زيد نفسه انما هو في مجرد اجتماع تاكيدين قوله
وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره في الشرح وسالت مرة بعض
الاصحاب عن الحكمة في التفريق بين شان المومنين والكافرين في سورة البلد حيث
ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب الميمنة واتي به في حق الاخرين
فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشئمة فما قاله انتهى واقول الحكمة ان اسم

الاشارة يوتى به لتمييز ما اريد به اكمل تمييز لصحة احضاره في ذهن السامع بواسطة
الاشارة حسًا كما كقول ابن الرومي • هذا ابو الصقر فردًا في محاسنه • ولا كذلك الضمير
وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذهابا الى بُعد درجته
ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امراة العزيز فذلكن الذي لمتنني فيه بحيث لم تقل
فهذا وهو حاضر وفي تفسير البيضاوي اشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتواصوا
بالصبر واوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرحمة بالرحمة على
عباده او بموجبات رحمة الله اوليك اصحاب الميمنة اليمين او اليمن والذين كفروا باياتنا
بما نصبناه دليلا على حق من كتاب وحجة او بالقران هم اصحاب المشئمة الشمال او الشوم
ولتكرير ذكر المومنين باسم الاشارة والكفار بالضمير شان لا يخفى قوله ثم قال الاكثرهم انه
حرف فلا اشكال يعني في انه لا محل له من الاعراب قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان
بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى
في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير
المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه
بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا
ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب
في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره
وتلك الفايدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او احدا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مونثا فانه صار حرفا مع بقا التصرف المذكور فيه قوله وقال الخليل اسم في
الشرح يشكل هذا من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب واقول قد دفع المص
هذا الاشكال بقوله ونظيره على هذا القول اسما الافعال فيمن يراها غير معمولة
لشي وال الموصوله ثم في الشرح ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع لدايرته
نا تما ورد على الاقل يرد على هذا واقول معنى كلام المص ان هذا القول ليس مستبعد
فقد قيل بنظيره في موضعين الشيئين قوله وال الموصوله في الشرح يعني عند من
يراها اسما والنظير ههنا فيه شي فان الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها
الى صلتها بطريق العارية كما في الا التي بمعنى غير واقول قول المص وال الموصولة
يعني به فيمن يراها غير معمولة لشي قوله ثم قال الكسايي محله بحسب ما بعده
في الشرح علله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشي الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتدا
نحو انك لانت الحليم الرشيد وهذا القول مشكل ايضا لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب
قوله وقال الفرا بحسب ما قبله في الشرح قيل ويكون على هذا توكيدا لما قبله وهو
مشكل لان الضمير لا يوكد به الظاهر وايضا فان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل
في تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم قوله وهم ابو البقا فاجاز قوله

شانيك

شانيك هو الابتر التوكيد في الشرح اذا كان ابو البقا اطلق القول بانه توكيد ولم
يصرح بانه توكيد لنفس شانيك وهو محمل صحيح كيف يجمل بالوهم عليه ولا ينبغي
حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة قوله روابط الجملة
بما هي خبر عنه اربا متعلقة بروابط قوله لقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل
وعد الله الحسنى في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العايد على كلمة كل اذا كان
مبتدا وفي غيره ان المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر
وقال ابن ابي الربيع ان ذلك جا في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار
عن الكسايي والفرا اجازة ذلك قوله وقول ابي النجم كله اشنع هذا اخر بيت وهو
قد اصبحت ام الخيار تدعي • على ذنبا كله لم اصنع • وقد تقدم الكلام عليه في فصل
كل وقوله في كلام المص مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر قوله لما بينا في فصل
كل هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها لما بينا في فصل لو وليس بصواب اذ لم
يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي بين في فصل كل ان نصب كل يقتضي
دخولها في خبر النفي فيتوجه النفي حينيذ للشمول خاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض
الافراد فيكون ابو النجم معترفا ببعض الذنب الذي ادعته ام الخيار عليه وهو
خلاف الغرض قوله وقراة جماعة هو ايضا مجرور بالعطف على قراة ابن عامر
قوله وبحور عطف على مرفوعا قوله وقول امراة هو مجرور بالعطف على
محل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المراة احدى النسا اللاتي اجتمعن وتعاقدن
على ان يصفن ازواجهن وقصتهن في صحيح البخاري ويعرف حديثهن بحديث ام زرع
والارنب واحد الارانب فقيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى
ويقال للذكر ها خزز بمعجمات على زنة صرد • والزرنب بزاي فرا فنون فبا موحدة
طيب وقيل شجر طيب الرايحة قوله وقوله تعالى ولمن صبر هو بالجر معطوف ايضا على محل
السمن منوان بدرهم قوله سوا قدرنا اللام للابتدا اي اللام الداخلة على من صبر
قوله اما على الاول فلان الجملة خبر يريد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة
ان ذلك لمن عزم الامور قوله واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع
بالابتدا من ان يشتمل على ضميره في الشرح يريد بالثاني ان تكون اللام في ولمن صبر
وغفر لام الابتدا ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير
هي قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها
بالفا والمص قد قال باثر هذا الكلام وقول ابي البقا والحوفي ان الجملة جواب الشرط
مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفا مردود لاختصاص ذلك بالشعر فهذا
الذي نقله المص جوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم ابو البقا والحوفي وانما قال
ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجوابية لعدم الاقتران

بالفا ويلزم من ذلك ابطالكونها شرطية مع جعل اللام للابتدا فتامله انتهى واعلم انما
قاله المص من لزوم تقديرمنه في الاوجه الثلاثه انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى
مصدر صبر ومصدر غفر واما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك لمن عزم الامور
خبرًا لاجوابًا فالرابط اسم الاشارة ولا يحتاج حينيذ الى تقدير منه بل الى تقدير مضاف
اي ان ذلك لمن ذوي عزم الامور **قوله** احدها ان يكون معطوفا بغير الواو احترز
بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو فان الضمير حينيذ يكون رابطا وفي حواشي التسهيل
لهم وانما كان ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها والاسما بمنزلة اسم مثنى او مجموع
فيه ضمير **قوله** والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام وقام عمرو وقام هو في
حواشي التسهيل لان الواو ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا منع الزيدان
يقوم ويقعد واجاز واقايم وكاعدوا ما قول بعض المعربين واظنه ابا البقا
في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود **قوله**
والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتني هو هكذا يقع في بعض النسخ وفي
في بعضها حسن الجارية اعجبتني هو **قوله** فان قدرته بيانا جاز باتفاق في الشرح
هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا
فاني يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع او غيره من
غير تفصيل او بتفصيل بين البدل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا
كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما عامل اخر
يقدر سوا كان التابع عطف بيان او غيره لم يتات حكاية القول بجواز هذه المسيلة
على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق واقول انما حكى الاتفاق لان القول
بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولهذا لم يحكه ابن ام قاسم
وحكاه الرضي عن بعضهم قال ابن ام قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل
العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها
لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه واكثر المحققين وقال
الرضي اما النعت والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل
فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها
تابعة وقال بعضهم عامل الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل قال الاخفش والرماني
والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وعند سيبويه والمبرد
والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه
واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول
بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان العامل
في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة **قوله**

ويحتمله

ويحتمله قولباس التقوى ذلك خير في الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدا خبره خير
والجملة خبر للباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت
والاحتمال الذي ابداه المص حق لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الاية يقتضي ان
الايتين اللتين تلاهما اولاهما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها
اولئك اصحاب النار وقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا
وسعها اولئك اصحاب الجنة متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال
البدل والبيان جار فيهما ايضا **قوله** والثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك
في مقام التهويل والتفخيم في عباب اللباب وضع الظاهر في معرض التفخيم والتعظيم
جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند
الاخفش يجوز في الشعر وغيره يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد
قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنية زيد **قوله** لا ارى الموت الخ يروي يسبق
شيه ويقال نغص الله عليه العيش تنغيصا اي كدره **قوله** او ضمير محذوف اي
منهم يجيي ومن بيانية لا تبعيضية لان الذين يمسكون بالكتاب لا يكونون غير
مصلحين حتى يكون المصلحون بعضهم **قوله** والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم
الرجل في الشرح ظاهره ان العموم جا من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن
الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم لقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح
جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط
وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى
ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس
كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على كل افراده كان الرجل
مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي واقول هذا الذي ذكره
الشارح وجه اخر لضعف هذا الخامس لا اعتراض على المص لانه تبرا منه بقوله كذا قالوا
قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا • هذا اخر بيت اوله • الا ليت شعري هل الى ام معمر
سبيل **قوله** واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بنا على قول ابي الحسن
في صحة تلك المسيلة هي كون روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدا بمعناه والمثال
هو زيد نعم الرجل وفي الشرح واجازته لا تختص بها ابو الحسن حتى تخرج على
مذهبه فالقايلون بصحة هذا التركيب قايلون بان اعادة المبتدا بمعناه انما يكون
خلفا عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف يتاتى منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل
هو ونحوه في السعة على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته هذا ما لا سبيل اليه م
قوله وانسان عيني هذا البيت مثال للحكم الاول وهو ان يعطف بفا السببية جملة مشتملة
على الضمير على جملة خالية منه خالية من الضمير على جملة مشتملة عليه وانسان العين

العين المثال الذي يري في سوادها ويجمع ايضا على اناسي ويحسر بضم السين المهملة وكسرها
مضارع حسر بفتحها اي انكشف وهذا لازم ومصدره الحسور ويقال حسره بمعنى كشفه
فيكون متعديا ومضارعه مضموم العين ومكسورها ومصدره الحسر كالقتل
والضرب ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اي كثر واجتمع ويغرق
بفتح الرا مضارع غرق بكسرها وفي الشرح فان قلت بم تتعلق الباء من قوله او بالعكس
وما هذا العطف قلت تتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير او يقع
العطف متلبسا بالعكس قوله وفي المسيلة تحقيق تقدم في موضعه يعني في الجملة
السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفا نزلت الجملتين منزلة
الجملة الواحدة ولهذا اكتفا منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي
الشرط والجزا الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع قوله الثامن شرط يشتمل على
ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام مدلول هو بالرفع على انه
صفة ثانية لشرط وفي الشرح الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا
شك فهو من صورة القسم الاول فلا يعد قسما مستقلا براسه واقول القسم الاول يكون
الضمير واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه
اشتمل على الضمير قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري اي بكر
لا اله الا الله في شرح التسهيل لابن ام قاسم اي قوله في الهاجرة وفي الصحاح والهجير
مثال الفسيق الداب والعادة وكذلك الهجيري والاهجيرى يقال ما زال ذلك هجيراه
واهجيراه واجرياه اي دابه وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست
مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد والمراد بها لفظها واقول لا نسلم ان الجملة في هذا المثال
ليست مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم في
الشرح فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره في التنبيه الاتي بعد هذا قريبا وذلك انه

صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا يحتاج الى رابط وهو مناف لعدها هنا
في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره في ذلك التنبيه انها لا تحتاج
الى رابط اخر غير كونها نفس المبتدا في المعنى فالمنفي ليس مطلق الرابط بل رابط مقيد قوله
ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا وفي المطول ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو
هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث
ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه قوله
في قوله تعالى والذين يتوفون منكم قرا الجمهور بضم المثناة التحتية مبنيا للمفعول
وقرا علي والفضل عن عاصم بفتحها مبنيا للفاعل ومعنى هذه القراة يستوفون اجالهم
قوله اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش عن صاحب البحر هذا القول للمبرد

وعزاه

وعزا القول الذي بعده للاخفش قوله وقال الكسائي وتبعه ابن مالك في البحر
وذهب الكسائي والفرا الى ان الذين يتوفون مبتدا لا خبر له بل اخبر عن الزوجات
المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد بالاشهر فجا الخبر عما هو المقصود
والمعنى من مات عنها زوجها تربصت وقيل خبره محذوف قيل المبتدا اي فيما يتلى عليكم
حكم الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وقوله يتربصن بيان للحكم المتلو وهي جملة
لا موضع لها من الاعراب قالوا وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا
حذف يصح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتربصن عايد على ازواج
الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتربصن ازواجهم لم يحتج الى حذف وكان اخبارا
صحيحا فكذلك ما هو بمعناه الانشا الذي يحتاج الى الرابط قوله وقول ابن عطية
في فالحق والحق اقول لاملان جهنم في البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتدا
وخبره في قوله لاملان لان المعنى ان املا انتهى وهذا ليس بشي لان لاملان جواب قسم
ويجب ان يكون جملة فلا تتقدر بمفرد وايضا ليس مصدرا مقدرا بحرف مصدري والفعل
حتى ينحل اليهما ولكنه لما صح له اسناد ما قدر الى المبتدا حكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر
وفي الكشاف وقرى فالحق والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في
ان عليك الله ان تبايعا وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم
عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله
هو الحق واما نقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدا
محذوف الخبر كقوله لعمرك اي فالحق قسمي لاملان والحق اقول اي اقوله كقوله
كله لم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد اضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن
والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد
وهذا الوجه جايز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو وجه حسن قال ابو حيان وملخصه
انه اعمل القول في لفظ المقسم على سبيل الحكاية قوله وما شي حيث مستباح
هذا عجز بيت صدره • حييت حمى تهامة بعد نجد • وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب
خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق فهو نجد قوله
وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل
في البحر او عدي الفعل الى الضمير اولا اتساعا وهذا اختيار ابي علي واياه اختار انتهى وكان
المص يري ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكر قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا
هذا صدر بيت عجزه • قليل سوى الطعن النهال نوافله • والطعن بالطا والعين المهملتين
والنهال جمع ناهل كالجمال جمع جمل والنهل جمع ناهل كالطلب جمع طالب والناهل من الاضداد
يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب فعلها
وقيل هنا بمعنى النفل اي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن قوله وهو مخالف لما

نقله غيره هذا اعتراض على ابن الشجري بان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه انهما حذفا
معا وعن ابي الحسن ان المجار حذف اولا وفي البحر عن المهدوي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو
والوجهان يعني لا يجزي فيه ولا يجزيه جائزان عند سيبويه والاخفش والزجاج وقال
الكسائي لا يكون المحذوف الا الها قال لا يجوز ان يقول هذا رجل قصدت ولا رايت رجلا
ارغب وانت تريد قصدت اليه وارغب فيه **قوله** وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر
في الاية الاولى ضمير عبارة ابي حيان وقد يجوز على راي الكوفيين ان لا يكون ثم رابط فلا تكون
الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوما يوم
لا تجزي فحذف يوم لدلالة يوما عليه فيصير المحذوف في الاضافة نظير الملفوظ به في قوله
تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تملك فلا تحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك
ذلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل ولم يعز البصريون ما اجازه الكوفيون من حذف المضاف
وترك المضاف اليه على خفضه في يعجبني قيام زيد وعمرو ولا يبعد حذف يوم في الاية لدلالة ما قبله
عليه ويحسن هذا التخريج كون المضاف اليه جملة فلا يظهر فيها اعراب فيتنافر مع اعراب ما قبله
واذا اجاز ذلك في نثرهم مع التنافر على ما حكى الكسائي عن العرب اطعمنا لحما سمينا شاة ذبحوها
اي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر اولى هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولى في الاية
ان يقدر ضمير ولا يقتضي ذلك **قوله** او انها انيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل
هذا الموضع يعني ان ادعي ان الجملة انيبت هنا عن المضاف كانت مفعولا لانها نائبة عن البدل
من المفعول والنائب حكمه حكم المنوب عنه والبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولا
في مثل هذا الموضع **قوله** وفيه ما تشتهيه الانفس هذه الاية في سورة الزخرف واثبات
الها فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذفوا الها منها قراءة الباقين واتفق القراء على
حذف الها من قوله تعالى في سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم **قوله** والحذف من الصلة
اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر قال ابن الحاجب في اماليه وذلك ان الصلة
مع الموصول جزء واحد فاستغني بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدا مع
المبتدا مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما
كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات وقال
الرضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكونه اتصالها بالموصول اشد اذ لا تغني
الموصول عنها ومما تتقدير مفرد نحو هذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة
احسن منه في خبر المبتدا نحو جاني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه
مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة
انقص منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من
لوازم الموصول وضرورياته **قوله** وكانهم لم يعوا بنا قليل على تقليل القليل الاول هو ربط
صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك

يخبر

ما قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام ام عمرو
لان المفرد بعد ام دليل كونها متصلة وتابعهما ما قاله ابن مالك في كتابه
المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان ام
استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن لا يعد علمه بتزوجه اما بكرا
واما ثيبا وطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باي فالموضع اذا
موضع الهمزة لكن استغني عنها بهل ويثبت بذلك ان ام المتصلة قد تقع
بعده كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب عن المتفق ان الاتيان لهل بمعادل
وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم **قوله** وقد قالوا في قوله تعالى افمن
هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحدوه
ويكون وجعلوا لله شركا معطوفا على الخبر على التقدير الثاني هذا التقدير
الثاني صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبرا للمبتدا بر
ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله افمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا
له وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركا قال ابو حيان فيه اقامة
الظاهر مقام المضمر في قوله وجعلوا لله اي وجعلوا له وفيه حذف الخبر عن
المقابل واكثر ما جا في الخبر المقابل واقول وضع الظاهر هنا موضع المضمر
له نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركا لله لانه اسم
للمستحق لذاته العبادة وحده وفي الشرح ولم يلح لي وجه اختصاص العطف
على الخبر بهذا التقدير الثاني دون الاول واقول لاح لي انا من فضل الله
تعالى وجه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطو ف
عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني وعدم
حصولها في التقدير الاول قال اهل المعاني نحو زيد يكتب ويشعر مقبول
للمناسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطي ويشعر غير مقبول لعدم
المناسبة بين الاعطا والشعر وعابوا على ابي تمام قوله
لا والذي هو عالم ان النوى صبر ٭ وان ابا الحسين كريم ٭ وقالوا
لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين حتى يعطف احدهما على
الاخر بالواو **قوله** وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه
سوء العذاب يوم القيامة اي كمن ينعم في الجنة قدره ابن عطية كالمنعمين
وقدره الزمخشري كمن امن العذاب وقدره الجرجاني كمن لا يصيبه العذاب
وفي الشرح الظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو
بمعنى المقدر فلا معنى اذا لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل
خبر التقدير محذوفا اي ثابتا وذلك يدل على ان ثم مقدرا تفسير بقوله

لكن يتنعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر فلا معنى اذن لادخال حرف
التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر التقدير محذوفا اي ثابت وذلك يدل على ان
ثم مقدرا مفسرا بقوله لكن يتنعم في الجنة انتهى واقول مثل هذا التركيب اعني
ادخال حرف التفسير في عبارات المتقنين قوله وجاء في التنزيل موضع صرح
فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو
خالد في النار ذكر في الكشاف وغيره ثلاثة اوجه في قوله تعالى كمن هو خالد
في النار احدها ان يكون خبر المبتدا محذوف كما ذكره المص وثانيها ان يكون
بدلا من كمن زين له سوء عمله وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على
بينة في الاخرة لانكاره المساواة بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى
هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدا محذوف الخبر اي فيما قصصنا
عليك مثل الجنة وثالثها ان يكون خبرا لمثل الجنة وتقديره امثل اهل
الجنة كمثل من هو خالد في النار فعرى من حرف الانكار وحذف ما حذف منه
تصوير المكابرة من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة
من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المص من اية او غيرها بعد
ذكر حكم مثالا له لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتمال غيره بل انما
يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذاكرا له فانه ينفعك
في الجواب عن تشنيعات كثيرة قوله ولهذا اختصت باحكام اي ولكون
الالف اصل ادوات الاستفهام انفردت من بين ادواته باحكام لا توجد تلك
الاحكام في غيرها من ادواته فالباء داخلة على المقصور فان قلت الذي
يسبق الى الفهم من تخصيص شيء باخر هو قصره على الاخر لان معناه جعله
بحيث يخص الاخر ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح
على ان المقصود هو المذكور بعد البا على طريقة قولهم خصصت فلانا
بالذكر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله
يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء باخر في قوة
تمييزه لاخر به فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى
صار حقيقة واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ
المعنيان معا وتكون البا المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه احرى
فيقال في نخصك بالعبادة مثلا نميزك بها مخصصا اياها بك وفي الشرح
يعني اي المص ان هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من ادوات الاستفهام وكان ه
الصواب او الاولى ان نقول وهذا اختصت بها احكام كما ستراه قريبا انتهى
واقول يريد بالصواب ما نقله عن بها الدين السبكي ان الصواب دخول البا

على

١٩٢

ما من حسب التاويل حرف السين المهملة السين المفردة قوله
ولو سلم في الشرح لا محل للواو هنا والظاهر انها زايدة فان قلت
لعلها للعطف اي ثم لا نسلم انها في الاية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار
الخ قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعني بثم دون عاطفه
وهو باطل واقول يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف
بل لمجرد التدرج مما قبلها لما بعدها وقيد بحث حتى في الالف المفرده
٢٦ قوله تريد ان ذلك دابه الداب بفتح المهملة واسكان
الهمزة وقد تفتح العادة والشان قوله اذ الاستمرار انما يكون
في المستقبل في الشرح قد يتوهم انتقاضه بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر
فان الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضي ولا انتقاض به واقول انما لا ينتقض
لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع قوله وزعم الزمخشري قال
التفتازاني في مطوله دلالة السين على التاكيد من جهة كونها في مقابلة
لن قال سيبويه لن افعل نفي سافعل قوله ووجهه انما يفيد
الوعد بحصول الفعل اراد بهذا الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد
به المقابل للوعيد قوله وقد اوماء هو بالهمزة في اخره ومعناه
اشارة في الصحاح اومات اليه اشرت ولا يقال اوميت سوف قوله
على الخلاف المتقدم في السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال
معه اضيق منها خلافا للبصريين قوله وليس مطردا قال الكشاف في
ونوقض بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان ذلك اكثري
لا كلي وبان ما ذكر لا ينافي ان يقع في البنا الانقص زيادة معنى
بسبب اخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان ذلك
فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في
المعنى كغرث وغرثان وصد وصديان لا كحذر وحاذر بمعنى ان حذرا
صفة مشبهة وحاذر اسم فاعل وغرث وغرثان كلاهما صفة مشبهة
سي قوله والشر بالشر عند الله مثلان • هذا عجز بيت صدره
من يفعل الحسنات الله يشكرها • ولا سيما يوم بدارة جلجل •
هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره
الا رب يوم صالح لك منهما • ودارة جلجل اسم لغدير
ويوم دارة جلجل هو يوم دخول خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى

سوف
التفتازاني في حاشيته

مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم له يقال لها عنيزة فاتفق
ان الحي احتملوا وتقدم الرجال وتاخر النسا فلما راى ذلك امرؤ
القيس سار مع الرجال قدر غلوة ثم كمن في غابة من الارض حتى ورد
النساء الغدير وتركن يغتسلن فيه فجا امرؤ القيس وهن غوافل
فقعد على ثيابهن وقال والله لا اعطي واحدة منكن ثوبها حتى تخرج
متجردة فتاخذه فابين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن واخذن ثيابهن
ثم قلن له قد حبستنا واجعتنا فنحر لهن ناقته فنشوين من لحمها
واكلن ثم لما اردن الرحيل حملت كل واحدة منهن شيا من متاع راحلته
وزاده وحملته عنيزة على غارب بعيرها ففي ذلك يقول

ويوم عقرت للعذارى مطيتي • فيا عجبا من رحلها المتحمل •
فظل العذارى يرتمين بلحمها • وشحم كهداب الدمقس المفتل •
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة • فقالت له الويلا انك مرجلي •
تقول وقد مال الغبيط بنا معا • عقرت بعيري يا امرا القيس فانزل •

والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الابيض من الابريسم
والغبيط بالغين المعجمة الرحل وهو للنسا يشد عليه الهودج
قوله فه بالعقود الى اخره فه بكسر الفا امرين وفي نسخة والها
ينطق بها في الوقف دون الوصل فتكتب قوله ولو كان
كما ذكر لامتنع دخول الواو لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل
عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بانه ساغ عند دخول
الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر
محذوف والجملة حال واقول كلام الفارسي على ما نقل المصنف
لا يشعر بالفرق بين مدخول الواو وبينها غير مدخولها وكلام
المصنف انما هو مبني على ذلك قوله ولو وجب تكرارها لانها
اذا دخلت مفرد خبرا او صفة او حالا وجب تكرارها نحو زيد لا شاعر
ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع ولا كريم وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا
وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تتكرر معنى لا لفظا والتكرار
اللفظي غير مشروط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله فلا اقتحم
العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك
هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى قولك قاموا لا مساوين

لزيد

في قوله تعالى ينقضون عهد الله ثانيها ما صرح به صاحب المفتاح وهو ان يذكر اسم
المشبه ويراد المشبه به ادعا لا حقيقة بواسطة قرينة وهي ان ينسب اليه شي
من اللوازم المشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعا بجعل لفظها مرادفا لاسم
السبع واضافة شي من لوازم السبع اليها وهو الاظفار ثالثها ما ذهب اليه صاحب
التلخيص وهو ان يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشي من اركانه سوى المشبه
ويدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فالتشبيه المضمر في
النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية اذا عرفت
هذا فنقول على المذهب الاول استعير المطر للصواب ولم يصرح بذكر المستعار
بل اقتصر على لازمه وهو الصوب لينتقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر
الصواب واريد به المطر بجعله مرادفا له ادعا واضيف اليه شي من لوازم
المطر للدلالة على ذلك وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب
بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه به واثبت لذلك المشبه الصوب
الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكناية واثبات ذلك اللازم استعارة تخييلية ويحتمل ان لا يكون في الكلام
استعارة بان يكون الصواب شبيها بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم
المشبه به على المشبه واضيف اليه كقول الشاعر • والريح تعبث بالغصون
وقد جرى • ذهب الاصيل على لجين الماء • اي اصيل كالذهب على ما كاللجين
بضم اللام وفتح الجيم اي الفضة ويحتمل ان لا يكون فيه تشبيه ويكون
الصوب بمعنى الجهة مجازا مرسلا هذا ولنذكر واقعة من هداية الاعراب
الى الصواب وهي اني كنت وانا شاب حاضرا في دفن ميت وكان غير بعيد
مني شخصان احدهما متصوف جاهل والاخر نفاض عنده طرف من الاعراب
فقال ذلك الجاهل من اسمائه تعالى الغرور لقوله تعالى وغركم بالله الغرور
فقال له الاخر لو كان كما قلت لكانت التلاوة بجر الغرور فاعجبني ذلك منه
وغلظت على الجاهل القول قوله من ارجي قواعده كل حالك الارجا
بالمد جمع رجا بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة
الاساس صفة عالية من القعود بمعنى الثبات وبمعنى مقابل القيام على
سبيل المجاز وفي العرف هي والاصل والضابط والقانون امر كلي ينطبق
على جزئياته لتعرف احكامها منه والحالك الشديد السواد قيل ولا يستعمل
الا تابعا وفي الكشاف يقال في التوكيد اسود حالك وحانك واصفر فاقع ووارس
وابيض يقق ولهق واحمر قاني وذريحي واخضر ناضر ومدهام واورق

خطابي وا رمك ردائي شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا في ساعد استعارة بالكناية
على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الاجتهاد استعا ره
~~بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الاجتهاد~~
~~استعارة بالكناية~~ والمكني عنه او المشبه به على ما سبق من الخلاف في تفسيرها هو
انسان شديد الاهتمام في عمل بيديه فيكون في الساعد استعارة تخييلية وفي
شمرت ترشيح وقوله ثانيا صفة لمحذوف اي شهرا ثانيا او وقتا والترصيف
الضم من رصفت الحجارة اذا ضممت بعضها الى بعض قوله معضلات مسايل الاعرا ب
فانتهتها في معضلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب
السكاكي وصاحب التلخيص في مسايل الاعراب استعارة بالكناية والمكني
عنه او المشبه به على ما مر هو اماكن مغفلة فيكون في المعضلات استعارة
تخييلية وفي انتهتها ترشيح قوله ومعضلات هو بكسر الضاد جمع معضلة
او معضلة من اعضل الامر اذا اشتد يستشكلها الطلاب اي يعدونها
مشكلة معية الادراك وفي الشرح وعندي ان معناه يطلبون اشكالها
بكسر الهمزة اي ازالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل اذا التبس
فالهمزة فيه للسلب يعني ان اشكل الذي مصدره الاشكال وليس الضمير
المجرور يعني عايدا الى يستشكلها كما توهمه بعض المهذبين المعاصرين
للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة في اشكلت للسلب ان تكون
في استفعل كذلك فان الهمزة في افعل للقطع وفي استفعل للوصل ولانه
الهمزة حذفت في استفعل لكونها للوصل ولم يخلق الله تعالى في المضارع
همزة وصل فليس في قوله يستشكلها همزة انتهى ومنشا هذا الاعتراض
كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم يرد على الشارح انه اذا كان المعنى
يطلبون اشكالها والاشكال مصدر اشكل الامر اذا التبس فمن اين له
معنى الازالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس مثل
اشكل الامر اذا التبس ثم قال وشكلت الكتاب اي قيدته بالاعراب ويقال
ايضا اشكلت الكتاب بالالف كانك ازلت عنه الاشكال والالتباس وهذا
نقلته من كتاب من غير سماع انتهى والتنقيح التهذيب قال في الصحاح
وتنقيح الشعر تهذيبه يقال خير الشعر الحولي المنقح وتنقيح العظم استخراج
مخه تقول منه نقحت العظم وانتقحته بمعنى فدونك كتابا تشد الرحال
فيما دونه في الشرح هذه الفاء الفصيحة اي اذا كان الامر كذلك فدونك
كتابا اي خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد
التعظيم وكان القياس ان يحليه بلام العهد لكن نكره تفخيما ويحتمل ان يكون

المفعول

المفعول محذوفا اي فدونكه وكتابا حال موطئة واقول وضع الظاهر موضع
المضمر ان سلم كونه للتعظيم فانما يكون له اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر
بالتعظيم كالالقاب المشعرة بالمدح وكتاب ليس كذلك فان دلت فما فايدة
وضع الظاهر هنا موضع المضمر على هذا التقدير قلت التوصل الى التنكير
الدال على التعظيم قوله الفاء الفصيحة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة
غير مذكورة نحو الفاء في قوله تعالى فانفجرت اذ التقدير فضرب فانفجرت او ان
ضربتها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هو
على التقدير الثاني فظاهر كلام صاحب المفتاح انه على التقدير الاول
وقيل هي فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثر وفي حاشية التفتازاني
ووجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن
مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه قوله اذ كان الوضع في هذا الغرض
اعلم ان المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها طرفه ونهايته تسمى غاية
ومن حيث انها حاصلة منه تسمى فايدة ومن حيث انها مقصود فاعله ولاجلها
اقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غايية وهذه لا توجد في افعاله تعالى
وان وجدت فوايدها وكثرت وفي الشرح اذ تعليلية ومتعلقها اما مذكور وهو
وهو اسم الفعل او تشد او تنفق على سبيل التنازع واما محذوف
اي وقع ذلك اي المقدم ذكره من شد الرحال ونفق المحمول واقول ينبغي
ان يكون المقدر المحذوف بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو
الحق شدت ونفقت بلفظ الماضي او يكون مراد بتشد وتنفق الماضي قوله
ولم ينسج ناسج على منواله النسج الحياكة والمنوال الخشب التي يحاك الثوب
عليها وينسج بكسر السين وضمها وفي منوال استعارة بالكناية على مذهب
المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الضمير استعارة بالكناية
والمكني عنه او المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعارة تخييلية
والنسج ترشيحا والمقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من
قدمت الشي جعلته متقدما قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب
الاعراب الاول لغوي بمعنى الافصاح والثاني اصطلاحي بمعنى النحو واضافة
القواعد اليه اضافة بيانية او بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذ ره
بفتحتين القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة او اللولوة الصغيرة
قوله بل قطرة من قطرات بحر في الشرح ولا اناسب بغرضه من التدريج
في تعليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان تقول بل قطعة من بحر ولا
يظهر جهة حسن للاتيان هنا بجمع القلة المنكر وهو قطرات واقول لعله انما

اتي به لئلا تكون السجعة الثانية اقصر من الاولى فان احسن السجع ما تساوت
قراينه ثم ما طالت قرينته الثانية فاتي به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المحلى
يعم وايضا ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما ان القطرة
لها النسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة الى البحر على ان قوله المكسر كما
وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالالف والتا فهو جمع تصحيح لا تكسير
سوا وجب فتح ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كدعد ودعدات
وعثرة وعثرات وقطرة وقطرات او لم يجب بل جاز سكونه وفتحه وضمه
كغرفة وغرفات او جاز سكونه وفتحه وكسره كسدرة وسدرات فان
قيل قد عرفوا جمع التصحيح بانه ما سلم فيه بنا الواحد وما تحرك ثانيه
حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بنا الواحد اجيب بانه لم
يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات الا بعد مجي الالف والتا فتعريف جمع
الصحيح صادق عليه كذا قال الجاربردي قوله واضع فرايده على طرف
الثمام الفرايد الدرر الكبار والتي نظمت وفصلت بغيرها والثمام
بمثلثة مضمومة وميم مخففة نبت ضعيف له خوص او شي يشبه الخوص
استعار الفرايد للفوايد استعارة تحقيقية وهي استعمال الفرد فيما شبه
بمعناه الاصلي مما يمكن ان يشار اليه اشارة حسية او عقلية واستعار الوضع على
طرف الثمام لتسهيل التناول استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه
بمعناه الاصلي تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد كما يقال
للمتردد اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة
التحتية السجية والطبيعة والحسد ان يتمنى زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده
يحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا
بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشي وحسدتك الشي بمعنى كذا في الصحاح
وعثر الملح وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة وزلة القدم خروجها عن الموضع
الذي ينبغي قرارها فيه والشريد الطريد والقاصي بالمهملة البعيد والكثب
بفتح الكاف والمثلثة القرب والجواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم
السيف القاطع وينبو لا يعمل في الضريبة ويخبو تنطفي والمرء مفعول كفى ونيلا
تمييز وان تعد معايبه فاعل كفى ويجوز رفع المرء على انه فاعل كفى وان تعد
معايبه فاعل كفى ويجوز وان تعد معايبه بدل اشتمال منه قوله فانها
لم توضع لافادة القوانين هذا استيناف مبين لسبب كثرة التكرار في كتب
الاعراب وكلمة ايضا لا تستعمل الا مع شيين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما
عن الاخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها.

وصاحبها

وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا وعلى
الثاني مفعول اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة قوله ويكررون
ذكر الخالف فيه اذا اعرب فصلا انه محل او بدل من مفعول يكررون اعني ذكره
او بدل من الخلاف والملل السامة واستقصى الشي طلب اقصاه وغايته
قوله فعليك بمراجعته في الشرح اي استمسك بها فالبا ليست بزايدة كما عند
الرضي انتهى واقول في الصحاح وتقول على زيدا وعلي بزيد معناه اعطني زيدا
وتقول عليك زيدا اي خذه وهو يقتضي ما قاله الرضي من ان البا فيه زايدة
ولم ار من فسر اسم الفعل هذا بما فسره به الشارح وعبارة الرضي واسما الافعال
حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان البا تزاد في
مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال اللازم
الى المفعول والمنهل بفتح الاول والثالث محل الشرب او الما الذي يورد منه
والمنهل في قول كعب كانه منهل بالراح معلول اسم مفعول من انهله ينهله
ارواه اولا والسابغ السهل الدخول في الحلق وتقدم ترجمته قوله والعجب
من مكي بن ابي طالب هو مكي بن ابي طالب بن حموش بحا مهملة مفتوحة
وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين
وثلثمائة وقيل سنة اربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل
مصر مرارا وكان متبحرا في علوم القران والعربية توفي في المحرم سنة
سبع وثلاثين واربعمائة بقرطبة قوله والامر كذلك اعراب الواضحات
كالمبتدا وخبره والفاعل ونايبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف
في الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا
فلا اعراب له اصلا واقول لا فايدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف
بل ذكر الجار ايضا مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فان قيل قد يكون اسما
وذلك في الجر بالاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا ومضافا اليه
لا جارا ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل
البنا حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب
على القواعد النحوية سوا كان مبنيا او غير مبني والحوفي بفتح الحا
المهملة وسكون الواو هو ابو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد من قرية
يقال لها شبرا النخلة من اعمال الشرقية عمل من اعمال مصر وهو المحل
الذي قصبته مدينة بلبيس وريفه يسمى حوفا دخل مصر وقرا على
ابي بكر الادفوي وغيره وصنف اعراب القران وغيره توفي في ذي الحجة
سنة ثلاثين واربعمائة والخطل بالخا المعجمة والطا المهملة المفتوحتين الكلام

التاسيد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا باس بذكر شي من ترجمة
المصنف فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله
بن هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة واخذ النحو
والنحو عن ابن المرحل وغيره والقراات عن المشهدي وغيره ولم ياخذ
عن ابي حيان غير انه سمع منه ديوان زهير بن ابي سلمى وتوفي في ذي
القعدة سنة احدى وستين وسبعماية وترك ولدين احدهما محب الدين
وكانت وفاته سنة تسع وتسعين وسبعماية والاخر عبد الرحمن ه
الباب الاول قوله وقد رتبتها على حروف المعجم في الصحاح
والعجم النقط بالسواد مثل التاء عليه نقطتان يقال اعجمت الحرف والتعجيم
مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم ومعناه حروف الخط المعجم كما
مسجد الجامع وصلاة الاولى اي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة
الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل
اي من شان هذه الحروف ان تعجم انتهى قال التفتازاني في حاشية
الكشاف بعد ما ذكرنا في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام اي
ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمزة
للسلب معتبرا ومسموعا في هذه الكلمة انتهى واقول يمكن ان يكون
في قول التفتازاني وقد يقال ايما الى ما في الشرح **حرف الالف**
الالف المفردة قوله افاطم مهلا بعد هذا التدلل هذا صدر
بيت من معلقة امرء القيس عجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجملي
كذا في الشرح وفي المعلقات صرمي بالاضافة الى المتكلم وفاطم بالفتح
مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان بتوي المحذوف وهي فاطمة بنت العبيد
بن ثعلبة العذرية صاحبة امرء القيس ومهلا بمعنى امهل واصله
امهالا مصدر امهل حذف زايده وجعل بدلا عن التلفظ بالفعل وهو
الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلي وقيل اتركي والتدلل
بالمهملة من الذل بالفتح بمعنى الغنج وازمعت بالزاي والعين المهملة
قال الخليل ازمعت على امر اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائي يقال
ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفرا ازمعته وازمعت
عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشي اذا قطعته ه م
وبضمها اسم للقطيعة والاجمال الاحسان وفي الشرح والمعنى لحمل الندا
هنا على المقريب الغريبة وهو ظاهر واقول هي خطابه عتيب الندا
لصاحبته بالمعاتبة فان مثله لا يصدر الا بين متخاطبين يكون احدهما

قربيا

قريبا من الاخر **قوله** وهذا خرق لاجماعهم وذلك انهم اتفقوا على ان هم
الهمزة لندا القريب واتفقوا على ان ندا القريب ليس منحصرا في يا
قوله في قراة الحرميين امن هو قانت المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقراتهما
في هذه الاية وكذلك قراة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية في تفسيره بعد ان
صح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة في الاية للاستفهام التقريري والوجه
الثاني ان يكون حرف الندا والخطاب لاهل هذه الاوصاف كانه يقول اصاحب
هذه الاوصاف قل هل يستوي قال وهذا معنى صحيح الا انه اجنبي عن معنى
الايات قبله وبعده وفي التعليق وفيه نظر فان المامور بالقول في الاية السابقة
وهي قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا المخاطب بقل يا عبادي وبقل اني
امرت ولا شك ان الصفات المذكورة في قوله امن هو قانت اناء الليل ساجدا
وقايما يحذر الاخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعلها للنبي صلى الله عليه وسلم
بل هو الاجدر بها فما قبل الاية وما بعدها مناسب لها لا اجنبي عنها واقول مع
ان ابن الصايغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا فيما قاله ابن عطية وانما هو
بيان لوجه اخر على تقدير كون الهمزة للندا وذلك ان قول ابن عطية ان معنى
الاية على جعل الهمزة للندا اجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير ان
يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به واما على تقدير ان يكون
لموصوف معين هو النبي صلى الله عليه وسلم المخاطب عما قبل الاية وبما
بعدها فوجه اخر ليس في كلام ابن عطية تعرض له **قوله** ويبعده
انه ليس في التنزيل ندا بغير يا قال ابن الصايغ الابعاد بمجرد هذا
لا يظهر فكم في القران من مفرده لم يقع الا في محل واحد نحو ضيزى والزبانية
العهن نعم لو اردف ذلك بان الندا بالهمزة في كلام العرب قليل لا اتجه
ولكن به عنيته انتهى وفي الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث
في كلمة قرانية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير في القران دون الاخر
واقول الاولى ان يقول بين معنيين كلاهما في القران ولم ترد تلك الكلمة
فيه لاحدهما ووردت فيه للاخر لان قوله لاحد المعنيين نظير في القران
دون الاخر غير مطابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام وندا القريب
نظيرا في القران اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة
نظير في القران وليس للاخر معبرا عنه بها نظير فانه حينئذ
يطابق **قوله** اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته في الشرح
قال الشيخ بها الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا
كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان

مصروفا الي غيره ممن يطلبه فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى ءانت قلت للناس
اتخذوني وامي نحو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عليه السلام في ذلك لئلا
المشهد المعظم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم انتهى
واقول فيه نظر اما اولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس
معناه طلب الفهم مطلقا سوا كان للطالب اولغيره بل معناه طلب الفهم للطالب
المتكلم بالاستفهام قال التفتازاني في المطول في باب الانشا وانواعه على ماذكره
المصنف خمسة لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول
ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفا فعل فهو النهي وان كان ثبوته
فان كان باحد حروف الندا فهو الندا والا فالامر فانت تراه كيف جعل
المطلوب بالاستفهام حصول امر في ذهن الطالب واما ثانيا فلان المعنى الحقيقي
للفظ يقصد منه اولا وبلا واسطة معنى اخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى
هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله مع الاقرار المطلوب باداة
الاستفهام معنى حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود منها
ثانيا وبواسطة الاقرار لا اولا وبلا واسطة قوله اذ التقدير عند من
جعلها للاستفهام اهو قائت خبرام هذا الكافر اي المخاطب بقوله قل تمتع
بكفرك في التعليق وفي هذا التقدير نظر لان ام متصلة وقد صرح في الكلام
على ام انها اذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا
وقد سلم ان الاستفهام في الاية مجازي كما سبق انتهى واقول لنا هنا كلام يحقق
ان مراده ان ام المتصلة المسبوقة بهمزة لا للتسوية قد تكون الهمزة معها
لا للاستفهام الحقيقي لان الهمزة معها دايما للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب
في عبارة المص ان يقول اي المخاطب بتمتع بكفرك قوله ولك ان تقول هو
لا حاجة الى تقدير معادل في البيت وذلك بان تجعل الهمزة فيه للطلب التصديق
والمعادل انما يكون مع طلب التصور قوله وامتناع ان يوتى لها بمعادل
لانها لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه
السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد
هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع
موقع الهمزة فيأتي المعادل فيتاتي النقض كما ذكرت لكن لقايل ان يمنع هذا
انتقال ام في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم اولا ثم استفهم
واضرب ثانيا فالتقدير بل اتزوجت ثيبا وحينئذ فلا نقض انتهى واقول
الدليل على كون ام في الحديث متصلة من وجهين احدهما وقوع المفرد بعد

ماقال



